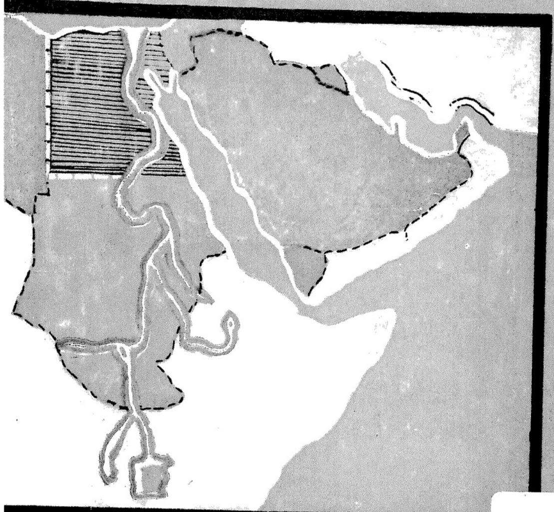
اقتصاديات العالم العربي

من الخليج إلى المحيط





تأليف
دكتور راشد البراوي

اقتصاديات العالم العربي
من الخليج إلى المحيط

تأليف
دكتور راشد البراوي

الطبعة الأولى
١٩٦٤



ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

مقدمة المؤلف

ظل الوطن العربى طويلا يرضخ لسيطرة أجنبية فرضت عليه التخلف ، وحتى فى كثير من أجزائه التى تمكنت من أن تنفض السيطرة السياسية عن كاهلها ، ظلت السيطرة الاقتصادية قائمة وقوية بدرجات لها شأنها ، وكان من أثر هذه الأوضاع أن أدرج هذا الوطن بصورته الكلية فى عداد الأقاليم المتخلفة بالعالم .

غير أن الوطن العربى شهد فى السنوات الأخيرة ، وبخاصة منذ الثورة التى وقعت فى مصر فى ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ ، تطورات واتجاهات على جانب كبير من الأهمية ، فبدأ السير فى طريق التخلص من التبعية الاقتصادية ، وموازنة العناصر التى يتكون منها الاقتصاد القومى ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق التخطيط الجزئى أو الشامل تبعاً للظروف المحلية ، والتعاون الاقتصادى بين مختلف بلدانه ، ذلك التعاون الذى سوف يصل حتما إلى الغاية الكبرى ، وهى الوحدة الاقتصادية الوثيقة الارتباط بالوحدة الشاملة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل شهد المسرح العربى تجارب اجتماعية جديدة على أكبر جانب من الأهمية ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من طبق هذه التجارب التى استهدفت إقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى ، وما من شك أن تجربتها كانت لها ردود أفعال ضخمة فى المحيط العربى .

على ضوء هذه الاعتبارات رأينا إخراج هذا الكتاب الذى نقدمه إلى الأخوة من القراء بالوطن العربى ، محاولين فيه قدر الطاقة أن نلقى الضوء على التفاعلات

الحديثة . ففي الوقت الذى أشرنا فيه إلى معالم التخلف ، فى بلد أو آخر ، أو فى ناحية أو أخرى ، حتى نلفت النظر إلى خطورة استمرار الأوضاع القديمة وإلى إمكانية تعديلها أو تغييرها مع الإشارة إلى الوسائل التى تؤدى إلى إدراك هذه الغاية — نقول إننا فى الوقت نفسه حاولنا جهد الطاقة أن نبرز معالم الصورة الجديدة التى أخذت تتضح للعيان ، وأن نبين مدى ما تحقق من أجزائها ونواحى القصور التى ما تزال قائمة حتى يتسنى العمل على الخلاص منها ، وذلك كله بطريقة موضوعية ، وبالاعتماد على البيانات والأرقام التوضيحية . وأهم من هذا أيضاً أننا حرصنا كل الحرص على أن يكون البحث من وجهة النظر العربية الشاملة ، ولذلك فإن ما نأمله أن يكون ما قد تتضمنه صفحات الكتاب من ملاحظات موضع التقدير على أساس أنها صادرة عن هذه النظرة التى تستهدف المصلحة العربية بصورتها الكلية .

وقد جعلنا الفصل الأول من الكتاب عرضاً عاماً لبيان الأوضاع القديمة والتى لا يزال الكثير منها قائماً ، وللإشارة إلى الاتجاهات والتجارب والمعالم الجديدة ، ثم أخذنا بعد ذلك نقدم صورة متواضعة للتطور فى كل جزء على حدة من أجزاء الوطن العربى ، حتى يسهل تقييم الإنجازات وعقد الموازنات .

وإنا إذ نضع كتابنا هذا فى أيدى إخواننا من أبناء الوطن ، لنرجو الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خيره وارتقاؤه ووحدته ؟

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٦٤   راشد البراوى

محتويات الكتاب

للمؤلف

ص

الفصل الأول

معالم الاقتصاد العربى

درج الكثيرون من الباحثين والكتاب على النظر إلى العالم العربى فى مجموعه، بوصفه من الأقاليم التى تطلق عليها عبارة «التخلف الاقتصادى»، بالقياس إلى مناطق أو بلاد أخرى فى العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية والاتحاد السوفييتى واليابان، وإن كانت ظاهرة التخلف هذه ليست شاملة أو مطلقة إذ تمكنت بعض أجزاء هذا الوطن العربى من التغلب عليها على نحو يشير إلى إمكانيات طيبة فى المستقبل، ونخص بالذكر الجمهورية العربية المتحدة خلال السنوات القلائل الأخيرة.

والذين يصدرون مثل هذا الحكم يأخذون فى اعتبارهم طائفة من المؤشرات أو المعايير التى استقر الرأى على استخدامها لبيان مراحل التطور الاقتصادى. وفى مقدمة هذه المعايير العامة مبلغ استغلال الموارد الطبيعية والبشرية التى يضمها الإقليم أو البلد، إذ لامراء أن القصور أو التقصير فى هذه الناحية الأساسية يؤدى إلى اتساع نطاق البطالة من ظاهرة ومقنعة وهى ظاهرة يتفاقم خطرها كلما اشتد تخلف استغلال الموارد الطبيعية عن التكاثر الطبيعى فى عدد السكان فيهبط مستوى المعيشة بالنسبة إلى الغالبية الكبيرة منهم، وهذا مانلقاه واضحاً فى معظم أجزاء العالم العربى. ومن المعايير أيضاً مبلغ التأثر بنتائج الثورة التكنولوجية الحديثة واقتباس أساليبها فى الزراعة والتعدين والنقل والتصنيع، ومستوى الإنتاجية بصورتها المطلقة وبالنسبة إلى الفرد الواحد، وحجم الدخل الأهلى وبالتالى نصيب الفرد منه، ونسبة العدالة فى توزيع هذا الدخل بين الطبقات والفئات التى يتكون منها هـــذا المجتمع ودرجة التحرر الاقتصادى دون إخلال بمبدأ التعاون الدولى القائم

على التكافؤ فى تبادل المنافع أو درجة التبعية ، من مباشرة وغير مباشرة ، للاقتصاديات الأجنبية الأكثر تطوراً ونمواً . وسوف يتضح من الدراسة التفصيلية أن معظم أجزاء الوطن العربى تعانى بوجه عام من بدائية أساليب الاستغلال الاقتصادى إلى حد ليس بالقليل ، ومن انخفاض مستوى الإنتاجية فالإنتاج ، وضآلة الدخل القومى وانتفاء العدالة فى توزيعه ، والخضوع للاقتصاديات الأجنبية ، فى صورة أو أخرى .

غير أن هذا التخلف ليس وليد قوى كامنة فى هذا الوطن بمعنى أنه غير مفروض بحكم الظروف الطبيعية القاسية ، ولكنه فى الواقع من تراث الماضى. فخلال العصر العثمانى الطويل ران الركود على الإقليم ولم يتأثر بالقـــدر الواجب بالثورات العلمية والفنية التى شهدتها أوربا الغربية مثلا ، والتى انتقلت منها بدرجات متفاوتة إلى أقاليم وبلاد أخرى فى أوربا وآسيا والعالم الجديد . فخلال فترة الحكم العثمانى الطويلة عاش العالم العربى فيما يشبه العزلة عن المؤثرات العالمية التقدمية ، إلى حد كبير . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تمكن الاستعمار الأجنبى من أن يبسط سلطانه على القسم الإفريقى من الوطن العربى . ولما انتهت الحرب العالمية الأولى بسقوط الدولة العثمانية مد الاستعمار نفوذه على القسم الآسيوى تحت ستار الانتداب ، ذلك النظام الذى ابتدعه الذين انتهت الحرب لصالحهم . وعمل الاستعمار على تنفيذ أهدافه وسياسته لحول الوطن العربى إلى منطقة تتوفر على إنتاج المواد الغذائية اللازمة للأهلين دون محاولة من جانبه لتطوير الأساليب المستعملة ، وإنتاج المواد الزراعية والمعدنية التى يحتاج إليهـا فى دعم تطوره الصناعى ، وسيطرت مؤسساته المتنوعة على إنتاج هذه المواد الأخيرة ، وبذلك ربط العالم العربى ربطا وثيقا باقتصاده النامى والآخذ فى التوسع . وإذا كان قد حدث قدر من التقدم الاقتصادى المحدود فإن ثماره لم تعد على الأغلبية الساحقة ، إذ حرص الاستعمار على أن تؤول هذه الثمار إلى الفئات القليلة التى يستند إليها فى الإبقاء

على سيطرته ونفوذه ، ومن هنا نشأ تحالف وثيق العرى بين المصالح الرجعية الداخلية والأهداف الاستغلالية الأجنبية .

هذه هى معالم الصورة الخلفية للنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى كان سائداً فى أرجاء الوطن العربى إلى عهد قريب . ولكن هذا البنيان بدأ يتداعى بالتدريج ، وكان أول وأقوى معول هو الثورة التى نشبت فى مصر فى ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ ، فكانت إيذانا بحركة الانطلاق من دائرة التخلف ، وأخذت مفاهيمها وأهدافها وأساليبها تتجاوز حدود مصر وتنتقل إلى بقية أجزاء هذا الوطن وتؤثر فيه من أكثر من ناحية كما يتضح من التطورات التى بدأ يشهدها ، على نحو أو آخر ، من ذلك التاريخ .

الزراعة :

وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية فى العالم العربى إذ يشتغل بها ويعيش عليها مباشرة نحو ٦٠ فى المائة من مجموع السكان ، بل وترتفع النسبة إلى ٧٠ — ٧٥ فى المائة فى سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، وحوالى ٨٠ فى المائة فى المغرب والعراق . وفضلا عن هـــذا . تعد الزراعة مصدر الثروة والدخل فى معظم البلاد العربية .

وتبلغ المساحة المنزرعة أكثر من ٤٤٠ ألف كيلومتر مربع . إلا أن هذا الرقم ينبغى أن يكون محوطاً بتحفظين على جانب كبير من الأهمية ، أولهما أنه يشتمل على المساحات المخصصة للمحاصيل الشجرية ، وثانيهما — وهو الأهم — أن حوالى ٨٣ فى المائة من هذه المساحة المستغلة يعتمد على الأمطار الفصلية مما يترتب عليه أن الإنتاج يقتصر على محصول شتوى واحد ، كما أنه يتفاوت بين سنة وأخرى تبعا لتقلب كمية المطر ، وكثيراً مايعجز المحصول بصورة جزئية كبيرة أو كلية تقريباً إذا قل المطر كما حدث مراراً فى سورية والمغرب وغيرهما خلال السنوات العشر الأخيرة مثلا مما سوف نشير إليه

فى موضعه . أما الأراضى التى تعتمد على الرى من مياه الأنهار فتقدر مساحتها بحوالى ٨٦ ألف كيلومتر مربع ، تسعة أعشارها فى العراق والجمهورية العربية المتحدة والسودان ، بفضل أنهار دجلة والفرات والنيل . والجدول التالى يلقى ضوءاً بصورة عامة على هذه الحقائق[١] :

البلد	المساحة المزروعة	المساحة المروية بمياه الأنهار
	(بالكيلومترات المربعة)	
المغرب	٨٢,١٨٠	٦٠٠
السودان	٧١,٠٠٠	٢٤,٠٩٠
الجزائر	٧٠,٧٦٠	٤٤٠
تونس	٤٩,١٤٠	—
العراق	٥٤,١٧٠	٢٨,٠٠٠
سوريا	٤٥,٩٠٠	٥,٨٣٠
الجمهورية العربية المتحدة	٢٦,١٠٠	٢٦,١٠٠
ليبيا	٢٩,٠٨٠	٨٢٠
الأردن	٨,٩٣٠	٣٢٠
لبنان	٢,٧٨٠	٤٨٠
	٤٤٢,٥٢٠	٨٦,٦٨٠

ومن هذا يتضح أن حوالى ٨٠ فى المائة من الأراضى المزروعة لا يستغل استغلالا وافيا كما هو الحال فى الأراضى المروية بمياه الأنهار حيث تزرع الأرض على مدار السنة وتتنوع فيها المحاصيل . وفى الوقت نفسه يضم الوطن العربى مساحات شاسعة تصلح للاستغلال الزراعى ولكن المحراث لم يمتد إليها بعد لقلة الأيدى العاملة ، أو عدم توافر المقادير اللازمة من المياه ، أو بسبب الإهمال من جانب أصحابها ، أو لغير ذلك من الاعتبارات . وتقدر هذه

(١) الدكتور صلاح الدين الشامى ، الوطن العربى ، ص ١٥١ .

المساحات بما يقرب من٦٣٩ ألف كيلومتر مربع يوجد حوالى ٩٠ فى المائة منها فى السودان والعراق والمغرب كما يتضح من البيان الآتى : (بالكيلومتر المربع)[١] :

السودان	٤٠٠,٠٠٠
العراق	١٢١,٠٠٠
المغرب	٨٧,٥٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	٥,١٦٠
تونس	٧,٠٣٠
سوريا	٢,٥٦١
ليبيا	٧,٣١٠
الأردن	٤,٠٠٠
لبنان	٣,٦٤٠
	٦٣٨,٤٠١

هذه الأراضى الشاسعة التى تربو كثيراً على المساحات المنزرعة حاليا ، تمثل رصيداً ضخماً أو إمكانية كامنة للتوسع الزراعى والنهوض بالاقتصاد العربى ، إذا تهيأت لها وسائل الإصلاح والاستغلال .

والظاهرة التى تلفت النظر فى الوطن العربى تفاوت الانتاج الزراعى بالنسبة إلى الفرد بسبب اختلاف درجة الكثافة السكانية. وفى هذا الصدد تقول الكاتبة « دورين وارينر » إنه « إذا ماقسنا متوسط الإنتاج الزراعى فى سوريا إلى الفرد على صعيد المحاصيل الرئيسية، مع المتوسط فى مصر والعراق، تبين لنا أنه فى سوريا أعلى منه فى البلدين. فهناك فى سوريا نحو من مليون ونصف مليون أو مليون وثلاثة أرباع المليون من الذين يعملون فى الزراعة وهم ينتجون ١,٣ مليون طن من الحبوب وخمسين ألف طن من القطن . وفى مصر نحو من ستة

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٩

ستة عشر مليونا يعملون فى الزراعة وينتجون ٤ر٥ مليون طن من الحبوب ، ٣٥٠ ألف طن من القطن، على حين أن هناك فى العراق عدد يتردد بين المليونين ونصف المليون والثلاثة ملايين يعملون فى الزراعة وينتجون ٥ر١ مليون طن من الحبوب وخمسة آلاف طن من القطن »[1]. وفضلا عن هذا وبالنسبة إلى احتمالات التوسع فى المستقبل ، نجد أن بالسودان وسوريا والعراق والمغرب مساحات من الأرض القابلة للزراعة والمتاحة للفرد أكثر بكثير منها فى الجمهورية العربية المتحدة أو الجزائر .

وثمة ناحية أخرى تمس موضوع الاستغلال الزراعى أو موضوع الملكية الزراعية بعبارة أصح ، وهنا نلاحظ ظاهرتين على جانب كبير من الخطورة :

أولا : وجود مساحات ضخمة من أجود الأراضى الزراعية فى أيدى الأجانب من الأفراد والشركات .

وكانت هذه الظاهرة واضحة فى مصر عام ١٩٥٢ ، إلا أنها كانت أوسع نطاقا وأشد خطراً فى بلاد المغرب وتونس والجزائر بسبب وجود العدد الضخم من المستوطنين الأجانب وبخاصة الفرنسيين منهم . بل إننا لنجد حتى الآن مساحات واسعة لا يزال يتملكها الأجانب فى المغرب. فعندما أعلن إستقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢ كانت ملكية الأوربيين لا تقل عن المليون فدان من أكثر أجزاء البلاد خصبا . وبلغت نسبة ما يملكه الأجانب فى المغرب حوالى ٢٠ فى المائة من الأرض المزروعة ، وتتضح خطورة هذا الوضع إذا ذكرنا أن مزارعهم كانت تخرج حوالى ٨٠ فى المائة من إنتاج البلاد من الطباق ، ٨٥ فى المائة من إنتاج الكروم .

---

(١) الاصلاح الزراعى والإنماء فى الشرق الأوسط ، ترجمة خيرى حماد ، ص ٩٣.

وفى تونس كان الفرنسيون يملكون نحو ١,٥ مليون فدان من الأراضى الزراعية وقدرت مساحة الأراضى المملوكة للإيطاليين فى ليبيا بحوالى نصف مليون فدان فى عام ١٩٥٩ ، والزراعة فيها تعتمد على الرى .

ثانياً : تركز نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية فى أيدى فئة صغيرة من كبار الملاك ، ومعنى هذا انتفاء العدالة فى توزيع هذا المصدر الطبيعى من مصادر الثروة مما يدل عليه إنخفاض مستوى الغالبية الساحقة من أهل الريف . ففى سوريا مثلا كانت الملكية الزراعية الخاصة موزعة على النحو الآتى : (بالهكتارات) :

الوحدة	المساحة الكلية
أقل من ١٠ هكتارات	١,٠٩٧,٤٩١
من ١٠ هكتارات إلى ١٠٠ هكتار	٢,٨٩٢,٤١٤
أكثر من ١٠٠ هكتار	٢,٣٤٨,٨٨٣

والجدول التالى يوضح الوضع الذى كان قائما فى مصر عند صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ :

مساحة الوحدة (بالفدان)	نسبة عدد الملاك (٪)	نسبة مساحة ممتلكاتهم (٪)
أقل من فدان	٧٢	١٣
١ — ٥	٢٢ر٢	٢٢ر٥
٥ — ١٠	٢ر٨	٨ر٨
١٠ — ٢٠	١ر٨	١٠ر٧
٢٠ — ٣٠	٠ر٥	٥
٣٠ — ٥٠	٠ر٣	٥ر٧
٥٠ — ١٠٠	٠ر٢	٧ر٢
١٠٠ — ٢٠٠	٠ر١	٧ر٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	٠ر١	١٩ر٨

وبالرغم من أن الاحصاء الزراعى الذى أجرى فى العراق فى عام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ يقتصر على ذكر عدد الحيازات دون مساحتها ، إلا أنه فى الوقت نفسه يقدم لنا مؤشراً يدل على غلبة الملكيات الكبيرة ، ذلك أنه يسجل ١٠٤ حيازة تضم الواحدة منها أكثر من ١٢ ألف دونم .

وهناك ناحية قصور تعانى منها الزراعة بالبلاد العربية ونقصد بها تخلف الأساليب والأدوات المستعملة فى أعمال الزراعة . فهناك مناطق يمكن أن تستغل على مدار السنة لو أنشئت السدود والخزانات اللازمة للتحكم فى الأنهار كما فى العراق وسورية ، أو مياه الأمطار كما فى اليمن وتونس وأجزاء عدة من الجنوب العربى . ومناطق شاسعة فى الوسع استصلاحها واستغلالها لو أمكن الاستفادة من مصادر المياه الجوفية كما فى ليبيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة . وفى بعض البلاد تترك الأرض بوراً فترة معينة وفى هذا تبديد لمورد طبيعى هام .

ويلاحظ أيضاً أن الوسائل المستخدمة فى رفع المياه من الأنهار والمسيلات المائية والينابيع والآبار لاتزال بدائية إلى حد بعيد وتنطوى على إسراف ضار فى استغلال الموارد المائية المحدودة ، بل إننا لنجد الفلاحين فى بعض جهات من المملكة العربية السعودية ، مثلا ، ممن يستخدمون المضخات فى رفع الماء لرى حقولهم وبساتينهم يرفعون مقادير تتجاوز بكثير الحاجة الحقيقية للأرض، وهذا راجع إلى قصور المعرفة باستعمال المضخات . وفضلا عن هذا لم تتغير الآلات التى تستخدم فى العمليات الزراعية المختلفة كالحرث والعزق والحصاد ، عما كانت عليه منذ مئات بل وآلاف السنين.

وينتج العالم العربى الغذاء الذى يكاد أن يكفى أهله ، ومن المحقق أن الإقليم بوجه عام لن يعجز لسنوات كثيرة فى المستقبل عن توفير الغذاء إذا زيدت المساحات المنزرعة حبوبا وارتفع مستوى العملية الزراعية . غير أننا

نلق تفاوتا بشأن حجم الإنتاج من المواد الغذائية، فبينما هو يقصر عن إشباع حاجات السكان فى بعض البلاد مثل الجمهورية العربية المتحدة والأردن والسعودية ومناطق الخليج العربى ، إذا به يفيض فى السنوات العادية ، عن الحاجة المحلية فى بلاد كسوريا والعراق والمغرب . ولو أن وسائل النقل متوافرة وسهلة،أو أن البلاد العربية تمكنت من إقامة نوع من أنواع التكامل الاقتصادى على صورة اتحاد جمركى أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادى ، لكان من السهل أن يوزع فائض الإنتاج من الحبوب الغذائية على البلاد التى تشعر بالحاجة إليها مقابل المواد والسلع الأخرى التى تنتجها الأخيرة . ولعله أن يصبح فى الإمكان ، كحل مؤقت ، إنشاء مجلس عربى أعلى للحبوب يمثل البلاد المنتجة والمستهلكة فى الإقليم كله ، ويتولى رسم سياسة الإنتاج من الحبوب الغذائية وتنفيذها ثم توزيع هذا الإنتاج بحيث لا يشعر أى من البلاد الأعضاء بنقص يضطره إلى أن يستورد حاجته من البلاد الأجنبية ويؤدى ثمنها بعملات هو فى أمس الحاجة إليها لأغراض التنمية الاقتصادية .

وكذلك ينتج العالم العربى عدداً من المحاصيل التجارية وفى مقدمتها القطن وبخاصة فى مصر والسودان وسوريا والعراق،ولكن الإنتاج من هذا المحصول (باستثناء مصر والسودان) دون ما تتيحه الإمكانيات الطبيعية ، إلى حد كبير وهذا يرجع إلى صغر مساحة الأراضى التى تعتمد على نظام الرى المستديم . ومعظم البلاد العربية تجود بها زراعة مختلف أنواع الفواكه ، مثل الكروم والموالح والزيتون فى المغرب والجزائر وتونس وليبيا وسوريا ، والتفاح والمشمش والبرتقال والليمون فى سوريا ولبنان ، والتمر فى العراق والسعودية وتونس وليبيا . إلا أن التوسع فى إنتاج الفاكهة يحتاج إلى مزيد من الخبرة بالزراعة وعمليات الجمع والتعبئة ، كما أن بلاداً أخرى تصلح بمناخها وتربتها لمثل هذا الضرب من الإنتاج المجزى، كاليمن،ولكنها لا توجه إليه القدر المناسب من الاهتمام وبخاصة لأغراض التصدير .

هذه صورة موجزة للمظاهر العامة التى تغلب على قطاع الزراعة فى العالم العربى ، ومنها نرى أنه فى حاجة إلى التطوير المبنى على أساليب التكنولوجية الحديثة . ويمكن أن تسير التنمية الزراعية فى اتجاهات عدة ولكنها متكاملة نشير إلى أهمها :

(١) توسيع مساحة الرقعة الزراعية وذلك بإنشاء السدود والخزانات أو استغلال مصادر المياه الجوفية حتى يتسنى استغلال المناطق الواسعة القابلة للزراعة .

(٢) زيادة مساحة الأراضى التى يمكن ريها ريا مستديماً .وسوف يترتب على هذين الأمرين زيادة حجم الإنتاج بصورته المطلقة ، وتوفير العمل للأيدى العاملة التى يطرد تكاثرها ، ثم التوسع فى إنتاج المحاصيل التجارية حيث الظروف من مناخ وتربة مواتية لزراعتها، مثل القطن وقصب السكر لأغراض الاستهلاك المحلى والتصدير إلى الخارج .

(٣) قصر ملكية الأرض الزراعية على أبناء البلاد كما هو الشأن فى الجمهورية العربية المتحدة مثلا .

(٤) إعادة توزيع الأراضى الزراعية بصورة أدنى إلى تحقيق العدالة وذلك بوضع حد أعلى لما يجوز للأسرة أن تمتلكه ، مع وضع التدابير التى تحول دون تفتت الملكيات الصغيرة بسبب الميراث أو التصرفات الأخرى .

(٥) تطبيق النظام التعاونى الذى يجمع بين العدالة فى التوزيع وبين مزايا الإنتاج الكبير .

(٦) إتباع دورات زراعية مبنية على الأسس العلمية الصحيحة وفقا لظروف الزراعة فى كل بلد ، والتوسع فى استخدام الأسمدة ،والإكثار من الجرارات والمعدات الآلية فى المناطق الواسعة التى تقل فيها الأيدى العاملة .

(٧) إنشاء هيئة فنية من الخبراء فى البلاد العربية تتولى دراسة الآلات والمعدات المستخدمة حالياً فى أداء العمليات الزراعية وإدخال التحسينات اللازمة عليها ، أو محاولة ابتداع آلات ومعدات أخرى أكثر كفاءة ولكنها سهلة الاستعمال ورخيصة الثمن ، ونستطيع فى هذا الصدد الاستفادة من تجارب نجحت فى بلد كاليابان بعد الحرب العالمية الثانية .

(٨) الإكثار من المزارع والبساتين النموذجية ، وتوجيه إهتمام كبير إلى الإرشاد الزراعى فى صفوف الفلاحين .

(٩) إنشاء هيئات فنية متخصصة ذات طابع عربى عام مشترك ، لبحث مختلف المحاصيل ووسائل تحسينها بابتداع السلالات الأوفر غلة والعمل على تعميمها ، وبحث الأمراض التى تصيب المحاصيل والآفات التى تهددها ، حتى يكون المجهود الذى يبذل فى هذه النواحى مشتركا .

(١٠) وفى رأينا أنه ينبغى لبلاد العالم العربى بوصفه كلا واحداً ومتماسكا أن ترسم لنفسها سياسة زراعية متجانسة تهدف إلى تنسيق الإنتاج الزراعى على أساس نوع من التخصص ، وهذا أمر سوف نعرض له حين نتحدث عن ضرورة إجراء التنمية الاقتصادية على أساس يشمل الإقليم كله .

الثروة الحيوانية :

وتلعب الثروة الحيوانية دوراً له أهميته فى اقتصاديات البلاد العربية بحيث تميل بعض المصادر إلى إعتبارها مصدر العيش لحوالى ٢٥ فى المائة من السكان . والجدول التالى يبين عدد رؤوس الأنواع الرئيسية من هذه الثروة وإن كان من العسير الإطمئنان إلى الأرقام لأنها مجرد تقديرات غير مبنية على إحصائيات علمية دقيقة ، فالفلاحون

مثلا لا يقدمون البيانات الدقيقة ، وفى مناطق كثيرة نجد القطعان متناثرة بين القبائل الرحالة(١).

البلد	أغنام	ماعز	ماشية	إبل
العراق	٥,٥٩٨,٢٩٢	١,٧٤٣,٣٠٠	٨٥,٥٨٣ (جاموسة) ٤٤,٣٩٢	؟
لبنان	٧٥٬٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	—	١٤٠٠
سوريا	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
السعودية	٣,٥٧٢٬٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠
مصر	١٬٢٥٩٬٠٠٠	٧٢٣٬٠٠٠	(بقرة) ١٬٣٩٠٬٠٠٠ (جاموسة) ١٬٣٩٥٬٠٠٠	١٥٧٬٠٠٠
السودان	٦٬٩٤٦٬٠٠٠	٦٬٩١٦٬٠٠٠	٥٬٧٨٧٬٠٠٠	١٬٤١٠٬٠٠٠
ليبيا	٩٣١٬٠٠٠	١٬٢٣٦٬٠٠٠	—	٩٣٬٥٠٠
تونس	٣٬٠٢٦٬٠٠٠	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٥٠٠٬٠٠٠	٢٥٠٬٠٠٠
الجزائر	٥٬٣٦٠٬٠٠٠	٢٬٠١٦٬٠٠٠	٦٢٣٬٠٠٠	١٠٣٬٠٠٠
المغرب	١٠٬٤٣٢٬٩٠٦	٥٬٤٠٤٬٠٠٠	٢٬٠٥١٬٢٩١	٢١٢٬٧٩٢

وللدكتور صلاح الشامى ملاحظة بارعة على هذا التوزيع فيقول طبقاً للأرقام التى أوردها والتى لاتختلف كثيراً عما تضمنه الجدول السابق : « إن عدد الحيوانات الصغيرة يبلغ حوالى ٦٣ مليونا من الرؤوس، على حين أن عدد الماشية لايكاد يزيد عن ١٥ مليون رأس. ويعبر ذلك تعبيراً صادقاً عن تأثر الثروة الحيوانية من حيث التوزيع ومن حيث العدد بصفات المناخ وملامحه الأساسية . والمفهوم أن الحيوانات الصغيرة التى تتمثل فى الماعز والأغنام تلائمها الأعشاب القصيرة الهزيلة التى تنمو فى مساحات حظها من المطر ضئيل

(١) مصدر سابق ، ص ١٦٠

ولا يكاد يتجاوز ٢٠٠ ملليمتر فى مناطق الانتقال من المطر الشتوى أو المطر الصيفى إلى الصحراء . هذا وإذا علمنا أن نصيب السودان حيث يوفر المطر الصيفى العشب الغنى حوالى ٥٠٪ من الماشية فى الوطن العربى بصفة عامة ، وعلمنا أن حوالى ½ ٩ مليون رأس أخرى من الماشية يقتنيها العاملون فى الزراعة فى كل من المغرب ومصر والعراق والجزائر ، ويستعينون بها فى بعض الأعمال الزراعية لكان معنى ذلك أن نصيب الرعاة الذين يقتنون الماشية من قطعانهم فى نطاق المطر الشتوى ومنطقة الانتقال إلى الصحراء لايكاد يتجاوز مليونا رأس فقط ، أو ما يعادل ١٣٪ من الماشية فى الوطن العربى ، أما الإبل التى يبلغ عددها حوالى ٢٫٧ مليون رأس فيحظى السودان منها والهامش الانتقالى من مناطق المطر الصيفى إلى الصحراء بحوالى ٢ مليون رأس أو مايعادل ٧٥٪ من الإبل عامة » .

إن التنمية الاقتصادية الشاملة تقتضى توجيه الاهتمام إلى الثروة الحيوانية بما يوفر غذاء ضروريا لصحة السكان ، إذ الواقع أن المواطن العربى يعانى نقصا خطيراً من ناحية البروتينات . وفضلا عن هذا فان بعض البلاد العربية لايستطيع الاعتماد على موارده المحلية من الماشية والأغنام والإبل لتوفير المقادير الكافية من اللحوم لسد حاجة أهله . وهناك بلاد أخرى كانت تشتهر من قبل بتصدير هذه الأنواع ومنتجاتها ، فأصبحت اليوم تستورد اللحم والسمن والزبد ، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية مثلا بسبب اشتداد هجرة أهل البادية من الصحراء مما سوف نعرض له فى موضعه . وثمة سبب هام آخر يدعو إلى ضرورة العمل على رفع مستوى الإنتاج الحيوانى ونقصد به الصلة الوثيقة بين هذا الإنتاج والتصنيع ، مما يزيد من ثروة العالم العربى ويتيح له إمكانيات وافرة لتصدير اللحوم والألبان ومنتجات الأخيرة إلى البلاد الأجنبية فضلا عن التوسع فى عمل المصنوعات الجلدية التى تتصل كثيراً بعملية التطوير الاجتماعى . ومما يلاحظ أيضا على الحيوان فى العالم العربى أنه هزيل بشكل ظاهر ومن هنا تقل كمية مايغله من اللحم واللبن ، وهذه الحقيقة

نستطيع أن نتبينها بوضوح عند موازنة الأبقار عندنا ومثيلاتها فى بلاد مثل هولندة والولايات المتحدة واستراليا . وفضلا عن هذا فثمة عيوب خطيرة فى الجلود مما يحد من صلاحيتها للدباغة فالتصنيع ، وهى عيوب راجعة إلى الآفات التى تصيب الحيوان ، وإلى بدائية الأساليب المستخدمة فى السلخ .

ورفع مستوى الإنتاج الحيوانى من ناحيتى الكم والكيف يقتضى اتخاذ تدابير عدة نشير إلى بعضها :

(١) العناية بإنشاء المراعى لتوفير العلف بصورة مستمرة فلا تظل القطعان تحت رحمة الطبيعة أى تقلبات المطر ، فكثيراً مايؤدى الجفاف إذا استمر فترة طويلة أو تعاقب وقوعه ، إلى ضياع أعداد ضخمة من رؤوس الثروة الحيوانية .

(٢) تحديد الأعراض المتوخاة من تربية هذه الحيوانات ، ففى حالة الأغنام تربيها إما بقصد زيادة كمية اللحم أو الصوف . وعلى أساس هذا التحديد تقرر الأنواع والأساليب .

(٣) يتعين نبذ الأسلوب السائد فى صفوف الفلاحين من حيث استخدام الحيوانات فى العمليات الزراعية لأن هذا يؤدى إلى ضعفها .

(٤) توفير العناية الطبية بالإكثار من المراكز البيطرية وتقديم هذه الخدمات مجانا للرعاة والفلاحين .

(٥) القيام بدراسات شاملة من أجل اختيار أنواع أجنبية إذا دعت الضرورة ولائمتها الظروف الطبيعية ، أو ابتداع سلالات جديدة أكثر كفاءة من ناحية الإنتاج .

(٦) بذل أكبر الجهود من أجل مكافحة الأمراض والآفات التى تهدد الحيوان .

(٧) ونقترح الأخذ بنظام التأمين على الحيوانات فهذا أدعى إلى اطمئنان الفلاحين والرعاة وإلى حملهم على بذل المزيد من العناية .

وفى اعتقادنا أن أية سياسة بقصد تحسين الإنتاج الحيوانى يجب أن تسبقها محاولة جدية من جانب السلطات لإحصاء عدد رؤوس الحيوانات إحصاءاً دقيقاً مع مراعاة التغلب على العقبات الاجتماعية والسيكولوجية التى تحول بين الفلاحين والرعاة وبين تقديم البيانات الصادقة عما يملكون . وعن طريق هذا الإحصاء الدقيق نستطيع أن نتتبع التطورات التى تطرأ على هذا المصدر من الثروة وأن نتعرف أسباب ما قد يطرأ عليه من نقص أو تدهور .

الثروة المعدنية :

وبالرغم من قصور الأبحاث الجيولوجية الشاملة فإن الدراسات التى أجريت حتى الآن فى أجزاء من العالم العربى دلت على وجود عدد من المعادن الأساسية التى يجرى استغلالها الآن استغلالا تجاريا وبكميات طيبة . هذا وإنا لنجد الثروة المعدنية هى المصدر الرئيسى (أو الوحيد) للدخل القومى فى بعض البلاد العربية كما هو الشأن بالنسبة إلى البترول فى العراق والكويت وقطر والبحرين والمملكة السعودية وليبيا . وفى بلاد أخرى تلعب هذه الثروة دوراً له أهميته فى الاقتصاد القومى ، فالإنتاج المعدنى يمثل ثمانية فى المائة من الدخل القومى فى جمهورية تونس مثلا ، كما تشكل الصادرات من المعادن (بخلاف البترول) ١١ فى المائة من مجموع الصادرات الكلى فى الجزائر .

وفى مقدمة المعادن البترول فى القسم الآسيوى من الوطن العربى حيث تشغل الكويت وحدها المركز الثالث فى العالم الحر بعد الولايات المتحدة وفنزويلا ، وتليها المملكة العربية السعودية . وفى السنوات الأخيرة اكتشف البترول فى الجزائر وليبيا ، كما زاد إنتاجه بشكل واضح فى الجمهورية العربية المتحدة . والجدول التالى يبين إنتاج البترول فى العالم العربى فى نهاية عام ١٩٦١ كما يلاحظ أن الأبحاث لا تزال مستمرة :

البلد	الإنتاج (بالمليون طن)
العراق	٤٨ر١
الكويت	٨٤ر٤
قطر	٨
البحرين	٢ر٢
المملكة العربية السعودية	٦٨ر١
الجمهورية العربية المتحدة	٣ر١
ليبيا	٩ر٢ (١٩٦٢)
الجزائر	١٥ر٦

ولا يقف الأمر عند هذا بل إن للعالم العربى أهميته القصوى من ناحية المدخرات من هذه المادة . وقدرت هذه المدخرات فى عام ١٩٦٠ بالنسبة المئوية التالية ، وإن كانت الأبحاث التى جرت منذ ذلك التاريخ أسفرت بغير شك عن زيادة فى التقديرات :

البلد أو المنطقة	المدخرات ببلايين البراميل	النسبة المئوية إلى العالم الحر
العراق	٢٧	١٠ر٢
الكويت	٦٢	٢٣ر٤
المملكة العربية السعودية	٥٠	١٨ر٩
شمال أفريقيا	٧ر٢	٢ر٧
		٥٥ر٢

ومن هذا البيان يتضح أن العالم العربى يضم ٢٢,٢٪ من إحتياطى البترول فى العالم الحر ، وهذا الرقم لا يتضمن مناطق أخرى منتجة مثل قطر أو البحرين ، ومناطق لم يبدأ الإنتاج فيها إلا عام ١٩٦٣ مثل أبو ظبي . وفضلا

عن هذا فى الوقت الذى وضع فيه البيان المشار إليه لم تكن إمكانيات ليبيا قد عرفت بصورة واضحة وبذلك لم يكن فى الإمكان تقدير المدخرات فيها حتى فى المنطقة التى ثبت وجود الخام فيها إذ كان الاستغلال مايزال فى مراحله الأولية .

ومن أنواع الثروة المعدنية فى العالم العربى الفوسفات ويوجد بكثرة فى المغرب والجزائر وتونس وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا، وينتج المغرب وتونس وحدهما مايعادل ٣٠ فى المائة من الإنتاج العالمى ، بينما يبلغ الإنتاج السنوى فى الجزائر حوالى ٧٠٠,٠٠٠ طن فى السنة . وينتج المغرب من الكوبالت والرصاص ما نسبته ٦ ، ٥ فى المائة على التوالى ، من الإنتاج العالمى . ويوجد الحديد فى الجزائر وتونس والجمهورية العربية المتحدة والسودان ، كما دلت أبحاث على وجوده فى اليمن والعراق . وتنتشر طبقات غنية بالجبس فى ليبيا والعربية المتحدة والأردن واليمن ، كما يوجد الملح الصخرى فى سوريا والسعودية .

إلا أنه يلاحظ بصدد ثروة العرب المعدنية مايلى:

أولا : أن المعادن التى تم الكشف عنها لا تمثل حقيقة مايضمه باطن الأرض فى بلادهم من هذه الثروات ، ولا بد من القيام بالدراسات العميقة التى تهدف إلى اكتشاف الثروات المعدنية المختلفة وتحديد مناطقها وتقدير المدخرات منها وتقرير مدى إمكانية استغلالها على نحو تجارى ، وهذا مابدأ العمل فيه فى العربية المتحدة والسودان وسوريا والعراق والسعودية وصحراء الجزائر والمغرب . أضف إلى هذا أن الكميات التى يجرى استخراجها حالياً لاتمثل الإمكانيات الحقيقية ، مما تشهد به الزيادة المطردة فى إنتاج البترول مثلا ، وكذلك الكشوف التى تمت بالجمهورية العربية المتحدة خلال السنوات القلائل الأخيرة .

ثانيا : بالرغم من وجـــود المعادن فى بعض الجهات فإنها لم تستغل بعد بسبب الإهمال كما فى العراق واليمن ، أو لعدم توافر رؤوس الأموال الكافية. وفى السودان مثلا مقادير وافرة من الحديد الجيد ولكن أهميته محدودة نظراً لعدم إمكانية صهره بسبب عدم وجود الفحم ، كما يحد من استغلال خام النحاس بعد المسافات وصعوبة المواصلات . ويعتبر اتساع مساحة ليبيا وعدم توافر المواصلات فيها من العقبات التى تعرقل عمليات التنقيب الواسع النطاق عن المعادن بخلاف البترول .

ثالثا : يقتصر دور البلاد العربية بوجه عام على استخراج هذه المعادن وتصديرها على هيئة خام إلى البلاد الصناعية فى أوربا وأمريكا وإلى اليابان ، كما هو الحال بالنسبة إلى الفوسفات والحديد والمنجنيز والكوبالت والرصاص والبترول ، وهذا يتمشى مع السياسة التى درج عليها الاستعمار وهى أن تقف المناطق الخاضعة له عند حد إنتاج الخامات اللازمة لتقدمه الصناعى . وهذه القاعدة لم تعد تنطبق على الجمهورية العربية المتحدة بسبب التقدم الكبير الذى حققته فى ميدان التصنيع ، ومن الأدلة البارزة على هذا الأمر أنها لا تصدر الحديد وإنما تستخدمه هو والمنجنيز فى صناعة الحديد والصلب التى أنشأتها فى السنوات الأخيرة .

رابعا : والظاهرة السائدة فى البلاد العربية هى أن الشركات الأجنبية تتولى استغلال الثروة المعدنية على اختلاف أنواعها ، وهذا ما نلقاه واضحا فى حالة البترول فى جميع البلاد العربية . وكانت هذه الظاهرة موجودة فى مصر أيضاً ولكنها أخذت تتخلص منها بالتدريج وأصبح استغلال الثروة المعدنية من المهام التى يتولاها القطاع العام ، وإن كان يتعاون إلى حد معتدل مع بعض المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة والإمكانيات الواسعة فى ميدان التنقيب عن البترول واستنباطه .

الصناعة :

ويعتبر الوطن العربى ، باستثناء الجمهورية العربية المتحدة ، متخلفا من ناحية التصنيع فالصناعة لاتسهم إلا بنسبة يسيرة من الدخل القومى . ويلاحظ على الصناعات بوجه عام :

(١) أنها من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التى تعتمد على بعض الخامات المحلية والتى تهدف إلى سد جانب من مطالب الاستهلاك المحلى . فإذا نظرنا إلى بلاد المغرب والجزائر وتونس نجد أن الصناعات الرئيسية هى عمل الأنبذة والبيرة والفواكه المحفوظة والأسمنت وزيت الزيتون ، وتنحصر الحركة الصناعية بالسودان فى استخراج الزيت من السمسم ،والدباغة وحلج القطن . وتعتبر المنسوجات والصابون من أهم الصناعات السورية. وينتج العراق الأسمنت والصابون والزيوت النباتية والأحذية وبعض أنواع الأقشة . أما العربية المتحدة فتخرج عن هذه القاعدة إذ إلى جانب التقدم الكبير فى صناعات الغزل والنسج من القطن والحرير الصناعى وفى غيرها من الصناعات الاستهلاكية كالصابون والزيوت والأسمنت ، أقامت الصناعات الثقيلة والكيماوية على نطاق واسع لأول مرة فى العالم العربى ، فهناك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ صناعات الحديد والصلب والأسمدة الكيماوية والإطارات من الكاوتشوك والعقاقير الطبية فضلا عن بعض الخامات اللازمة الأخيرة . وحتى فى الصناعة البترولية نجد أن معظم الإنتاج فى البلاد العربية يصدر إلى البلاد الأجنبية على هيئة خام .

(٢) تعتبر المؤسسات الصغيرة الطابع العام الذى يميز الصناعة العربية . فطبقا لإحصاء عن العراق فى عام ١٩٥٤ كان عدد المنشئات الصناعية ٢٢,٤٦٠ نصفها تقريبا لا يستخدم سوى عامل واحد ، وفى ٢٢,١٦٦ منها عدد أقل من ٢٠ شخصا ، أما المنشئات التى تستخدم الواحدة منها ٢٠ شخصاً فأكثر فإن

عددها لم يتجاوز ٢٩٤ منشأة ، وطبقاً لإحصاء عن عام ١٩٥٩ بالأردن كانت بالبلاد ٦٨٨٧ منشأة صناعية يشتغل فيها مايقرب من ٢٤,٠٠٠ عامل . ولاشك أن جزءاً كبيراً من المنشئات الصناعية فى البلاد العربية عبارة عن محال حرفية من الطراز القديم ، والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة افتقار الصناعة العربية إلى الكفاءة بسبب بدائية الأساليب والمعدات والأدوات التى تستخدم فى الإنتاج الصناعى . ونظراً لهذا العجز عن الصمود فى وجه المنافسة نجد أن معظم الصناعات الجديدة التى أقيمت فى الوطن العربى كانت ولا تزال تعيش وراء أسوار الحماية الجمركية .

التجارة الخارجية :

وإذا نظرنا إلى التجارة الخارجية ألفيناً الصادرات ممثلة فى الخامات الزراعية والمعدنية والحيوانية . ففى العراق مثلا ٨٠ ٪ من الصادرات عبارة عن البترول ، وفى السودان يمثل القطن وبذرته والصمغ العربى والفول السودانى والسمسم والماشية والأغنام أكثر من ٩٠ ٪ من الصادرات ، وصادرات الكويت وقطر والبحرين والسعودية تكاد أن تنحصر كلها فى البترول . أما الواردات فعبارة عن مواد غذائية غير متوافرة محلياً كالسكر أو الحبوب والشاى ، أو مواد استهلاكية مثل المنسوجات ، أو مواد معدنية مصنوعة وسيارات ، أو مختلف أنواع المشتقات البترولية والفحم فى البلاد التى لا يوجد بها البترول . ولاشك أن الاعتماد على تصدير الخامات التى تحتاج إليها البلاد المتقدمة صناعيا يجعل البلاد التى تنتجها تحت رحمة تقلبات الأسعار فى الأسواق العالمية وبالتالى تحت رحمة الاقتصاديات المتقدمة . والبيان التالى عن بعض البلاد العربية يلقى قدراً كافياً من الضوء على الحالة السائدة فى المنطقة بوجه عام ، وإن كانت الجمهورية العربية المتحدة قد أخذت تخرج عن هذه القاعدة فى السنوات الأخيرة فأصبحت صناعات الغزل والمنسوجات والحديد والإطارات تمثل نسبة طيبة من الصادرات .

البلد	أهم الصادرات	أهم الواردات
المغرب	فوسفات ، حبوب ، منجنيز رصاص ، موالح ، نبيذ ، خضر جافة	سكر ، منتجات بترولية ، جرارات زراعية، سيارات ركوب ونقل
تونس	فوسفات ، زيت زيتون ، نبيذ ، حديد خام ، أسمنت ، اسبارتو	سكر ، مصنوعات حديدية، منسوجات
السودان	القطن والبذرة (٧٠٪) ، الصمغ العربى ، الفول السودانى، الماشية والأغنام، السمسم	أقمشة ، عربات ، آلات ، سكر ، مصنوعات معدنية ، منتجات بترولية ، فحم
لبنان	الفواكه، الصوف ،الأسمنت	المواد الغذائية ، الحيوانات ومنتجاتها، الحديد والصلب، خامات صناعية ، سلع مصنوعة ، منتجات بترولية
العراق	بترول (٨٠٪) ، تمور (٤٪) ، صوف خام ، مواد غذائية	سكر ، شاى ، زيوت نباتية منسوجات ، سلع رأسمالية (٢٥٪ فى عام ١٩٦٠)

والظاهرة الثانية هى اتجاه التجارة نحو البلاد التى كانت تبسط سلطانها على العالم العربى من قبل ، أو البلاد الصناعية التى تعتبر المستهلك الرئيسى للمواد الخام الرئيسية كالبترول والقطن . فقد كانت الجزائر تصدر ٧٠٪ من منتجاتها إلى فرنسا ومجموعة دول الاتحاد الفرنسى ، وتستورد حوالى ٤٠٪ من حاجتها من هذه المنطقة . وحوالى ٨٠٪ من صادرات المغرب تتجه إلى فرنسا كما يستورد حوالى ثلاثة أرباع حاجته منها ويذهب ٣٥٪ ، ١٣٪ من صادرات السودان إلى المملكة المتحدة والهند على التوالى . وتذهب النسبة

الكبرى من البترول العربى إلى أوربا الغربية لأنها المستهلك الرئيسى لهذه السلعة.
ونظراً لتماثل المنتجات العربية بصفة عامة لهذا فالتبادل بين بلاد المنطقة محدود بحيث أن التجارة بينها لا تتجاوز ٧٪ من مجموع تجارتها الخارجية .

النقل :

وتعتبر المواصلات من المقومات الأساسية فى عملية التنمية الاقتصادية ولهذا تلقى الاهتمام من جانب البلاد العربية وبخاصة فى السنوات الأخيرة ، وهو اهتمام يتطلب أن تزداد حـــدته . وتشمل وسائل النقل البرى السكك الحديدية ، والنقل بالسيارات ، والأنابيب التى تعتبر نتيجة مباشرة للتطور الكبير الذى طرأ على إنتاج البترول .

وإذا اتخذنا مدينة حلب مركزاً لشبكة الخطوط الحديدية فى القسم الآسيوى من الوطن العربى ، فإنها ملتقى خطين رئيسيين ، أحدهما الخط الشمالى الذى عرف باسم « سكة حديد برلين ـ بغداد » ، والثانى خط دمشق ويمتد بحذاء الساحل إلى بيروت والناقورة ، بينما يمتد فرع آخر جنوبا فى لبنان إلى رياق حيث يلتقى بسكة حديد دمشق ـ بيروت . وفى دمشق يلتقى خط دمشق ـ حماة بسكة حديد الحجاز التى كانت تربط دمشق بالمدينة المنورة مارة بعمان ومعان وتبوك ، ولقد تعرضت هذه السكة للتخريب فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وتم الاتفاق أخيراً بين حكومات سوريا والأردن والسعودية على إصلاح هذا الخط الذى يبلغ طوله ٣٥١٩ ك . م منها ٣٦٧ ك . م فى داخل المملكة الأردنية من درعا على الحدود السورية حتى رأس النقب فى الجنوب، ويستخدم هذا الجزء من الخط فى نقل البضائع بالاشتراك مع خط دمشق ـ بيروت ، الواردة إلى الأردن عن طريق ميناء بيروت ، كما يستخدم فى نقل البضائع من العقبة وإليها . ويبلغ طول الخطوط الحديدية فى سوريا ولبنان حوالى ٨٥٠ ، ٤٠٠ كيلو متر على التوالى .

ويعبر الخط المعروف باسم « سكة حديد برلين ـ بغداد » الحدود التركية

السورية عند ميدان أكبس ومن هناك يتابع السير حتى اسطنبول فأوربا . ويتجه خط من حلب نحو بغداد مخترقا الأراضى التركية عند جوبان بك ويتجه شرقا ويسير بموازاة الحدود السورية التركية ثم ينحرف عند القامشلى جنوبا ويعود فيدخل الأراضى السورية مرة أخرى لمسافة ٨١ كيلومتراً ينتقل بعدها عند تل كوتشوك إلى الأراضى العراقية حيث يواصل السير إلى الموصل ومنها إلى بغداد ، ويبلغ طول الجزء الواقع فى داخل العراق ٥٢٩ كيلومتراً . ويخرج من بغداد خط طوله ٥٧٧ كيلومتراً إلى البصرة ، كما يخرج من العاصمة العراقية خط آخر طوله ٤٣٠ كيلومتراً متجهاً إلى المناطق الشمالية الشرقية ويسير إلى الشرق من نهر دجلة إلى أربيل ماراً بكركوك ، ويبلغ طول الخطوط الحديدية فى العراق ١٦٨٤ كيلومتراً .

وليس فى السعودية سوى خط حديدى واحـــد يربط الدمام بالرياض وطوله ٥٧٠ كيلومتراً وتم إنشاؤه فى عام ١٩٥١ ، وإذا تم إصلاح سكة حديد الحجاز فسوف يجعل هذا فى الامكان أن تتصل السعودية بالبلاد العربية الأخرى بواسطة السكك الحديدية . ولا وجود لهذه الوسيلة من وسائل النقل فى إمارات الخليج العربى أو الجنوب العربى واليمن .

وفى الجمهورية العربية المتحدة تعتبر القاهرة المركز الذى تتفرع منه الخطوط الحديدية الرئيسية ، فتخرج منها خطوط إلى بور سعيد والسويس ، ودمياط ، والاسكندرية ، وذلك فضلا عن وجود شبكة واسعة تربط أجزاء الوجه البحرى بعضها ببعض . وكذلك يخرج من القاهرة خط إلى الشلال جنوبى أسوان ويبلغ طوله ٣٦٠ كيلومتراً . وفى عام ١٩٥٧/٥٨ كان طول السكك الحديدية بالجمهورية ٤٣٤٣ كيلومتراً من الخطوط التابعة لهيئة السكك الحديدية الأميرية ، ١٣٢٧ كيلومتراً من الخطوط الحديدية . وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة من أعظم البلاد العربية تقدما من هذه الناحية ويتضمن البرنامج المرسوم، والذى بدأ تنفيذه ، إجراء عملية شاملة من التجديدات نظراً لأهمية هذا المرفق فى حياة البلاد الاقتصادية .

وتسير السكك الحديدية السودانية من وادى حلفا جنوبا إلى الخرطوم مارة بأبى حمد وعطبرة . وثمة خط يربط كل من ميناء بور سودان وميناء سواكن الواقعين على ساحل البحر الأحمر بعطبرة وبالتالى بالخرطوم وهناك خط بين الخرطوم وسنار ويتفرع عند الأخيرة إلى قسمين أحدهما يتجه جنوبا إلى الروصيرص على النيل الأزرق ، والآخر يسير غربا إلى الأبيض . وترتبط سواكن وبور ســـودان بسنار مباشرة عن طريق كسلا . وقد مد خطان كبيران أحدهما يصل الأبيض بنيالا شرقا ، والثانى يربط نيالا بمدينة واو فى الجنوب الغربى . ويبلغ طول السكك الحديدية فى السودان حوالى ٤٧٠٠ كيلومتر .

وفى ليبيا خطان قصيران يبلغ طولها سويا ١٠٠ كيلومتر . وفى عام ١٩٦٠ بلغ طول السكك الحديدية فى تونس ٢٠٣٨ كيلومتراً منها ٤٥٥ كيلومتراً كانت ملكا لشركة الفوسفات . وفى عام ١٩٥٩ كان طول الخطوط الحديدية فى الجزائر ٤٢٠٠ كيلومتر ، وقدر طولها فى المغرب بحوالى ١٨١٠ كيلومتر فى نهاية عام ١٩٦١ منها ٧٦٠ كيلومترا من الخطوط الحديدية المكهربة .

ويلاحظ على الخطوط الحديدية فى معظم البلاد العربية أن أطوالها لاتتناسب مع المساحة أو حركة نقل البضائع وبذلك لاتساعد على الإسراع بالتنمية ، وهذا فضلا عن قدم معداتها إذ أنشىء الجزء الأكبر منها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ومن هنا تفتقر إلى الكفاءة ، والنقل بواسطتها بطىء وكثير التكاليف . وكذلك لم تؤخذ عند إنشائها العوامل الاقتصادية فى الاعتبار ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على سوريا والبلاد المجاورة لها ، فالخطوط الحديدية فيها لاتصل بين مراكز الإنتاج الرئيسية ومراكز التوزيع .

ولقد كانت هذه الاعتبارات التى جعلت السكك الحديدية قاصرة عن تلبية مطالب التنمية ، دافعا على الاهتمام بإنشاء الطرق البرية التى تستخدم فيها

السيارات وخاصة فى البلاد ذات المساحة الشاسعة حيث النقل بالسيارات أيسر ، وإنشاء الطرق أسرع وأقل كلفة من مد الخطوط الحديدية . ويبلغ طول الطرق فى العراق ٤٥٥٠ كم وكلها تخرج من بغداد. والطرق اللبنانية جيدة وموضع الصيانة المستمرة ، ويبلغ طول الطرق الرئيسية ٥١٠ كيلومتر ، وفى سوريا حوالى ٤١٥٠ كيلومتر بخلاف ٥٩٢٦ كيلومتراً من الدروب الضيقة . وطول الطرق فى الأردن ٢١١٦ ك م، والطرق الرئيسية تمتد من عمان إلى معان والعقبة ، ومن عمان إلى درعا ومنها إلى دمشق . ويجرى الآن فى السعودية تنفيذ برنامج واسع لإنشاء الطرق ويهدف إلى توسيع نطاق شبكة الطرق البرية بحيث يصل طولها إلى ٣٠٠٠ ك.م. ومن أهم المشروعات طريق الرياض - الطائف ، وعند إنجازه سوف يتصل البحر الأحمر بالخليج العربى بطريق ممهد لأول مرة ، إذ هناك طريق يزيد طوله على ٥٠٠ ك . م بين الرياض والدمام .

وفى عام ١٩٥٨ /٥٩ كان طول الطرق بالجمهورية العربية المتحدة كالآتى :

٢٧٢١	ك . م .	من الطرق المكدامية
١٢٨٠٠	ك . م .	من الطرق غير المكدامية
٤٠٤٠	ك . م .	من الطرق الصحراوية

ونجد فى ليبيا طرقاً جيدة أهمها الطريق الموازى للساحل والذى يربط طرابلس بتونس من ناحية الغرب وبالاسكندرية من جهة الشرق . وفى عام ١٩٦١ كان بتونس ما طوله ١٥٤٧٠ كيلومتراً منها ٦٠٤٨ من الطرق الرئيسية وفى عام ٩٥٩ كانت الطرق البرية فى الجزائر على النحو الآتى :

طرق رئيسية ذات صبغة قومية	٨٧٩٠	ك . م
طرق بالولايات	١٣٥٠٠	ك . م
طرق محلية	١٣٧٣٠	ك . م
طرق ريفية	١٩٣٢٠	ك . م
طرق صحراوية	١٣٣٥٠	ك . م

وفى عام ١٩٦٢ كان المغرب يضم ماطوله ٦٨٠٠٠ كم من الطرق الرئيسية الجيدة ، ٦٤٠٠ ك . م من الطرق الثانوية ، ٣٧٦٠٠ ك . م من الدروب الصغيرة .

وقد انعكس هذا التطور الذى طرأ على هذه الوسيلة من وسائل النقل فى الزيادة الكبيرة فى عدد السيارات الخاصة وسيارات نقل الركاب والبضائع ، كما يتضح من الأرقام التالية :

البلد	سيارات ركاب وخاصة	تاكسيات	لوريات	أوتوبيسات
العراق (١٩٥٩)	٢٤٢٥٣	٧٦٧٨	١٣١٧٣	٢٩٠٠
لبنان (١٩٦١)	٥٣٩٤٤	٣٠٠٠	٧٩١٥	١٤٤٦
سوريا (١٩٦٠)	٢٣٣٦٥		١٢٤٥٠	
مصر (١٩٥٩)	٥٧٢٩٦	١٠١٤٣	١٦٢٣٥	٣٨٩٤
الأردن	١١٧٤٩		١١٣١٧	
تونس (١٩٥٩)	٤١٢٩٧		١٢٨٩٩	
			٦٠٠٦ (سيارة تجارية)	
الجزائر (١٩٥٩)	١٢٤٧٤٦		٥٨,١٣ (سيارة بضائع)	
المغرب (١٩٦٠)	١٢٤٨٦٣		٤٦٨٠٤ (سيارة بضائع)	

وبالرغم من التقدم الكبير الذى تحقق فى إنشاء شبكة الطرق البرية فى العالم العربى فإنها لاتزال قاصرة عن الوفاء بالحاجة فكثير من المناطق الريفية والصحراوية تكاد أن تكون بمعزل عن العالم الخارجى ، كما أن بعض الطرق غير ممهد بالأساليب الحديثة ولا يمكن استخدامه فى الفصل المطير .

وهناك مشروع نرجو أن يخرج إلى حيز التنفيذ السريع ويرمى إلى إنشاء طريق برى يربط البحر المتوسط بالخليج العربى والغرض منه اتصال موانى بيروت وطرابلس واللاذقية بالبصرة والكويت والدمام على الخليج العربى ، على أن تخرج منه فروع المراكز الهامة فى سورية والأردن والعراق والسعودية .

وكان من أثر التوسع فى إنتاج البترول بالشرق الأوسط العربى ، والكشوف البترولية التى تمت فى القسم الأفريقى من الوطن العربى وخلال السنوات القلائل الأخيرة أن عمدت الشركات إلى إنشاء شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول من مواطن إنتاجه إلى ساحل البحر المتوسط . والخطوط الرئيسية هى :

(١) الخطوط الممتدة من كركوك إلى ساحل البحر المتوسط لنقل البترول العراقى .

(٢) خط التابلاين الذى ينقل البترول السعودى إلى ساحل البحر المتوسط . والسبب فى إنشائه انخفاض تكلفة النقل بواسطته عنها بواسطة السفن ، فالمسافة من موانى الخليج العربى إلى ساحل البحر المتوسط ٣٥٠٠ ميل بينما طول خط التابلاين ١٠٦٨ ميلا . وفضلا عن هذا فالنقل بهذه الوسيلة يتفادى أداء رسوم المرور فى قناة السويس ، وإن كانت الشركات المالكة لخطوط الأنابيب تدفع رسوماً لحكومات البلاد التى تخترقها هذه الخطوط ، وهى الأردن وسورية ولبنان .

(٣) الخط الممتد من حقل زلتن فى ليبيا إلى مرسى البريقه ، ومن حقل دحره إلى خليج سرت .

(٤) الخطوط التى تنقل البترول الجزائرى هى خطوط عجلة — سخيرة حسى مسعود — بوجى ، أهنه — حسى مسعود .

وتعتبر قناة السويس شريانا مائيا بالغ الأهمية بالنسبة إلى التجارة العالمية وبخاصة نقل البترول العربى إلى أوربا . وترتب على ازدياد حجم ناقلات البترول أن صار من المتعين العمل على تعميق القناة وتوسيعها ، وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع فى عام ١٩٥٩ على أن يتم إنجازه فى عام ١٩٦٧ وتبلغ التكاليف المقدرة ٦٢,٨ مليون جنيه ، وبانتهائه سوف يصبح فى إمكان القناة أن تستقبل السفن التى يزيد غاطسها على ٣٧ قدماً .

وترتبط البلاد العربية بخطوط ملاحية منتظمة مع مختلف أنحاء العالم . ومن المرافىء الرئيسية الاسكندرية وبيروت واللاذقية وبور سودان .

وأصبح النقل الجوى من ضروب النشاط الأساسية فى العالم العربى ، سواء للنقل فى داخل كل بلد على حدة كما هو الحال فى الجمهورية العربية المتحدة والسودان والسعودية ، أو بين البلاد العربية ، أو مع البلاد الخارجية . وترتب على هذا النشاط إنشاء عدد من المطارات من الدرجة الأولى مثل مطار القاهرة الدولى ، ومطارات بيروت ودمشق والخرطوم والكويت والظهران وجده وعدن ، وهذا خلاف العدد الكبير من المطارات المعدة لأغراض النقل المحلى . وكان انتشار النقل الجوى مصحوباً بالتوسع فى إنشاء شركات الطيران العربية بحيث أصبح فى كل بلد عربى تقريباً شركة للطيران على الأقل ، مثل السودان والأردن والعربية المتحدة وسوريا والسعودية ، وفى بعضها شركتان مثل الكويت . وغالبية شركات الطيران عربية تماماً وبعضها ملك خالص للدولة كما فى الجمهورية العربية المتحدة ، أو تشترك

الدولة فى ملكيتها ، كما توجد شركات لاتملك الحكومات فيها أسهما وينطبق هذا الوضع على الشركات اللبنانية . وتمتلك الشركات الأجنبية جزءاً من أسهم بعض الشركات العربية غير الحكومية ، أو كل الأسهم . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تعاقدت بعض الشركات الحكومية مع بعض شركات الطيران العالمية على أن تدير لها خطوطها أو تقدم لها المعونة الفنية . وكذلك تعمل الشركات العربية على تحسين مستوى طائراتها فاستخدم أكثرها أو يوشك أن يستخدم الطائرات النفاثة وبذلك يتسنى لها أن تنافس الخطوط العالمية فى اجتذاب المسافرين .

ومن المشروعات التى تقضى المصلحة بإخراجها إلى حيز التنفيذ مشروع إنشاء شركة طيران عربية موحدة تشترك فى رأسمالها الشركات العربية القائمة فى الوقت الحاضر . ولا ريب أن شركة كهذه سوف تكون أقدر على استعمال طائراتها على نحو اقتصادى بدرجة أكبر ، وأكثر كفاءة على المنافسة فى الميدان الدولى الذى تعجز عن اقتحامه الشركات الصغيرة ذات الموارد والإمكانيات المحدودة .

علامات فى طريق التطور

قد تبدو الصورة التى قدمناها للاقتصاد العربى كثيرة الظلال القاتمة ، وربما تعمل على إشاعة قدر من التشاؤم ؛ ولكن الواقع أننا نستطيع أن نتعرف اليوم على اتجاهات جديدة تعتبر علامات بارزة فى الطريق السليم الذى يتعين على بلاد المنطقة العربية أن تسير فيه حتى تتحقق الغايات التى تضعها نصب أعينها .

ولعل أول ما يسترعى النظر ، بل ويثير الاهتمام ، التحول الحاسم الذى طرأ على النظرة إلى وظيفة الدولة إزاء الحياة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادى.

فقد كانت هذه النظرة قائمة فى الماضى على العزوف عن التدخل فى النشاط الاقتصادى إلا لتوفير الأمن والطمأنينة ، وترك أمر النهوض بالاقتصاديات القومية للجهود الفردية أو الخاصة وللقرارات العفوية من جانب المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال . ولم تحاول الدولة الاضطلاع بدور إيجابى مباشر إلا فى ناحية المرافق العامة التى يعجز عنها أو لا يقبل عليها رأس المال الخاص ، كإنشاء السدود والخزانات وحفر الترع ومد الطرق والخطوط الحديدية وتوفير وسائل الإنارة ومياه الشرب . وحتى فى هذه الميادين كان لرأس المال الخاص وهو أجنبى فى جملته نصيب طيب ، ففى مصر وتونس ، مثلا ، كان جزء من الخطوط الحديدية ملكا لشركات أجنبية ، وكذلك كانت محطات توليد الكهرباء والنقل فى داخل المدن ، مثلا ، خاضعة لسيطرة المصالح الأجنبية الخاصة . إلا أن ازدياد الشعور بالتخلف سرعان ما أوضح « أن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة ، اعتماداً على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات . . . ومن ناحية أخرى فإن اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى . إن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى . إن مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط : (١) تجميع المدخرات الوطنية (٢) وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات (٣) وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج »[1] .

وتجلى هذا الاتجاه الجديد فى نواح عدة فى مقدمتها :

---

(١) الميثاق الوطنى للجمهورية العربية المتحدة

(ا) الأخذ بمبدأ تخطيط التنمية بقصد الإسراع بها من جهة والتنسيق بين تطور مختلف قطاعات الاقتصاد القومى من جهة أخرى ، وأنشئت مجالس أو وزارات للتخطيط فى معظم البلاد العربية ، واستقدمت بعثات وهيئات خبيرة من الخارج فى بعض البلاد العربية ، للمساعدة فى هذا العمل ، ووضعت خطط لآجال معلومة بدأ تنفيذ بعضها وبعضها الآخر فى طريقه إلى التنفيذ . ففى مصر أنشىء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ثم هيئة التخطيط وانتهى الأمر بوجود وزارة خاصة بشئون التخطيط ، ووضعت مشروعات منسقة وأخيراً أعدت الخطة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ووضعت تونس مشروعا للتنمية على عشر سنوات . وبدأت بتنفيذ ما يعرف باسم المخطط الثلاثى . وأعد العراق خطة خمسية (١٩٦١ / ٦٢ — ١٩٦٥ / ٦٦) تتضمن استثمارات جديدة قدرها ٥٦٦,٣ مليون دينار منها ١١٢,٢ مليون للزراعة . وأعد الأردن مشروعاً لدعم الاقتصاد القومى وينفذ على سبع سنوات . ونلقى فى سورية خطة خمسية أيضاً . كما استقدمت ليبيا بعثة من البنك الدولى لدراسة أحوال البلاد والتوصية بالبرنامج اللازم للنهوض بها ، وهكذا . وبعبارة أخرى أصبح التخطيط هو الأسلوب الذى تتخذه البلاد العربية من أجل الخروج من دائرة التخلف التى عاشت فيها زمنا طويلا .

(ب) اضطلاع رأس المال العام بتنفيذ عدد من المشروعات الإنتاجية بصورة كلية أو بالتعاون مع رأس المال الخاص مع تفاوت نسب اشتراك الجانبين ، وكثير من هذه المشروعات مما كان يعتبر من الميادين التى لا يطرقها سوى رأس المال الخاص . وبمعنى آخر أرسى الأساس الذى يقوم عليه قطاع عام يتسع باطراد وقادر على تحمل المسئولية أو بعض المسئولية عن التنمية . وهذه الظاهرة هى السمة البارزة للتنظيم الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ، كما نلاحظ اتجاه المشاركة فى تنفيذ التنمية أو الاضطلاع ببعض نواحيها ، فى العراق وسورية والكويت والأردن ، مما سوف نعرض له بالتفصيل عند الحديث عن هذه البلدان .

والأمر الثانى الذى نلاحظه هو الاتجاه الرامى إلى التخلص من سيطرة المصالح الأجنبية القديمة على الاقتصاديات القومية ، وهذا ما تحقق بشكل بارز فى الجمهورية العربية المتحدة وكانت البداية الحاسمة فى التحرر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس فى عام ١٩٥٦ ثم تمصير المؤسسات البريطانية والفرنسية بعد العدوان الثلاثى الذى وقع فى خريف العام نفسه . وعمد المغرب إلى تأميم بعض المرافق العامة مثل الكهرباء والتى كانت أغلبيتها أجنبية أو وثيقة ارتباط بالمصالح المالية الأجنبية . وقرر المغرب أن يستولى على مساحة قدرها ربع مليون هكتار من الأراضى الزراعية المملوكة للأجانب وتوزيعها على الفلاحين من أبناء البلاد ، وكذلك فعلت كل من تونس والجزائر بعد الاستقلال وحرمت الجمهورية العربية المتحدة تملك الأجانب للأرض الزراعية .

وفى الوقت نفسه أصبحت الحكومات العربية بوجه عام تحيط توظف رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بقيود معينة حتى لا تنزع إلى السيطرة وحتى تمارس نشاطها فى النواحى الانتاجية التى تعتمدها الدولة وفقاً لمخططات التنمية . وهذا الاتجاه لا يتعارض مع مبدأ الاستعانة برأس المال الأجنبى فى النواحى التى يقصر عنها رأس المال الوطنى أو التى تتطلب أنواعاً مخصوصة من الخبرة لا تتوافر محلياً ، مثل استنباط البترول . وحتى فى حالة هذا المعدن نجد الحكومات العربية تساهم فى بعض الشركات الجديدة التى تأسست لأغراض التنقيب والتكرير مما تشهد به الاتفاقيات التى عقدتها مؤسسة إينى الإيطالية مع حكومتى المغرب وتونس مثلا .

ولقد بينا أن من أكبر عناصر الضعف فى القطاع الزراعى تركز الملكية الزراعية فى أيدى فئة صغيرة من كبار الملاك ، وأوضحنا الأثر الناجم منه بالنسبة إلى عنصرى الكفاية والعدل ، ولهذا بدأ اتجاه قوى نحو إعادة النظر فى التوزيع على نحو يحقق العدالة النسبية ويوسع من قاعدة الملكية ، وذلك دون إخلال بمبدأ الملكية الخاصة وحق الإرث . وكانت الجمهورية العربية

المتحدة بالفعل الرائدة فى هذا الميدان حين أصدرت قانون الإصلاح الزراعى الأول فى ٩ سبتمبر من عام ١٩٥٢ ، والذى جعل الحد الأعلى لما يجوز أن يملكه الفرد ٢٠٠ فدان ، ثم توالت التعديلات بحيث تقرر نهائياً أن لاتزيد مساحة ماتملك الأسرة (الوالدان والأطفال القصر) على ١٠٠ فدان . وكان القانون المصرى لعام ١٩٥٢ سابقة حذت حذوها بلاد عربية أخرى ، فأصدر العراق فى عام ١٩٥٨ قانونا مماثلا يجعل الحد الأعلى الملكية ١٠٠٠ دونم من الأرض المروية ، ٢٠٠٠ دونم من الأراضى التى تعتمد على مياه الأمطار . وفى سبتمبر من عام ١٩٥٨ صدر قانون فى سوريا جعل الحد الأعلى ٨٠ هكتاراً من الأراضى المروية ، ٣٠٠ هكتار من الأرض غير المزروعة ، ثم أدخل تعديل على هذا الحد فى عام ١٩٦٣ . وفى البلاد التى لم تأخذ بهذا الأسلوب فى تحديد الملكية تسير الحكومات ، كما فى الأردن مثلا ، على توزيع الأراضى المستصلحة على صغار الفلاحين والمعدمين بقصد زيادة عدد الملاك .

ومن الاتجاهات ذات الدلالة البالغة نمو الشعور بضرورة الوحدة بين أجزاء الوطن العربى ، وكثر الحديث عن التكامل الاقتصادى والحاجة إلى إنشاء اتحاد جمركى أو سوق مشتركة على غرار السوق الأوربية المشتركة أو السوق المشتركة لبلاد أمريكا الوسطى . ومن الخطوات الهامة التى اتخذت التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى الجامعة العربية مع إتاحة فرصة الانضمام إليها للبلاد العربية غير الأعضاء ، على أن ينفذ المشروع على مراحل . ثم دخلت الدعوة إلى الوحدة مرحلة حاسمة حين اتحدت سوريا ومصر فى فبراير من عام ١٩٥٨ وأقامتا الجمهورية العربية المتحدة . ولم يؤد انفصال سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ إلى إضعاف الشعور العربى بالوحدة ، وفى ابريل من عام ١٩٦٣ تم التوقيع فى القاهرة على اتفاق لإقامة وحدة اتحادية تضم الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية . وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يدخل فى دور التنفيذ

العملى ، إلا أن هذه الخطوات جميعاً تعكس الاتجاه الوحدوى الذى يعتبر دعامة أساسية يقوم عليها التكامل الاقتصادى بين أجزاء الوطن العربى ، أيا كانت الصورة المرحلية التى يتخذها هذا التكامل .

ولعل أهم الاتجاهات التى وضحت بالعالم العربى خلال السنوات القلائل الأخيرة والتى تسترعى اهتمام المراقبين من العرب والأجانب الاتجاه الاشتراكى الذى سارت فيه بعض الحكومات العربية والذى أصبح شعاراً للكثير من المنظمات السياسية ، بل نجد فى الوقت نفسه أن المسئولين فى بعض البلاد العربية يعلنون أنهم يطبقون سياسة اشتراكية وإن اختلفت الأساليب التى يتبعونها ، الأمر الذى ينم عن وضوح هذا الاتجاه .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من بدأ تطبيق هـــذه الفلسفة الاشتراكية ، وفسر الميثاق الوطنى الأمر بقوله « إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وصولا ثوريا إلى التقدم ، لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين » . وأعلنت الجزائر أنها قررت السير فى الطريق الاشتراكى كسبيل إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

قلنا إن من الصفات البارزة للاقتصاد العربى بوجه عام أنه يعتمد على إنتاج المواد الغذائية والخامات الزراعية والمعدنية . ولهذا نشاهد اليوم فى جميع الخطط الموضوعة للتنمية أن التأكيد يوضع على التصنيع حتى يتحقق التكافؤ بين عناصر الاقتصاد القومى المختلفة ، وهذا ماتدل عليه حتى النظرة السريعة إلى المشروعات الإنمائية التى أعدتها الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن والعراق وتونس وغيرها ، مما سوف نبينه فى موضعه .

ضرورة التنمية على الصعيد العربى

من العرض الموجز الذى قدمناه لمعالم الاقتصاد العربى يتضح أن العالم العربى فى صورته الكلية ، أى بغض النظر عن التطور الارتقائى فى جزء منه أو آخر، وفى ناحية من الحياة أو أخرى ، قد ظل بعيداً إلى حد كبير عن التعرض للمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية بمعانيها الشاملة التى لابد أن تتولد عن الثورة التكنولوجية التى أسهمت بدرجة بالغة فى تطوير بلاد أو مناطق أخرى بالعالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية والاتحاد السوفييتى واليابان . غير أنه لا يمكن أن ينكر فى الوقت نفسه أن هذا المجتمع العربى بدأ يسمى وبخاصة فى السنوات القلائل الأخيرة ، إلى أن يحتل مكاناً فى الزحف الإنسانى العام صوب استغلال الموارد التى هيأتها الطبيعة ، والطاقات البشرية المتوافرة لديه ، إذ ما من شك أن تغييرات حاسمة قد طرأت على الزراعة وأهل الزراعة فى أكثر من بلد ، وأن الصناعات أرسيت بعض أسسها فى أكثر من مكان ، وأن مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لآجال محدودة بدأ تنفيذها فى عدد من بلاد العالم العربى أو وضعت مقوماتها وأركانها تمهيداً لإخراجها إلى حيز التنفيذ فى عدد آخر ، مما أشرنا إليه فى موضع آخر من هذا الفصل . وأهم من هذا كله فى نظر المراقبين ماحدث من تحول فى الفلسفة التى يجب أن تأخذ بها الدول الحديثة .

هناك إذن تخلف من الناحية العامة وتطور أو سعى إليه من الناحية الفردية وهذا الأمر الأخير هو الذى ينبغى أن يكون موضع الاهتمام . فالواضح أن التطور الحالى فردى النزعة والاتجاه والأسلوب ، إن صح التعبير . فكل وحدة سياسية فى العالم العربى تضع وتنفذ خططها للتنمية التى تقف عند حدودها السياسية ، وتبذل كل ماتقدر عليه من جهد ونشاط فى سبيل ماتستهدفه من غايات ، وتطبق السياسات التى تراها أدنى إلى تحقيق هـــذه

الغايات . ولسنا نحاول أن نشجب هذا الأسلوب فى العمل فهو طبيعى ومنطق وفيه الحل أو بعض الحل لمشكلة التخلف ، كما أنه بالمثل الطريق الذى اختطته وتسير فيه بلاد أخرى .

غير أننا نعتقد أن هذا الاتجاه وإن كان سليما ، لايأخذ فى اعتباره عوامل أخرى لها أهميتها البالغة ، فى مقدمتها مايلاحظ من أن السوق المحلية فى معظم البلاد العربية ، كل منها على حدة ، محدودة أو ضيقة بشكل يلفت النظر ، والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة مثلا أن عدداً من الصناعات لا بد أن يفيض الإنتاج منه عن حاجة هذه السوق إذا أريد أن يكون اقتصاديا بالمعنى الصحيح . وفى هذه الحالة إذا حاول أن تستوعبه أسواق عربيةأخرى فقد يجد الباب أمامه موصداً بفعل حواجز جمركية مصطنعة أو مصالح محلية ضيقة الآفاق . وإذا رؤى أن يقتصر الإنتاج على السوق المحلية الضعيفة لكان معناه قيام وحدات صناعية غير اقتصادية مما يؤدى بدوره إلى ارتفاع التكاليف بغير مبرر وهو ارتفاع لايحمل عبئه سوى المستهلك المحلى والذى هو بطبيعة مرحلة التطور الحالية فى معظم الإقليم ، محدود الدخل . ولا تقف الأمر عند هذا الحد أى ميدان الصناعة بل إنه ليتعداه إلى قطاع الزراعة فقد تزرع محصولات تزيد أعباء إنتاجها الاجتماعية على تكلفة استيرادها من بلاد عربية أخرى ظروفها من حيث التربة أو الأحوال الجوية أو الخبرةالسابقة ، تجعلها أفضل استعداداً للتركيز على مثل هذه المحصولات وعلى نحو يتفق مع المعايير الاقتصادية .

هذه الظاهرة معناها نشوء التضارب والمنافسة غير الاقتصادية أى السليمة ولعل من الأمثلة على نوع من هذا التضارب أن نشير إلى صناعتين على سبيل المثال لا الحصر . فالجمهورية العربية المتحدة أنشأت منذ سنوات صناعة منتجات الخزف والصينى ، وبإضافة وحدات جديدة — يتضمنها المشروع الأصلى والتصحيحات اللاحقة — تستطيع أن تسد حاجة السوق المحلية

الشعب عدده ٢٧ مليونا من الأنفس ، فضلا عن إشباع حاجة البلاد العربية الأخرى . ولو أتيحت لها سوق عربية واسعة بالدرجة الكافية لانخفضت تكاليف الإنتاج نسبياً وارتفعت الصنعة إلى مستويات أرقى وأكثر تنوعاً . وعلاوة على هذا تستطيع هذه الصناعة أن تحصل على بعض خاماتها من بلاد عربية تكون فيها تكاليف الإنتاج اقتصادية . ولكننا إذ نتابع مايعد من خطط أو أفكار نجد اتجاهاً إلى إقامة هذه الصناعة فى أكثر من بلد مثل سوريا ولبنان أو الكويت أو الجزائر . ويمكن أن يصدق الشىء ذاته على صناعة الحديد والصلب حيث يبدو أن برامج التنمية الصناعية فى سوريا والعراق تشتمل عليها ، بالرغم مما هو معروف من أن نجاح هذه الصناعة لابد له من سوق واسعة ، سواء فى الداخل أو الخارج . إن نجاحها لايحتمل الشك فى بلد كالهند مثلا يضم مئات الملايين من الأفراد ، ونجحت منذ زمن طويل فى بريطانيا بسبب عظم الطلب الداخلى أثر قيام الثورة الصناعية كما كان الطلب عليها فى الخارج كبيراً .

وثمة مثال ثالث وهو الصناعة البتروكيميائية القائمة على أساس البترول أو الغاز الطبيعى ، وهى صناعة تتطلب أبحاثاً علمية مفصلة واسعة النطاق ، وخبرة فنية عالية ، ورؤوس أموال كبيرة وأسواقا واسعة بالدرجة الكافية ، ومع ذلك نلاحظ أن كثيراً من البلاد العربية المنتجة للبترول تفكر جدياً فى إقامة هذه الصناعة مما سوف يؤدى إلى منافسة قاتلة من أجل اكتساب الأسواق الخارجية ، وفى الوسع تلافى هذه النتيجة عن طريق الاتفاق على سياسة موحدة بين المصالح المعنية . هذه الأمثلة تكفى لبيان خطورة التنمية الفردية التى تسعى إلى إغلاق الأبواب على نفسها ، بينما نجاح أمثال هذه المشروعات يصعب أن يتحقق إلا إذا قامت على أساس التعاون الإقليمى الصادق .

قد يتراءى أن هذا الاتجاه الفردى ربما يتيح أوفر فرص النمو أمام البلاد

العربية التى تملك إمكانيات أكبر من ناحية الموارد والطاقات والأموال والخبرات ولكننا فى دعوتنا إنما نهدف إلى تحقيق أكبر قسط من المنفعة لكل بلد عربى بصورته الفردية وللبلاد العربية كلها بصفتها الجماعية ، وهذه المنفعة قمينة أن تتولد من تفاوت القدرات على أفضل إنتاج بأقل تكلفة طبقاً للظروف المناسبة. إن ماندعو إليه هو نوع من تقسيم العمل الذى يؤدى إلى أفضل النتائج . وإذا كان تقسيم العمل بطريقة عملية دقيقة سبيلا إلى رفع معدل الكفاية الإنتاجية فى المصنع الواحد أو فى الشركة الواحدة أو على مستوى الصناعة الواحدة ، فهو كفيل بالمثل أن يكون سبيلا إلى الإسراع بعملية التنمية العربية .

ولعل بعض الأحداث المعاصرة مايدعم هذه الدعوة ، فالسوق الأوربية المشتركة وسيلة لوحدة إقتصادية فى أوربا الغربية (حسب مفهومها السياسى الحالى) ومامن شك أن هذه الوحدة سوف تعرض الكثير من القطاعات الاقتصادية الحالية المنافسة وسوف يضطر بعضها إلى إجراء تعديلات تتفق مع الوضع الجديد المرتقب ، بل وقد يسفر الأمر عن انهيار صناعات أو الاقلاع عن زراعات تعد غير اقتصادية فى ظل منطقة متكاملة . وبالرغم من هذا كله لم تكف الدول الأعضاء عن السير فى الطريق الذى اختطته لأنها تعتبر المصلحة الجماعية أدعى إلى تحقيق المصالح الفردية لكل من البلاد الأعضاء . وهذا ماينبغى أن يكون موضع الإدراك فى العالم العربى . وهذه الحقيقة ذاتها أدركتها أمريكا اللاتينية ، وكان من نتيجة هذا التوقيع على معاهدة مونتفيديو فى عام ١٩٦٠ بين المكسيك وست من دول أمريكا الجنوبية[١] لإنشاء منطقة تجارة حرة ، كما أنشئت فى السنة ذاتها السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى[٢] .

---

(١) الأرجنتين ، البرازيل ، شيلى ، باراجواى ، بيرو ، المكسيك ، وأوروجواى .
(٢) السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ونيكاراجوا .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هناك مشروعات إنتاجية من ناحية التحكم فى الموارد المائية السطحية أو ضبط قطاع الرعى أو توليد الطاقة الكهربائية أو توسيع شبكة النقل والمواصلات وتنظيمها . وهذه المشروعات جميعاً مما تعود الفائدة منها على أكثر من بلد عربى واحد ، ومن هنا يقضى المنطق بأن يكون البحث والتنفيذ والتمويل بطريقة غير فردية ضمانا للنجاح .

والذى نراه فى هذا الشأن هو المبادرة بإنشاء جهاز عربى يتولى المهام الآتية بصفة مبدئية :

(١) إجراء دراسة شاملة مبنية على الأساليب العلمية ، للموارد والطاقات الظاهرة والكامنة والحاجيات الحالية ، والمطالب المستقبلة ، لفترة معينة . وهذه الدراسة تشمل الإنتاج الزراعى والصناعات القائمة وموارد الثروة المعدنية .

(٢) دراسة ظروف الإنتاج فى البلاد العربية وفق أحدث النظم والمبادىء وهذه الدراسة تشمل أنواع المنتجات وتكاليفها وتسويقها فى مواطنها وفى خارج مواطنها والصعاب التى تواجهها ، وصلاحية الاستمرار فيها أو العدول عنها أو عن التوسع فيها مستقبلا .

(٣) دراسة خطط التنمية المعدة حاليا أو التى يجرى إعدادها فى كل بلد على حدة بقصد التنسيق بينها والحيلولة دون التضارب .

(٤) دراسة إمكانيات الإنتاج خلال فترة معينة ولتكن عشر سنوات مثلا .

(٥) تقدير مدة التنفيذ وتكاليفه سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية وما يستلزمه هذا من الخبرات الفنية والتنظيمية .

وإذ تتم هذه الدراسة ، ويجب أن تكون شاملة وتفصيلية ودقيقة وتضع المصلحة العربية العامة فى المقام الأول من الاعتبار ، يوضع برنامج للعمل

تحدد فيه الأولويات وتخصص له مناطق التنفيذ ووسائله على نحو يجمع بين المصلحة الجماعية والمصلحة المحلية الخاصة ، تماما كما يحدث فى حالة خطة التنمية التى يعدها بلد واحد لنفسه . وبهذه الطريقة تتحقق الأهداف الآتية :

(ا) استغلال الموارد المعطلة حاليا ، سواء كان التعطيل جزئيا أو كليا .

(ب) عدم البدء فى خط إنتاجى ببلد معين إلا إذا كفلنا له مقومات النجاح كافة ، من حيث وجـــود المواد والموارد والخبرات ووفرنا له السوق اللازمة .

(ح) تطبيق مبادىء التخصص فى الإنتاج الأكثر كفاءة وتقسيم العمل .

(ى) القضاء على مانلحظه الآن من تضارب أو منافسة غير سليمة ومن رفع الأسوار الجمركية.

(ه) الانتفاء تدريجياً لظاهرة عدم استواء النمو والتقدم الموجودة حالياً ، لأن التخطيط المرسوم على مثل هذا النطاق الأقليمى يؤدى إلى تقارب المعدلات وبالتالى المستويات وفقاً للنظرية المعروفة فى علم الطبيعة عن الأوانى المستطرقة.

(و) وأخيراً — وليس آخراً — تمهيد الطريق أمام التعاون الاقتصادى الشامل فى المنطقة العربية بأسرها ، مما تصبح معه صور من التكامل الاقتصادى أمراً فى حيز الإمكان العملى .

وهنا ننبه إلى أن هذا التخطيط إنما يتناول النواحى التى تمس مصلحة البلاد العربية فى مجموعها ، إذ هناك نواح من النشاط الإنتاجى لها صبغتها التى يجب أن تكون محلية لأنها تهدف إلى سد حاجات محلية معنية .

فالدعوة إذن إلى التنمية الاقتصادية على مستوى المنطقة العربية كلها ، دعوة إلى السير طريق التكامل الاقتصادى بين أجزائها . والتكامل الاقتصادى

كما يعرفه الأستاذ بيلا بالاسا يمكن تعريفه كعملية وحالة ، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول قومية مختلفة ، وبوصفه حالة يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القومية[١] . ويقول الدكتور حيدر غيبه في مقال له عن « الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية » نشر في مجلة الرائد العربي أن « التكامل الاقتصادي هو إذن أن يختص كل بلد بانتاج المواد التي تتمتع بالكفاءة الانتاجية من حيث الجودة وتكاليف الإنتاج وأن يتم تبادل السلع المنتجة في كل منها بحرية بحيث تكمل بعضها الأخرى أي أن تصدر الدولة المواد التي يتمتع إنتاجها بالميزة النسبية فيها إلى الدول الأخرى وتتزود هي من هذه الدول بالمواد التي تتمتع بالميزة النسبية في الدول المذكورة » .

ولكن ، هل تتوافر شروط التكامل العربي سالف الذكر على السؤال بقوله « إذا عرفنا أن تجارة البلدان العربية في الشرق الأوسط مع بعضها لايتجاوز ٦ — ٧٪ من مجموع تجارتها الخارجية وأن هذه النسبة تتضاءل كثيراً فيما إذا أدخلنا في حسابنا التجارة بين جميع دول الوطن العربي بالنسبة إلى تجارته الخارجية مع سائر دول العالم ، أقول إذا عرفنا ذلك يتبادر إلى الذهن أن شروط التكامل الاقتصادي بين الدول العربية هي محدودة جداً رغم وجودها ، ولاسيما إذا قيست بالشروط الموجودة بين الدول المتقدمة اقتصاديا وعلى الأخص دول وسط وغربي أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تتجاوز نسبة تجارتها مع بعضها البعض رغم الحواجز الجمركية القائمة أضعاف نسبة تجارة البلدان العربية الخارجية مع بعضها » .

---

(١) Economic Integration (London : Geeorge Allen & Unwin Ltd. 1961), p. 1.

وترجع هذه الظاهرة إلى تأخر البلاد العربية من الناحية الصناعية، وغلبة النفوذ الأجنبي المباشر أو غير المباشر إلى حد قريب عليها، والحواجز الجمركية المصطنعة. ونلاحظ أيضاً انه باستثناء بعض المنتجات الزراعية الخاصة ببعض هذه البلاد دون غيرها نجد أن منتجات الغالبية منها متماثلة مما يحد كثيراً من التبادل بينها الذى يقتصر فى الغالب على أنواع قليلة لا تنتج فى بعضها أو تنتج بمقادير تقصر عن سد حاجة الطلب الاستهلاكى المحلى، وعلى الخضر والفواكه التى يتفاوت موسم نضوجها بين البلاد العربية. وإذا انتقلنا إلى الثروة المعدنية نلقاها تتركز فى البترول الذى تنتجه بلاد عدة بالمنطقة وبكميات ضخمة بالقياس إلى استهلاك المنطقة، كما يصدر الفوسفات والحديد والمنجنيز والرصاص والكوبالت على صورة خام بسبب انعدام الإمكانيات اللازمة لتصنيع هذه المواد، فى معظم أرجاء الوطن العربى. وفى مجال الصناعة نلاحظ أن معظم البلاد العربية تتوفر على إنتاج أنواع متماثلة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كالأقمشة والزيوت والأسمنت.

وبالرغم من هذا فإن هناك إمكانيات فعلا لهذا التكامل وهى قمينة أن تزداد فى المستقبل تبعاً لنمو اقتصاديات المنطقة العربية. ففى وسع الجمهورية العربية المتحدة مثلا أن تزود شقيقاتها بمنتجات الحديد والصلب والأسمدة الكيماوية التى تشتد إليها الحاجة للزراعة، نظراً لتقدم هاتين الصناعتين بشكل ظاهر فيها. وتستطيع هى أن تتزود ببذرة القطن من السودان وسورية لعمل الزيوت، وبالقمح من سوريا، وبالماشية من السودان وليبيا، على أن تمد هذه البلاد بحاجتها من أنواع عدة من السلع المصنوعة التى لا تنتجها هذه البلاد أو ترتفع تكاليف إنتاجها إذا قررت الدخول فى هذا المضمار. وبالرغم من نشاط صناعة الغزل والنسيج فى الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، فإن فى مستطاع الأخيرة أن تحصل من الأولى على حاجتها من المنسوجات القطنية الرفيعة التى لا تنتجها، على أن تتوسع العربية المتحدة فى استيراد المنتجات من الحرير الطبيعى مثلا منها. ويمكن للدولتين تنسيق

سياستهما فى تصدير إنتاج صناعة الغزل والنسج إلى البلاد العربية الأولى ، ويمكن أيضاً أن تنسق الدولتان والسودان تصدير أقطانها لأغراض التصنيع فى البلاد العربية الأخرى أو لأغراض التصدير إلى البلاد الأجنبية .

مصادر تمويل التنمية

وما من شك أن التنمية فى العالم العربى عملية تتطلب الكثير من الموارد المالية . ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن هو التمويل الداخلى ، غير أننا نلاحظ أن رؤوس الأموال المحلية الناتجة عن الادخار غير كافية فى معظم البلاد العربية نظراً لانخفاض الميل إلى الادخار ، كما أن الأموال التى يتسنى الحصول عليها عن طريق المدخرات الداخلية ، معظمها من العملات المحلية . ومع ذلك فإن فى إمكان البلاد العربية تشجيع الميل إلى الادخار ورفع مستواه بالقدر المناسب ، وتوجيهه عن طريق تقييد الاستيراد من الكماليات ووضع سياسة ضرائبية مشجعة . ولقد أصدرت الحكومة اللبنانية مثلا فى عام ١٩٥٤ قانونا يقضى بإعفاء الشركات التى أسست فى السنوات الخمس التالية لصدور القانون، من الضرائب لمدة ست سنوات إذا كانت المنتجات من نوع جديد ويؤدى عملها إلى زيادة الإنتاج القومى، وأن لا يقل رأس المال الموظف فى لبنان عن مليون ليرة لبنانية ، وأن تزيد مدفوعاتها الكلية لأجور الموظفين اللبنانيين. وكذلك أصدرت مصر قانونا مماثلا من حيث الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة إلى مشروعات الإنشاء والتوسع المؤدية إلى تحقيق السياسة الإنتاجية للدولة . ويتعين على الحكومات العربية توجيه الاهتمام إلى ما يقال له المدخرات الإجبارية ، وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة رائدة فى هذا الميدان عن طريق صندوق التأمين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤسسات المماثلة . وقد زادت قيمة المدخرات المستثمرة نتيجة هذه السياسة من ٦١,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ إلى ٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ على ماذكرت مجلة الأهرام الاقتصادى فى عددها الصادر فى أول حزيران عام ١٩٦١ .

والمصدر التالى للتمويل يتمثل فى فائض الأموال بالبلاد العربية المنتجة للبترول ، وهى العائدات التى تحصل عليها من الشركات القائمة بالاستغلال ، وهذه الأموال عبارة عن عملات أجنبية تشتد إليها حاجة المنطقة لأغراض التنمية . وتقدر أموال حكومة الكويت المستثمرة فى السندات البريطانية بما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى الضعف فى عام ١٩٧٠ ، وتدل الأرقام التى نشرتها الأمم المتحدة من المصادر الرسمية ، على أن فائض رؤوس الأموال غير المستثمرة فى أقطار الخليج بلغ نحو ٢١٥ مليون دولار. وتقدر الأرصدة السعودية المستثمرة فى الخارج بمليون دولار . وجاء فى جريدة الصحافة اللبنانية فى عددها الصادر فى ١٩ أيلول ١٩٦٠ أن الشركة التجارية للشرق الأقصى فى جدة أقرضت بنك طوكيو مبلغ ١٠٠ مليون دولار يسدد خلال ٢٥ عاما بفائدة سنوية قدرها ٨٪ [١].

ولقد أقدمت حكومة الكويت فى الفترة الأخيرة وعن طريق الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، على المساهمة فى المشروعات الإنتاجية والإنمائية بالبلاد العربية بتقديم القروض الطويلة الأجل ، ومن ذلك قرض لبلدية بيروت بمبلغ خمسة ملايين جنيه استرلينى لمدة عشر سنوات بفائدة سنوية قدرها ٤٪ ، وقرض لأمانة العاصمة الأردنية بمبلغ مليون دينار بفائدة ١٪ ، كما أقرضت السودان سبعة ملايين دولار للإنفاق على شراء المعدات والأدوات اللازمة لتطوير السكك الحديدية السودانية ، ومنحت الأردن ٧,٥ مليون دولار للانفاق على مشروع اليرموك ومشروع الفوسفات ومؤسسه الإنماء الصناعى . وكذلك قدمت إلى الجزائر قرضا بمبلغ عشرين مليون دولار نصفه بدون فائدة ، وتم الاتفاق بين الكويت والعراق بشأن حصول الأخير على قرض بمبلغ ثلاثين مليون دينار ، ومع اليمن للمساهمة فى تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) مجلة الرائد العربى يونيو ١٩٦٣ ، ص ١٦ .

ووافق المجلس الاقتصادى العربى المنبثق عن الجامعة العربية فى عام ١٩٥٧ على إنشاء مؤسسة مالية عربية للإنماء الاقتصادى ، وظيفتها المساعدة على تمويل المشروعات الإنتاجية ، سواء كانت هذه المساعدة فى مرحلة الإنشاء أو التوسع أو التحسين ، وذلك عن طريق الإقراض والمساهمة الجزئية أو إعداد الدراسات الفنية لها . وحدد فى الاتفاقية رأس مال المؤسسة بما قيمته عشرون مليون جنيه مصرى ارتفع إلى ٢٥ مليونا بعد مساهمة الكويت . وحددت حصة كل عضو من المؤسسين بنسبة حصته فى ميزانية جامعة الدول العربية . وتتكون أموال المؤسسة عدا الرأسمال المكتتب به من الأموال الاحتياطية ومن الأموال التى تقترضها المؤسسة بواسطة إصدار سندات أو فتح اعتمادات من المؤسسات الدولية ، أما حالات الإقراض بقصد المساهمة فتحددها الاتفاقية بإقراض المشروعات الإنتاجية التى تقوم بها حكومات أو هيئات أو أفراد البلدان الأعضاء وإقراض المصارف الإنمائية الصناعية والزراعية والمساهمة فى شركات تقوم بأعمال إنشائية وإنتاجية على نطاق إقليمى أو محلى واسع .

غير أن البعض يبدى ملاحظات معينة حول هذه المؤسسة فيقول:[1]

(١) إن وظيفة المؤسسة تقتصر على تشجيع المشروعات دون القيام بها، فقد نصت المذكرة التفسيرية المكملة لمشروع الاتفاقية فى الصفحة ٤٠ على أنه « ليس للمؤسسة أن تنفرد بالقيام بتنفيذ مشروع إنتاجى وإن كان من طبيعة عملها »، ولكننا لا نعترض على هذا الاتجاه على الأقل فى المراحل الأولية من حياة المؤسسة حتى لا تتعرض لمشكلات وتعقيدات قد تعطلها عن أداء مهمتها ، وهى فى هذا تجمع بين اختصاصات كل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير والشركة الدولية للتمويل .

---

(١) الرائد العربى « مشاريع التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية ووسائل تمويلها » عدد يونية ١٩٦٣ ،ص١٧ .

(٢) أن توزيع جهود المؤسسة ومواردها على هذا الشكل الواسع الحاصل قد يثير أمامها مشاكل وصعوبات نتيجة لتعدد أنواع الخبرة والاختصاص التي يتطلبها مثل هذا الأمر .

والمصدر الثالث لتمويل التنمية الاقتصادية يتمثل فى الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية ، وهذه يمكن أن تكون على صورة قروض من حكومات أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات دولية ، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه القروض التي يجرى الحصول عليها من غير المصادر الدولية ، خالصة من القيود أو الاعتبارات السياسية المباشرة أو غير المباشرة .

ونلاحظ بصدد هذا النوع من الأموال الأجنبية ضرورة منحها لآجال طويلة بالدرجة الكافية حتى يتسنى ظهور النتائج المرجوة من استخدامها ، وأن تكون فائدتها بسيطة بحيث لا تشكل عبئا على عاتق البلاد المقترضة . وكذلك يمكن أن ترد رؤوس الأموال الخاصة للمساهمة فى تنفيذ المشروعات الإنتاجية التي تتطلب موارد مالية كبيرة وخبرات معينة إلا أنه ينبغي أن يقتصر دور هذه الأموال على المشروعات التي تتمشى مع خطة التنمية للدولة المعنية وأن يحاط استخدامها بالضمانات التي تحول دون تجدد الظاهرة القديمة وهى سيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاديات العربية . ولقد عمدت الجمهورية العربية المتحدة إلى الاقتراض من البنك الدولى لمشروعات تحسين قناة السويس ومن الاتحاد السوفييتى لتنفيذ مشروع السد العالى ، ومن هذا البلد الاخير وألمانيا الغربية واليابان وبلاد أخرى لأغراض التصنيع وفقاً للخطط المرسومة بشأن التنمية .

وأخيراً وليس آخر هناك الهبات المالية والمعونة الفنية ، وإن كنا نرى أنه يحسن عدم المبالغة فى أهمية الهبات لأنها محدودة القدر كما أنها غالباً ماتكون مصحوبة باعتبارات وملابسات لا تتصل بالنواحى الاقتصادية البحتة .

مظاهر من التعاون العربى

الآن وقد أوردنا معالم تخلف الاقتصاد العربى بوجه عام ، وأشرنا إلى العلامات الدالة على بدء السير فى اتجاه جديد ، وبينا ضرورة التنمية الاقتصادية على الصعيد الاقليمى ، وأهمية العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى ، نقول إننا وقد تحدثنا عن هذا كله ، نرى لزاما علينا أن نسأل : ما الخطوات التى اتخذت حتى الآن ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية من أجل تحقيق التعاون الاقتصادى العربى ؟ وإذا كانت الوحدة الاقتصادية لم تتحقق ، وإذا كان العالم العربى لم يتمكن بعد من إنشاء اتحاد جمركى أو سوق مشتركة على الأقل فإننا لانستطيع أن نقلل من أهمية الجهود التى بذلت والخطوات التى اتخذت فى سبيل التعاون العربى . وإذا بدت هذه الجهود والخطوات محدودة فلزام علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ظروف المنطقة العربية خلال السنوات التى أعقبت إنشاء الجامعة فى ١٩٤٥ ، ومن هذه الظروف أن عدداً كبيراً من البلاد العربية ظل سنوات طويلة خاضعا للتسلط الأجنبى ، وحتى البلاد التى حصلت على استقلالها رسمياً كانت فى حالة تبعية لاقتصاديات الدول التى كانت تسيطر عليها من قبل . أضف إلى هذا ما كان بين البلاد العربية من تفاوت ظاهر فى النظم الاقتصادية فى مختلف نواحيها ، سواء من حيث النظم النقـــدية أو الأساليب الإنتاجية أو الأوضاع التجارية الخارجية والداخلية ، فضلا عن كون هذه البلاد جميعاً متشابهة فى إنتاجها وطبيعة اقتصادياتها . وفيما يلى عرض موجز لبعض الخطوات التى اتخذت بقصد تحقيق التعاون العربى فى المجال الاقتصادى[١] .

(١) راجع فى هذا مقال « الجامعة العربية والتعاون الاقتصادى العربى » مجلة الرائد العربى حزيران (يونيه) ، ص ٢٢ — ٢٤

أولا — اتفاقيتا تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزايت وتسديد المدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :

وتتضمن الاتفاقيتان :

(ا) إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة فى الجدول (ا) الملحق من رسوم الاستيراد الجركية .

(ب) معاملة المصنوعات العربية معاملة تفضيلية فتخضع إلى تعريفة جركية مخفضة تتراوح بين ٢٥٪ — ٥٠٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد .

(ح) عدم إخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى بلد عربى إلى رسوم داخليـــة تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة .

(ى) حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية تمكيناً للرعايا العرب من المشاركة فى مشاريع الإعمار وعدم اخضاعها لأية رسوم أوضرائب استثنائية مع السماح لرؤوس الأموال بالعودة إلى موطنها الأصلى .

(ه) تسهيل تحويل بعض المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة مع منحها أقصى ما يمكن من معاملة مفضلة .

ثانيا — توحيد التعريفة الجمركية :

أقر المجلس الاقتصادى توحيد تسمية التعريفة الجركية ووضع جدول تعريفة جركية موحدة تلتزم بها كافة الدول العربية ، وشكلت لجنة لإتمام المشروع استعرضت جدول التعريفة الجركية الملحقة بالاتفاقية الدولية المعقودة فى عام ١٩٥٠ ببروكسل ، وأخذت بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة

للبلاد العربية . وتم وضع الجدول والشروح الخاصة به ، وتركت الحرية لكل دولة فى إعداد تعريفتها الجمركية على نسقه بحيث لا تدخل أى تغيير سواء فى نصوص البنود أو أرقامها أو فى الملاحظات الواردة فى مقدمة الأقسام والفصول .

ثالثا : استغلال أملاح البحر الميت

فى عام ١٩٥٦ قرر المجلس الاقتصادى إنشاء « شركة البوتاس العربية المحدودة » برأس مال أساسى قدره أربعة ملايين وخمسمائة وألف دينار أردنى مقسما إلى ٩٠٠,٢٠٠ سهم قيمة كل منها خمسة دنانير ، يساهم فيها المؤسسون وهم المملكة الأردنية والحكومات العربية والبنك العربى بما قيمته مليون وألف دينار أردنى ، ويطرح باقى رأس المال للاكتتاب فيه فى الأسواق العربية . وإذا عجزت المساهمة الأهلية عن تغطية المبالغ المطلوبة يقـــوم المؤسسون بتغطيته . ويعتبر هذا أول مشروع إنمائى مشترك بين الدول العربية .

رابعا : المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادى

وقد سبق الحديث عنها فلا حاجة إلى العودة إليه .

خامسا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية

وتم توقيعها فى ٦ يونيه ١٩٦٢ . ويتضمن المشروع الذى أقره المجلس الاقتصادى أربعة فصول : والفصل الأول خاص بأهداف الوحدة الاقتصادية والوسائل الكفيلة بتحقيقها ، وقد شملت حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة

والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحقوق التملك والإيصاء والإرث . وينص الفصل الثانى على إنشاء الأجهزة اللازمة وهى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمكتب الفنى الاستشارى الذى يتولى إعداد الدراسات والقيام بالبحوث . كما يحدد هذا الفصل اختصاصات مجلس الوحدة فى النواحى الإدارية والتنظيمية والتشريعية وكيفية إعداد ميزانية المجلس وطريقة تغطية النفقات وأقسام الإيرادات . ويختص الفصل الثالث بالأحكام الانتقالية فينص على تنفيذ الاتفاقية على مراحل وبما أمكن من السرعة ، الأمر الذى يمهد للوحدة الشاملة دون إحداث هزات قد تضر بمصالح الأطراف المتعاقدة . ويتضمن الفصل الرابع النصوص المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية والانضمام إليها والانسحاب منها ، ويفسح المجال أمام البلاد العربية غير الأعضاء فى الجامعة كى تنضم إلى الاتفاقية . وتجيز الاتفاقية لطرفين أو أكثر إنهاء المرحلة الانتقالية التمهيدية أو أى من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

سادسا : المواصلات

تقرر وضع اتفاقية الاتحاد البريدى العربى موضع التنفيذ اعتباراً من ٧ يوليه ١٩٥٤ وبهذا أصبحت البلاد العربية منطقة بريدية واحدة ، كما نفذت اتفاقية الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية اعتباراً من أول أبريل ١٩٥٦ . وقرر المجلس الاقتصادى الموافقة على إنشاء شركة الملاحة العربية برأس مال قدره خمسة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه .

سابعا : البترول

أوصى المجلس الاقتصادى الدول الأعضاء بتنسيق مشروعات

مصانع التكرير وتوزيع منتجاتها ، وبالعمل على إنشاء وحدة أو وحدات لإنتاج وقود الطائرات وبخاصة البنزين فى معامل التكرير العربية .

ووافق المجلس على عقد مؤتمر البترول العربى الأول بالقاهرة فى فبراير من عام ١٩٥٧ ، وكان الغرض منه نشر الثقافة البترولية ، وعقد المؤتمر دورات أخرى حيث نوقشت فيها المسائل البترولية التى تمس مصالح الوطن العربى .

الفصل الثاني

الجمهورية العراقية

يقع العراق بين خطي عرض ٣٠ ، ٣٧ درجة شمالا تقريبا ، وهو يمثل منطقة انتقالية بين طراز مناخ حوض البحر المتوسط والمناخ الصحراوى ، ويلاحظ أن المطر يأخذ فى التناقص كلما اتجهنا نحو الجنوب . وتبلغ مساحته الكلية ٤٤٤ر٤٤٢ كيلو متر مربع (= ٥٦٦ر١٧١ ميل مربع). وعدد السكان ٦٥٨ر٣١٣ر٦ نسمة طبقا لتقدير عن عام ١٩٥٩ ، وتبلغ نسبة أهل الريف منهم حوالى ٥٣ فى المائة . والكثافة السكانية قليلة بوجه عام إذا قيست بمثيلتها فى الجمهورية العربية المتحدة ولبنان وسوريا ، إذ لا تتجاوز ١٥ شخصاً للكيلومتر المربع .

ويعتبر وجود الماء العامل الأساسى الذى يحكم توزيع السكان ، ولهذا نلقاهم يتركزون بالسهل الرسوبى فى الأراضى النهرية حول بغداد لأنه فى الواقع المنطقة الزراعية الرئيسية فى البلاد ، فإذا سرنا فى الأنحاء الممتدة إلى الجنوب من هذا السهل أخذ السكان يقلون نتيجة انتشار المستنقعات . ويكثر السكان كذلك فى المنطقة الجبلية الواقعة بالشمال الشرقى وتشمل لواء الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك ، ولكنهم منتشرون فى أنحاء المنطقة كلها بالرغم من قلة الكثافة ، وهذا راجع إلى وفرة مياه الأمطار والينابيع وهى غير مركزة فى جهات معينة . أما المنطقة الصحراوية وتضم حوالى ٦٠ فى المائة من مساحة البلاد فيقيم فيها حوالى ربع مليون نسمة مقابل ٤ ملايين فى السهل الرسوبى ومليونين فى المنطقة الجبلية . ولا تتجاوز كثافة السكان بالإقليم الصحراوى شخصاً واحداً للكيلومتر المربع .

وينقسم العراق من حيث التضاريس إلى أقسام رئيسية ثلاثة وهى :

(١) المنطقة الجبلية فى الشمال والشرق

(٢) الهضبة الصحراوية فى الغرب

(٣) السهل الرسوبى فى الوسط والجنوب .

وينبع الرافدان ، دجلة والفرات من المرتفعات الواقعة شرق هضبة الأناضول وينحدران بالتواءات كثيرة نحو الجنوب والجنوب الشرقى ، ثم يلتقيان فى الجنوب مكونين نهراً واحداً يعرف باسم شط العرب وهو صالح الملاحة بواسطة السفن المحيطية إذ يبلغ إتساعه ٢٥٥ متراً فى بعض أجزائه ويصل إلى أكثر من ١½ كيلومتر عند المصب وحوالى نصف كيلومتر عند البصرة ، كما يتراوح عمقه بين ٩ أمتار ، ١٨ متراً إلا عند بلدة الحمرة حيث يوجد حاجز من الرواسب .[١]

ويقع حوالى ٥٤,٢ فى المائة من حوض النهرين خارج حدود العراق كما يتضح من البيان الآتى[٢] :

البلد الذى يوجد به جزء من الحوض	المساحة بالكيلو متر المربع	النسبة فى المائة
العراق	٣٥٩,٣٠٠	٤٥,٨
تركيا	١٦٢,٣٠٠	٢٠,٧
إيران	١٤٦,٥٠٠	١٨,٧
سوريا	٧٠,٩٠٠	٩
السعودية	٤٥,٦٠٠	٥,٨
الجزء الواقع خارج العراق	٤٢٥,٢٠٠	٥٤,٢
	٧٨٤,٥٩٠	١٠٠

(١) دكتور فيليب رفله ، أحمد سامى مصطفى : جغرافية الوطن العربى (مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢) ، ص ٢٣٠

(٢) دكتور محمود جلال الدين الجمل : الجبهة العربية فى المشرق (مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣) ، ص ٢٥ .

ومن الظاهرات التى تلفت النظر [١] :

١ — أثر التوزيع المائى من مجارى دجلة والفرات المياه وانتشارها فى الأقنية والمستنقعات ، وهذا بالإضافة إلى تأثير البخر ، ويقدر مايفقده نهر الفرات من مدينة هيت حتى الناصرية بما نسبته ٦٣ فى المائة من مياهه .

٢ — لايقع الفيضان فى فصل الصيف الذى تشتد فيه الحاجة إلى الماء لأغراض الرى ، فهناك فترتان للفيضان إحداهما من ديسمبر إلى مارس بسبب الأمطار والأخرى من مارس إلى يونيه نتيجة ذوبان الثلوج .

٣ — تفاوت كمية المطر التى يتلقاها كل من النهرين ، فهى فى دجلة أوفر منها فى الفرات نظراً إلى كثرة روافده من المشرق .

مشكلات الزراعة :

وإذا استبعدنا البترول فإن العراق يعتبر بلداً فقيراً بالقياس إلى البلاد العربية الأخرى وبالنسبة إلى ماينطوى عليه من إمكانيات طبيعية وفيرة . وهذه الظاهرة لاترجع إلى نقص المال وقد أصبح متوافراً بعد التوسع الكبير فى إنتاج البترول وما ترتب عليه من زيادة العائدات التى تؤول إلى الحكومة، وإنما مردها فى الحقيقة إلى الظروف الطبيعية المعادية ، وعلى رأسها - كما أنها أخطرها شأناً - الفيضانات التى كانت تحدث بصورة شبه منتظمة مرة فى كل عامين أو ثلاثة أعوام ، ومصدرها الأكبر دجلة . ويزيد من خطورتها عنصر المفاجأة فيها ، كما قد يحدث أحياناً أن يفيض الفرات فى نفس الوقت الذى يحدث فيه فيضان دجلة . وفى هذه الحالة قد يتعرض السهل الرسوبى كله لخطر الغرق . ويقدر أن مايفقده العراق سنوياً من المحاصيل الزراعية بفعل الفيضانات بحوالى ٣٠ مليون دينار . ومما يشهد بخطورة الوضع أنه خلال

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤ .

السنوات العشر السابقة على ١٩٥٤ فاض دجلة فيها وأغرق المنطقة الممتدة جنوبي بغداد ثماني مرات والمنطقة الواقعة إلى شمالها حتى الموصل أربع مرات . وكان فيضان عام ١٩٥٤ أخطر ماتعرضت له البلاد وهدد العاصمة نفسها بالغرق ، وتسبب فى إتلاف حـــوالى ربع المحصول بالمنطقة المروية كلها .

ومما يلفت النظر أنه إلى جانب هذه الفيضانات كان هناك نقص فى الميـاه اللازمة للرى ، الأمر الذى معناه الاقتصار على موسم زراعى شتوى واحد فى المنطقة المروية . وحتى عام ١٩٥٦ لم تـكن بالبلاد إمكانيات للتخزين ، باستثناء الجهات التى برويها خزانا الـكوت والهندية .

وتعتبر الملوحة من العقبات الخطيرة التى تواجه الزراعة فى جنوب العراق ، وقدرت لجنة هاى أن نحواً من ٦٠ ٪ من أراضى جنوب العراق تعانى من هذه الظاهرة التى ترتب عليها خلال السنوات الأخيرة أن هجرت مساحات تراوحت بين ٢٠ ، ٣٠ ٪ من الأرض الزراعية ، كما أنها تؤدى إلى خفض الإنتاجية بنسبة تصل إلى ٥٠ فى المائة .

لهذا كانت مشكلة العراق الأساسية درء أخطار الفيضانات ، وتخزين الماء إلى الوقت الذى يتسنى فيه استخدامه ، وصرف المياه منعا لتراكم الأملاح . وعلى ضوء هـــذه الاعتبارات وضعت سياسة جديدة للتحكم فى الأنهار واستصلاح الأراضى ، ولهذا الغرض أنشىء مجلس الإعمار فى عام ١٩٥٠ ليشرف على إنفاق قرض حصل عليه العراق من البنك الدولى ، للطرق والتنفيذ مشروع وادى الثرثار ، فضلا عن إعداد خطة اقتصادية ومالية للتنمية . والبيان التالى يوضح ما أنفق خلال الفترة ١٩٥١/٥٢ — ١٩٥٤/٥٥ (بآلاف الجنيهات) :

	٥٢/١٩٥١	٥٣/١٩٥٢	٥٤/١٩٥٣	٥٥/١٩٥٤
الرى	٨٤١	٢٤٩١	٤٧٩٥	٦٦٨٩
الطرق والجسور	٦٣٠	١٧٥٢	١٩١٧	٢٧٩٠
استصلاح الأراضى	٧٧٢	١٠٣٥	٢٣٣١	١٣٧٨

وتضمن مشروع السنوات الخمس (١٩٦١ — ٦٥) نحو ١١٣ مليون جنيه لأغراض الرى والصرف واستصلاح الأراضى .

مشروعات الرى :

وأهم المشروعات التى نفذت أو يجرى تنفيذها فى الوقت الحاضر أو تتضمنها سياسة العراق المائية فى المستقبل هى :

١ — خزان وادى الثرثار : وهو عبارة عن سد أقيم على نهر دجلة عند مدينة سامرا فيوجه الماء إلى وادى الثرثار الذى يصل أقصى انخفاض له إلى ١٠ أقدام تحت سطح البحر ، مكونا بحيرة صناعية طولها ٦٠ ميلا . وقد افتتح رسميا فى أبريل من عام ١٩٥٦ ويستغرق ملؤه عشر سنوات . وهذا المشروع من المشروعات ذات الأغراض المتعددة إذ إلى جانب ضبط فيضان النهر ، وتخزين كمية من المياه تصل إلى ٦٥ مليار متر مكعب ، ففى الإمكان توليد الطاقة الكهربائية للأغراض المدنية والصناعية .

٢ — مشروع الحبانية : وهو سد أقيم على الفرات على مقربة من مدينة الرمادى ليدفع مياه النهر إلى بحيرة الحبانية عن طريق قناة تحفر فى شمالها ثم تقوم قناة أخرى بنقل ماء البحيرة إلى النهر من جديد حين ينخفض المنسوب فيه ، وتم المشروع فى ابريل من عام ١٩٥٦ أيضا ، وهذا المشروع إلى جانب فائدته فى تحويل مياه الفيضان يوفر مزيداً من الماء لمساحات مزروعة بالفعل مما يتسنى معه الحصول على محصول مزدوج ، كما أتاح إمكانية استغلال مساحات جديدة من الأرض .

٣ — سد دوكان : على نهر الزاب الأكبر في نقطة تقع جنوبي شرق الموصل ، والغرض منه توفير الماء لزراعة أرض جديدة تقدر مساحتها بنحو ٧٨٠ ألف فدان ، فضلا عن توليد طاقة كهربائية ،

٤ — خزان دربند خان : في أعلى نهر ديالى لإبعاد خطر الفيضان وتوسيع نطاق الزراعة في منطقة ديالى .

٥ — خزان بخمة : وهو قيد التصميم ، ويتكون من سد على الزاب الأكبر في مجراه الأعلى ، ولهذا المشروع أهميته لأن أعلى فيضانات يتعرض لها نهر دجلة سببها ارتفاع مستوى الماء في الزاب الكبير .

٦ — سد الهندية : وأقيم في عام ١٩١٣ وأدخلت عليه تجديدات في عام ١٩٢٢ ، والغرض منه تيسير إطلاق الماء من نهر الفرات إلى الترع ، ورفع مستوى مياه النهر لري منطقة كربلاء[١] .

٧ — سد الكوت : وأنشيء في عام ١٩٤٠ لرفع مستوى مياه نهر دجلة إلى فرع الفرات وجدول الدجيلة لتوفير المياه صيفاً من أجل زراعة الأرز في أدنى النهر في العمارة[٢].

ملكية الأرض وأراضي الدولة :

بالرغم من أن الزراعة تمثل الحرفة الرئيسية لحوالى أربعة أخماس السكان بالعراق ، إلا أن نصيبها من الدخل القومي لايتعدى ٢٤ في المائة ، ويرجع هذا إلى ضعف الانتاجية لأسباب عدة في مقدمتها أخطار الفيضان ، وعدم استغلال الأراضي الخاضعة للزراعة على مدار السنة ، وكثرة الملوحة

---

(١) د . محمود جلال الدين الجمل ، مصدر سابق ، ص ٧٨

(٢) شرحه ، ص ٧٩

فى مساحات شاسعة من البلاد ، والأسلوب المتبع فى تبوير نصف المساحة المزروعة فى كل عام ، ونظام الملكية الزراعية الذى كان سائداً بالعراق حتى عام ١٩٥٨ .

وكانت الظاهرة البارزة مساحة الملكيات الكبيرة التى تشغل القسم الأكبر من المنطقة المروية ، وهذه الملكيات الكبيرة قبلية فى أصولها ، ولم تعد ملكا خاصا إلا منذ عهد قريب نتيجة اغتصاب الشيوخ لملكيات قبائلهم فى السنوات الثلاثين الأخيرة »[1] . والجدول التالى الوارد فى الاحصائيات الزراعية والحيوانية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، يمكن أن يساعد فى إعطاء فكرة تقريبية عن نظام تملك الأرض فى العراق[2] :

بالدونم	بالهكتار	بالفدان	العدد
دون الأربعة	دون الواحد	دون الاثنين ونصف	٢٤,٢٧٠
٤-١٠	١-٥	٢½-١٢	٢٥,٨٤٩
١٠-١٠٠	٥-٢٥	١٢-٦٠	٤١,٩٠٥
١٠٠-٦٠٠	٢٥-١٥٠	٦٠-٣٦٠	٢٧,٥٥٥
٦٠٠-١٠٠٠	١٥٠-٢٥٠	٣٦٠-٦٠٠	١,٨٤٧
١٠٠٠-٢٠٠٠	٢٥٠-٥٠٠	٦٠٠-١٢٠٠	١,٧٠٢
٢٠٠٠-٥٠٠٠	٥٠٠-١٢٥٠	١٢٠٠-٣٠٠٠	١,٢٢١
٥٠٠٠-١٠,٠٠٠	١٢٥٠-٢٥٠٠	٣٠٠٠-٦٠٠٠	٤٢٤
١٠,٠٠٠-٢٠,٠٠٠	٢٥٠٠-٥٠٠٠	٦٠٠٠-١٢٠٠٠	١٦٨
أكثر من ٢٠,٠٠٠	أكثر من ٥٠٠٠	أكثر من ١٢,٠٠٠	١٠٤

وكان هناك مالكان أحدهما أمير ربيعة الذى كان يطلق عليه اسم ملك العراق الثانى ، والآخر موحان الخير الله من شيوخ لواء المنتفك ، وتجاوزت

(١) دورين واربنر ، مصدر سابق ص ١٦٤

(٢) هرجه ص ١٧٠

ملكية كل منهما المليون دونم . ووجد ستة ملاك آخرون يملك الواحد منهم حوالى مليون دونم . وإذا استثنينا رجلا مثلا أمير ربيعة الذى استخدم التراكتورات والمضخات واتبع أسلوب الزراعة الكثيفة ، فإن الملكيات الكبيرة بوجه عام لم تسهم فى تنمية الإنتاج الزارعى بالعراق بسبب بدائية الأساليب ، كما أن أجزاء كبيرة من تلك المساحات كانت قد أهملت زراعتها .

وفى سبتمبر ١٩٥٨ صدر قانون للاصلاح الزراعى جعل الحد الأعلى لما يجوز أن يمتلكه الفرد ١٠٠٠ دونم من الأراضى المروية ، ٢٠٠٠ دونم من الأراضى التى يعتمد ريها على مياه الأمطار ، على أن توزع الأراضى التى تتجاوز الحد القانونى على صغار الفلاحين والمعدمين ، كما يسرى التوزيع أيضا على الأراضى المملوكة للدولة . وبلغت مساحة الأراضى المستولى عليها طبقا لأحكام هذا القانون نحواً من ٤,٩٢٠,٠٠٠ دونم ، فى أواخر عام ١٩٦١ .

وكانت الدولة تملك مساحات شاسعة من الأراضى قدرت فى عام ١٩٦١ بحوالى ٣,٥٤٠,٠٠٠ دونم . وفى عام ١٩٤٥ وضع قانون الدجيلة لتوزيع الأراضى التى سوف يجرى استصلاحها بشق ترعة الدجيلة الجديدة ، وكان القصد منه توزيع الأرض على الفلاحين الصغار والمعدمين وتوطينهم وتعمير المنطقة ، ولكن استطاع الشيوخ بحكم نفوذهم السياسى أن يسجلوا ملكيتهم لنحو نصف الأراضى المجاورة للقناة .

وفى عام ١٩٥١ صدر قانون إنماء الأراضى الأميرية لتنظيم جميع ماتملكه الدولة منها ، وقرر الحد الأعلى للمساحات التى تمنح طبقا له على النحو الآتى :

(ا) ٥٠٠ دونم فى الأراضى العالية المروية بالمضخات ، ٤٠٠ إذا كانت تروى بمياه الأمطار .

(ب) ٢٠٠ دونم فى الأراضى المنخفضة التى تروى بالمضخات ، ٢٠ دونم فى الأراضى الجبلية التى تغزر فيها الأمطار .

وتضمن نصوصا بشأن اختيار المنتفعين إذ أوجب أن يكونوا من السكان المحليين ، وتوزيع الأرض من غير ضرائب ورسوم ، ومنع المستفيدين من إعادة تأجيرها ، وتخصيص أجزاء منها لخريجى المدارس الزارعية وفيما يلى بيان بالأراضى التى تم توزيعها طبقا لأحكام هذا القانون (١٩٥٢ - ١٩٥٤):

الموقع	المساحات الموزعة (بالدونم)	عدد القطع	عدد المنتفعين
الدجيلة (الكوت)	١٤٣,٠٨٠	١,٤٧٨	٧,٣٩٠
شهر زور (السليمانية)	٣٢,٩٩٠	٤٩٧	٢,٤٨٥
سنجار (الموصل)	١,٧٩٤,٥٦٠	٦,٨٦٣	٣٤,٣١٥
الحويجة (كركوك)	٤٥,٧٠٠	٣٥١	١,٧٥٥
اللطيفية (بغداد)	٢٣,٢٥٠	٤٦٥	٢,٢٢٥
القرمة	٣٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٥٠٠
البراج (الكوت)	٥,٢٠٠	٦٥	٣٢٥
نهر المسيب	١٠,٥٠٠	١٧٠	٨٧٥
مخمور (كركوك)	١٣,٣٤٠	١٨٨	٩٤٠
مناطق أخرى	٢٧,٩٦٠	٣٨٤	١,٩٢٠
الجملة	٢,١٢٦,٥٨٠	١٠,٧٦٦	٥٣,٨٣٠

غير أن الذى حدث بالفعل أن كبار الشيوخ والملاك استأثروا بالنصيب الاوفى من هذه الأراضى وبذلك لم يعد القانون بالفائدة المرجوة على الفلاحين بالرغم من ضخامة هذه المساحات . وفضلا عن هذا فإن عمليات استصلاح الأراضى كانت مظهرية أكثر منها فعلية ويراد بها الدعاية بسبب اشتداد السخط

على الأوضاع السائدة . ولقد كان من أكبر الدوافع الكامنة وراء القانون محاولة الحد من الدعوات التى نشطت ، إلى إعادة النظر فى نظام الملكية الزراعية الذى ركزها فى يد فئة قليلة ، فهو إذن محاولة لامتصاص الغضب الشعبى ، ومع هذا سار التنفيذ بحيث زاد من ملكية كبار الملاك ودعم نفوذهم وسيطرتهم على البلاد .

المحاصيل الزراعية :

والمحاصيل الرئيسية بالبلاد هى الحبوب كالشعير والقمح ، ويتركز حوالى ٧٠ فى المائة من إنتاج الأخير فى هضبة الموصل ، والأرز ويزرع بالمناطق التى يغمرها الماء مثل مستنقعات منطقة العمارة ، ومنطقة الديوانية ، ومنطقة الفرات الأدنى من الناصرية نحو الجنوب ، والذرة الرفيعة وهى محصول صيفى ويعتمد على الرى وأهم مناطق إنتاجها الجنوب نظراً لوفرة المياه ، وإن كانت دون القمح أو الشعير أهمية . ومن المحاصيل الصيفية أيضاً الذرة الشامية ولكن الإنتاج منها لايزال محدوداً بسبب حداثة البلاد بها . وقد زاد إنتاج الحبوب بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يقرب من خمسين فى المائة فارتفع فى حالة القمح والشعير من ١٠٥٣ ألف طن (متوسط ١٩٣٤ — ٣٨) إلى ١٦٣٩ ألف طن (متوسط الفترة ١٩٥٠ — ٥٤) ، بينما نلاحظ هبوطا فى إنتاج الأرز فى سنوات كثيرة .

ولما كان الإنتاج الزراعى يتعرض لتقلبات واسعة بسبب عـــدم انتظام كميات المطر مما يترتب عليه تذبذب منسوب المياه بالأنهار على مدار السنة أو من عام لآخر ، لهذا نجد أن العراق يضطر فى بعض السنوات إلى استيراد ما يكمل حاجته من الحبوب الغذائية مع أنه يصدرها فى الأعوام العادية . وقد تم التوقيع فى أغسطس من عام ١٩٦٣ على اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية يحصل بمقتضاه البلد الأول على ماقيمته ٧,٥ مليون دولار من فائض الإنتاج الزراعى الأمريكى .

ومن المحاصيل التجارية الحديثة العهد فى العراق القطن ، غير أن هناك اعتبارات حدت من زراعته فى أول الأمر منها عدم توجيه العناية اللازمة لمكافحة الآفات التى تصيب المحصول ، فضلا عن ضريبة التصدير وقدرها ٢٥٪ مما أدى إلى خفض الثمن دون المستوى العالمى وكان الخفض لصالح صناعة الغزل والنسيج وبخاصة شركة الغزل والنسيج العراقية . وقد بلغت المساحة المزروعة قطنا ١٤٧,٦٧٨ دونم فى عام ١٩٦١ أنتجت ٢٥,٦٨٦ بالة .

ويمثل إنتاج العراق من التمر ٨٠ ٪ من التجارة العالمية فى هذا المحصول ، وهو يلى البترول أهمية إذ تبلغ صادراته ٤ ٪ من مجموع صادرات البلاد . وتبلغ أشجار النخيل ٣٠ مليون شجرة منها ٢٤ مليون مثمرة . ويتركز نحو نصف الإنتاج فى شط العرب ، بينما النصف الباقى فى أجزاء متناثرة من وسط العراق شمالا . ومن المحاصيل الأخرى الطباق وأهم مناطق زراعته السفوح الشمالية الشرقية حيث يعتبر محصولا يعادل فى أهميته بالنسبة إلى أهل هذه المنطقة ، التمر عند أهل الجنوب ، ولكن الإنتاج منه لا يتجاوز خمسة آلاف طن فى السنة كما أنه لا يستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية . ومن المزروعات ذات الأهمية الكروم على السفوح الشمالية الشرقية .

والجدول التالى يوضح الإنتاج من الغلات الزراعية الرئيسية (بالآلاف طن) :

السنة	القمح	الشعير	الأرز	القطن	التمور
متوسط ٣٨/١٩٣٤	٢٧٨	٥٧٥	٢٠٥	٢	٢٦٠
١٩٥٠	٥٤٥	٨٥١	٢٤١	٨	٣٠٥
١٩٥١	٤٨٨	٨٣٩	١٩٠	٦	٣١٣
١٩٥٢	٥٠٠	٧٠٠	١٢٦	٣	١١١
١٩٥٣	٧٦٢	١١١١	١٦٣	٢	٣٥٠

١٩٥٤	١١٦٠	١٢٣٩	١٨٠	٧	٣٥٠
١٩٥٥	٧٧٦	١٠٦٦	١١١	٨	٢٣٠
١٩٥٧	١١١٨	١٣٠٥	١٥٤	١٤	٢٦٦
١٩٥٨	٧٥٧	٩٥٤	١٣٧	١٢	٣٢٤
١٩٥٩	٦٥٩	٧٣٣	٩٤	٩	٣٢٤
١٩٦٠	٥٩١	٨٠٤	١١٨	١١	٣٥٠

مستقبل الزراعة :

الواقع أن أمام التنمية الزراعية بالعراق إمكانيات واسعة ، فالبلد لا ينقصه الماء اللازم للري ، ولا الأرض التي يمكن استصلاحها واستنباتها بل لعله من هذه الناحية أوفر حظاً من كثير من بلاد الوطن العربي ، ولا المال إذ أن عائدات البترول وحدها تتجاوز المائة مليون من الجنيهات وسوف تزيد إذا نفذت السياسة التي تهدف إلى رفع الانتاج البترولي خلال السنوات القلائل القادمة إلى سبعين مليوناً من الأطنان في السنة . غير أن الارتفاع بالزراعة إلى المركز اللائق الذي ينبغي أن تشغله في الاقتصاد العراقي بصورته الكلية يقتضي تخطيط العملية . فلابد من الإسراع باستصلاح الأراضي التي نفذت من أجلها طائفة من المشروعات المائية ، فالعراق حاجته اليوم إلى استصلاح هذه الأراضي واستغلالها على الوجه الأمثل أعظم منها إلى العمل على زيادة المساحات عن طريق ضم أرض جديدة لا تزرع اليوم . هذا هو المشروع العاجل الذي يجب تنفيذه ، دون إهمال المشروع الطويل الأمد بإنشاء السدود والخزانات التي تكفل التحكم تماما في الفيضانات وتوفير أكبر كمية ممكنة من المياه حتى يتسنى استغلال جميع الأراضي القابلة للزراعة بالبلاد والتي تقدر بنحو ١٢١ ألف كيلو متر مربع . ولعل من أول الأعمال التي ينبغي أن تستأثر بالاهتمام توفير مشروعات الصرف وبذلك يتسنى التقليل إلى حد ممكن من ملوحة التربة ، وهي الخطر الذي يجثم على صدر الزراعة العراقية ، لما تسببه

من إضعاف الانتاجية بل ومحـــل التربة تماما . وإذا كانت عملية استغلال الأراضى المستصلحة فعلا أو التى يجرى استصلاحها الآن والتى سوف تدخل فى نطاق الزراعة خلال السنوات القادمة ، يحد منها عدم توافر الأيدى العاملة فان هذا الأمر الأخير لا يشكل مشكلة حقيقية إذ يمكن التغلب عليها عن طريق الزراعة « الممكننة » ، وهو أسلوب طبق فى بعض الأراضى منذ سنوات وأسفر عن نتائج طيبة . فإذا نفذت هذه السياسة زادت المساحة المزروعة بالفعل وعلى مدار السنة وبذلك يتسنى إنتاج أكثر من محصول واحد فى السنة . وإذا توافر الماء على هذا النحو صار فى الإمكان التوسع فى إنتاج طائفة من المحاصيل النقدية كالقطن والأرز وبقى فائض منها للتصدير بعد سد حاجة الطلب المحلى الذى هو فى طريقه إلى الزيادة المطردة .

وإذا كانت الزراعة جديرة بالاهتمام فان أهل الزراعة خليقون باهتمام أوفر إذ لا سبيل إلى النهوض بهذا القطاع من الاقتصاد القومى بغير توفير الطمأنينة والاستقرار لأهل الزراعة والعمل على رفع مستوى معيشتهم . ولهذا يتعين الاسراع بتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى على أن يصحبه إسراع مماثل فى إنشاء الجمعيات التعاونية ، إلى جانب توفير التسهيلات التى تمكن المنتفعين الجدد من الحصول على المال اللازم لشراء المعدات والآلات وغيرها من أسباب أداء العمليات الزراعية المختلفة .

الثروة الحيوانية :

وينتشر الرعى فى معظم سهول الرافدين وفى أرض الجزيرة . وأهم أنواع الثروة الحيوانية الأغنام فى الجزيرة وعلى الجانب الأيمن الجنوبى للفرات وفى بعض أنحاء متفرقة جنوبى بغداد ، والماعز ومعظمها فى الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية المرتفعة نوعا ، والماشية التى يربيها الزراع حيث يتوافر العلف على مدار السنة وهى تستخدم غالبا فى أداء بعض العمليات الزراعية

كما هو الشأن فى الجمهورية العربية . أما سكان مناطق المستنقعات فيركزون اهتمامهم على تربية الجاموس ، ومعظمه فى ألوية العمارة والديوانية والمنتفك والبصرة، وتكثر تربية الإبل فى الصحارى الجنوبية الغربية وفى الأنحاء التى تكثر بها المستنقعات ، وقد تضاءلت أهمية هذا الحيوان فى العقود الأخيرة بسبب تقدم أساليب النقل الآلى الحديث .

وفيما يلى بيان بعدد رؤوس الثروة الحيوانية (ولا تتضمن ما لدى القبائل الرحل) طبقا لتقدير عن عام ١٩٦٠ :

الماشية	٨٥,٥٨٣
الجاموس	٤٤,٣٩٢
الأغنام	٥,٠٩٨,٢٩٢
الماعز	١,٧٤٣,٣٠٠
الخيول	١٩٤,٦٣١
الحمير	٥٢٦,٤٠٣
البغال	١٠٠,٨٣٠

وحتى عام ١٩٥٨ تم تحديد ومسح ٦٦٢,٣١٤ دونم من أراضى الغابات . وتوجد الغابات فى أقصى الشمال الشرقى ، وتشغل أشجار البلوط حوالى ٩٦ ٪ . وكانت مساحة الغابات أكبر بكثير فى الماضى ، ولكنها تضاءلت تدريجيا بسبب الإسراف فى قطعها لأغراض الزراعة المتنقلة والانتفاع بأخشابها للوقود .

البترول :

لاتزال حقيقة الثروة المعدنية فى العراق مجهولة إلى حد كبير نظراً لعدم القيام فى الماضى بالدراسات الجيولوجيةاللازمة ، وإن كان التكوين الجيولوجى

يوحى بوجود أنواع مختلفة من المعادن الفلزية واللافلزية ، ذلك أن العراق يشغل جزءاً مما كان فى العصور السحيقة بحراً تراكمت فيه طبقات من الصخور الرسوبية تغطى مناطق بها صخور نارية قديمة ، فضلا عن تعرض المنطقة للحركات الالتوائية التى تفسر وجود زيت البترول .

ويعتبر البترول أهم مصادر الثروة المعدنية المستغلة فى الوقت الحاضر ، وهو يمثل أكثر من نصف الدخل القومى ، ٨٠ ٪ من الصادرات العراقية . وتقوم باستغلاله شركات ثلاث وهى :

١ — شركة نفط العراق ، وحصلت على امتيازها فى ١٤ مارس ١٩٢٥ لمدة ٧٥ عاما ويشمل « العراق حيث لا تصريح بخلاف ذلك مع استثناء الأراضى المحولة transferred territories والجهة المعروفة سابقا بولاية البصرة » . وهى عبارة عن مؤسسة تشترك فيها مصالح دولية على النحو الآتى :

٢٣,٧٥ ٪ شركة البترول البريطانية المحدودة
٢٣,٧٥ ٪ مجموعة شركات شل والشركات الهولندية الملكية
٢٣,٧٥ ٪ شركة البترول الفرنسية
٢٣,٧٥ ٪ شركة استثمار الشرق الأدنى (ستاندرد أويل نيوجرسى ٥٠ ٪ ، شركة سوكونى موبيل أويل ٥٠ ٪)
٥ ٪ شركة المساهمة والتنقيب (شركة كالوست سركيس جلنبكيان)

ويأتى معظم إنتاج العراق من حقل كركوك التابع لهذه الشركة التى أنشأت خطوط أنابيب إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط منها خط إلى بانياس ، على الساحل السورى ، وبلغت طاقتها حوالى ٣٥ مليون طن فى عام ١٩٦٠ .

(٢) شركة نفط الموصل المحدودة وحصلت على امتيازها فى ٢٥ مايو عام ١٩٣٢ لمدة ٧٥ عاما ، ويشمل جميع الأراضى العراقية غربى نهر دجلة

وشمالى خط عرض ٢٣° شمالا . والملكية مطابقة للملكية فى الشركة الأولى . واكتشف الزيت عند عين زالة فى الشمال الغربى من الموصل وأنشأت الشركة خط أنابيب من هناك إلى بابجى .

٣ — شركة نفط البصرة المحدودة وحصلت على امتيازها فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ لمدة ٧٥ عاما ، ويشمل جميع الأراضى العراقية بما فيها الجزر والمياه الإقليمية والأراضى المغمورة باستثناء امتيازات شركات نفط العراق والموصل وخانقين وبالإضافة إلى ذلك نصف المصالح غير المجزأة بالعراق فى المنطقة المحايدة بين العراق والمملكة العربية السعودية . والملكية مطابقة لملكية شركة نفط العراق . وعثرت الشركة على زيت من درجة عالية وبدأ الإنتاج فى ديسمبر ١٩٥١ ، كما بدأ فى حقل الرميلة فى ديسمبر ١٩٥٤ . ويتصل خط الأنابيب بشبكة الزبير - فاو .

وهناك حقل على مقربة من خانقين فى المنطقة المعروفة بالأراضى المحولة قرب الحدود الإيرانية ، وكانت تقوم باستغلاله حتى نوفمبر ١٩٥٨ شركة نفط خانقين وهى إحدى الشركات التابعة لشركة البترول البريطانية ، ولكن تتولى استغلاله الآن الحكومة العراقية . وهناك خط أنابيب إلى مصفاة تقوم قريباً من خانقين .

وبمقتضى الاتفاق المعقود فى ٣ فبراير ١٩٥٢ بين الحكومة من جهة وشركات نفط العراق والموصل والبصرة من جهة أخرى ، يحصل العراق على ٥٠ ٪ من الأرباح قبل اقتطاع الضرائب الأجنبية ، وعلى أى حال يجب ألا ينقص نصيبها عن ٢٥ مليون دينار عراقى فى عام ١٩٥٥ وبعد ذلك ، ومنذ ذلك التاريخ يجب ألا يقل الإنتاج عن ٣٠ مليون طن سنوياً . وقد ترتب على الاتفاق زيادة فى الإنتاج وفى العائدات ، كما يتبين من الأرقام التالية عن السنوات الخمس الأخيرة :

السنة	الإنتاج (بالألف طن طويل)	العائدات (بالمليون دينار)
١٩٥٨	٣٤ر٩٣١	٧٩ر٩
١٩٥٩	٤١ر٩٨٨	٨٦ر٥
١٩٦٠	٤٦ر٥٣٤	٩٥
١٩٦١	٤٨ر٠٤٩	٩٤ر٨٣
١٩٦٢	٤٨ر٢١٤	٩٥ر١١

وعلى أثر ثورة العراق فى ١٤ تموز (يوليه) ١٩٥٨ صرحت حكومة العراق بأنها سوف تحترم ما للشركات من حقوق فى العراق . ويقول ممثلو الشركات أنه على أثر ذلك التصريح أعدت برنامجا يتكلف ١٠٠ مليون جنيه لرفع الإنتاج من ٣٥ إلى ٧٠ مليون طنا فى السنة . إلا أنه فى سبتمبر من السنة ذاتها أعلنت الحكومة العراقية أنها تتوقع الحصول على إيرادات أكبر من الشركات القائمة بالاستغلال ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج بشكل جوهرى وصرحت أيضا أنه إذا حصلت إحدى البلدان المجاورة للعراق على أتاوة عن الطن الواحد المعد للتصدير تزيد عما يحصل عليه العراق ، فإنها - أى الحكومة - تحتفظ لنفسها بالحق فى المطالبة بأن تعامل بالمثل .

وأخيراً بدأت مفاوضات بين الجانبين استمرت وقتاً طويلا ووضح خلالها أن مطالب العراق الأساسية هى تخلى الشركات عن جزء كبير من مناطق الامتياز ، وتقسيم الأرباح ، والمساهمة فى الشركات . وطالت المباحثات وفى ١١ اكتوبر من عام ١٩٦١ أعلنت الحكومة العراقية أن المباحثات التى بدأت فى أغسطس ١٩٥٨ قد قطعت وأنها سوف تصدر تشريعا ينظم عمليات الشركات ، ولم يمض وقت قصير حتى أصدرت قراراً يقضى بتخلى الشركات الثلاث عن مناطق امتيازها عدا المناطق القائمة بالإنتاج فعلا . وهذا القرار أنقص المساحة بحوالى ٩٩,٥ ٪ [١] .

(١) راجع فى موضوع البترول العراقى كتابنا « حرب البترول فى الشرق الأوسط » ، الطبعة الخامسة (مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٢) .

التخلف الصناعي :

يعتبر العراق متخلفا من الناحية الصناعية ، وتقتصر الصناعات القائمة على بعض السلع الاستهلاكية كالأسمنت والصابون والزيوت النباتية والأحذية وعيدان الثقاب والمنسوجات والبيرة . وكان الطابع الغالب هو المؤسسات الصغيرة التى لاتختلف عن المحال الحرفية التقليدية والتى تسير على أساليب بدائية ذات كفاءة منخفضة . ويدل إحصاء عام ١٩٥٤ على أنه كانت فى البلاد ٢٢ر٤٦٠ مؤسسة صناعية نصفها يستخدم شخصاً واحداً ، ومنها ٢٢ر١٦٦ تستخدم أقل من ٢٠ شخصاً ، بينما لم يتجاوز عـــدد المؤسسات التى تضم الواحدة منها أكثر من ٢٠ شخصاً ٢٩٤ مؤسسة . وكان عدد المؤسسات الصناعية والإنشائية المتوسطة والكبيرة ١٢٣٦ فى عام ١٩٦٠ تستخدم ١٠٦ر٠٠ شخص ، منهم ٢٥ر٥٦٩ عاملا فى مؤسسات الإنشاء ، ١٣ر١٩٨ فى صناعة البترول ، ويلى ذلك من حيث العدد الموظف فى صناعة الطوب ومرافق المياه والكهرباء وتعبئة التمر وصناعة النسيج ومعامل السجاير وتكرير البترول وصناعة الأسمنت التى بلغ إنتاجها ٦٠٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٠ . وطبقا لاتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموقع فى مارس ١٩٥٩ بين العراق والاتحاد السوفييتى بدأ العمل فى إنشاء ١٣ مصنعا جديداً ، ومن الصناعات التى كان متفقا على إقامتها إنشاء مصنع للسماد فى منطقة البصرة ينتج سنويا ١١٦ر٠٠٠ طن من سلفات النشادر ، ١٠ر٠٠٠ طن من نترات النشادر ، ١٠ر٠٠٠ طن من حامض الكبريتيك ، كما تعهد الاتحاد السوفييتى بإقامة مصنع فى كركوك لاستخدام الغاز المنتج من هذا الحقل . وكذلك شملت الاتفاقية القيام بأبحاث للكشف عن معدن الحديد تمهيداً لإقامة صناعة حديدية فى البلاد وإنشاء مصنع لعمل الجرارات الزراعية .

والظروف فى العراق مواتية للتقدم الصناعى بسبب :

(١) وفرة وتنوع الخامات وبخاصة الزراعية .

(٢) إمكانية استخدام البترول والغاز الطبيعى لعمل السماد وإنشاء صناعة بتروكيميائية .

(٣) وفرة الوقود ورخص ثمنه ، سواء من البترول أو الكهرباء .

(٤) كثرة الأيدى العاملة وهذه إن كانت تنقصها الخبرة ففى الوسع الاعتماد على المعونة الفنية من البلاد الأخرى، العربية والأجنبية .

(٥) وجود المال اللازم بفضل العائدات البترولية أساساً .

هذا ، وقد خصص فى ميزانية مشروع السنوات الخمس (١٩٦١ — ٦٥) مبلغ ١٦٧ مليون دينار لأغراض التطوير الصناعى .

النقل:

والطرق المائية النهرية أهم وسائل النقل التجارى ، ويزيد من أهمية هذه الوسيلة وجود نهرين طويلين يخترقان البلاد من الشمال إلى الجنوب ، ويمران بمراكز تجمع السكان والمدن الرئيسية والمناطق الزراعية الهامة . وللنقل النهرى فى شط العرب أهمية كبيرة بالنسبة إلى تجارة العراق الخارجية إذ ينقل عن هذا الطريق حوالى ١,٥ مليون طن من البضائع سنويا ، وتعتبر البصرة الميناء الرئيسى والوحيد بالبلاد [١]

ولا توجد الخطوط الحديدية فى كل أنحاء البلاد بمعنى أنها لا تربط كل أطرافها . وهناك خطوط ثلاثة وهى :

(ا) خط بغداد — البصرة .

(ب) خط بغداد — اربيل .

---

(١) الجبهة العربية فى المشرق ، مصدر سابق ، ص٩٠ ، ٩٢

(ح) خط بغداد — الموصل وتل كوچك ، ويربط سكة حديد بغداد بإكسبريس الشرق . ويلاحظ على هذه الشبكة أنها غير وافية بحاجة البلاد ، وتفاوت عرضها ، وقدم معداتها .

والطرق البرية الجيدة قليلة ويتركز معظمها حول المدن الكبرى أو فى المناطق الجبلية . والواقع أن من أهم مستلزمات نجاح خطط التنمية الاهتمام بتوفير المواصلات السهلة والسريعة والتى تمتد فى جميع أنحاء البلاد لتربطها بعضها ببعض .

التجارة الخارجية :

يلاحظ على تجارة العراق الخارجية :

(١) أن الصادرات عبارة عن مواد أولية وبخاصة البترول ، ومواد غذائية فى السنوات التى تجود فيها المحاصيل .

(٢) نظراً لظروف العراق المناخية التى تؤدى إلى تذبذب الإنتاج الزراعى لهذا تتقلب الصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية .

(٣) تتمثل الواردات فى مواد لا تنتجها البلاد كالسكر والشاى ، وفى السلع المصنوعة كالمنسوجات والورق والآلات والحديد والصلب .

(٤) بينما زادت واردات السلع الاستهلاكية من ٢٢ مليون دينار فى عام ١٩٥٣ إلى ٦٠ مليونا فى عام ١٩٦٠ ارتفعت قيمة الواردات من السلع الرأسمالية خلال الفترة ذاتها من ٢٣ إلى ٤٤ مليون دينار .

(٥) بسبب موقع البلاد الجغرافى ، إذ تجاور سوريا وتركيا وإيران وتقع على الخليج العربى ، كانت تجارة الترانزيت ذات أهمية فى الاقتصاد العراقى

إذ بلغت قيمتها ٧ر٩٤٧ر٨٣٠ ، ٨ر٠٥٧ر٣٣٧ دينار فى عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ مثلا ، على التوالى.

والجدول التالى يبين الصادرات والواردات العراقية فى بعض السنوات الأخيرة (١)

(ا) الصادرات الرئيسية (بالألاف دينار)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
تمور	٣ر٤٤٦	٢ر٨٥٨	٣ر٩٥٠	٤ر٠٤٨
شعير	٢ر٩٦١	٤ر٧٦٠	٨١٤	٨
مواد غذائية أخرى	٦٧٥	٧٤٢	٤٣٩	١٥١
قطن خام	٩٥٩	١ر٣٢٠	١ر٥٢٠	٢٦٦
صوف خام	١ر٤٨٧	٩٢٤	١ر٦٢٧	٩١٤
أسمنت	٦٦٩	٤٣٩	٧٠٦	٥٧٤
دخان وسجاير	٢٠٩	٢٣٢	٥٧	٥٣
مواد أولية أخرى	٢ر٥١٥	٣ر١٧٦	٢ر٥٢٥	١ر٥٩١
	١٢ر٩٢١	١٤ر٤٥١	١١ر٦٣٨	٧ر٩٦٥
بترول	١١٣ر١٥٥	١٨٥ر٥٣٦	٢٠١ر٦٧٤	٢٢٢ر٦٢٦
المجموع	١٢٦ر٠٧٦	١٩٩ر٩٨٧	٢١٣ر٣١٢	٢٣٠ر٥٩١

(ب) الواردات الرئيسية عدا مايخص شركات البترول (بالألاف دينار):

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
شاى	٦,٥٩٠	٥,٧١٣	٦,٩٠٣	٨,٢١٥
سكر	٨,٧٦٧	٧,٩٢٥	٦,٦٤٣	٨,٠١٩
بن	٤٦٨	١٥٧	٢٧٩	١٨٤
حبوب	٢,٣٧٩	٢٣٣	٥,٩٢٢	٨,١٨٤
زيوت نباتية	٤٧٠	٦٦٠	١,٠٥٦	١,٧٩٥

(١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى — العدد الأول، ١٩٦٢ ، ص ٧٦ .

منتجات ألبان	٥٩٥	٣٨٣	٥٤٣	٧٧٣
مواد غذائية أخرى	٣,٤٤٦	٢,٥٤٢	٢,٦٦٣	٤,٣٢٧
منسوجات قطنية	٣,٠٠٩	٢,٧٨٠	٣,٥٤٤	٤,٥٦١
منسوجات صوفية	١,٢٧٥	١,٣٩٣	١,٠٦٩	١,٤٦١
« من الحرير الصناعي	٧,٠٤٦	٦,٠٠١	٥,٨٥٧	٦,٢٨٩
صابون ومواد نظافة أخرى	١,٤٨٨	١,٠٠٧	١,١١٥	٥٩٢
مواد خام	١٠,٤٧١	٨,٥٠٦	٧,٠٧٠	١٠,٠٠١
سلع رأسمالية	٤٢,٨٦٦	٣٦,٣٥٥	٢٩,٨٨٧	٣٤,٩٤٧
مواد أولية أخرى	٢٣,١٦٦	٢٦,١٦١	٢٦,٨٤١	٣٥,٠٩٧
الجملة	١١٢,٠٤٦	٩٩,٨١٦	٩٩,٤٠٢	١٢٤,٩٤٥

والجدول السابق يكشف عن حقيقة على درجة بالغة من الخطورة وعن مدى اعتماد رخاء العراق وتقدمه على سلعة واحدة لا يملك السيطرة على أسواقها وأثمانها، بل ولا يسيطر بنفسه على إنتاجها وتسويقها. هذه الحقيقة هي أنه إذا ما استثنينا البترول، فإن الصادرات المحلية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة للغاية من قيمة الواردات كما يتضح من الموازنة الآتية :

	١٩٦٠	١٩٦١
الواردات (بالآلاف دينار)	١٢٤٫٩٤٥	١٤٥٫٦٧١
الصادرات المحلية (بالآلاف دينار)	٧٫٩٦٥	٧٫٨٧٥

فكأن نسبة الصادرات المحلية إلى الواردات في هاتين السنتين هي ٦٫٤ ، ٥٫٤ ٪ على التوالي وإذن فلولا البترول لاستحالت موازنة ميزان المدفوعات بل ولاستحال على العراق تلبية حاجته من المواد الاستهلاكية الضرورية، ولا نقول السلع الرأسمالية والمواد الأولية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي. والإيرادات الناتجة عن البترول عرضة للانخفاض إذا هبطت الأسعار العالمية لسبب أو آخر، أو للتوقف إذا نشبت حرب أو حدثت أزمة دولية

مفاجئة . ففي عام ١٩٥٧ مثلا وبسبب إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة والأضرار التي أصيب بها خط الأنابيب المتجه إلى البحر المتوسط والذي استغرق اصلاحه بعض الوقت ، حدث عجز في ميزان المدفوعات وصل إلى ٢٤ مليون دينار . أضف إلى هذا أن الخطة المرسومة لتحقيق التنمية الاقتصادية سوف تؤدي إلى ارتفاع كبير ومطرد في الوردات من السلع الرأسمالية والمواد الأولية الأخرى وهذا ارتفاع قد لا تتمشى معه الزيادة في العائدات البترولية ، مما يسفر عن عجز مستمر في ميزان المدفوعات وقد يعرقل مشروعات الإنماء .

وهذا كله يبين بوضوح الحاجة الملحة إلى تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي حتى يسد جانبا من الفراغ .

والبيان التالي يوضح علاقة الدول الأخرى بالعراق (بالآلاف دينار) :

الواردات من ....

	١٩٦٠	١٩٦١
بلجيكا	٨ر١٧٤	٧ر٦٦٥
سيلان	٧ر٣٢٠	٧ر٦٠٠
تشيكوسلوفاكيا	٣ر٥٠٩	٣ر٣٢٤
ألمانيا الغربية	١٢ر٤٦٢	١٣ر٧٥١
الهند	٢ر٦٧٤	٢ر٢٩٤
إيطاليا	٢ر٧٢٨	٣ر٧٤٦
اليابان	٦ر٥٢٣	٦ر٩٢٤
الأراضي الواطئة	٣ر٨٣٢	٣ر٨٤٣
السويد	٣ر٢٠٢	٤ر٠١٣
المملكة المتحدة	٣٤ر١٢٦	٣٢ر٣٢١
الولايات المتحدة	١٥ر٧٥٠	١٥ر٦٥٧

الصادرات إلى ...		
المملكة المتحدة	٧٠١	٢٣٣
الولايات المتحدة	٨١١	٥٧٤

ومن الظاهرات التى تلفت النظر تجارة العراق مع البلاد العربية وتمثل ٣٠ ٪ من صادراتها كما يتضح من الجدول التالى (بملايين الدنانير)(١) .

السنة	قيمة الواردات	٪ من جملة الواردات	قيمة الصادرات	٪ من جملة الصادرات
١٩٥٧	٥,٧	٥	٤	٣١
١٩٥٨	٤,١	٤,١	٤,١	٢٨,٢
١٩٥٩	٤,١	٤,١	٣,٧	٣١,٩
١٩٦٠	٥,٣	٢,٢	٢,٥	٣١,٢

تخطيط التنمية :

فى عام ١٩٥٠ أنشىء مجلس الإعمار ليشرف على إنفاق القرض الذى حصل عليه العراق من البنك الدولى للإنشاء والتعمير والمخصص للطرق وتنفيذ مشروع وادى الثرثار ، كما عهد إليه بإعداد خطة للنهوض باقتصاديات البلاد . وفى عام ١٩٥٢ صدر قانون بأثر رجعى من عام ١٩٥١ وينص على تخصيص ٧٠ فى المائة من العائدات البترولية المشروعات التى يتولاها هذا المجلس . وفى العام التالى أنشئت وزارة للإنشاء والتعمير وكان وزيرها يمثل مجلس الإعمار فى مجلس الوزراء .

وخلال الفترة ١٩٥١ - ٥٤ بلغ الدخل المخصص للمجلس ١٠٧,٢٧٢ ألف جنيه لم ينفق منها سوى نحو ٣٧ مليونا كما يتضح من الأرقام التالية :

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧٧ .

نواحى الانفاق	المبلغ (بالألف جنيه)
الإدارة	٨٩٩
الرى	١٤٨١٦
الطرق والجسور	٧٠٨٩
الأبنية	٦١١٣
استصلاح الأراضى	٥٥١٨
الصناعة	٢٥٨٧

ويتضح من هذا ضآلة الرقم الذى أنفق على أغراض التنمية الصناعية . ووضع برنامج للسنوات ١٩٥٥ — ٥٩ قدرت تكاليفه بمبلغ ٣٠٣ مليون دينار أما برنامج الفترة ١٩٥٩ — ٦٣ ففرض له ٥٥٦ مليون دينار موزعة على النحو الآتى (بالألاف دينار) .

الزراعة	١١٢ر٩٩٠
الصناعة	١٦٦ر٧٨٦
النقل والمواصلات	١٣٦ر٤٥٠
الإسكان والمبانى العامة	١٤٠ر١١٤
	٥٥٦ر٣٤٠

ومن هذا التقسيم تبدو أهمية الشعور بالحاجة إلى التصنيع الذى خصص له ما يقرب من ٣٠ فى المائة من اعتمادات المشروع . وفى عام ١٩٥٩ أنشئت وزارة التخطيط وحل المشروع الخمسى ١٩٦١ / ٦٥ محل البرنامج المشار إليه . ولكن حدث تغيير كان موضوع الانتقاد الشديد إذ أصبحت حصة التنمية نصف العائدات البترولية بعد أن كانت ٧٠ فى المائة منها ، حيث رؤى أن النسبة الجديدة ان تعجل بتنفيذ الخطة الإنمائية .

الفصل الثالث

الجمهورية اللبنانية

يعتبر لبنان بلداً صغير المساحة إذ لاتتجاوز ١٠٫٤٠٠ كيلومتر مربع (= ٤٠١٥ ميل مربع) ويبلغ طوله حوالى ١٣٥ ميلا ، ويتراوح عرضه بين ٢٠ ، ٣٥ ميلا . والطابع المميز لهذا البلد من الناحية التضاريسية غلبة المناطق الجبلية على نسبة كبيرة منه ، فكان لذلك آثار ظاهرة على أوضاعه الاقتصادية نذكر منها :

(١) صغر المساحة التى يمكن استغلالها في الإنتاج الزراعى .

(٢) قلة موارد العيش نسبيا مما دفع اللبنانيين إلى الاتجاه نحو البحر فاشتغلوا بالتجارة منذ القدم ، وهاجر منهم الألوف إلى مختلف بقاع الأرض وبخاصة العالم الجديد .

(٣) اعتدال المناخ بوجه عام ومن هنا أهمية البلد من ناحية الاصطياف .

(٤) وموقع لبنان وارتفاع جبالها واتجاهها مما يتيح الحصول على كميات من المطر أوفر منها فى البلاد العربية المجاورة ومن هنا كان أقل تعرضا للجفاف والجدب .

وبين سلسلتى الجبال المتوازيتين وهما جبال لبنان الغربية التى تطل على ساحل البحر المتوسط وجبال لبنان الداخلية أو الشرقية يقع سهل البقاع ، وهو منطقة خصبة باستثناء الجزء الشمالى منها ، يصل ارتفاعها إلى ٣٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، ومن شمالى السهل ينبع نهر العاصى ، وعلى مقربة نلتقى منبع الليطانى الذى يعد أهم الأنهار اللبنانية إلا أنه لايصل إلى البحر خلال فصل الصيف بسبب الاستنزاف الشديد لمائه لأغراض الرى .

ويقدر عدد سكان لبنان بنحو ١٫٦٢٦٫٠٠٠ نسمة تستأثر العاصمة بيروت بما يقرب من ثلثهم، كما تضم طرابلس نحواً من ١٠٠٫٠٠٠ نسمة.

خواص الاقتصاد اللبناني :

ولعل أهم صفة تميز الاقتصاد اللبناني والتي تجعله يبدو غريبا بالنسبة إلى اقتصاديات البلاد المجاورة، أنه اقتصاد يرتكز بصفة أساسية على قطاع الخدمات الذي يعتبر مسئولا عن نسبة من الدخل القومي تتراوح بين ٦٥، ٧٠ في المائة. وتتجلى خطورة هذه الخاصية في أنها تجعل من الصعب توجيه مراقبته من قبل السلطات المالية والاقتصادية الوطنية لأن قطاع الخدمات فيه يعتمد عادة وبوجه الإجمال على عوامل وقوى خارجية لاقدرة للسلطات الوطنية على التحكم فيها ومراقبتها »[1].

وتولدت عن هذه الخاصية ظاهرة أخرى هي فتح أبواب البلاد أمام السلع الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية، وتدفقت الأخيرة على ضروب متعددة من النشاط الاقتصادي مثل التجارة والصناعة والمالية. ولعل ميدان المصارف مثال يوضح هذه الحقيقة، إذ في بيروت وحدها أكثر من ٥٠ مصرفا أغلبيتها أجنبية في جوهرها أو وثيقة الارتباط بمصالح مالية أجنبية. ولم يكن للبنان - حتى صدر التشريع الأخير - بنك مركزي إذ كان لشركة بنك سوريا ولبنان الحق الوحيد في إصدار أوراق النقد.

الزراعة :

والزراعة محدودة بسبب طبيعة البلاد الجبلية فلا يزرع الآن سوى ٢٦٪ من المساحة الكلية، ومساهمة هذا القطاع في الدخل القومي يسيرة حيث تتراوح بين

---

(١) الرائد العربي، أغسطس ١٩٦٣، حديث مع الدكتور محمد عطا الله عضو مجلس التصميم والإنماء في لبنان، ص ٩.

١٥ ، ٢٠ فى المائة وإن كانت تعتبر المصدر الثانى من مصادر الثروة والدخل فى البلاد . وأوفر المناطق الزراعية إنتاجاً السفوح الوسطى حيث تكثر الينابيع كما نلقى مساحات كبيرة فى السهل المرتفع الداخلى والسهل الساحلى . ويلاحظ أن الأراضى المروية تمثل حوالى ربع المساحة المنزرعة التى تقدر بنحو ٢٧٣ ألف هكتار ، أما الأراضى الباقية فتعتمد على مياه الأمطار .

ويخصص من الأراضى المروية ٣٠٫٠٠٠ ، ٢٠٫٠٠٠ هكتار لزراعة الفاكهة والخضر ، وتسهم الفاكهة بحوالى نصف الدخل الزراعى وتشكل خمس الصادرات اللبنانية . والبيان التالى يلقى ضوءاً على الإنتاج (بالألف طن)[1] .

	٥٣/١٩٤٨	٥٦/١٩٥٥	٥٧/١٩٥٦	٥٨/١٩٥٧	٥٩/١٩٥٨	٦٠/١٩٥٩
تفاح	١٤	٢١	٢٩	٣٧	٤٣	٦٥
موالح	٧٥	١٠٨	١٢٦	١١٦	١٣١	١٦٠
تين	١٣	٢٠	٢٢	٢٠	١٨	١٨
عنب	٨١	٦٠	٦٦	٧٥	٨٠	٨٥
موز	١٦	١٨	٢٧	٢٨	٢٨	٣١

ويتعرض محصول الفواكه للنقص فى بعض السنوات كما حدث فى عام ١٩٥٩ إذ أضر بها تساقط البرد فى المناطق الجبلية .

وأهم ما يزرع فى الجهات التى تعتمد على مياه الأمطار الحبوب والمحاصيل الصناعية والبقول . وتمثل الحبوب ٣٧ ٪ من المساحة المنزرعة ، إلا أن تكاليف الإنتاج — وبخاصة فى حالة القمح ، مرتفعة ، كما أن الإنتاج منها لايفى بحاجة الاستهلاك المحلى ولهذا يعتمد لبنان على الاستيراد من البلاد

(١) البنك المركزى المصرى ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

المجاورة وبخاصة سوريا ، وقد استورد فى عام ١٩٥٨ مثلا ماقداره ٦٩٫٠٠٠ طن من القمح ، ٧٩٫٠٠٠ طن من الدقيق . وكذلك يتأثر إنتاج الحبوب فى المواسم بسبب قلة الأمطار وعدم انتظام توزيعها . فى موسم ١٩٥٩ كان إنتاج القمح منخفضاً جداً بسبب شح الأمطار ، فضلا عن حشرة السونه التى فتكت بالمحصول فى السهل الممتد بين مرعين والدهمية ، ولهذا لم يتجاوز ٣٦٫٠٠٠ مقابل ٧٠٫٠٠٠ فى الموسم السابق ، واضطرت البلاد إلى استيراد حوالى ٢٠٠ ألف طن من القمح والدقيق . وتعانى زراعة الحبوب من انخفاض مستوى الإنتاجية بسبب تآكل التربة وتأخر الأساليب المستخدمة وتدهور الأنواع المزروعة . ويبذل مكتب القمح جهوداً من أجل تحسين الإنتاج بتقديم البذور المنتقاة الجيدة .

وأهم المحاصيل الصناعية التبغ وقد اطردت الزيادة فى انتاجه خلال السنوات الأخيرة . وبلغ هذا الإنتاج ٣½ مليون كيلوجرام سنة ١٩٦٠ مقابل ٣٫٤٦ ، ٢٫٨١ مليون فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٨ على التوالى ؛ وصدر منه ١٫٠٦٧٫٥٦٩ كيلو جرام أى مايعادل ٣٠ ٪ من الإنتاج . ويليه فى الأهمية البنجر الذى أدخل حديثاً فى البلاد ، وقد وصل الإنتاج منه فى عام ١٩٦٠ إلى ١٤ ألف طن . ومن المحاصل الرئيسية الزيتون وقد بلغ إنتاجه ٤٤ ألف طن فى ١٩٥٨/٥٩ ثم هبط إلى ١٨ ألف طن فى ١٩٥٩/٦٠ استخدم منه ما يقرب من ١٢ ألف طن فى صناعة الزيت وبخاصة الزيت الصناعى . ويرجع الهبوط الذى حدث فى ذلك الموسم الأخير إلى الحشرات التى تعانى منها الزراعة اللبنانية .

وفى الإمكان تحسين الإنتاج الزراعى عن طريق مشروعات الرى ، وقد بدأ تنفيذ مشروع نهر الليطانى بتحويل الفائض من مياهه الذى يقدر بحوالى نصفها إلى بحيرتين عند النقطة التى يتجه فيها النهر نحو الغرب . ومن البحيرات تجرى قناة فى إتجاه الجنوب لتوزيع المياه .

وسوف يؤدى إتمام المشروع إلى زيادة مساحة الأرض المروية بمقدار ٥٠ ألف فدان وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٦٢٦ مليون كيلووات ساعة فى السنة . وتبلغ النفقات المقدرة بنحو ١٠٠ مليون دولار وتتكلف المرحلة الأولى التى يجرى تنفيذها حالياً ٤٠ مليونا ويسهم البنك الدولى فى هذا بمبلغ ٢٧ مليونا .

وكانت جبال لبنان مغطاة بالغابات فيما مضى ولكنها استنفدت بسبب الإسراف فى استغلالها وعدم تنظيم الرعى من جانب أصحاب قطعان الماعز ، ولهذا لاتعدو المساحة الحالية ٨٠,٠٠٠ هكتار ولكن أخشابها ليست من النوع الجيد .

ويعتبر الرعى حرفة لها بعض الأهمية ، وأهم أنواع الحيوان الماعز كما يتضح من البيان الآتى عن عام ١٩٦٠ :

ماعز	٥٠٠,٠٠٠
أغنام	٧٥,٠٠٠
ماشية	٧٠,٠٠٠

ويلاحظ أن ربع الماشية من النوع الذى يربى من أجل مايدره من اللبن .

المعادن :

ويوجد خام الحديد بكميات كبيرة ولكن يحول دون الاستفادة منه عدم وجود الفحم اللازم لعملية الصهر . ومن المعادن المقول بوجودها النحاس والأسفلت والفوسفات والرمل الذى يستخدم فى صناعة الزجاج وبيريت الحديد . إلا أن المعلومات عن حقيقة الثروة المعدنية غير متوافرة ولابد من القيام بدراسات واسعة النطاق فى هذا الصدد ، وهو ماتعتزمه الحكومة اللبنانية كجزء من خطة الإنماء التى تقوم بإعدادها لجنة منبثقة عن وزارة التصميم .

التصنيع :

وتشغل الصناعة المركز الثالث فى الاقتصاد القومى اللبنانى وتمثل حوالى ١٣٪ من الدخل القومى . ولقد تقدمت خلال السنوات الأخيرة بسبب بعض التشريعات التشجيعية التى أصدرتها الحكومة ، ومن ذلك التشريع الصادر فى شباط (فبراير) ١٩٥٤ ويعفى الشركات التى أسست فى السنوات الخمس التى تلت صدوره من أداء الضرائب لمدة خمس سنوات بشرط أن تكون منتجات الشركة من نوع جديد وأن يؤدى عملها إلى زيادة فى الإنتاج القومى، وأن لا يقل رأسمالها الموظف فى لبنان عن مليون ليرة لبنانية ، وأن تزيد مدفوعاتها الكلية لأجور الموظفين اللبنانيين عن مائة ألف ليرة لبنانية . وتلعب رؤوس الأموال الأجنبية دوراً ، فقد استخدمت فى المشاريع الصناعية التى استخدمت فى سنة ١٩٥٩ مثلا رؤوس أموال هامة واردة من الخارج ، كان من نتيجتها إنشاء مصانع جديدة وبخاصة فى صناعات الألمنيوم والبلاستيك والدهانات والجلود الاصطناعية والعنبر والزجاج وتكرير الملح وعمل الأثاث وحفظ الخضر والفواكه . وكان إنشاء البنك الزراعى الصناعى خطوة فى سبيل توفير بعض المال للمشروعات الصناعية ، والمأمول أن ينشأ بنك مستقل لأغراض التنمية الصناعية .

والبيان التالى يوضح مدى التطور خلال الفترة ١٩٥٧ — ١٩٦٢ .

	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٢
عددالمؤسسات الصناعية	٢٩٩٧	٣٣٠٢	٥٩٧١
عدد المستخدمين فيها	٣٧,٠٠٠	٣٧٧٨٣	٥٩٥٦٠
رؤوس الأموال الموظفة (مليون ليرة لبنانية)	٢٩٧	٤٣٥ (تقريبا)	٧٠٠

وبالرغم من قيام بعض الصناعات الجديدة والتوسع فى الصناعات القائمة فلا يزال الطابع الغالب على القطاع الصناعى هو الصناعة الخفيفة من مواد محلية أو مستوردة ، فأوضاع لبنان الاقتصادية لا تسمح بقيام صناعة ثقيلة ، كما يحد من التوسع ضيق السوق المحلية . وتشغل صناعة المواد الغذائية المرتبة

الأولى ومن أهم أنواعها تكرير السكر وتعمل معامله برأس مال قدره عشرة ملايين ليرة . وتليها صناعة الغزل والنسيج وإن كانت تلقى منافسة شديدة من جانب البلاد الأعرق عهداً بها وقد أنشىء في العام الحالي (١٩٦٣) مصنع كبير في جنوب لبنان تمشيا مع سياسة توزيع الصناعات على مختلف أنحـــاء البلاد . وقد شكلت لجنة تضم ممثلين لوزارتي الاقتصاد والعمل وخبيراً أجنبياً لإعداد دراسة وافية عن تكاليف الإنتاج في الصناعة اللبنانية تمهيداً لتحديد درجة الحماية اللازمة إزاء المنافسة الأجنبية . وواصلت صناعة مواد البناء وبخاصة الأسمنت نشاطها ، كما نشطت أعمال التنقيب عن الثروة المعدنية ومنحت في شهر يوليه ١٩٦٣ وحده ١٥ رخصة جديدة لهذا الغرض .

وفي لبنان معملان لتكرير البترول أحدهما في طرابلس وهو مملوك لشركة نفط العراق المحدودة ، والآخر في صيدا وهو تابع لشركة التابلاين . وبلغ إنتاج المعملين ١٩٦ ألف طن في عام ١٩٦١ وهو مقدار لا يكفي لإشباع مطالب البلاد من المنتجات البترولية .

والجدول التالي يبين حالة الصناعة في عام ١٩٦٢ :

النوع	عدد المؤسسات	الأيدي العاملة	رأس المال الموظف (بالألف ليرة)
المواد الغذائية	٢٠٠٧	١١٨٦٩	١٣٦ر٩٤٨
المشروبات	١٩٢	١٨٣٨	٣٢ر٠٩٣
المنسوجات	١٦٧	٥٦٠٥	٩٣ر٨٢٥
الأقمشة	٢٨٣	٤١٣٨	٢٠ر٣٤٦
الأخشاب	٣٠٩	٤٠٥٠	٢٩ر٧٧٠
المفروشات	٩٣	١٢٤٤	١٣٢ر٠٠٠
الورق	٢٣٠	٢٦٢١	٢٣ر٤١٩
الجلود	١٣٥	١٤٩٩	١١ر٨٢٢
الكاوتشوك	٤٢	٥٦٥	٦ر٠٠٧
مواد كيمائية	١٩٢	٢٣٢١	٩٨ر٧٢٣
مواد معدنية	٩٣٥	٧٣٢٢	٥١ر٨٧٥
مواد معدنية غير جوفية	٣١٥	٤٧٣٠	٦٣ر٥١٨
أدوات كهربائية	٢٥	٢٢٣	٣ر٧٥٦
صناعات مختلفة	٩٢٨	١١٠٣٤	٦٤ر٦٨٠

السياحة :

ويعتبر الاصطياف والإشتاء من أهم عناصر الدخل القومى فى البلاد، فقد بلغ الدخل من السياحة فى عام ١٩٦٢ حوالى ١١٠ مليون ليرة . ومن أسباب نشاط هذا المرفق الظروف الطبيعية ، فارتفاع السطح يجعل البلاد مصيفا ومشتى فى وقت واحد . ومما يلاحظ بهذا الصدد كثرة العرب الذين يعمـــدون إلى الاصطياف بلبنان وأغلبيتهم الساحقة من العراقيين والسعوديين والكويتيين وأهل قطر والبحرين ، فمن بين ١٤٣٠٨ مصطاف دخلوا البلاد فى الفترة من أول يونيه حتى ٧ يوليه ١٩٦٣ فقط كان ١١٧٨٠ منهم من أبناء العراق والكويت والسعودية .

وإلى جانب الاعتبارات الطبيعية يضم لبنان مجموعة من الآثار القديمة كما فى مدينة بعلبك بسهل البقاع . ومن العوامل التى أدت إلى تنشيط السياحة فى السنوات القلائل الأخيرة مغارة جعيتا ، نادى القمار الوحيد فى المعاملتين الذى فتح أبوابه فى عام ١٩٥٩ ، ومهرجانات الفن الشعبى ، والمؤتمرات والاجتماعات العربية والدولية والدورات الرياضية. أضف إلى ذلك الزيادة فى عدد الفنادق والمطاعم والملاهى والمقاهى، ففى البلاد اليوم ٦٣٥ مؤسسة فندقية عدد أسرتها ٢٠٢١١ وكثير منها من فنادق الدرجة الأولى ، ويضاف إليها ٢٩٧٠ مطعماً وملهى ومقهى . وأصبح رأس المال اللبنانى المستثمر فى المصالح السياحية أكثر من ٥٠٠ مليون ليرة . وكذلك اهتمت البلاد بمكاتب السفر والسياحة بحيث بلغ عددها فى صيف العام الحالى (١٩٦٣) ١٣٠ مكتبا.

التجارة :

وتعتبر التجارة الخارجية ، فضلا عن التجارة الداخلية من مصادر الدخل الهامة إذ تمثل ٢٥ ٪ منه ، وإن كانت أهميتها أخذت فى التضاؤل بسبب سياسات الحماية المتبعة فى عدد من البلاد المجاورة للبنان .

وبلغت قيمة الواردات فى عام ١٩٦١ حوالى ١٠١٦ مليون ليرة بينما لم تتجاوز الصادرات ٣٩٧ر٣ مليون ليرة . وأهم البلاد المورِّدة هى :

البلد	نسبة المستورد منها إلى الواردات الكلية (٪)
المملكة المتحدة	٢٣
الولايات المتحدة	١٥
ألمانيا الغربية	٧
فرنسا	٦ر٧
ايطاليا	٥

ومما يلفت النظر أن حوالى ٣٣٪ من صادرات لبنان فى ذلك العام اتجه إلى البلاد العربية المجاورة وعلى رأسها السعودية (٢٠٪) وتليها الأردن (٨٪) . والبيان التالى يوضح تجارة لبنان مع بعض البلاد العربية فى عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ (بالآلاف ليرة) .

	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الجمهورية العربية المتحدة	٢٢٠٩	١٢٠٦٦	١٧٥٩	٣٢١٨١
سوريا	٢٠٦٦٤	٦٢٧٥٥	١٨٦١٠	٥١٧١٠
العراق .	٩٧٧٥	١٠٥٤٧	١٦١٣٣	٨١٧٢
الأردن	١٢١٤١	٤٦٩٣	١٧٣٦٤	٥٨٦٣
السعودية	١٧,٣٩٧	٢٣٧٢١	٤٣٣٦٩	٥٦٥٦٧
المجموع	٦٢,١٨٦	١٢٨,٧٩٢	٩٧,٢٣٥	١٥٤,٤٩٣
جملة تجارة لبنان	١٣٩,٠٩٧	٦٩٩,٨٢٣	٢١٧,٩٩٧	٨٥٤,٥٠٥

غير أن العجز لواضح من الأرقام السابقة والذى لابد وأن ينعكس على ميزان المدفوعات ، تعوضه إلى حد ليس بالقليل الإيرادات غير المنظورة ، والمساعدات الأجنبية ، والمبالغ التى يبعث بها المغتربون إلى وطنهم .

إنشاء البنك المركزى :

سبق أن قلنا إن حق إصدار أوراق النقد محصور فى شركة بنك سوريا ولبنان ، ولما كان امتيازها ينتهى فى ختام عام ١٩٦٣ لهذا رأت الحكومة اللبنانية أن تخرج إلى حيز الوجود مشروع البنك المركزى الذى كانت الدعوة تشتد إلى إنشائه ، ومن المنتظر أن يبدأ نشاطه فى أول ابريل من عام ١٩٦٤ . وحدد رأس مال البنك بخمسة عشر مليون ليرة تدفعها الحكومة بالكامل ، ويتمتع المصرف بالاستقلال . وأبعد التشريع القطاع الخاص عن أن يكون له أية علاقة بالمصرف من حيث إدارته وتوجيه سياسته ، فنص على منع رئيس مجلس إدارة البنك ونائبيه من المساهمة فى أية مؤسسة خاصة أو الاشتراك فى عضوية مجالس إدارة المصارف والمؤسسات المالية أو أية مؤسسة تقع تحت سيطرة المصارف والمؤسسات المالية الخاصة .

وإلى جانب إصدار النقد فإن على البنك أن يتبع السياسة المناسبة لحماية النقد وأن يقترح التدابير اللازمة لنجاح السياسة المالية والاقتصادية والتأثير المفيد فى ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والمالية العامة وعلاقة الحكومة بالمؤسسات الدولية المالية ، وله الحق فى تنظيم غرفة المقاصة فى بيروت وإنشاء غرف مقاصة أخرى فى سائر المدن متى رأى ذلك ضروريا .

وأوجب التشريع على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى البنك المركزى بأموال بصورة إلزامية وبصورة اختيارية بدون فائدة ، كما أجيز لهذا البنك أن يفرض قواعد إدارية على المصارف عند الضرورة .

الاتجاه إلى التخطيط :

ولعل من أكبر الدوافع الكامنة وراء فكرة إنشاء البنك المركزى اتجاه الحكومة أخيراً فى لبنان إلى التدخل فى خطة التنمية الاقتصادية . ويدل على هذا الاتجاه تأليف لجنة للتخطيط منبثقة عن وزارة التصميم . والهدف الذى ترمى إليه اللجنة هو إعداد خطة تكفل زيادة الإنتاج القومى والدخل القومى ودخل الفرد ، والتوزيع الأمثل للثروة والدخل ، والعمالة الكاملة بما تنطوى عليه من قضاء على البطالة فى اليد العاملة واستغلال لكافة قوى الإنتاج ، والتوازن فى ميزان المدفوعات .

ولقد تحدث الدكتور محمد عطا الله فى هذا الشأن مبيناً الصعاب التى تعترض التخطيط فى لبنان ، فقال : « وأهم مايستهدفه التخطيط فى لبنان هو بلاشك الحد من هذه الغرابة فى تركيب الاقتصاد اللبنانى . ولكن الحد من هذه الغرابة لايأتى بإضعاف قطاع الخدمات لتخفيض نسبة مساهمته فى الدخل القومى .. بل إن على التخطيط أن يستهدف تعضيد العوامل وإنماء الأسباب التى تؤمن للبنان إطراد التقدم فى قطاع الخدمات وفى الوقت نفسه إنماء قطاعى الزراعة والصناعة فى الدخل القومى بمعدل يفوق نسبة النمو فى قطاع الخدمات . وشأن كل البلدان التى اقتنعت بضرورة الإسراع فى عملية الإنماء الاقتصادى يواجه لبنان الصعوبة الأولى فى ضعف تركيبه السفلى infrastructure ونعنى بذلك ضعف الخدمات العامة والأساسية والتسهيلات الأولية التى يقتضيها كل تركيب اقتصادى يقوم على ازدهار الصناعة وتصنيع الزراعة وتنظيم الخدمات »[1] .

---

(١) الرائد العربى ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

الفصل الرابع

سوريا

تقع سوريا فى الركن الشمالى الشرقى للبحر الأبيض، ويحدها البحر ولبنان من ناحية الغرب ، وتركيا من ناحية الشمال ، كما يتاخمها العراق من جهة الشرق والأردن وفلسطين المحتلة من الجنوب ، وتبلغ المساحة ١٨٤,٤٧٩ كيلومتراً مربعاً (٧١,٢١٠ ميل مربع) لم يجر مسح سوى ٣٥ ألف كيلومتر مربع منها .

وتبدو المرتفعات الغربية كسلسلتين متوازيتين بينهما سهل نهر العاصى ، والشرقية منها قاحلة لأنها تقع فى ظل المطر بعكس السلسلة الغربية . وإلى الجنوب من جبال أنصارية منطقة منخفضة تضم حمص وحماه . وتلتقى جبال لبنان الخلفية إلى الجنوب من حمص وتنحدر شرقا حيث تجرى بعض المسيلات المائية التى يعتبر نهر بردى أهمها . وثمة ينابيع ماء فى جبل حرمون أو الشيخ الذى يعتبر امتداداً لجبال لبنان الخلفية ، ويصل ارتفاعه إلى ٣٠٠٠ متر تقريباً . وتقع مرتفعات الدروز فى أقصى جنوب البلاد ، كما توجد فى وسط سوريا مرتفعات تبلغ ٢٠٠٠ متر وتمتد جنوبها صحراء الحماد وهى سهول منبسطة ، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٢٠ ٪ من المساحة الكلية . والسهل الساحلى ضيق ، أما أرض الجزيرة الواقعة بين نهر الفرات والحدود الشرقية لسوريا والتى ترتفع عن سطح البحر بحوالى ٥٠٠ متر فعبارة عن سهول منبسطة[١] .

وتتفاوت كمية المطر التى تسقط فوق سوريا على النحو الآتى[٢] :

---

(١) جغرافية الوطن العربى ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ وما بعدها .

(٢) شرحه ، ص ٢٤٧ .

(١) المنطقة الساحلية والسفوح الغربية للجبال وهنا يغزر المطر الذى يبلغ متوسطه ٧٠٠ ملليمتر فى السنة .

(٢) السهول الشمالية والمتوسط ٣٠٠ — ٥٠٠ ملليمتر ، وهى موطن زراعة الحبوب والقطن والتبغ والسمسم ، وتمثل ٤٠ ٪ من المساحة الكلية.

(٣) المنطقة شبه الصحراوية (١٠٠ — ٥٠٠ مم) وتحيط بالسهول الشمالية من ناحية الجنوب ، وهى إقليم الرعى كما نجد واحات خصبة مثل دمشق . ومساحة المنطقة نحو ٢٠ ٪ من مساحة البلاد .

(٤) وإلى الجنوب من المنطقة السابقة يقع الإقليم الصحراوى ويضم ٢٥ ٪ من المساحة الكلية وتقل الأمطار فيه عن ١٠٠ ملليمتر ، ويعتمدون فيه على المياه الباطنية .

وقدر عدد السكان فى عام ١٩٦٢ بنحو ٥,٥ مليون نسمة ، وتبلغ الكثافة السكانية ما يقرب من ٢٥ شخصا للكيلومتر المربع وهى نسبة ضعيفة جداً إذا قيست بمثيلاتها فى الأقطار الأخرى . ولكن إذا جعلنا النسبة على أساس المساحة القابلة للزراعة والمساحة المزروعة فعلا لارتفعت إلى ٣٥,٥ ، ٤٧,٤ شخصا للكيلومتر المربع ، على التوالى . ومن هذا يتضح أن سوريا لاتعانى ضغطا سكانيا بوجه عام .

ويخضع توزيع السكان للاعتبارات الطبيعية ، فيزداد تركزهم فى المناطق التى تنال قسطا طيبا من المياه وبخاصة من الأمطار التى يتراوح متوسطها السنوى بين ٥٠٠ ، ١٠٠٠ مم مثل محافظات اللاذقية وحلب وأدلب وحماه ودمشق . والمناطق التى بها إمكانيات زراعية واسعة ولها مستقبل طيب مثل دير الزور والحسكة والرقة ، هى مناطق ذات كثافة سكانية عالية وكثافة عمالية منخفضة . فمنطقة اللاذقية مثلا لاتشكل سوى ٢,٥ ٪ من مساحة سوريا ومع ذلك تضم مايقرب من ١١,٢ ٪ من مجموع السكان .

ومن الظواهر التى تلفت النظر أن عدد العاملين فى سوريا لايربو على ربع مجموع السكان وهذا معدل ضعيف إذا قيس بالمعدلات فى بلاد أخرى إذ يبلغ ٢٩,٧ ٪ فى مصر (حسب تعداد ١٩٥٧ — ٥٨) ، ٣٥,٨ ٪ فى تونس (١٩٥٠) ، ٣٨,٧ ٪ فى الجزائر (١٩٥٤) ، ٣٩ ٪ فى المغرب (١٩٥٢) .

وفيما يلى بيان بتوزيع الأيدى العاملة على القطاعات الاقتصادية (النسبة المئوية) :

	الرجال	النساء	المجموع
الزراعة	٤٧,٤	٨٠,٣	٥١,٦
الصناعة	٤٢,٧	٤,٣	٢٠,٤
الخدمات	٢٨,٣	١٥	٢٦,٦
غير مبين	١,٦	٠,٤	١,٤

إلا أنه يلاحظ فى الوقت نفسه انخفاض مستوى إنتاجية العاملين ، فنجد نشاطات يضطلع بها عدد أكبر بكثير من العدد الأمثل من وجهة النظر الإنتاجية بحيث يقدرون أن هذه الزيادة فى قطاع الزراعة وحده تصل إلى ٣٠ ٪ ومعنى هذا أنه بالرغم من الارتفاع الظاهرى فى العمالة فإن هناك « بطالة مقنعة » .

وأكبر مدن سوريا سكانا دمشق وحلب ويستأثران وحدهما بما يقرب من ١٨ ٪ من مجموع السكان .

الزراعة والرى :

تعتبر الزراعة النشاط الرئيسى فى سورية حيث أنها مصدر العيش لنسبة تتراوح بين ٦٥ ، ٧٥ ٪ من السكان ، وهذا مايخالف الاعتقاد الشائع فى الخارج من أن سورية بلد يغلب عليه النشاط التجارى .

وتمثل الزراعة نسبة كبيرة من الدخل القومى كما يتضح من البيان التالى :

السنة	الدخل من الزراعة	الدخل القومى
	(بملايين الليرات السورية)	
١٩٥٣	٨٢٣	١٨٨١
١٩٥٥	٦٣٦	١٩٤٦
١٩٥٧	١٠٩٠	٢٥١٤
١٩٥٩	٧٢٨	٢٢٦٦
١٩٦٠	٩٦٥	٢٤٠٠
١٩٦١	٧٩١	٢٥٠٢

وهذا التذبذب فى نصيب الزراعة راجع إلى الظروف الطبيعية التى تحيط بها فى سورية ، مما سوف نعرض له بالتفصيل فيما بعد .

وتقدر مساحة الأراضى الصالحة للزراعة بنحو ٧٫١ مليون هكتار (= ١٧٫٨ مليون فدان) ، وهذه تعادل مايقرب من ٣٨ فى المائة من المساحة الكلية للبلاد ، والبالغة ١٨٫٤ مليون هكتار . والأراضى المستغلة فى الزراعة تبلغ ٣٫٩ مليون هكتار ، منها ٣½ مليون هكتار تستغل وفق نظام الزراعة الجافة بحيث لا يزرع سوى نصفها كل عام ويترك النصف الآخر بوراً كى يزرع فى السنة التالية .

وشهدت الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية زيادة كبيرة فى المساحة المنزرعة ، فبعد أن كان متوسطها خلال السنوات (١٩٣٤ — ٣٨) ٧٤٨ ألف هكتار فى حالة الحبوب ارتفع إلى ٢٢٩١ ألف هكتار فى عام ١٩٦٠ ، كما زادت مساحة القطن من ٣٠ ألف إلى ٢١٢ ألف هكتار. وترتب على ذلك بطبيعة الحال ازدياد الإنتاج الزراعى كما يتضح من الأرقام الواردة فى الجدول التالى . ويلاحظ أن انتظام الزيادة فى حالة القطن راجع إلى الاعتماد على الرى فى زراعة هذا المحصول ، بينما التقلبات التى يتعرض لها

المحصول من الحبوب سببها التقلبات فى كمية الأمطار التى تسقط من سنة إلى أخرى .

المساحة بآلاف الهكتارات

	متوسط ١٩٣٤ — ١٩٣٨	١٩٥٠	متوسط ١٩٥٠ — ١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٠
القمح	٤٧٣	٩٩٢	١١٧١	١٤٦١	١٥٤٩
الشعير	٢٧٥	٤١٦	٤٢٧	٧٦٩	٧٤٢
مجموع الحبوب	٧٤٨	١٤٠٨	١٥٩٨	٢٢٣٠	٢٢٩١
القطن	٣٠	٧٨	١٥٩	٢٦١	٢١٢

الإنتاج بألوف الأطنان

	متوسط ١٩٣٤ — ١٩٣٨	١٩٥٠	متوسط ١٩٥٠ — ١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٠
القمح	٤٥٩	٨٣٠	٨١٥	٥٦٢	٥٥٣
الشعير	٢٩٠	٣٢٢	٤١٠	٢٢٨	١٥٧
مجموع الحبوب	٧٤٩	١١٥٢	١٢٢٥	٧٩٠	٧١٠
القطن	٥	٣٥	٥١	٩٧	١٠٤

وهذا التوسع سواء فى المساحة أو الإنتاج كان السبب الرئيسى فيه زراعة أرض جديدة إلى الشرق من ضواحى حلب حتى حدود نهر الفرات عبر محافظتى الفرات والجزيرة ، وهى فى منطقة يتراوح معدل المطر السنوى فيها بين ٨ ، ١٢ بوصة ، وهذه المنطقة تزود البلاد بثلثى إنتاجها من الحبوب . وحدث التوسع فى زراعة القطن نتيجة توسع مماثل فى استخدام الرى .

ومما له أهمية بالنسبة إلى سورية أن الزيادة فى الانتاج الزراعى فاقت مثيلتها فى عدد السكان ، فبينما تضاعف إنتاج البلاد من الحبوب خلال السنوات العشر (١٩٤٣ - ٥٣) مثلا ، لم يزد عدد السكان الا بنسبة ٣٣ فى المائة خلال الفترة ذاتها .

وهذا التوسع الزراعى الذى أشرنا إليه تم عن طريق استخدام الأساليب الآلية ، وفى هذا المعنى تقول الكاتبة الانجليزية دورين واربنر : « وقد قدرت هيئة الزراعة والأغذية الدولية (FAO) عدد المحاديث الآلية الجرارة بـ ١٤٥٤ فى سنة ١٩٥٤ ، ٢٠٠٠ فى سنة ١٩٥٥ . وتستخدم هذه المحاريث فى فلاحة جميع الأراضى التى تزرع حبوبا فى محافظة الجزيرة والأقسام الشمالية فى محافظة الفرات ، كما أن حصاد هذه الحبوب يتم بالحصادات الآلية ، وتتم هذه العمليات الزراعيـــة بشكل لا يقل آلية عن أى بلد آخر فى العالم . وأحرزت التآلية Mechanisation تقدما حثيثا أيضاً فى أواسط سوريا . »[1]

غير أن التوسع الذى حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يكن ليجرى وفق خطة مرسومة ولم يحقق النتائج الاجتماعية المتوقعة منه ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل، وسوء الطرق ، وندرة الأيدى العاملة ، وعدم وجود جهاز سليم للتسليف الزراعى . ومن هنا لم يستفد من هذا التوسع سوى القادرين على نفقته وهم كبار الملاك وأصحاب الثراء ، أى أنه لم يعد بالفائدة الواجبة على صغـــار الفلاحين وهم أغلبية أهل الريف .

وفضلا عن هذا فإن التوسع المشار إليه انطوى على خطار حقيقى فى وجود تعرية وتآكل للتربة وفى نقص خصوبة التربة ، وفى هذه المعانى كتبت بعثة البنك الدولى تقول :

« تم فى الحقبتين الأخيرتين فتح مجـالات واسعة ولا سيما فى منطقة الجزيرة . ولقد كانت هذه الأرض خاملة وعاطلة عند الإنتاج قرونا طويلة ، وفيها مخزونات ضخمة من المركبات الكيماوية التى ولدها تحاـــل النباتات

---

(١) مصدر سابق ص ٩٤ .

الطبيعية . وعلى الرغم من وجود تربات طيبة ، ولا سيما فى الأقسام الشمالية الغربية إلا أن حجم هذه العناصر المختزنة قد ضخم بصورة عامة ، ولا يمكن اعتبار هذه المخزونات ولا سيما من الآزوت ، من النوع الذى لا يستنفد ... وقد أدى استغلال الأرض فى سوريا بصورة مستمرة فى ظل نظام الزراعة الواحدة إلى تناقص ضخم فى المحصول فى بعض مناطق معينة ولا سيما فى الجزيرة حيث لم يدرك الناس بعد كل الإدراك جسامة الخطر وليس فى وسع الأسمدة الكيماوية أن تسد مسد الثروة العضوية ، ولا ريب أن نظام إراحة الأرض سنة أو سنتين فى شكله الحالى ، لا يمكن أن يكون كافيا للحفاظ على خصوبة الأرض وأصبحت الحاجة ماسة إلى أساليب تقنية جديدة فى الزراعة ، وإلى نظام الدورات المتبادلة ، وإلى استعمال متزايد للسماد الطبيعى الأخضر وإلى الأسمدة الكيماوية » .

إلا أن المشكلة الرئيسية التى تواجه استقرار الزراعة وانتظام الإنتاج تتمثل فى تفاوت كمية الأمطار من سنة إلى أخرى ، كما أن هناك مساحات كبيرة ذات تربة خصيبة ولكن كمية المطر تقصر عن إشباع حاجة الاستغلال الزراعى . وتتضح هذه الحقيقة إذا نظرنا إلى توزيع الأمطار فى البلاد[١] .

(١) فالمنطقة الساحلية والسفوح الغربية للجبال متوسط مطرها ٧٠٠ ملليمتر سنويا ، كما توجد منطقة تماثلها فى أقصى الشمال الشرقى . أما المرتفعات نفسها ، وهى الجبال الغربية ، فقد يصل مبلغ المطر إلى ١٠٠٠ ملليمتر ، ولكنها لا تتجاوز ٢ ٪ من مساحة البلاد .

(٢) وفى السهول الشمالية وهى حوالى ٤٠ ٪ من المساحة الكلية ، يتراوح متوسط المطر بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ ملليمتر ، ولكنه متقلب من سنة لأخرى .

---

(١) جغرافية الوطن العربى ، مصدر سابق ، ص ٢٥٧ .

(٣) والنطاق الصحراوى الذى يحيط بالسهول الشمالية من ناحية الجنوب يتراوح المتوسط فيه بين ١٠٠، ٢٥٠ مم، وهنا لا سبيل إلى الزراعة فى هذه المنطقة التى تمثل ٢٠٪ من مساحة سوريا، إلا بالرى.

(٤) الإقليم الصحراوى ويشمل ٢٥٪ من المساحة تقريبا والمطر فيه أقل من مائة مم، وتعتمد الحياة على المياه الجوفية.

والواقع أن أهم ما تعانيه الزراعة السورية هو اختلاف كمية الأمطار فإذا شحت انعكس هذا على المحاصيل وبخاصة الحبوب، وإذا غزرت أحدثت زيادة كبيرة فى الإنتاج. والجدول التالى يبين تطور هطول الأمطار خلال الموسم الزراعى وذلك فى المدة ١٩٥٢/ ٥٣ — ١٩٦١ / ٦٢:

	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦٢/٦١
دمشق	٢٩٥	٢٥٣	٢٠٨	١٧٤	١٧٧	١٧٦	١٥٧	٥٩	١٨٨	٢١٤
حمص	٤٨٥	٦٧٦	٣٣٦	٥٥٧	٤٧٢	٤٠٣	٤١٧	٢٩٦	٣٧٧	٤١١
حماة	٢٥٥	٥٢٠	١٦٩	٤٠٤	٢٥٨	٢١٨	١٦	١٣٥	١٥٤	٤٢٤
حلب	٥١٩	٥٤٠	٢٨٧	٤١٦	٣٩٢	٢٥٤	٨٣	٣٠٠	٢٦٩	٤٢٠
اللاذقية	٨٩٤	٨٩٧	٧٣٣	٩٥٤	٧٢٧	٧٦٨	٧٥٣	٦٨	٧٦٤	١٠٢
أدلب	٨٠٤	٧٦٥	٣٧٦	٦٩٠	٤٤٦	٤٧٨	٤١٦	٣٧٢	٤١٩	٦١٥
دير الزور	١٨٢	٢٥٦	١٤٤	٦٧	٢٤٢	١٠٧	١٠٣	٩٣	١١٠	١٥٣
الحسكة	٤٤٩	٦٢٤	٢٥٦	٤١٧	٤٧٢	٢٦٨	٣١٤	٢٢٢	٢٧٩	٣٧٨
الرقية	١٥٦	٢٧٤	١٠٩	٢٠٢	٢٤٩	١٤١	١٢٣	١٤٢	١٥١	١٨٩
درعا	٤١٣	٥٢٤	٢١١	٤٧٨	٤٢٤	٢٦١	٣٢٥	٢٢٧	٣٤٥	٣٧٥
السويداء	٤٠٦	٤٣١	٢٣٤	٤٧٧	٤٦٣	٢٧١	٢٤٤	١٧٦	٣٥٥	٢٤١

ويبدو أثر تذبذب كمية الأمطار فى أن انحباسها فى ربيع عام ١٩٥٥ مثلا أدى إلى إخفاق الموسم الزراعى فى المناطق الجديدة كلها وفى معظم أنحاء البلاد، إلى حد اضطرت معه المصارف إلى إعلان تأجيل دفع الديون

المستحقة لها ، كما أرغمت الحكومة على توزيع التقاوى . وسجل عاما ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ارتفاعا كبيراً فى إنتاج المحاصيل الرئيسية ، بل وسجل الإنتاج رقما قياسيا فى عام ١٩٥٧ إذ زاد إنتاج القمح والشعير والقطن عن مثيله فى عام ١٩٥٦ بنسبة ٢٩ ، ٥٦ ، ٥ فى المائة على التوالى ، كما سجلت بعض المزروعات الأخرى الهامة كالبقول وبنجر السكر مستويات عالية جداً من الإنتاج . وأفضى موسم ١٩٥٨ إلى هبوط المحاصيل الشتوية دون مستواها فى الموسم السابق ، وكان الهبوط على أشده فى حالة الشعير الذى انخفض إنتاجه إلى ربع مستواه فى عام ١٩٥٧ ، والبيان التالى يوضح حقيقة تذبذب الإنتاج ومداه فى بعض السنوات المختارة (الإنتاج بآلاف الأطنان) :

	المتوسط السنوى ١٩٤٨/٥٢	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
القمح	٧٦٢	٩٦٥	٤٣٨	١٠٥١	١٣٥٤	٥٦١
الشعير	٣٢١	٦٢٥	١٢٧	٤٦٢	٧٢١	١٧٩
الذرة	٣١	٢٤	١٨	١٥	١٥	١٣
الدخن	٦٥	١١٤	٧١	٧٥	٥٢	٣٢
البقول	٨٩	٩٤	٦١	٩٧	..	٦٨
بنجر السكر	٧	٥١	٣٥	٤٥	٦١	٣٧

ومن هنا يبدو واضحا أن أى توسع حقيقى فى الزراعة السورية يجب أن يقوم على أساس زيادة الرقعة المروية ومعنى هذا أن الرى يجب أن يكون جوهر السياسة التى تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية . ويجرى الرى فى سورية إما من مياه الأنهار والينابيع بالراحة ، وإما بواسطة المضخات التى تقام على الأنهار والآبار .

وتتضمن السياسة المائية تنفيذ عدد من مشروعات الرى أهمها :

أولا — مشروع الغاب :

يقع سهل الغاب فى القسم الأوسط من حوض نهر العاصى ، ويمتاز بخصب التربة ووفرة الماء والقرب من مرفأ اللاذقية وكثرة الأيدى العاملة من الجهات المجاورة ووقوعه فى وسط الإقليم السورى . والغرض من المشروع تجفيف السهل وتنظيم الرى واستصلاح مساحة كبيرة بخفض الطبقة البازلتية، وتعميق حوض النهر ، وإنشاء الأقنية ، وإقامة سدين رئيسيين فضلا عن عدد من السدود التحويلية الأخرى .

وكانت المرحلة الأولى من المشروع قائمة على خفض مستوى النهر ومنع فيضانه على الأراضى المحيطة عن طريق إقامة سد على فتحة الوادى ، ونفذت هذه المرحلة فى ربيع عام ١٩٥٥ ، على يد شركة يوغوسلافية ، ثم قامت شركة ألمانية بإنجاز المرحلة الثانية وهى شق القنوات فى الوادى نفسه . وفى عهد الوحدة مع مصر تم إنشاء سد الرستن عند قرية الرستن بين حمص وحماه . وتبلغ مساحة الأراضى المروية بعد إتمام المشروع ٦٥ ألف هكتار ، وقد تم توزيع بعض الأراضى المستصلحة على صغار الفلاحين .

ثانيا — مشروعات بردى واليرموك والسن :

وهناك مشروع لإنشاء سدين على نهر بردى لرى مساحة تبلغ ٤٥ ألف فدان فى جوار دمشق ، ومشروع استخدام المضخات التى تأخذ مياهها من الغدران فى أعالى نهر اليرموك ، لرى ١٠,٠٠٠ فدان ، وقد تم تنفيذ هـــذا المشروع ويهدف مشروع نهر الكبير بجوار اللاذقية إلى تخزين الماء للرى وتموين الميناء بالماء والكهرباء . وتم أيضا مشروع نهر السن جنوبى اللاذقية لرى خمسة عشر ألف فدان .

ثالثا — مشروع نهر الخابور :

يعتبر نهر الخابور من أكبر روافد الفرات ، ويبلغ طوله ٤٤٨ كيلو متراً وتصريفه ٣٢ متراً مكعبا فى الثانية ، كما تبلغ مياه الأمطار التى تصب فيه حوالى ١٤٠٠ مليون متر مكعب ، وبذلك يمكن تخزين كمية من الماء تكفى لرى حوالى ربع مليون فدان فى حوضه . وقد نفذ جزء من هذا المشروع فى منطقة الحسكة فى الخابور الأعلى ، وبدأ العمل فى إنشاء سد تخزينى فى موقع بالقسم الأوسط من نهر الخابور .

رابعا — مشروع حوضه العاصى :

والهدف منه رى حوالى ١٢ ألف هكتار من الأراضى الواقعة على الحدود اللبنانية وحتى شرقى حمص . وقد تمت الدراسات المبدئية التى قام بها الخبراء السوفييت تنفيذاً للاتفاق المعقود فى عام ١٩٥٧ ، كما تمت عمليات التصوير الجوى والخرائط الطبوغرافية .

وأسندت دراسة الرى وإمكانية توليد الكهرباء إلى مؤسسة يوغوسلافية قدمت حلين للمشروع يتميزان بما يأتى :

١ — توليد الطاقة الكهربائية الممكنة بين الحدود اللبنانية والرستن .

٢ — رى الأراضى الجيدة بين الحدود اللبنانية وحمص .

٣ — الإقلال من تبخر مياه بحيرة قطينة بتفريغ فائض مياهها فى بحيرة سد الرستن ، والإبقاء على ما يلزم شبكة رى حمص - حماه من المياه فيها .

ولكن طُلب إلى المؤسسة اليوغوسلافية تقديم حل ثالث على الأسس الآتية :

١ — الاقتصار على دراسات شبكات الرى والصرف .

٢ — دراسة مشروع رى ٧٠٠٠ هكتار فى منطقة القصير مع محطات الضخ اللازمة لمنسوب ٥٣٣ متراً من المياه .

٣ — إعادة بناء شبكة رى حمص ـ حماه .

وطلب إليها كذلك إعداد دراسة اقتصادية مقارنة للحلول الثلاثة وبيان أفضلها .

خامسا — مشروع سد الفرات :

ومن أعظم المشروعات التى يتعين العمل على تنفيذها مشروع سد الفرات . وتبدو أهمية هذا المشروع إذا ذكرنا أن مساحة الأراضى التى رويت بفضل المشاريع الحكومية لم تتجاوز ٥٠ ألف هكتار خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٥٧ ، وأن مجموع المساحة المروية فى الوقت الحالى ، بالضخ والراحة ، تبلغ نصف مليون هكتار بمشاريع حكومية وفردية ، بينما يقدر أن تنفيذ مشروع سد الفرات سوف يؤدى إلى رى ٦٧٠ ألف هكتار جديد ومعنى هذا أن تزيد مساحة الأرض المروية بنسبة ١٣٠ ٪ .

ولهذا عندما بدأت الحكومة فى وضع مشروع السنوات الخمس فى عام ١٩٥٥ أخذت فى اعتبارها أهمية سد الفرات ، ولكنها لم تتخذ أى إجراء إيجابى سوى رصد ١٠٠ مليون ليرة له وللمشروعات الرى الأخرى . ووقف الموضوع عند هذا الحد إلى أن عقد الاتفاق الاقتصادى مع الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٥٧ ، وتضمنت القائمة الملحقة به النص التالى : « السد مركز مائى لتوليد الكهرباء على الفرات . ويتضمن أعمال الدراسة والبحوث وإعداد التصاميم ، وتقديم المولدات والتجهيزات وإعداد مخطط للاستفادة من نهر الفرات وتنظيم الملاحة ورى الأراضى والقيام بالأعمال اللازمة من بحوث ودراسة » إلخ .

وتبين من الدراسات المبدئية التي تولاها الخبراء السوفييت أن ثمة مواقع ثلاثة تصلح لإنشاء السد ، ويجرى اختيار أحدها عند التنفيذ . والمواقع الثلاثة هي :

(١) موقع يوسف باشا ويبعد ٧٨ كيلومتراً عن طرابلس وعند نقطة دخول الفرات إلى الأراضي السورية . وتبلغ إمكانيات التخزين عند هذا الموقع مليارى متر مكعب ، وتقدر الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها ١٤٠ ألف كيلوات . ويبلغ ارتفاع السد ٣٠ متراً وطوله في الأعلى ١٠٠٠ متر ، والمساحة التي سوف يغمرها ١٣٠٠٠ هكتار ، وعيب هذا الموقع قلة سعة التخزين والتي سوف تتضاءل على مرّ الزمن نتيجة رسوب الطمى وغيره من المواد .

(ب) موقع الحصرة وهو على مجرى الفرات على مسافة ٢٥ كيلومتراً جنوبي الموقع السابق . ويبلغ ارتفاع السد ٣٩ متراً ، وطوله في الأعلى ٣,٥ - ٤ كيلومترات ، ويغمر مساحة قدرها ٢٢ ألف هكتار . وسعة الخزان خمسة مليارات متر مكعب ، وتولد منه طاقة كهربائية تصل إلى ٢٨٠ ألف كيلوات ، وبذلك يمكن زيادة المساحة المروية بما لا يقل عن ربع مليون هكتار .

(حـ) موقع الطبقة ويقع على مجرى الفرات ما بين مسكنه والرقة عند قرية الطبقة ، على بعد ٢٢٥ كيلومتراً من طرابلس ، ٩٥ كيلومتراً جنوبي موقع يوسف باشا ، ويبلغ طول السد عند هذا الموقع ٤,٥ كيلومترات تقريباً ، وارتفاعه ٧٠ متراً ، ويغمر ٩٣٠٠ هكتار ، وإمكانيات التخزين ٢٥ مليار متر مكعب ، وتتراوح القوة المولدة بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ألف كيلوات .

وهذا السد التخزيني يشكل أحد قسمي المشروع ، أما القسم الثاني فيتضمن إنشاء قناطر قرب موقع « حطبية - زلبية » لرفع منسوب المياه إلى ١٥ متراً . ويبلغ طول القناطر كيلومترين وتخرج منها قناة تمتد على الضفة

اليسرى للنهر وطولها ٩٠ كيلومتراً . ارى مساحة قدرها ٣٠ ألف هكتار قبل أن تعبر نهر الخابور ، ثم تنقسم إلى فرعين أحدهماطوله ٨٥ كيلومتراً والآخر طوله ٩٠ كيلومتراً ، ويرويان ٧٠٫٠٠٠ هكتار . وهناك ٥٠٫٠٠٠ هكتار أخرى يمكن ريها عن طريق رفع المياه إلى ارتفاع ٦ أمتار بواسطة مضخات تدار بالكهرباء . وأبانت الدراسات المبدئية أن فى المستطاع رى مساحات إضافية على الضفة اليمنى من نهر الفرات الأدنى بحيث ترتفع المساحة المروية إلى ٣٠٠ ألف هكتار .

ولما تمت الوحدة بين سورية ومصر تجدد الاهتمام بالمشروع ،وفى يوليه من عام ١٩٦١ وقعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة اتفاقا مع ألمانيا الغربية تضمن تخصيص ٥٠٠ مليون مارك لتمويل مشروع سد الفرات ، وفائدة القرض ٣٫٧٥ ٪ ويسدد على عشرين عاما . إلا أنه بعد وقوع الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١ لم تنفذ ألمانيا الغربية الاتفاق وكان سبب الإحجام أن الاتفاق وقع مع الجمهورية العربية المتحدة وليس مع الجمهورية العربيةالسورية وأن على سورية أن تحدد مقدما وسائل تغطية نفقات المشروع الداخلية ، وأنه لابد قبل البدء فى العمل من الاتفاق مع الحكومتين العراقية والتركية ، وأنه لا وجود لدراسات مفصلة عن الطريقة التى سوف تستخدم بها الطاقة الكهربائية المولدة أو عن المناطق التى ينتظر ريها ، وأن منطقة الفرات قليلة السكان حيث لاتزيد كثافة السكان عن ٦ أشخاص للكيلومتر المربع مما يثير المسألة المتعلقة بطريقة وإمكانية إعادة توزيع السكان نتيجة لمشروع السد . ورأى الألمان كذلك أن المشروع ضخم بالنسبة إلى سورية واقترحوا الاقتصار على المرحلة الأولى التى يخصص لها ٢٠٠ مليون مارك ، ٣٠٠ مليون ليرة سورية ، أما المرحلة الثانية فتؤجل إلى حين إجراء محادثات مستقبلة .

المحاصيل الزراعية :

لما كانت الأمطار تسقط فى فصلى الخريف والشتاء ، فإن معظم المحاصيل البعلية شتوية وأهمها القمح والشعير والحمص والفول والعدس . ويعتبر القمح أهم المحاصيل الشتوية ، بل وكان أهم المحاصيل الزراعية فى البلاد قبل التوسع الحديث فى زراعة القطن . وطبقا لأرقام عام ١٩٦٠ كانت المساحة المزروعة قمحا تعادل مايقرب من ٦٧ ٪ من مجموع مساحة الحبوب .

وتلائم الأحوال المناخية زراعة أنواع القمح اليابس التى تستخدم فى صناعة المكرونة ولهذا تلقى رواجا فى الأسواق الأوربية وبخاصة فى إيطاليا .

ويلى القمح فى الأهمية الشعير ويشغل مساحة تعادل نحو نصف المساحة المخصصة لزراعة القمح .

وتمثل الصادرات من الحبوب عنصراً رئيسيا فى تجارة سورية الخارجية ، ولهذا فجودة المحصول أو إخفاقه مما يؤثر تأثيراً خطيراً على رخاء البلاد وميزانها التجارى . وهذا التفاوت فى الإنتاج راجع كما سبق أن قلنا إلى تذبذب كمية المطر من سنة إلى أخرى . مثال ذلك أنه بعد أن وصل محصول الحبوب إلى رقم قياسى فى عام ١٩٥٧ إذ بلغ مليونى طن ، أصيبت البلاد بالجفاف فى المواسم الثلاثة التالية وهبط الإنتاج إلى النصف بل وإلى مستوى عام ١٩٣٠ . ثم تحسنت الأحوال فى موسم ١٩٦١/٦٢ بسبب هطول الأمطار ، ويعتبر محصول عام ١٩٦٢/٦٣ من خيرة المواسم التى شهدتها البلاد منـــذ سنوات إذ يقدر الإنتاج بنحو ١٫٣٥٠٫٠٠٠ طن من القمح ، ٨٥٠٫٠٠٠ طن من الشعير . ولما كان الاستهلاك المحلى فى حدود ٧٥٠٫٠٠٠ طن من القمح ، ٢٥٠٫٠٠٠ طن من الشعير ، لهذا قدرت الدوائر المسئولة أن البلاد سوف تتمكن من تصدير مقادير ضخمة إلى الخارج .

أما المحاصيل الصيفية فأهمها القطن والذرة بنوعيها (البيضاء والصفراء)

والأرز والخضر ، وكان القطن يزرع فى ضواحى حلب فى القرن الثامن عشر ، ولكن التوسع الحديث فى زراعته لم يبدأ إلا فى عام ١٩٢٤ ووصلت المساحة المزروعة قطنا إلى ٤٠٫٠٠٠ هكتار قبيل الحرب العالمية الثانية . واطردت الزيادة بسبب الطلب الخارجى حتى وصلت المساحة إلى ٢١٢ ألف هكتار فى عام ١٩٦٠ :

المساحة بألوف الهكتارات

	السنة	المساحة
معدل	١٩٥٠/٥٤	١٥٩
	١٩٥٥	٢٥٨
	١٩٥٦	٢٧٢
	١٩٥٧	٢٥٨
	١٩٥٨	٢٦١
	١٩٥٩	٢٢٧
	١٩٦٠	٢١٢

وحدث التوسع فى زراعة القطن فى محافظتى حلب واللاذقية ، وفى سهل حمص وحماه حيث يحصلون على المياه اللازمة للرى عن طريق قنوات تخرج من نهر العاصى . وكذلك أدخلت زراعته فى الأراضى التى جرى استصلاحها حديثا على نهرى الفرات والخابور .

وقد ارتفع إنتاجه من ٣٥ ألف طن فى عام ١٩٥٠ إلى ١٠٧ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ثم هبط إلى ٩٨ ألفا فى عام ١٩٥٩ وعاد إلى الارتفاع إلى ١٠٤ ألف طن فى السنة التالية . إلا أن تقلبات الإنتاج محدودة نظراً لاعتماد زراعة هذا النبات على الرى الصناعى . ويمثل محصول موسم ١٩٦٢/١٩٦٣ رقما قياسيا لم تعرفه البلاد فى تاريخها إذ بلغ ١٥٠٫٩٤٨ طنا مقابل ١٢١٫٠٠٠ طن فى موسم ١٩٦١/١٩٦٢ أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ .

ويزرع البنجر فى مساحات محدودة ، والذى يقيد التوسع فيه هو ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ولهذا ترى السلطات أن من الأفضل استيراد السكر الخام من الخارج وتكريره . ومن المحاصيل أيضاً الكتان ، كما ينمو التبغ حول دمشق واللاذقية . وبدأت زراعة الأرز فى منطقة الفرات ولكن لايزال المجال واسعاً أمام هذا النبات إذا توافرت المقادير الكافية من الماء ، ولا ريب أن تنفيذ مشروع سد الفرات سوف يجعل فى الإمكان زيادة المساحة التى تزرع أرزاً بحيث يستطيع الإنتاج أن يسد الطلب المحلى ويترك فائضا للتصدير .

وتنتج سورية مقادير كبيرة من الخضر للاستهلاك المحلى ، كما يجرى تصدير جزء منها إلى البلاد المجاورة . وبلغت المساحة المنزرعة خضراً فى عام ١٩٥٧ حوالى ٨٤ ألف هكتار . وأهم أنواع الخضر البطاطس والطماطم والبصل والثوم والباذنجان ، وغير ذلك .

وهناك مساحات واسعة تزرع فيها الكروم والأشجار المثمرة . وأهم المحاصيل الشجرية الزيتون الذى بلغ عدد أشجاره ١١½ مليون شجرة فى عام ١٩٥٧ منها ٤½ مليون شجرة مثمرة تشغل مساحة قدرها ١٠٩,٠٠٠ هكتار . ومن الأنواع الأخرى الشهيرة العنب والمشمش والتين والكمثرى والخوخ واللوز والفستق الحلبى .

والجدول التالى يوضح عدد الأشجار المثمرة ، والتى لم تثمر ، ومساحة الأرض المزروعة ومقدار الإنتاج (١٩٥٧) :

الأشجار المثمرة ومقدار إنتاجها

فى عام ١٩٥٧

النوع	المساحة بالألف هكتار	عدد الأشجار بالمليون	الأشجار المثمرة بالمليون	المحصول بالألف طن
الزيتون	١٠٨٫٨	١١٫٥	٤٫٥	٣٨,٥
المشمش	٧٫٦	٢٫٣	١٫٨	٢٣,٩
العنب	٦٨٫٨	٦٦٫٠	٥٧٫٣	٢٤١,٤
التين	١٨٫٢	٣٫٨	٢٫٩	٥١,٤
التفاح	٤٫٢	١٫٤	١٫٠	١٠,٧
الكمثرى	١٫٩	٠٫٦	٠٫٤	٢,٦
الدراق	٠٫٨	٠٫٢	٠٫٢	١,٤
الخوخ	١٫٢	٠٫٤	٠٫٣	٣,٠
الجوز	٦٫٧	٠٫٤	٠٫٣	٤,٥
اللوز	١٫٩	٠٫٦	٠٫٤	٣,٥
الفستق الحلبى	٣٫١	٠٫٦	٠٫١	١,٣

وتوجد الغابات فى محافظة اللاذقية ، كما نلقى أنواعاً مختلفة من الأشجار فى إقليم المرتفعات الغربية .

وتضمنت خطة التنمية الخمسية مشروعات تهدف إلى إنتاج الغراس الحراجية وغرسها لزيادة الثروة الحراجية وحماية الحراج وفتح الطرق الحراجية وإقامة خطوط عازلة للحريق . وفيما يلى بيان بما تم منها خلال العامين الأولين من الخطة :

المشروع	أهدافه	الاعتمادات خلال العامين (صرفت كلها)	النتائج
تحديد الحراج	لتحديد حراج	٨٥٫٠٠٠	حددت حراج الباير والبسيط خارجياً من الناحية الحراجية فقط .
فتح طرق حراجية	لتسهيل عمليات التنظيم الحراجي والحماية	٢٠٫٠٠٠	فتح حوالى ٢٠كم
استثمار حراجي	لتحسين الغابة والاستفادة منها	٢٠٩٫٠٠٠	نفذت حسب الخطة
		(السنة الأولى)	
تجارب	الحصول على أصناف جديدة	٧٠٠٠	لم تسفر عن نتائج نهائية
المشاتل	لإنتاج خمسة ملايين غرسة سنوياً	٧٣٧٫٦٠٠	تم إنتاج ٨ ملايين غرسة
التحريج	لتحريج الهضبات الجرداء وتوسيع رقعة الحراج	١٫٣٣٦٫٠٠٠	غرس ٥ر٠ مليون عام ١٩٦١ وغرس ١٫٢٥ مليون عام ١٩٦٢

وتضمنت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عدداً من مشروعات البستنة رصد لها ٧٣٩ ألف ليرة فى سنتى ١٩٦٠/٦١ ، ١٩٦١/٦٢، والهدف منها العناية بالأشجار المثمرة وإنتاج غراسها وتوزيعها ، والعناية بتربية النحل ودودة الحرير . وقد تم إنتاج ٣٫٧ مليون غرسة متنوعة وزعت على المزارعين بنقص قدره نصف مليون غرسة عما قدرته الخطة . وكذلك تم إنشاء منحل نموذجى فى منطقة الزبدانى ،وثان فى اللاذقية وثالث فى دمشق.

أما فيما يتعلق بدودة الحرير فقد استوردت ٧,٠٠٠ علبة بذور حرير وزعت بأسعار مخفضة . كما بوشر بناء براد لحفظ بذور الحرير فى محافظة اللاذقية .

وجرى التعاقد على إنشاء معمل نموذجى لحل الشرانق فى محافظة اللاذقية واستوردت الآلات وبوشر البناء .

كما جرى تنفيذ سبع وحدات للصناعات الزراعية النموذجية : عصر الزيتون ، تجفيف التين والعنب . واستحدثت ثمانية مشاتل بالإضافة إلى ١٨ مشتلا سابقاً ، كما أقيمت محطة أبحاث بعلية لأشجار الفاكهة .

تطورات الملكية الزراعية

فى عام ١٩٢٣ بدأت عملية إجبارية بقصد مسح الأراضى وتسجيلها ، وتم ذلك فى مساحة قدرها ٣,٥٤٤,٨٨٣ هكتاراً حتى عام ١٩٤٣ ، وتشمل معظم الأراضى المنزرعة بالمناطق القديمة المأهولة .

ولم يمتد المسح والتسجيل إلى محافظات حوران والجبل والجزيرة . كما لم يسجل من أراضى محافظة الفرات إلا مساحات صغيرة . هذا الإجراء اكسب الأفراد حقوق الملكية المطلقة ووفر لهم عناصر الأمان والاستقرار « ولكن الشطر الأكبر من منافع هذا الضمان كان من نصيب كبار المالكين الموجودين »[1] . إلا أن عملية المسح والتسجيل لم تستمر بعد حصول البلاد على استقلالها ، وبررت الدوائر المسئولة هذا التوقف بعدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة ، أما السبب الحقيقى فيقوم فى الغالب على نفوذ كبار المالكين الذين طمعوا عن طريق وقفه (أى نظام المسح والتسجيل) فى توسيع

---

(١) الإصلاح الزراعى والإنماء فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ .

نشاطهم الزراعى إلى الأراضى التى لم تسجل بعد »[1] .

وكان من نتيجة الانفصال عن الامبراطورية العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، أن انتقلت مساحات واسعة كانت مملوكة للدولة العثمانية إلى ملكية الدولة السورية ، وسجلت باسمها وأنشئت إدارة خاصة لتتولى شئونها .

ومعظم هذه الأراضى لم يكن مأهولا أو مزروعا ، وكان المتوقع أن تعمل السلطات القائمة بالأمر على تعميرها وتوطين الناس فيها ، ولكنها — بدلا من ذلك — كانت تعمد إلى تأجيرها بوصفها مصدراً من مصادر الدخل ، وقد بلغ الإيراد منها ١٤,٩٥٨,٠٠٠ ليرة فى عام ١٩٤٦ مثلا وكان إيراد الحكومة الكلى فى تلك السنة ٩٤٫٧٤٦٫٠٠٠ ليرة .

ولما كانت عملية استصلاح هذه الأراضى وزراعتها باهظة التكاليف ، لهذا لم يستفد منها فى الحقيقة سوى كبار الملاك وغيرهم من أهل الثراء ، ممن كان فى وسعهم توفير المياه واستخدام الجرارات وغيرها من الآلات الميكانيكية .

وفضلا عن هذا كانت هناك أراض تدعى الدولة رسميا حيازتها وتشمل المساحات المأهولة التى لم تسجل ملكيتها لأحد ؛ وكذلك الأراضى الخالية من السكان والزراعة . وفى عام ١٩٢٦ صدر قانون يخول لأى شخص الحق فى طلب تسجيلها باسمه إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها لمدة خمس سنوات وهذا مما دعم مركز كبار الملاك وساعد على إرساء قواعد الملكية الكبيرة . ولم يقف الأمر عند هذا بل صدر المرسوم التشريعى رقم ١٣٢ لعام ١٩٤٠ ،

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

والمرسوم التشريعي رقم ١٤١ لعام ١٩٤١ ويمنحان أراضى الدولة غير المسجلة والواقعة شرقى « خط الصحراء » إلى شيوخ القبائل .

ولما صدر دستور عام ١٩٥٠ تضمن نصاً يقضى بوضع حد أعلى للملكية عند الفراغ من تسجيلها ، وأكد وجوب تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة وضرورة توزيع أراضى الدولة على الفلاحين المعدمين .

وكمحاولة لإخراج هذه المبادىء إلى حيز التنفيذ صدر المرسوم التشريعي رقم ٩٦ فى ٣٠ يناير من عام ١٩٥٢ ، ونصت المادة الأولى منه على أن « تعتبر كل حيازة من الإقطاعيين ، والمتنفذين لأراضى الدولة غير المسجلة باطلة ولاغية ، دون اعتبار لمساحة هذه الأراضى واتساعها ، إذا كانت المساحة تربو على حد أعلى قدره ١٥٠ هكتاراً للمالك الواحد فى محافظتى الجزيرة والفرات والأراضى الصحراوية ، أو ٥٠ هكتاراً فى غيرها من أنحاء سوريا » . ولكن القانون كان صعب التنفيذ ، ذلك أن الدولة نفسها لم تكن على دراية بواقع مساحة أراضيها التى لم يشملها التسجيل !

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣٥ مبطلا للتفرقة بين أراضى الدولة المسجلة وغير المسجلة ، ويخضع لإدارة أملاك الدولة جميع الأرض الموات التى يجرى استصلاحها . ولم ينتزع المرسوم ممن اغتصبوا الأراضى العامة جميع حقوقهم ، وإنما اعترف لهم بالحق فى مساحة لا تتجاوز ٢٠٠ هكتار للفرد ومثلها لكل فرد من أفراد أسرته ، أما المساحات التى تزيد على هذا القدر فتؤول إلى الدولة . ويسمح ببيع هذه الأراضى أو تأجيرها . وكانت الفكرة الكامنة وراء هذا أن يتم البيع أو التأجير بقيمة إسمية إلى الفلاحين المعدمين . غير أن تنفيذ هذا القانون كان يتطلب استئناف عملية المسح والتسجيل ، ولكن هذه العملية سارت ببطء ، وبهذا لم يسفر التشريع عن تحقيق أى إصلاح ضرورى .

والواقع أن الظاهرة التى ميزت الزراعة فى سوريا ، كانت غلبة الملكيات الكبيرة . فلو نظرنا إلى توزيع الملكية الزراعية فى عام ١٩٥٥ لوجدنا الملكيات الكبيرة (١٠٠ هكتار فأكثر) تمثل حوالى ٣٠ ٪ ، والمتوسطة (١٠ — ١٠٠) تعادل ٣٧ ٪ ، أما الملكيات التى لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات فتعادل ١٤ فى المائة . والجدول بالصفحة التالية يمثل توزيع الملكيات فى البلاد حسب المحافظات .

وإلى جانب هذا الاختلال فى توزيع الملكية ، كانت أساليب الاستغلال تفسح المجال لحرمان المستأجر من ثمرة كده . وكانت الطرق السائدة فى سورية متعددة . فهناك الاستغلال المباشر على يد المالك بمعاونة أسرته ، وهذا ما نلقاه فى الملكيات الصغيرة . وأكثر الأساليب انتشاراً هو المزارعة حيث يتفق المالك مع مزارع أو أكثر على زراعة الأرض ثم يقسم الريع حسبما يتم الاتفاق عليه . أما تأجير الأرض لقاء مبلغ معين فأقل الطرق انتشاراً . وهناك أرض المشاع وفيها تكون أرض القرية ملكاً لمجموع السكان بها ؛ ويجرى استغلالها عن طريق تجزئتها حسب الخصوبة والموقع ، ويقسم كل جزء إلى مساحات صغيرة توزع على سكان القرية لزراعتها . وفى نهاية الموسم يوزع المحصول على جميع الفلاحين ؛ فنحن هنا أمام جماعية فى الملكية وفردية فى الاستثمار[1] .

ولم تمض فترة وجيزة على إعلان الوحدة بين سورية ومصر حتى صدر القانون رقم ١٣٤ فى ٤ سبتمبر ١٩٥٨ ، فى شأن العمل الزراعى بالإقليم السورى ، ونصت مادته الأولى على أن الغاية منه « استثمار أرض الوطن بصورة صالحة وإقامة علاقة اجتماعية عادلة بين المواطنين وذلك بتنظيم

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، بعض سماتها الاقتصادية ، من منشورات الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ١١٧ .

المحافظة	الأملاك الخاصة			أملاك الدولة	مجموع المساحة
	صغيرة	متوسطة	كبيرة		
دمشق	١٧٨,٠٠٠	٤١٣,٣٤٥	٣٤٧,٧٠٠	٢٤,٥٠٠	٩٦٣,٥٤٥
حلب	٢٦٤,٨٠٠	٧٣٢,٥٠٠	٨٣١,٨٤٨	٤٦٢,٧٠٠	٢,٢٩١,٩٤٥
حمص	٣٧,٥٠٠	٢٨٤,٧٠٨	١٥٧,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	١,١٩٩,٢٠٨
حماة	٨,٣٥٠	١٩٥,٢٤٠	٢٥٩,٤٣٥	٢٦٩,٢٠٠	٧٣٢,١٨٥
اللاذقية	١٧٥,٠٠٠	١٦٤,١٦١	٢٠٧,٠٠٠	٨,٠٠٠	٥٥٤,١٦١
الفرات	٧٤,٠٤١	٢٣٦,٣٠٠	١٩٦,٣٠٠	٢,٠٠٠	٥٠٨,٦٤١
الجزيرة	٥٥,٦٠٠	٤٦٣,٣٠٠	٢٧٧,٥٠٠	٩٥,٦٠٠	٨٩٢,٠٠٠
حوران	١٩٤,١٠٠	١٨٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٩٥,٦٠٠	٤٢٠,٠٠٠
جبل العرب	١١٠,١٠٠	٢١٤,٩٠٠	٤٥,٠٠٠	١٠,٩٠٠	٣٧٠,٠٠٠
المجموع	١,٠٩٧,٤٩١	٢,٨٩٢,٤١٤	٢,٣٤٨,٧٨٣	١,٥٩٣,٠٠٠	٧,٩٣١,٦٨٨

العلاقات الزراعية بين أصحاب الأرض والمزارعين وعمال الزراعة لحمايتهم ورفع مستواهم مع أفراد عائلاتهم وممتلكاتهم » . وقد حدد القانون الحصة التي يحصل عليها المالك من الإنتاج ، ووفر المزيد من الضمان للمستأجرين والمزارعين بالحصة ، وأنشأ محاكم الأجور لعمال المزارع ، وأباح تكوين النقابات الزراعية .

غير أن الإجراء الحاسم كان قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ الذي نص في المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز لأي شخص أن يملك في الأرض المروية والمشجرة أكثر من ٨٠ هكتاراً وفي الأرض البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار » . وسمح القانون للزوجة والأولاد بالاحتفاظ بمساحات لا تتعدى ٤٠ هكتاراً من الأرض المروية ، ١٠٠ هكتار من الأرض البعلية ليبلغ مجموع ما تحتفظ به الأسرة ١٢٠ هكتاراً من الأرض البعلية ، ٤٠٠ هكتار من الأراضي التي تعتمد على المطر . وأعفى من تطبيق نص الحد الأعلى الشركات والجمعيات التعاونية التي تعمل في استصلاح الأراضي والشركات الصناعية التي تستغل الأرض في التنمية الصناعية والجمعيات الزراعية الخيرية .

ونصت المادة الخامسة على أن « تستولى الدولة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الأعلى . ورغبة في منع عمليات البيع والنقل الخاصة ، ألزم القانون كل مالك لأرض تزيد مساحتها على الحد المقرر ، بإبلاغ وزارة الإصلاح الزراعي عن مساحة الأرض التي يملكها ويزرعها خلال ثلاثة أشهر من صدور القانون ، وأن يتابع الإبلاغ في يناير من كل عام . وتضمن القانون نصوصاً أخرى كالنص بتعريف الأطفال الذين يحق لهم أن يتلقوا حصصاً من الأرض ، ويمنع تجزئة الملكيات الكبيرة في حالة الإرث ، وكل ذلك لمنع التهرب من نصوص القانون ، بتوزيع الأرض في داخل الأسرة الواحدة .

أما الأراضي التي تؤول إلى الدولة وفقاً لهذا القانون فيمنح أصحابها

تعويضاً قدر على أساس الإيجار الذى كانوا يحصلون عليه ، وحدد هذا بعشرة أضعاف متوسط الإيجار فى دورة زراعية كاملة لمدة ثلاث سنوات ، أو على أساس حصة المحصول التى كان المالك يحصل عليها فى هذه الدورة بشرط أن لاتزيد على النسبة المقررة فى القانون رقم ١٢٤ لعام ١٩٥٨ . وتتولى لجنة تمثل وزارات الزراعة والعدل والأشغال العمومية تقدير التعويض . وعلى الملاك بعد صدور قرار الاستيلاء على المساحات الزائدة عن الحد الأقصى ، أن يؤدوا إلى الخزانة العامة ثلاثة أرباع متوسط الإيجار الذى حدده القانون ١٣٤ سالف الذكر بالنسبة إلى الأرض المستولى عليها ، إلى أن تتولى وزارة الإصلاح الزراعى تسلمها لتوزيعها على الفلاحين .

وتوزع الأراضى المستولى عليها ، على صغار الفلاحين فى مساحات لاتزيد الواحدة منها على ٨ هكتارات من الأرض المروية ، ٣٠ هكتاراً من الأرض البعلية ، على أن يؤدوا ثمنها على أربعين سنة . وروعى فى التوزيع الأولوية حسب النظام الآتى :

أولا : المستأجرون ومزارعو الحصة أو العمال الزراعيون الذين يقومون بزراعة الأرض المستولى عليها فعلا .

ثانياً : أرباب الأسر الكبيرة .

ثالثا : السكان الفعليون فى القرى.

رابعا : غير سكان القرى .

ونصت المادة ٢٨ من القانون على أن « تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة وممن لا يملكون فيها أكثر من ثمانية هكتارات من الأرض المروية أو المشجرة أو ٣٠ هكتاراً من الأراضى البعلية » . ويجوز بقرار من مؤسسة الاصلاح الزراعى إنشاء جمعية واحدة لأكثر قرية ، إذا دعت الضرورة .

والأغراض المتوخاة من إنشاء هذه الجمعيات أوضحتها المادة ٢٩ من القانون ، وهى :

١ — الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .

٢ — إمداد الزراع بما يلزمهم لاستغلال الأرض ، كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية ، ومايلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

٣ — تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البـــذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وحفر الآبار .

٤ — بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من الثمن أقساط ثمن الأرض والضرائب المستحقة والسلف الزراعية والديون الأخرى .

٥ — القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى والخدمات الاجتماعية ، مما تتطلبه حاجة الأعضاء .

وتفاوتت التقديرات بشأن مساحة الأراضى المقرر توزيعها ، بين مليون ومليون وستمائة ألف هكتار ، وعدد المستفيدين من - والى ٨٠,٠٠٠ أسرة (½ مليون شخص) إلى ٢٥٠,٠٠٠ أسرة (١,٢ مليون فرد) .

عدد الملاك الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعى

المحافظة	عدد الملاك	المســـاحة بالهكتارات	
		أراضى سقى	أراضى بعل وغير مستثمرة
دمشق	١٤٦	٥٩٩٦	٦٨٩٢٩
درعا (حوران)	٢٧	١٦٠٦	٤٠٢٢٧
السويداء	١١	—	١٧٩٠

حمص	٢٠١	٢٣٢٤	١٢٠٩٩٩
حماة	٢٥٠	٦٦٣٣	٨٥٠١٥
حلب	٦١٢	١٢٩٠٨	٢٤٩٦٥٧
اللاذقية	٥١	١١٧٤	٥٥٥٤
دير الزور (الفرات)	٨٧٩	٤٢٩٩٦	٣١٦٤٢٨
الحسكة (الجزيرة)	١٠٦٣	١٩٤٦٢	٥٦٠٤٢٨
المجموع	٣٢٤٠	٩٤١٠٩	١,٤٤٩,٥٢٦

المساحات التي تم الاستيلاء عليها حتى ١٩٦١/١/١٥
(بالهكتار)

المحافظة	سقي	بعل	غير مستثمر	المجموع
دمشق	٣٨٤	٨١٦٧	٢٧٩٧٦	٢٦٥٢٧
درعا (حوران)	١٥٠	٥٣٣٤	٦٤٢٠	١١٩٠٤
حمص	١٢٠٣	٨٢١٧٠	٨	٨٣٥٨١
حماه	١٠٠٦	٣٠٠١٢	١٣٢	٣١١٥٠
حلب	٨٢٣	٨٦٢	—	١٦٨٥
اللاذقية	١٩٨٠	٨١١٨٣	١٢١٣	٨٤٣٧٦
دير الزور (الفرات)	٣٢٣٢	٥٨٢٨	١٠٩	٩١٧٩
الحسكة (الجزيرة)	٥٤٩٥	٣٢٠٢١٣	٢٦٢٥	٣٢٨٣٣٣
المجموع	١٤٢٧٣	٥٣٣٩٧٩	٣٨٤٨٣	٥٦٨٧٣٥

ونشطت حركة تكوين الجمعيات التعاونية حتى بلغ عددها ١١٣ جمعية حتى أول يولية ١٩٦٠ ، كما يتضح من البيان الآتي :

المحافظات	التعاونيات	القرى	المساحة المشمولة بالهكتار	عدد الأعضاء
حمص	١٢	١٣	٧٢٫٥٧١	١٤٣٤
حلب	٣٦	٦٠	٤٣٫٥٢١	٢٤١٦
حماة	٣٨	٤٥	٣٧٫٠٥٠	٣٥٤٣
دمشق	٩	١٣	١١٫٢٢٤	٩٠١
الحسكة	٦	١٤	٦٫٥٢٧	٥٦٨
درعا	٤	٦	٢٫٨٢٣	٤٩
اللاذقية	٥	٧	١٫٥٥٩	٤٥٣
دير الزور	٣	٣	٣٩١	٧١
المجموع	١١٣	١٦١	١٧٥,٦٦٦	٩٤٩٥

هذا وقد صدر المرسوم التشريعى رقم ٨٨ المؤرخ فى ٢٣ يوليه عام ١٩٦٣ وتضمن الحدود الآتية للملكية :

١ — فى الأراضى المروية :

(ا) ١٥ هكتاراً فى منطقة الغوطة

(ب) ٢٠ « « « الساحل

(حـ) ٢٥ « « « البطيحة وتوابعها

(د) ٤٠ « « « بقية الأراضى المروية بالراحة

(هـ) ٥٠ « « « الأراضى التى تروى بالرفع ، بأى واسطة من أنهر الفرات والخابور ودجلة .

(و) ٥٥ هكتاراً فى الأراضى التى تروى من مياه الآبار فى محافظة الحسكة ودير الزور والرقة .

(ز) ٤٥ هكتاراً فى بقية الأراضى التى تروى بالرفع .

٢ — فى الأراضى البعلية المشجرة بالزيتون والفستق الحلبى :

(ا) ٣٥ هكتاراً فى محافظة اللاذقية
(ب) ٤٠ هكتاراً فى بقية المحافظات

تحسب لكل دونم عشر شجرات على الأقل فإذا قل عدد الأشجار عن النسبة المذكورة ، تحسب عدد الدونمات بنسبة عدد الأشجار مقسوما على عشرة . وفى حال تراوح الأشجار بين ٥ ـ ١٠ شجرات ، فتصبح المساحة ٤٥هكتاراً فى محافظة اللاذقية و ٥٠ فى بقية المحافظات .

٣ — فى الأراضى البعلية :

(ا) ٨٠ هكتاراً فى المناطق التى يزيد معدل الأمطار فيها عن ٥٠٠ مم .
(ب) ١٢٠ « فى المناطق التى يتراوح فيها معدل الأمطار بين ٣٥٠ و ٥٠٠ مم .

(ج) ٢٠٠ هكتار فى المناطق التى يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٥٠ مم أو ما يعادل هذه النسب من جميع الأنواع السابقة وترفع هذه المساحة إلى ٣٠٠ هكتار فى محافظات الحسكة ودير الزور والرقة .

التنمية الصناعية

اشتهرت سورية منذ القدم بمنتجاتها الصناعية التي كانت تلقى رواجاً كبيراً في الأسواق الشرقية والأوربية ، فكانت تصدر الأقمشة والمطرزات والسجاد والصابون والمصنوعات من الزجاج والخزف والجلود . وكذلك عرفت البلاد صناعتي الورق والسكر .

غير أن الصناعة أخذت في التدهور منذ أواخر القرن التاسع عشر لأنها لم تحاول الأخذ بالأساليب الفنية الجديدة التي تولدت عن الثورة الصناعية .

وكان من نتيجة الحرب العالمية الأولى أن قسمت سورية إلى دويلات تفصل بينها الحواجز الجمركية والسياسية ، وبذلك كانت السوق أضيق من أن تسمح بنهضة صناعية لها شأنها .

وفضلا عن هذا فتحت أبواب البلاد على مصراعيها أمام المنتجات الصناعية الأجنبية ، مستفيدة من انخفاض الرسوم الجمركية .

فلما نشبت الحرب العالمية الثانية وتعذر الاستيراد ، صار لزاما أن تنتج البلاد بعض حاجة الاستهلاك المحلي فضلا عن مطالب القوات الحربية المقيمة فيها ، وترتب على ذلك نشاط جديد .

وحقق رجال الأعمال أرباحاً كبيرة جعلت في إمكانهم تجديد مصانعهم ومعاملهم وتوسيع نطاق أعمالهم ، وبدأوا في تأسيس الشركات المساهمة لإنشاء صناعات جديدة ، وقد بلغ عدد هذه الشركات في ذلك الحين أربعين شركة قدرت رؤوس أموالها بنحو ٨٠ مليون ليرة سورية .

إلا أن النهضة الصناعية الحديثة إنما ترجع بأصولها الحقيقية إلى الوقت الذى حصلت فيه البلاد على استقلالها وسيادتها ، وأخذت الحكومات المتعاقبة تضع الأنظمة الكفيلة بتحقيق التنمية الصناعية لدعم الاستقلال الاقتصادى والسياسى ، وتجنب اعتماد الاقتصاد القومى على الزراعة التى كانت تمثل حوالى أربعة أخماس الدخـــل القومى وهى نسبة غير مستقرة بسبب تفاوت الإنتاج الزراعى نتيجة تقلب كميات الأمطار السنوية مما سبق أن أشرنا إليه .

وكذلك نظر إلى الصناعة على أنها وسيلة فعالة لاستغلال الكثير من موارد البلاد الزراعية والحيوانية والمعدنية ، ومجال لامتصاص الأيدى العاملة ، وبخاصة فى المناطق الحضرية ، وسبيل إلى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة .

ومن الوسائل التى اتبعت بقصد تنمية النشاط الصناعى نذكر ما يأتى :

(١) اعفاء الخامات والتجهيزات الصناعية من الرسوم الجمركية ، ورفع الأخيرة بنسب متفاوتة على السلع الصناعية المستوردة التى يخشى منها أن تنافس الانتاج المحلى .

وفى حالة ما إذا كانت الحماية الجمركية غير وافية بالغرض منها كانت الحكومة تمنع استيراد منتجات معينة مثل الزجاج والكبريت والصابون والأحذية والخضر والفواكه والزيوت النباتية .

(٢) إخضاع إنشاء المؤسسات الصناعية أو توسيعها إلى رخص تمنحها وزارة الاقتصاد والتجارة ، وكانت الأخيرة لا تمنح الرخص إذا كانت الصناعات التى يراد إنشاؤها تنافس صناعات قائمة . أو كان من العسير تصدير الفائض من إنتاجها . وهذا اجراء منطقى سليم لمنع تبديد الموارد المالية وهى محدودة وللحيلولة دون منافسة غير اقتصادية بين المشروعات المحلية .

(٣) وبمقتضى المرسوم التشريعى الصادر فى عام ١٩٤٩ رخص لوزارة المالية أن تضمن الشركات الصناعية المساهمة لدى البنوك ، وهذا مما ساعدها على الاقتراض بضمان الدولة وبفائدة مخفضة .

(٤) وفى ٢٣ أبريل ١٩٥٦ صدر القانون رقم١٩٦ ويقضى بإنشاء صندوق لتنشيط صناعة الخيوط والمنسوجات القطنية . وكان الصندوق يأخذ رسما يتراوح بين ٣ ، ١٠ فى المائة من قيمة الأقطان التى تدخل إلى مصانع الغزل ، وتستخدم الحصيلة فى منح إعانات على الخيوط والمنسوجات التى تدخل الخيوط القطنية فى صناعتها .

هذه النهضة الصناعية يؤخذ عليها ما يأتى :

(١) لم يكن هناك مخطط ، مدروس ومرسوم ، للتصنيع بحيث تراعى فيه الأولويات القائمة على أساس الحاجات الفعلية للبلاد .

(٢) كانت الصناعات التى أنشئت أو وسعت ، صناعات استهلاكية اسد بعض حاجة الطلب المحلى ، لأنها لا تتطلب الكثير من رؤوس الأموال ، كما أن العائد منها سريع .

(٣) لم تقم الدولة بدور إيجابى فى التصنيع وإنما تركت الأمر كله فى أيدى رأس المال الخاص .

(٤) وكانت المشروعات الصناعية تملكها أسرة واحدة أو عدد قليل من الشركاء ، بل إن الشركات المساهمة كانت فى حقيقتها شركات خاصة ، إما من أفراد أسرة أو بين عدد قليل من الأفراد ، وبذلك تميز القطاع الصناعى باتجاهات احتكارية واضحة .

(٥) وحد من التوسع الصناعى النقص فى وسائل النقل والمواصلات

الرخيصة ، فضلا عن عدم توافر القوة المحركة المحلية سواء من البترول أو الكهرباء أو الفحم .

مراكز أهم الصناعات في عام ١٩٥٧ :

(١) بلغت الطاقة الكهربائية المولدة من مؤسسات الكهرباء ذات المنفعة العامة ١٧٣ مليون كيلوات ساعة ، تنتج منها مؤسستا دمشق وحلب حوالى ٧٤ فى المائة .

(٢) نشطت صناعة حلج القطن باطراد بسبب التوسع فى زراعة القطن ، حتى أصبح عدد المحالج ١٢٧ محلجا ، ولكن طاقتها الفعلية أكبر من كميات القطن المحلوج بالفعل .

(٣) وتعتبر صناعة الغزل والنسيج على رأس النشاط الصناعى فى البلاد ، وكانت هناك ٨ مؤسسات كبيرة ، إلى جانب عدد كبير من مؤسسات النسيج الآلى بلغ عددها ١١٢٠ فى نهاية عام ١٩٥٧ وتضم ما يقرب من ٤٥٥٠ نولا آليا . وكان هناك أيضا عدد كبير من الأنوال اليدوية يبلغ الألاف . وفى دمشق مؤسستان لصناعة الأقمشة الصوفية وبلغ انتاجهما السنوى ١٣٠ ألف متر .

وكان الانتاج السورى من أقمشة نسيج القطن والحرير والفبران يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ ، ٢٢,٠٠٠ طن .

ومن الصناعات التى حققت نجاحا طيبا صناعة الجوارب والتريكو ، وصبغ وطبع وتهيئة المنسوجات . وقدر عدد العاملين فى صناعة الغزل والنسيج والصناعات المكملة لها بنحو ٣٠ ألف شخص .

صناعة الغزل والنسيج[1]

الصناعة	عدد المؤسسات	عدد المغازل	الأنوال الآلية	آلات الحياكة	الانتاج بالألف طن
غزل القطن والفبران	٨	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	—	٨,٦
نسيج القطن والفبران	١١٠٨	—	٤٥٠٠	—	٢٠
الأنوال اليدوية	—	—	١٠,٠٠٠ نول يدوى	—	
النسيج الصوف	٣	—	٤٤	—	٢٢,٥
ملابس الحياكة القطنية	٥٣	—	—	٢٨٠	١
صناعة الجوارب	٨٣	—	—	٩٤٠	٠,٦
ملابس الحياكة الصوفية	٢٢١	—	—	٧٠٠	٣,٥ مليون قطعة
طبع وصباغة وتهيئة المنسوجات	١٠٦	—	—		

(٤) الزيوت النباتية: نظراً لعظم الانتاج من الزيتون انتشرت المعاصر فى مناطق إنتاجه . وأدى التوسع فى زراعة القطن إلى إنشاء سبعة مصانع كبيرة وحديثة لاستخراج الزيت من بذرة القطن ، وقد استخرج ١٨ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ، وهذا بخلاف الزيت المستخرج من البذور الزيتية الأخرى .

(٥) صناعة الصابون : كانت هناك ٧٩ مؤسسة منها ١٠ حديثة ، وبلغ إنتاجها ١٥ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ، صدر ثلثها إلى البلاد المجاورة . ويصنع الصابون من زيت الزيتون أساسا ومن غيره من أنواع الزيوت الأخرى .

(٦) التبغ : فى عام ١٩٥١ ألحقت إدارة حصر التبغ والتنباك بالدولة ،

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، بعض سماتها الاقتصادية (مصدر سابق) ، ص ١٣٢ .

وكذلك فزراعة الدخان والتنباك تخضع لمراقبة الدولة ، مع وجود عــــدد من الشركات لتصنيف التبغ وإعداده للتصدير . وللإدارة مصنع للسجاير فى دمشق وآخر فى حلب ، ومصنع فى اللاذقية يقوم بصنع التبغ ولفه ، وفى عام ١٩٥٧ بلغ إنتاج المصانع الثلاثة (بالطن) :

١٨٤٠	سجاير
٩٩٠	تبغ مفروم
١١٧	تنباك
٢٩٤٧	المجموع

(٧) السكر : فى عام ١٩٤٦ أنشئت شركة كبرى فى حمص لاستخراج السكر وتكريره ، وبدأت نشاطها فى عام ١٩٥٠ ، وبلغ إنتاجها ٦٧٥٩ طنا من سكر البنجر ، ٣٧٨٤٨ طنا من السكر المكرر فى عام ١٩٥٧ ، ثم تأسست شركة أخرى فى دمشق حيث نجحت زراعة البنجر ، وبدأت الشركة إنتاجها فى عام ١٩٥٩ .

(٨) الأسمنت : فى عام ١٩٥٧ كان هناك مصنعان للأسمنت أحدهما قرب دمشق والآخر فى حلب ، وأنتجا ٣١٥ ألف طن بالرغم من أن طاقتهما الانتاجية ٣٩٠ ألف طن فى السنة . ونظراً لما كان منتظراً من التوسع فى استعمال هـــــذه المادة بدأ العمل فى انشاء مصانع أخرى فى حمص وحماه وحلب .

(٩) الجلود والأحذية : نشطت صناعة دبغ الجلود منذ ١٩٥٠ ووصل عدد معامل الدباغة إلى ١٠٨ منها ٣٠ مدبغة حديثة أغلبها فى محافظتى حلب ودمشق ، وأنشئت فى ظاهر الأخيرة منطقة خاصة بهذه الصناعة . وفى عام ١٩٥٧ بلغ الانتاج ٥,٣ مليون قدم من الجلود المدبوغة ، ٣٥٠٠ طن من النعل .

وتصنع الأحذية من الجلد أو المطاط ، وتأسست سبعة مصانع الأحذية من الكتان والمطاط بطريقة كبسها على القوالب الحارة .

(١٠) صناعة الزجاج : فى عام ١٩٤٥ أنشئت فى دمشق أول شركة تستخدم الأساليب الحديثة فى إنتاج الزجاج والقوارير والأوانى المنزلية الزجاجية . وكانت طاقتها ١٥ ألف طن أى مايزيد كثيراً على حاجة السوق المحلية . وفى عام ١٩٥٢ أنشىء فى ضواحى دمشق معمل حديث نصف آلى لإنتاج الأوانى الزجاجية . وفى نهاية عام ١٩٥٧ بلغ إنتاج المعملين ٤٦٦٢ طنا من ألواح الزجاج السادة والمحجر ، ٣٠٥٠ طنا من الأوانى والمنتجات الزجاجية الأخرى .

(١١) تكرير البترول : وفى عام ١٩٥٧ وبموجب القرار الوزارى رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٦ مارس ، تم التوقيع على عقد مع مؤسسة تكنو اكسبورت التشيكوسلوفاكية لإنشاء معمل لتكرير البترول بطاقة قدرها مليون طن فى السنة ، وقدرت التكاليف بمبلغ ٥٤ مليون ليرة سورية . ووقع الاختيار على مدينة حمص لإقامة المعمل فيها ، لأسباب عدة منها :

(ا) تمر بقرب حمص أنابيب نقل البترول العراقى .

(ب) يخترق ضواحى حمص نهر العاصى ، كما توجد على مقربة منها بحيرة قطينة ، ومعنى هذا توافر المياه اللازمة للعمليات .

(حـ) توافر الأيدى العاملة فى حمص والمناطق المجاورة لها .

(ى) تخترقها شبكة المواصلات التى تربطها بالمدن السورية واللبنانية .

(هـ) وقوعها فى الوسط تقريباً .

وهناك صناعات أخرى مثل تعليب الفواكه وعمل البيرة ومصنوعات البلاستيك والأثاث المعدنى وطحن الغلال إلخ .

الصناعة بعد الوحدة في عام ١٩٥٨ :

كان أعظم تطور شهدته سورية بعد وحدتها مع مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، وضع خطط لآجال معلومة بقصد تنمية الصناعة السورية خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة . فبرنامج الإنماء الاقتصادى الذى صدر القانون الخاص به فى سبتمبر ١٩٥٨ ، نص على إنشاء عدد من المشاريع الصناعية وهى تأسيس مصرف صناعى ، وبناء مصانع للأسمدة والكيماويات ، وخصص لها كلها ٦٠ مليون ليرة . وهى تشمل أيضاً إتمام معمل التكرير ، وأعمال المساحة الجوية ، وعدداً من مشروعات توليد الكهرباء الهيدروليكية .

ونص برنامج السنوات الخمس للتصنيع والذى بدأ تنفيذه فى نوفمبر ١٩٥٨ على إنفاق ٥٦٠ مليون ليرة منها ٣٣٦ مليونا بالعملات الأجنبية . وخصص ٢٦٦ مليون ليرة لصناعة البترول عن طريق القيام بأعمال التنقيب فى الحقول الشمالية الشرقية التى اكتشفت ، وبإنشاء خطوط أنابيب ومصفاة صغيرة على مقربة من الحقل البترولى بالقامشلى . وخصصت ٢١٧ مليون ليرة لعدد من مصانع النسيج بما فيها ٤ مصانع للغزل تضم ٨٨,٠٠٠ مغزل ، ٣ مصانع نسيج ، وعدة مصانع لتجهيز الأغذية ، ومصنع لعمل السماد الآزوتى وصناعات الورق والحرير الصناعى وقطع الغيار وتركيب أجهزة الراديو ، وغير ذلك من الصناعات التحويلية . وتضمن البرنامج ١٤ مليون ليرة لإنشاء مركز للتدريب الفنى ، وهذا علاوة على ٢,٥ مليون ليرة للتعدين .

ولم يقف الأمر عند حد الأخذ بمبدأ التخطيط ، بل راحت الدولة تقوم بدور إيجابى فعال فى إنشاء الصناعات إما بصورة كلية فى الصناعات الأساسية التى يعجز النشاط الخاص عن النهوض بها ، أو بصورة جزئية أى بالاشتراك مع رأس المال الخاص .

وكانت المباحثات الاقتصادية التى جرت فى دمشق بين الجانبين المصرى والسورى فى اكتوبر من عام ١٩٥٦ قد أسفرت عن تقرير مبدأ إنشاء مصرف صناعى ، ولكن المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ إلا بعد قيام الوحدة ، وتأسس المصرف برأس مال قدره ١٢,٥ مليون ليرة سورية اكتتبت الخزانة فيه بمبلغ ٣,١٢٥ مليون ليرة واكتتب مصرف سورية المركزى بمبلغ مليون ليرة ، وطرحت الأسهم الباقية للاكتتاب العام فى يناير ١٩٥٩ فاكتتبت فيها المؤسسات الخاصة والجمهور .

وفى ٧ سبتمبر ١٩٥٩ صدر المرسوم التشريعى رقم ١٠٣ الذى قرر إعفاء الصناعات الجديدة من ضريبتى التمتع وريع العقارات لمدة ست سنوات ، ومن ضريبة الأرباح لمدة ثلاث سنوات ، كما خول أصحاب المؤسسات الصناعية استئجار أراضى أملاك الدولة مع الوعد ببيعها .

وواصلت الصناعة ازدهارها حيث رخص فى عام ١٩٦٠ بإنشاء ٢٣٥ مصنعا جديداً يقوم بأمرها القطاع الخاص ورأسمالها ٣٥ مليون ليرة تقريباً ، وموزعة كالآتى :

الصناعة	عدد المشروعات	رأس المال بملايين الليرات
الغذائية	٩٠	٤
الكيماوية	٣١	١٠
الميكانيكية	٩٢	٧
النسيج	٢٢	١٤
	٢٣٥	٣٥

وهذا فضلا عن الترخيص بتوسيع ١٧٣ مشروعا من مختلف الصناعات ، وكانت القيمة المقدرة للتوزيعات ٢٣ مليون ليرة ، ويبين الجدول التالى عدد المؤسسات الصناعية القائمة والمؤسسات التى رخص بها عام ١٩٦٠ ورأس المال المستثمر وعدد العمال الذين كان ينتظر أن يعملوا فيها :

الصناعات	عدد المؤسسات	رأس المال بملايين الليرات	عدد العمال التقريبي
الكيماوية	٨٣	٦٩	٤٧٠٠
الغذائية	٦٩٩	٧٣	٦٣٠٠
الميكانيكية	٧١٩	٤١	٦٩٠٠
الغزل والنسيج	١٩١٦	٢١٤	٢٦٠٠٠
المجموع	٣٤١٧	٣٩٧	٤٣٩٠٠

وكان من أثر هذه السياسة أن ازداد إنتاج الغزول القطنية من ٨١٦٣ طنا سنة ١٩٥٧ إلى ١٢٤٠٠ طن سنة ١٩٦٠، وإنتاج النسيج القطنى والحريرى من ٢١ إلى ٢٤ ألف طن فى المدة ذاتها ، وإنتاج النسيج الصوفى من ١١٨,٦٧١ متراً إلى إلى ١٦٠,٠٠٠ متر .

وزاد إنتاج السكر من ٤٤٥٩٨ طنا إلى ٦٩٥٠٠ طن (١٩٥٧ - ٦٠) وبلغ ما أنتجه معمل حمص ٤٦٤٣١ طنا ، ومعمل دمشق ٢٣١٢٦ طنا ، فى سنة ١٩٦٠ .

وتم فى عام ١٩٦٠ إنجاز معمل أسمنت حمص ، كما بدأ معمل حلب الثانى إنتاجه ، واستمر العمل فى إنشاء مصنع حماه .

تطور إنتاج الصناعات الرئيسية

المادة	الوحدة	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦٠
الاسمنت	ألف طن	٢١٥	٤٤٧	٤٩٠
الزجاج	ألف طن	٧	١٣	١٤
السكر	ألف طن	٤٤	٦١	٧٠
الزيوت النباتية	ألف طن	١٢	١٤	١٦
غزل القطن	طن	٨١٦٣	١٠٦٧١	١٢٤٠٠
الأقمشة الصوفية	ألف متر	١١٩	١٥٠	١٦٠
« القطنية والحريرية	ألف طن	٢١	٢٣	٢٤
الجوارب	ألف دزينة	٨٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠
الألبسة الداخلية	طن	١١١٣	١٢٠٠	١٤٠٠
مصنوعات شغل الصنارة	«	٦١٣	٧٥٠	٨٢٥

وفيما يتعلق بصناعة تكرير البترول أنتج معمل حمص في عام ١٩٦٠ نحو ٧٠٠,٠٠٠ طن ، من المقادير التالية (بالطن) :

بنزين	١٢٦,٤٤٠
كيروسين	٨٩,١٤٨
غاز أويل	١٧٥,٢٨٣
فيول أويل	٢٧٥,٥٦٢
أسفلت	١٧,١٩٧

وباستثناء الغاز أويل فإن إنتاج المصفاة من المشتقات الأخرى كان يسد حاجة الاستهلاك المحلي ، وأنشئت في المعمل وحدة لتعبئة غاز البوتان بطاقة قدرها ٣٥٠٠طن وتم الاتفاق على إنشاء خطوط أنابيب لنقل المشتقات بين حمص ودمشق ، وحمص وحلب ، وحمص واللاذقية، وقدرت التكاليف بمبلغ ٢٦ مليون ليرة تقريباً ، على أن يتم إنجاز هذه الخطوط في منتصف عام

١٩٦٢ ، وتم إنشاء مستودعات تخزين المحروقات فى محافظات دمشق وحلب ودير الزور والحسكة وتكلفت ٤ ملايين ليرة تقريباً ، وكذلك تمت أنابيب مستودعات اللاذقية وبلغت تكاليفها ٣٧٫٠٠٠ ليرة.

التجارة الخارجية

شهدت سورية فى السنوات التى أعقبت انفصالها الجمركى عن لبنان فى عام ١٩٥١ ، زيادة واضحة ومطردة فى حجم تجارتها الخارجية ، كما يتضح من الأرقام التالية (بملايين الليرات السورية) :

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥١	٢٩٣	٤١٨
١٩٥٢	٢٣٧	٤٤٤
١٩٥٣	٤٠٨	٤٨٤
١٩٥٤	٤٦٥	٦٣٣
١٩٥٥	٤٧٣	٦٧٦
١٩٥٦	٥١٥	٦٩٠
١٩٥٧	٥٤٨	٦١٦
١٩٥٨	٤٢٠	٧٢٩
١٩٥٩	٣٥٦	٦٣٦
١٩٦٠	٣٤٤	٧٦٨
١٩٦١	٣٥٢	٦٦٨

وترجع الزيادة فى الصادرات إلى التوسع فى الإنتاج الزراعى وبخاصة من القطن الذى أصبح يحتل المركز الأول بين الصادرات السورية ، والمصدر الرئيسى المنتظم للحصول على العملات الأجنبية ، ذلك أنه يعتمد على الزراعة المروية بخلاف الحبوب التى يتقلب إنتاجها تبعا لتفاوت كمية الأمطار التى

تسقط على البلاد فى المواسم المختلفة . أما الزيادة فى الواردات فسببها الاهتمام بالتصنيع واطراد عملية التعمير والإنشاء .

إلا أن الظاهرة التى تعانى منها سورية هى استمرار العجز فى ميزانها التجارى . والعامل الرئيسى فى هذا العجز هو أن الحبوب تمثل نسبة طيبة من مجموع الصادرات فى السنوات التى يعتدل أو يجود فيها المطر ، بينما تهبط هذه النسبة وبدرجة خطيرة إذا احتبست الأمطار وتوالت المواسم الرديئة . فبينما كان العجز حوالى ٢٠٣ مليون ليرة سورية فى عام ١٩٥٥ إذا به يهبط فى عام ١٩٥٧ إلى ٦٨ مليونا وهو أدنى حد وصل إليه منذ عام ١٩٥١ ، وكان السبب فيه الارتفاع الكبير فى الإنتاج من الغلات الزراعية الرئيسية مثل القمح والشعير والقطن والبقول .

ولكن توالت المواسم الرديئة ابتداء من عام ١٩٥٨ بسبب الجفاف مما أفضى إلى هبوط كبير فى المحاصيل الشتوية بنوع خاص ، وكانت النتيجة ارتفاع كبير فى عجز الميزان التجارى بلغ (بملايين الليرات) ٣٠٩ ، ٢٨٠ ، ٤٢٤ فى سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ على التوالى ، وكان أشد العجز فى عام ١٩٦٠ حيث كانت قيمة الصادرات ٣٥٦ مليون ليرة (مقابل ٥٤٨ مليونا سنة ١٩٥٧) وفى الوقت نفسه زادت الواردات إلى ٧٦٨ مليون ليرة بسبب استيراد المقادير اللازمة من المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة والأدوات الصناعية والزراعية . ويبدو أثر سوء الأحوال الطبيعية من مراجعة أرقام الصادرات من المزروعات الرئيسية فى السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦٠ :

الصادرات بملايين الليرات السورية

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
القطن وبذرة القطن والكسب	٢٠٣	١٦٩ر٨	١٨٨ر٦	١٩٠ر١
الحبوب ومشتقاتها	١٤٠ر٩	٦٤ر٨	٢	١ر٤

وتحسنت الأحوال الجوية فى عام ١٩٦١ نوعا فانخفض العجز إلى ٣١٦ مليون ليرة ولكن السبب الرئيسى فى انخفاضه هو هبوط الواردات من ٧٦٨ مليون ليرة فى عام ١٩٦٠ إلى ٦٦٨ مليونا فى العام التالى . وفى عام ١٩٦٢ انخفض العجز إلى ٢٤٥ مليون ليرة ، بالرغم من زيادة الواردات ، إذ ترتب على غزارة الأمطار وتحسن الإنتاج أن زادت الصادرات إلى ٥٨٩ر٥ مليون ليرة بزيادة قدرها ٢٢٢,٣ مليون ليرة بالقياس إلى عام ١٩٦١ . ويبدو أن عام ١٩٦٣ يبشر بزيادة كبيرة فى قيمة الصادرات من الحبوب والقطن ، إذ يقدر أن البلاد سوف تتمكن من تصدير ٥٥٠ ألف طن من القمح ، ٦٥٠ ألف طن من الشعير كما أن محصول القطن سجل رقما قياسيا فى موسم ١٩٦٢ / ٦٣ إذ بلغ ١٥٠٩٤٨ طنا مقابل ١٢١,٠٠٠ طن فى موسم ١٩٦١/٦٢ أى بزيادة قدرها ٢٥ فى المائة .

ومن الأرقام التى سبق إيرادها تبرز حقيقة مركزية وهى أن استقرار التجارة الخارجية فى سورية يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة المائية ، فإذا نفذت مشروعات الرى فسوف يؤدى هذا إلى استقرار الإنتاج من الحبوب وغيرها من المحاصيل الشتوية وبالتالى انتظام الفائض المعد للتصدير ، فضلا عن زيادة الإنتاج الزراعى فى مجموعه نتيجة توسيع الرقعة الزراعية . أضف إلى هـــذا أن مواصلة عملية الإنماء الصناعى سوف يترتب عليها الحد من استيراد الكثير من السلع الصناعية الأجنبية ، فضلا عن إمكانية تصـــدير جانب من الإنتاج المحلى .

وكان أول تنظيم لسياسة التجارة الخارجية في سورية المرسوم التشريعي الصادر في ١٣ يناير ١٩٥٢ والذى قرر المبادىء الآتية :

(١) منع أو تقييد تصدير المواد والمنتجات مراعاة للصالح القومى العام .

(٢) إخضاع الاستيراد لرخصة، حماية للانتاج المحلى.

ولكن الحكومة بدأت منذ عام ١٩٥٥ فى التخلى تدريجيا عن سياسة حظر استيراد السلع التى كان يخشى منها منافسة الإنتاج المحلى ، وعمدت مقابل ذلك إلى رفع فئات التعريفة الجمركية . وفى نهاية عام ١٩٥٥ كان عدد السلع المحظور استيرادها أقل من ربع ما كان عليه من قبل ، ثم ارتفعت التعريفة الجمركية من جديد عام ١٩٥٦ ، وكان ارتفاعا شاملا ومنصباعلى المواد الغذائية والمنسوجات والأحذية والسلع الاستهلاكية الدائمة ، وكان الهدف من ذلك حماية الصناعة المحلية من جهة والمحافظة على حصيلة البلاد من العملات الأجنبية من جهة أخرى .

وشهدت السياسة التجارية تطورات بالغة الأهمية بعد قيام الوحدة بين سورية ومصر، ففى ٤ فبراير ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بتنظيم عمليات النقد الأجنبي وذلك للمحافظة على موارد البلاد منه وتنظيم توزيعها واستغلالها فى استيراد السلع الضرورية بالسعر الرسمى ضمانا لثبات الأسعار ومنعا للمضاربات غير المشروعة .

ورسمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة سياسة استيراد بالنسبة إلى الاقليم السورى ، وتقوم على القواعد التالية :

(ا) تشجيع استيراد المواد التموينية الأساسية .

(ب) التوسع فى استيراد السلع الإنتاجية ، والحد من استيراد السلع الكمالية .

(حـ) استيراد بعض السلع الأجنبية التى كانت سورية تستوردها بالعملات

النادرة كالسكر ومنتجات البترول ، عن طريق الإقليم المصرى من الدول التى ترتبط به بمقتضى اتفاقيات للتجارة والدفع .

(ى) الاستفادة من التسهيلات المتاحة للإقليم المصرى فى تمويل بعض الواردات التى يحتاج إليها الاقليم السورى لتحقيق التنمية فى القطاع الصناعى.

ويعتبر ميناء اللاذقية الميناء الرئيسى إذ يمر به أكثر من ٩١ ٪ من مجموع الصادرات بطريق البحر ، وهذا راجع إلى أن النسبة الكبرى من الصادرات تتمثل فى الغلات الزراعية التى تتركز فى المناطق الشمالية من البلاد ويعتبر مرفأ اللاذقية المنفذ الطبيعى لها . أما الاستيراد عن طريق مرفأ اللاذقية فى حدود النصف من مجموع الواردات ، والسبب فى هذا أن معظم المستوردين مقيمون فى مدينتى دمشق وحلب والأولى قريبة من ميناء بيروت بينما الثانية قريبة من اللاذقية .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للتجارة السورية نلاحظ أن النسبة الغالبة من الواردات مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية ، كما أن هذه المناطق يتجه إليها قدر طيب من الصادرات السورية .

قيمة الصادرات بآلاف الليرات السورية

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
أهم البلاد العربية	١٣٦,٥٧٨	١٢١,٩٩٠	١١٥,٠٥٣
أهم البلاد الشرقية	١٣٥,١٠٦	٤٥,٩٤١	٨٠,٤٢٢
الولايات المتحدة وأهم بلاد غرب أوربا	١٢٤,٨٣٦	١٣٥,٣٥٠	٩٨,٢٥٨
بلاد أخرى	٢٣,٤٠٤	٥٢,٩٣٥	٥٠,٤٧٥

قيمة الواردات بآلاف الليرات السورية

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
أهم البلاد العربية	٩٥,٧١٥	٥٩,٦٣٧	٤٨,٠٦٦
أهم البلاد الشرقية	٩٥,٣٦٦	٧٧,٤٦٨	٤٦١,٠١٩
الولايات المتحدة وأهم بلاد غرب أوربا	٣٨٣,٨٧٢	٣٤٧,٧٦٥	٤٦١,٧٠٦
بلاد أخرى	١٥٤,٦٩٠	١٥٢,٨٣٧	١٨٠,٤٦٩

هذا وقد ترتب على الوحدة ازدياد التبادل التجارى بين البلدين ، كما يتضح من البيان التالى (بالألف جنيه) :

السنة	من الإقليم الجنوبى إلى الإقليم الشمالى	من الإقليم الشمالى إلى الإقليم الجنوبى	حجم التجارة
متوسط ١٩٤٨/٥٧	٧٠٤	٩٧٣	١,٦٧٧
١٩٥٨	٢,٥٢١	١,٩٢٢	٤,٤٤٣
١٩٥٩	٦,١٩٤	٧,٧٤٢	١٣,٩٣٦
١٩٦٠	٦,٢٠٠	٧,٤٠١	١٣,٦٠١

الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية

من أبرز معالم فترة الوحدة بين سورية ومصر ، الخطة الخمسية للتنمية (١٩٥٩/٦٠ — ١٩٦٤/٦٥) ، وقدرت الاستثمارات اللازمة لها بمبلغ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية خصص منها لتنمية الاقتصاد القومى ٢١٤٦ مليونا أى بنسبة ٧٨,٨ ٪ من مجموع الاستثمارات الكلى :

	المبلغ بملايين الليرات	النسبة المئوية
الرى واستصلاح الأراضى	٨٣٠	٣٠,٥
الزراعة	٢٧٠	٩,٩
الصناعة والكهرباء (بما فى ذلك التعدين والبترول)	٥٠٩	١٨,٧
النقل والمواصلات	٥٣٧	١٩,٧
التعليم	١٠٠	٣,٧
الصحة	٥٦	٢,١
الإسكان	٢٦٠	٩,٥
المرافق العامة	٢٢	١,٢
الخدمات العامة	٣٦	١,٤
التغيير فى المخزون	٩٠	٣,٣
	٢٧٢٠	١٠٠

وقدرت مساهمة القطاع العام فى تنفيذ الخطة بمبلغ ١٧٢٠ مليون ليرة على أن يتم تدبير ٨٨٠ مليونا من المصادر الداخلية بما فيها موارد صندوق الدين العام ، بينما قدرت المساعدات الأجنبية بمبلغ ٦٤٠ مليون ليرة . ويغطى القطاع الخاص ١٠٠٠ مليون ليرة . وقسمت المصادر اللازمة للتمويل إلى قسمين :

(ا) بالعملات المحلية وقيمتها ١٤٩٥ مليون ليرة .

(ب) بالنقد الأجنبى وقيمة ذلك ١٢٢٥ مليون ليرة .

ويلاحظ أن مشروعات الرى والزراعة حصلت على ٤٠,٤ ٪ من مجموع الاستثمارات ، والهدف منها ضمان استقرار الزراعة السورية ، فضلا عن زيادة المساحة المروية بنسبة ٥٠ ٪ أى بمقدار ٢٥٤ ألف هكتار على النحو التالى :

	٨٠٠٠	هكتار فى السنة الأولى
تزيد إلى	٧٥,٠٠٠	« « « الثانية
«	١٠٠,٠٠٠	« « « الثالثة
«	١٩٥,٠٠٠	« « « الرابعة
«	٢٥٤,٠٠	« « « الخامسة

وأهم المشروعات التى تضمنتها الخطة هى سد الفرات ، الغاب ، العشارنة والخابور .

وتهدف الخطة المعدة للقطاع الصناعى إلى استغلال الموارد الطبيعية ، توسيع الصناعات القائمة ، إنشاء صناعات جديدة ، استثمار المدخرات البترولية التى قدرت بما يتراوح بين ١٢٠ ، ١٥٠ مليون طن ، وكذلك اشتملت الخطة البترولية على مد خط أنابيب من حمص إلى دمشق ، وخطين آخرين من حمص إلى حلب واللاذقية على التوالى .

ويمكن تلخيص النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة على النحو الآتى :

أولا : زيادة الدخل القومى من ٢٤٠٠ إلى ٣٣٦٠ مليون ليرة سورية أى بنسبة ٤٠ ٪ :

الدخـــل القـــومى

	١٩٥٩/٦٠	٪	١٩٦٤/٦٥	٪	الزيادة فى	٪
الزراعة	٩ ٥	٤٠٠٢	١٢٧٥	٢٨	٣١٠	٣٢
الصناعة	٢٧٥	١١٠٤	٤٢٥	١٢٠٧	١٥٠	٥٥
البناء والتشييد	١٠١	٤ ٢	٢١٠	٦ ٢	١٠٩	١٠٨
إيجارات المساكن	١٤١	٥٠٩	١٧٧	٥ ٣	٣٦	٢٦
القطاع المالى	٤٥	١٠٩	٦٣	١ ٩	١٨	٤٠
الحكومة	١٧٩	٧٠٥	٢٤٢	٧ ٢	٦٣	٣٥

النقل والمواصلات	١٤٤	٦	٢٠٩	٦٠٢	٦٥	٤٥
التجارة	٣٨٦	١٦٫١	٥٢٢	١٥٫٨	١٤٦	٣٨
الخدمات	١٦٤	٦٫٨	٢٢٧	٦٫٧	٦٣	٣٩

ثانياً : زيادة الدخل للفرد من ٥٢٧ ليرة إلى ٦٥٦ ليرة فى السنة أى بنسبة ٢٤,٥ ٪ ، على أساس زيادة السكان إلى ٥,١ مليون نسمة .

ثالثاً : زيادة حجم المدخرات من ٢٧٥ إلى ٤٨٠ مليون ليرة

رابعاً : زيادة أفراد القوة العاملة من ١,٥٣٠,٠٠٠ إلى ١,٧٢٠,٠٠٠ .

خامسا : زيادة الإنتاج الزراعى على النحو الآتى (بالألف طن) :

	٦٠/١٩٥٩	٦٥/١٩٦٤	نسبة الزيادة (٪)
القمح	٨٧٥	١٤٦٠	١٧٠
الشعير	٤٣٥	٥٢٦	١٢٠
القطن	٢٧٠	٤٤٤	١٦٠
بنجر السكر	٩١	٥٦٢	٦٢٠
الدخان	٧,٤	١٧	٢٣٠

سادسا : زيادة الصادرات من متوسط قدره ٤٨٠ مليون ليرة (٥٩/١٩٥٥) إلى ٧٢٠ مليونا فى نهاية فترة الخطة .

تحرير الاقتصاد القومى

فى الثانى من سبتمبر من عام ١٩٥٩ صدر قانون يمنح رعايا الجمهورية العربية المتحدة حق تملك أسهم البنوك ، والسماح للمصارف المملوكة لرعايا الجمهورية بمباشرة أعمالها فى إقليمى الجمهورية ، وبذلك أرسى أساس تعريب المصارف فى الإقليم السورى . وطبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ تقرر أن تتحد المصارف العاملة بالإقليم السورى على صورة شركات مساهمة عربية

وإلا يقل رأس مال المصرف عن مليونى ليرة سورية وأن تكون جميع الأسهم اسمية مملوكة دائما للمتمتعين بجنسية الجمهورية . ونص القانون ايضا على أن تسهم المؤسسة الاقتصادية بما لا يقل عن ٣٥ ٪ من رأس المال .

غير أن التغييرات الجذرية حدثت فى يوليه من عام ١٩٦١ حيث صدرت مجموعة من القوانين الأساسية نجملها فيما يلى :

١ ـ القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ وبمقتضاه توزع الأرباح المعدة للتوزيع للشركات المساهمة والمساهمة المغفلة والتوصية والتضامن والمحدودة المسئولية بنسبة ٧٥٪ للمساهمين ، ٢٥٪ تخصص للعمال والموظفين .

٢ ـ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٦١ وبمقتضاه تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى إقليمى الجمهورية ، فضلا عن الشركات الآتية فى الإقليم الشمالى وهى الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية) وشركة معامل الشهباء للمغازل والمناسج ، والشركة العربية لصناعة الأخشاب .

٣ ـ تتخذ كل الشركات السورية الآتية شكل شركة مساهمة عربية وتساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . وهذه الشركات هى :

شركة معامل سامى صائم الدهر للغزل والنسيج بحلب
« الحاج أحمد طظرى وأولاده
« كارغيان وبروغصيان
الشركة العربية المتحدة للصناعة
شركة الأقطان والزيوت — حلب
« مطاحن الزهراء
« مطحنة القدم
« مطاحن الشهباء الحديثة

شركة مطاحن الهلال

« مطحنة سوق النحاسين

« « الحيدرى الكبرى

الشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير الأقطان المساهمة المغفلة — حلب

٤ ـ وطبقا للقرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فيما بعد ما تزيد قيمته على ١٠٠,٠٠٠ ليرة وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة :

الشركة الأهلية للغزل والنسيج

« السورية « «

شركة المغازل والمناسج

« المصابغ الفنية المغفلة

« الصناعة السورية للزيوت النباتية

الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره

شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية المساهمة المغفلة

« الصناعات الزجاجية الخزفية

الشركة الوطنية لصناعة الشمنتو ومواد البناء (دمشق)

شركة الشهباء لصناعة الأسمنت ومواد البناء (حلب)

الشركة السورية لصنع الأسمنت ومواد البناء (حمص)

« الأهلية للأسمنت المساهمة المغفلة (حلب)

هذه القوانين سالفة الذكر ، بالإضافة إلى قانون الإصلاح الزراعى ، تمثل انتقال المجتمع السورى إلى النظام الاشتراكى . فلما حدث الانفصال فى سبتمبر من عام ١٩٥١ ألغيت قوانين التأميم وعادت البلاد إلى الأخذ بالنظام الفردى من جديد . إلا أنه بعد ثورة الثامن من آذار (مارس) عام ١٩٦٣ قامت الحكومة السورية الجديدة بتأميم جميع المصارف العاملة فى القطر السورى .

الفصل الخامس

الأردن

تبلغ مساحة الأردن ٣٧٥٠٠ ميل مربع ، منها أراضى الضفة الواقعة غربى نهر الأردن ، والبالغ مساحتها ٢١٦٥ ميلا مربعاً . والبلاد يحدها من الشمال سوريا ، ومن الشمال الشرقى العراق ، ومن الشرق والجنوب المملكة العربية السعودية ، أما من ناحية الغرب فيفصل بينها وبين الجزء المغتصب من فلسطين خط الهدنة .

ويعتبر غور الأردن فاصلا بين الضفتين الغربية والشرقية ، وهو إقليم منخفض مستطيل يمتد من بحيرة طبرية شمالا إلى خليج العقبة جنوبا ، ويخترقه نهر الأردن بين البحيرة والبحر الميت . ونهر الأردن أعظم أنهار هذا البلد ، وينبع من جبال سوريا ولبنان ، ثم يمر ببحيرتى الحولة وطبرية ويلتقى بنهر اليرموك على مسافة ٩ كيلو مترات جنوبى بحيرة طبرية فى داخل الحدود الأردنية ، وتصب فيه المياه من مجار وينابيع عدة وافدة من الجبال المحيطة به إلى الشرق والغرب .

وتتكون الضفة الغربية من إقليم تسوده التلال وكان فى الأصل جزءاً من فلسطين الوسطى . أما القسم الواقع شرقى نهر الأردن فهضبة جرداء تأخذ فى الانحدار حتى تتحول إلى صحراء شاسعة .

والبحر الميت أكثر المواقع انخفاضاً بالعالم (٣٩٢ متراً تحت سطح البحر) ، وسبب التسمية أن الملوحة الشديدة فيه تجعل حياة الحيوان والنبات مستحيلة . غير أن هذا البحر يضم ثروة معدنية ضخمة أهم أنواعها :

	التقدير بالمليون طن
كلوريد البوتاس	٩٠٠٠
بromين المغنسيوم	٩٨٠
ملح الطعام	١١٠٠٠
كلوريد المغنسيوم	٢٢٠٠٠
كلوريد الكلس	٦٠٠٠

وهذا خلاف البرومين ويستخدم فى الصناعة البتروكيميائية، والماء الثقيل الذى يستخدم فى الصناعة النووية .

وطبقا للاحصاء الذى أجرى بين أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٦١ بلغ عدد السكان ١ر٧٦٠ر٢٧٩ نسمة موزعون على النحو الآتى :

بالمدن	٧١٤ر٠٣١
بالقــــرى	٩٨٢ر٥٣٩
من البدو وسكان الخيام	٥٥ر٥٢٥

وهذا بخلاف المغتربين الأردنيين وعددهم ٦١ر٧٩١ شخصاً .

ويلاحظ أن القوى البشرية تفوق كثيراً موارد البلاد فى الوقت الحاضر، وهذه ظاهرة سوف يعظم خطرها فى المستقبل إذا لم تصاحبها زيادة كبيرة وسريعة فى موارد الإنتاج ومصادر العيش . فنسبة الزيادة فى السكان ٣٪ ويقدر أن عددهم سوف يتضاعف خلال ربع القرن القادم . وترتب على هذا التكاثر الطبيعى انتشار البطالة ، فطبقا للإحصائية التى نشرها مجلس الإعمار تبلغ نسبة البطالة حوالى ثلث مجموع القوة العاملة ، بينما تقدر مصادر أخرى أن القوة العاملة لا تتجاوز ٢٠ ٪ من مجموع السكان وهى موزعة كالآتى :

من النازحين ١٠٠,٠٠٠ ونسبة البطالة ٩٥٪ تقريباً
من أهل الضفة الغربية ٨٠,٠٠٠ « « ٦٠٪ «
من أهل الضفة الشرقية ١٨٠,٠٠٠ « « حوالى ٣٠٪

وفى تقدير لخبراء البنك الدولى للإنشاء والتعمير كان مجموع القوة العاملة بين النازحين ١٢٠,٠٠٠ نسمة ، منهم ٣٤,٠٠٠ يشتغلون فى أعمال دائمة خارج قطاع الزراعة ، ٢٥,٠٠٠ يمارسون أعمالا فى أثناء موسم الزراعة وحده ، أما العاطلون تماما فعددهم ٦١,٠٠٠ نسمة . وهكذا تبدو مشكلة البطالة الكلية أو الجزئية .

أن الصفة التى تميز الاقتصاد الأردنى بوجه عام هى اعتماده اعتماداً واضحا على المساعدات المالية الأجنبية والتى ظلت حتى ميزانية عام ١٩٦٠/٦١ تربو على الموارد المحلية للدولة كما يتضح من البيان التالى بالدنانير الأردنية :

السنة المالية	الواردات المحلية	المساعدات
١٩٥٥ — ٥٦	٧،٩٨٢،٨٩٣	١٠ ٨٧٥،٨٢٨
١٩٥٦ — ٥٧	٨،٦٧٦،٨٦٨	١٢،٥٢٠،١٣١
١٩٥٧ — ٥٨	٩،٢٠١،٧٧٧	٦ ٣٢٢،١٩٦
١٩٥٨ — ٥٩	١٠،٨٨٢،٩٨٥	١٩،٧١٣،٤٤٥
١٩٥٩ — ٦٠	١٢،٢٥٠،٦١٤	١٨،٤٠٦،٩١١
١٩٦٠ — ٦١	١٣،١٢٩،٧٧٩	١٨،٠٥٩،٢٧٦

وهذه الخاصية تجعل الوضع الاقتصـــادى فى بلاد تحت رحمة عوامل واعتبارات لاتستطيع أن تتحكم فيها .

والصفة الثانية التى تغلب على الاقتصادى الأردنى هى غلبة قطاع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن « التركيب السفلى » والممثل فى الزراعة

وتربية الماشية والتعدين والصناعة ، لايشكل فى أحسن الحالات سوى ثلث الإنتاج القومى كما يتضح من الأرقام التالية (بملايين الدنانير) عن السنوات الثلاث ١٩٥٩ — ١٩٦١ :

	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
المحاصيل الزراعية والحرج	١٠،٣	٩،٣	١٩،٩
المواشى	١،١	٣،٧	٣،٢
الصناعة والتعدين	٧،٤	٨،٣	١٠،٧
المجموع	١٨،٥	٢١،٣	٣٣،٨
جملة الإنتاج المحلى بسعر التكلفة	٧٩،١	٨٦،٥	١٠٧،٥

وتعتبر الزراعة والرعى حرفتين أساسيتين ، حيث يمارس الأولى حوالى نصف مجموع القوى العاملة ، ومع ذلك فساهمتهما فى الدخل القومى ضئيلة وهذا راجع إلى الظروف الطبيعية إذ أن أكثر من ثلاثة أرباع الأرض فى الوقت الحاضر لاتزرع بسبب أن الصحراء تشكل القسم الأكبر منها، وبسبب كثرة الجبال والتلال الصخرية وقلة الموارد المائية والمناطق الموائمة غربى نهر الأردن فقيرة فى جملتها ، إلا أن الأساليب المستخدمة حسنة ، كما يتبع نظام زراعة المدرجات على سفوح التلال . أما الزراعة فى الجانب الشرقى فلا تزال بدائية إلى حد بعيد وإن حاولت البعثات الفنية الأجنبية تقديم الإرشادات والمعونة الفنية .

ولما كانت المساحات التى تروى بمياه الأنهار والينابيع لاتكاد تذكر بالقياس إلا المساحات الواسعة التى تعتمد على مياه الأمطار ، لهذا نجد أن المواسم الزراعية ترتبط إلى حد كبير بكمية الأمطار . ويبين الإحصاء الزراعى الذى أجرى فى عام ١٩٥٣ توزيع الأراضى (بالألف دونم):

مساحة الأراضى البعلية	٧٤٢١
« الأراضى المروية	٧٥٩
« البساتين المملوكة	٦٨٤
« الحراج (ملك الدولة)	١١١٤
« أراض أخرى (ملك الدولة)	١٥٢٥

وأهم الغلات الزراعية القمح والشعير والزيتون والفواكه والخضر والفول. ولما كان القمح والشعير من المحاصيل البعلية لهذا يتقلب إنتاجهما تبعاً لتذبذب كمية الأمطار التي تسقط في البلاد :

السنة	القمح (بالألف طن)	الشعير (بالألف طن)
١٩٥٥	٧٩٫٤	٢٥٫٤
١٩٥٦	٢٤٢٫٥	٩٦٫٢
١٩٥٧	٢١٩٫٨	٨٠٫٦
١٩٥٨	٦٥٫٦	١٦٫٨
١٩٥٩	١٠٣٫٥	٢٦٫٠
١٩٦٠	٤٣ ٦	١٣ ٣
١٩٦١	١٣٨٫٢	٦١٫٧

وتنحصر مشكلة الزراعة الأردنية، إلى جانب تأخر الأساليب المستخدمة، في عاملين أساسيين ، أولهما قلة المياه وثانيهما عدم توافر القدر الكافى من رأس المال . ولهذا لا بد من العمل على زيادة الرقعة الزراعية عن طريق تدبير الموارد المائية .

وشهدت السنوات الحديثة تقدما ملحوظا فى القطاع الزراعى سواء من ناحية المساحة المنزرعة أو مقادير الإنتاج ، كما يتضح من الأرقام الآتية :

(١) مساحة المزروعات (بالألف هكتار)

	المتوسط السنوى (١٩٤٨ — ٥٢)	١٩٥٧
قمح	٩٧٨٠	١٣٨٩٠
شعير	٦٢	٩٥
بقول	٢٣	٣٦
بذور زيتية	٥	١٠

(ب) الإنتاج الزراعى (بالألف طن)

	(١٩٤٨ — ٥٢)	١٩٥٧
القمح	١٢٧	٢٢٠
الشعير	٥٢	٨١
البقول	١٣	٣٠
الزيتون	٢٣	١٥
زيت الزيتون	٤	٤
البذور الزيتية	٢	٤
التبن	١٦	١٥

ومن العوامل التى ساعدت على التقدم التوسع فى استعمال الآلات الزراعية الحديثة على مختلف أنواعها ، ومن ذلك ارتفاع عدد الجرارات من ٨٤ جراراً فى سنة ١٩٥١ إلى ١٠٧٠ جراراً فى عام ١٩٦٢ ، مما أدى إلى استغلال أراض جديدة تقدر بحوالى ٦٠٠ — ٧٥٠ ألف دونم ، يستخدم معظمها فى زراعة الحبوب الشتوية . كذلك بذلت الجهود من أجل تعميم استعمال الأسمدة الكيماوية والعضوية ، وتنظيم وتعميم الدورة الزراعية الثلاثية والثنائية وطبقت الدورة الثلاثية على ٦٠ قرية تقريبا فى لواء نابلس ، كما تطبق أيضا على ٢٠ قرية تقريباً فى لواء عجلون . ومنذ عام ١٩٥٢ أنشىء ١٩ غربالا

فى مختلف الألوية والغرض منها غربلة حبوب البذار للمزارعين مجانا وتصنيفها إلى خمس درجات تؤخذ الأولى منها للبذار .

وكان المصرف الزراعى المصدر الوحيد لتقديم القروض الزراعية منذ إنشـــائه فى عام ١٩٢٢ برأس مال قدره ٧٩٣٢ ليرة تركية ارتفع إلى ١,٣١٣,٤٥٧ دينار فى نهاية ١٩٦٠ . وفى سنة ١٩٥٢ أنشئت دائرة القروض الزراعية فى مجلس الأعمار برأس مال قدره ٢٤٠ ألف دينار . وفى السنة نفسها أنشئت دائرة الإنشاء التعاونى .

وإزاء تعدد هذه الهيئات مع تماثل أغراضها تقرر توحيدها فى « مؤسسة الإقراض الزراعى » التى بدأت أعمالها فى أول أغسطس ١٩٦٠ وحددالقانون رأسمالها بسبعة ملايين دينار ، وإن كانت نقطة الضعف فيها أنها ليست مؤسسة عامة بالمعنى الدقيق . وقامت المؤسسة بمنح القروض للزراع والجمعيات التعاونية ، وبلغت جملة القروض التى قدمتها ٤٧٠,١٩٦ دينار خلال السنة ١٩٦٢/١٩٦١ .

ورغبة فى توسيع الرقعة الزراعية بدأ فى أغسطس من عام ١٩٥٨ تنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية على أن يتم إنجازه خلال خمس سنوات . والهدف منه رى مساحة كبيرة واستثمارها بزراعة كثيفة لإنتاج الخضر والفواكه والشجر وإنشاء معامل لصناعة السكر والمعلبات . وقدر أن المشروع يدر دخلا سنوياً يبلغ حوالى مليونين ونصف مليون دينار ، ونص قانون القناة على تقسيم الأراضى المنتفعة إلى وحدات زراعية يتراوح حدا الوحدة الأعلى والأدنى بين ٢٠٠ دونم ، ٣٠ دونما . وفى ختام عام ١٩٦٢ كان قد تم إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من المشروع ، والمياه التى توفرت بعد إتمامهما تكفى لرى ٧٠ ألف دونم . أما المرحلة الثالثة والأخيرة وطولها ٤٣ كيلومتراً فينتظر إتمامها فى عام ١٩٦٤ وسوف تروى ١٦٠ ألف دونم ، وبذلك يصبح مجموع المساحة التى ترويها القناة ٢٣٠,٠٠٠ دونم .

وهناك مشروع مياه الأزرق ويتعاون فى تنفيذه على ثلاث سنوات الصندوق الخاص بالأمم المتحدة وسيقدم ٧٦٠,٠٠٠ دولار مقابل ٤٧٠,٠٠٠ دولار تدفعها الحكومة الاردنية . والغرض من المشروع حفر آبار اختبارية فى منطقة مساحتها ١٢ كيلومتراً مربعا . وهذا فضلا عن المشروعات الأخرى التى يتضمنها برنامج التنمية (١٩٦٢ — ١٩٦٧) .

إلا أن أهم مشروع هو مشروع اليرموك الذى بدأ التفكير فيه منذ عام ١٩٣٨ للاستفادة من مياه نهر اليرموك والأردن لرى مساحات واسعة من الأراضى السورية والأردنية الواقعة فى حوضى هذين النهرين ، بل إنه فى عام ١٩٥٣ وقعت الحكومتان الأردنية والسورية اتفاقية لاستغلال مياه اليرموك ولكن حالت عقبـــات مختلفة دون التنفيذ . ويهدف المشروع إلى رى ٥٢٠,٠٠٠ دونم فى وادى الأردن ، وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٥٠ ألف كيلووات . وسوف ينتج عنه دخل سنوى يقدر بنحو ١٢ مليون دينار ويهيىء عملا لنحو ٣٠ ألف عامل .

هذا وقد تم التوقيع فى عام ١٩٦٣ على إتفاقية وضع التصميمات النهائية والإشراف على التنفيذ للمشروع مع شركة أفيرجو بروجكت اليوغوسلافية التى تتعهد بإعداد المخططات والتصاميم خلال ١٧ شهر وتقوم بالإشراف على التنفيذ مقابل ٣٥٠ ألف دينار .

ويشتمل المشروع على بناء سد يبلغ ارتفاعه حوالى ١٧٠ متراً فى موقع المقارن لحجز أكثر من ٤٧٥ مليون متر مكعب من المـاء لاستغـــلالها فى توليد الكهرباء ورى الأراضى الواقعة فى منطقة الغور . وستنشأ لهذه الغاية محطتان تنتج الأولى ١٢,٠٠٠ كيلوات تستفيد منها سوريا بنسبة ٧٥٪ والباقى الأردن ، وتقام المحطة الثانية فى منطقة وادى العرب وتنتج حوالى ٥٠,٠٠٠ كيلوات يستغلها الأردن وحده . ومن منطقة وادى

العرب تسحب المياه بواسطة سد تحويلى من نهر اليرموك لرى أكثر من ٤٧٥ ألف دونم على ضفتى غور الأردن .

وتقدر تكاليف تنفيذ المشروع بأكمله بحوالى ٣٥ مليون دينار تسهم الحكومة السورية بنسبة ٥٠٪ ، ورصدت حكومة الأردن مبلغ ٤ ملايين من القرض الكويتى الذى سنشير إليه فيما بعد .

والصناعة عنصر غير كبير حتى الآن فى الاقتصاد الأردنى فهى لا تسهم بأكثر من ١٠٪ من الدخل القومى ولا تستوعب سوى ٩ فى المائة من القوة العاملة . وطبقا لاحصاء عن عام ١٩٥٩ كانت بالبلاد ٦٨٨٧ منشأة صناعية يشتغل فيها مايقرب من ٢٤,٠٠٠ عامل . وتتركز الصناعات فى الضفة الغربية حيث توجد ٤٣٨١ منشأة منها ١٩٧٤ فى نابلس ، ١٩٥٨ فى لواء القدس ، ٤٤٩ فى لواء الخليل . وعدد العمال فى منشآت الألوية الثلاثة حوالى ١٣ ألفا أما الضفة الشرقية فتضم ١٣١٧ منشأة أغلبها فى العاصمة عمان . ومن الأرقام السابقة يتضح صغر حجم الوحدات الصناعية ، الأمر الذى يؤيده أن قيمة الموجودات الثابتة فى القطاع الصناعى تقدر بحوالى ٦,٢٥ مليون دينار أى ما يعادل فى المتوسط ١٠٠٠ دينار لكل منشأة وإن كان هذا المتوسط مضللا إلى حد بعيد لأن بضع شركات كبيرة تمثل الأغلبية الكبرى من رؤوس أموال المنشآت الصناعية بالبلاد .

ويرجع قصور القطاع الصناعى فى البلاد إلى اعتبارات عدة منها :

(١) ضيق السوق المحلية ولهذا يؤخذ على الصناعات القائمة أنها تحتمى وراء أسوار عالية من الرسوم الجمركية .

(٢) عدم توافر رأس المال الوطنى الخاص للاضطلاع بعملية الإنماء الصناعى .

(٣) نقص الخبرة الفنية والتنظيمية ، وهذه عقبة من اليسير تذليلها عن طريق تطوير العلم، والتوسع فى إرسال البعوث إلى الخارج، واستقدام الخبراء والفنيين من البلاد الأخرى ، من عربية وأجنبية .

(٤) عدم وجود القوة المحركة الرخيصة فليس فى البلاد فحم ولم يكتشف البترول بعد وإن أصبح فى الإمكان الآن على الحصول على المشتقات البترولية من معمل التكرير الأردنى اعتباراً من عام ١٩٦٠ ، ولهذا يدعو الخبراء إلى الإسراع بتنفيذ مشروع اليرموك .

(٥) عدم وجود الكثير من الخامات الزراعية أو المعدنية التى تصلح لإقامة صرح صناعى ، ولهذا يحسن الاتجاه إلى الصناعات التى تتوافر موادها الأولية محليا ، كما يتعين القيام بالأبحاث من أجل استقصاء حقيقة الثروات المعدنية .

وتقسم الإحصاءات الأردنية الصناعات القائمة إلى شعب ثلاث وهى:

(ا) شعبة الصناعات الخفيفة وتضم جميع الحرف والصناعات الصغيرة التى يعمل فى المؤسسة الواحدة منها خمسة أشخاص فأقل . ويبلغ عددها ٦٠٠٠ مؤسسة قيمة مبيعاتها ٢,٨ مليون دينار فى السنة ، وتسهم فى الدخل القومى بنحو ١,٨ مليون دينار .

(ب) شعبة الصناعات المتوسطة وتشمل المصانع التى يعمل فى الواحد منها أقل من ٥٠ شخصا ، وتبلغ مبيعاتها السنوية ٥ ملايين دينار ومساهمتها فى الدخل القومى ٢,٢٥ مليون دينار . ومن هذه الصناعات الصابون والمعلبات والأحذية والأوانى المنزلية والطوب الحرارى إلخ .

(ح) شعبة الصناعات الثقيلة كالأسمنت والفوسفات والزيوت النباتية والكهرباء ، وهى التى يعمل فى الواحدة منها أكثر من ٥٠ شخصا.

وقد شهدت السنوات الحديثة اتجـــاها ملموسا نحو التصنيع ، وطبقا لتقريرات مجلس الأعمار زاد الدخل الناشىء عن التعدين والصناعة بنسبة ٨٠ فى المائة خلال السنوات (١٩٥٠ — ٥٨) . ومما يشهد بهذا التقدم ارتفاع إنتاج الفوسفات من ٧ آلاف طن فى عام ١٩٥٠ إلى ٤٤٥ ألف طن فى سنة ١٩٦١ ، والأسمنت من لا شىء إلى ٢٠٠ ألف طن خلال الفترة ذاتها .

ومن العوامل التى ساعدت على تنمية القطاع الصناعى .

أولا : إصدار قانون « تشجيع وتوجيه الصناعة » فى عام ١٩٥٥ ويقضى بإعفاء الآلات والأدوات ومواد البناء اللازمة للمصنع من جميع الرسوم ، وإعفاء الشركة الصناعية من ضريبة الدخل وضريبة الشئون الاجتماعية لمدة ٣ سنوات من بدء الإنتاج وتخفيض هذه الضرائب إلى ٥٠٪ للسنتين اللاحقتين وإعفاء أراضى الشركة ومبانيها من ضريبة المستنقعات والأراضى لمدة ٣ سنوات من بدء الإنتاج وإعفاء المنتجات المصدرة للخارج من رسوم التصدير .

ثانيا : إصدار قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى عام ١٩٥٥ ويمنح الامتيازات السابقة لرأس المال الأجنبى المستثمر فى الصناعة ، فضلا عن السماح لأصحابه بتحويل أرباحهم أو تحويل مساهمتهم بالعملات الأجنبية التى أدخل بها رأس المال .

ثالثا : ونظراً لقصور رأس المال المحلى الخاص أو تردده إذا قيس بالبناء أو التجارة ذات العائد السريع ، عمدت الحكومة إلى الاشتراك فى إنشاء الصناعات الكبيرة مما سوف نشير إليه فيما بعد .

رابعا : إنشاء مصفاة تزود البلاد بحاجتها من المشتقات البترولية اللازمة لأغراض الصناعة .

خامساً : توسيع شبكة الطرق وتحسين ميناء العقبة .

سادساً : توفير الحماية الجمركية وبذلك أصبحت الصناعات تتمتع بالفعل بمركز احتكارى فى الأسواق الأردنية .

ومن الجهود التى بذلت البحث عن مصادر الثروة المعدنية ، وقد عثر الجيولوجيون الألمان على كميات وفيرة من الرصاص والنحاس فى وادى عربه بالقسم الجنوبى من البلاد ، ولا يزال التنقيب مستمراً . وكذلك عقـــد اتفاق بين مجلس الاعمار وشركة رالف بارسونز الأمريكية من أجل زيادة إنتاج الفوسفات إلى ٣ ملايين طن فى عام ١٩٦٠ ، وتجرى الدراسة فى مساحة قدرها ٢٠٠٠ كيلو متر مربع من أراضى الحسا فى اللواء الجنوبى حيث يعتقد بوجود مدخرات من الفوسفات لا تقل عن ١٠٠ مليون طن .

ويقضى الاتفاق بأن تتم الدراسات فى ظرف ثلاثين شهراً ، وبالإشراف الكامل على التشغيل والإنتاج لمدة ثلاثة أشهر ، وتدريب أبناء البلاد على تولى هذه الأعمال وقد بدأت الدراسات فى أكتوبر من عام ١٩٦٢ .

ورغبة فى توفير الائتمان الصناعى تم الاتفاق مبدئيا مع البنك الدولى على إنشاء بنك التنمية الصناعية ، وستساهم مؤسسة التمويل الدولية فى رأسماله .

ومن الصناعات الكبيرة بالأردن نذكر « شركة مناجم الفوســـفات الأردنية » التى زاولت نشاطها فى عام ١٩٣٢ على نطاق ضيق استمر إلى مستهل عام ١٩٥١ حين ساهمت الحكومة فيها فارتفع الإنتاج إلى ١٥٠ ألف طن فى عام ١٩٥٥ ، ثم قفز إلى ٤٤٠ ألف طن فى عام ١٩٦١ ، إلى ٦٨٥ ألف طن فى عام ١٩٦٢ صدر منها ٣٧٢ ألفا ، وعلى رأس الدول المشترية يوغوسلافيا ، كما تنتج الشركة مادة السوبر فوسفات للاستهلاك المحلى . ويبلغ رأس مال الشركة ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار وتملك الحكومة ثلث الأسهم . وفى عام ١٩٥١ تأسست شركة الأسمنت وبدأت الإنتاج فى عام ١٩٥٤ حيث بلغ فى السنة

الأولى ٨٦ ألف طن ثم ارتفع إلى ٢٠٠ ألف طن فى عام ١٩٦٢، وينتظر أن ترتفع الطاقة اليومية إلى ٩٠٠ طن بعد إتمام تركيب الفرن الثالث الجديد. وتتكون الشركة من ٢٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ١٠ دنانير وتملك الحكومة ٩٩ ألف سهم. ومن المساهمين ٥ر٥ ٪ من السوريين واللبنانيين. وتأسست شركة الدباغة الأردنية فى عام ١٩٥٧ برأس مال قدره ٤٠٠ ألف دينار تملك الحكومة ٢٥ ٪ منه. وفى عام ١٩٦٢ أنتجت الشركة ٢٨٨ طنا من النعل، ١٫٤٨٠٫٣٥٦ قدما مربعــا من الجلد المطلى، ٢١٫١٢٦ قطعة جلد غير مدبوغ، ٢٥ طنا من الصوف.

ومن الصناعات الجديدة صناعة البطاريات السائلة وتتولاها شركة برأسمال ٣٢٠ ألف دينار، وأنتجت ٣٢٫٦٠٩ بطاريه فى عام ١٩٦٢. وفى أوائل ١٩٦١ بدأ إنتاج البطاريات الجافة، وكان رأس مال الشركة فى مبدأ الأمر ٢٥ ألف دينار ارتفع إلى ٨٠ ألفا ثم ١٥٠ ألفا. وبلغ مجموع الإنتاج ١٫٢ مليون بطارية فى عام ١٩٦٢.

قلنا إن الحكومة ساهمت فى رأس مال عدد من الشركات الكبرى ولكن هنا ملاحظة تستوقف النظر وهى أن ملكية الجزء الباقى من رأس مال كل من هذه الشركة محصور فى أيدى عدد قليل من المساهمين بمعنى أن هــــذه الصناعات تسيطر عليها مصالح احتكارية كبيرة كما يتضح من الأرقام الآتية:

الشركة	رأس المال	حصة الحكومة	عدد المساهمين
الفوسفات	١٫٢٠٠٫٠٠	الثلث	٣٥٠٠
الأسمنت	٢٫٠٠٠٫٠٠٠	٩٩٠٫٠٠٠	٥٤٠٠

وفى عام ١٩٥٨ بدأت شركة سنام بروجيني الإيطالية إنشاء معمل لتكرير البترول وساهمت الحكومة مبدئيا بربع مليون دينار من رأس المال البالغ

٤ ملايين مقسمة على ٨٠ ألف سهم . وقد بدأ إنتاج الشركة فى أواخر عام ١٩٦٠ ، وبلغ ٦٠٤٦ر ٢٣٤ طنا فى عام ١٩٦٢ من البنزين والغاز والسولار والغاز المضغوط والأسفلت وزيت الوقود ، وكان الاستهلاك المحلى فى السنة نفسها حوالى ٢٦٩ ألف طن . وأقامت شركة المصفاة حديثا مصنعا لإنتاج البراميل اللازمة لها .

قلنا إن البحر الميت يتضمن مخزونا هائلا من المواد الكيماوية التى يمكن إنتاجها واستغلالها. وقد بدأ الاهتمام بهذه المواد فى عام ١٩١١ حيث تأسست شركة البوتاس الفلسطينية التى حصلت فى عهد الانتداب البريطانى على امتياز يشمل فلسطين والأردن وأنشأت لها مصنعين دمر أحدهما فى أثناء حرب فلسطين وهو الواقع فى شمالى البحر الميت. وفى عام ١٩٥٢ ألغى امتياز الشركة وقامت الحكومة الأردنية بدراسات على أيدى خبراء النقطة الرابعة الذين أوصوا بإخراج المشروع إلى حيز التنفيذ . وأعدت الأمانة العامة للجامعة العربية مشروعا عرضته على مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد فى البلاد العربية فى عام ١٩٥٣ فقرر فى عام ١٩٥٦ تأسيس شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة برأس مال قدره ٠٠٠ر١٠٠ر٤ دينار أردنى وقيمة كل سهم خمسة دنانير. وفى يونيه من العام نفسه وقعت الدول الأعضاء على عقد تأسيس الشركة التى حصلت على امتيازها فى ١٨ فبراير ١٩٥٩ لمدة مائة عام. وساهمت الدول العربية بما قيمته مليون وألف دينار وحصة الأردن ٠٠٠ر٥٠٠ دينار . وقد أمكن حتى نهاية ١٩٦٢ تغطية ثلاثة ملايين دينار من رأس المال ، وينتظر أن يبدأ الإنتاج فى نهاية عام ١٩٦٥ بمعدل ٢٠٠ ألف طن سنويا يمكن زيادتها إلى نصف مليون طن .

وقد تقرر نقل الملاحات من شمال البحر الميت إلى جنوبه فى غور الصافى نظراً لتوفر المساحات اللازمة للملاحات وسهولة نقل البوتاس إلى ميناء العقبة .

ومن الصناعات التى يجب أن تلقى الاهتمام الكبير ، السياحة حيث

الأماكن المقدسة عند المسيحيين مثل كنيسة القيامة وكنيسة المهد وجبل الزيتون ، وعند المسلمين كالقدس الشريف ومسجد الصخرة ، وهذا فضلا عن الآثار التى ترجع إلى آلاف السنين . وقد تقدمت الحركة السياحية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة فارتفع عدد السياح من ٦١,٧٣٠ ١٩٥٦ مثلا إلى ١٦٢,٠٥٨ ، ٢٠٠,٠٠٠ فى عامى ١٩٦١,١٩٦٢ على التوالى .

وترتب على ذلك زيادة فى الدخل من هذا المصدر من ١,٤٩٠,٠٠٠ دينار فى عام ١٩٥٦ إلى ٤,٣٦٠,٠٠٠ دينار فى عام ١٩٦١ . ومما ساعد على هذا التحسن التوسع فى الخدمات السياحية، ففى عام ١٩٦٢ بلغ عدد الفنادق ٤٨ فندقا منها ٤٠ من الدرجتين والثالثة وتضم ٣٣٩٩ سريراً ، كما أنشئت عدة استراحات بالمواقع الأساسية من الطريق الصحراوى ، وتوسيع شبكة الطرق وبخاصة الطريق الصحراوى الذى أدى إلى زيادة عدد الزوار إلى منطقة البتراء .

ووجهت عناية إلى تحسين الطرق وزيادتها وأصبح طول الطرق المعبدة ٢١٨٦ كيلو متراً ، والطرق غير المعبدة ٢٩١٥ كيلو متراً . غير أن المواصلات تعتبر من المشكلات التى تواجه عملية التنمية الاقتصادية لأن ميناء الأردن الوحيد وهو العقبة . بعيد عن مراكز الاستهلاك . وقد تم مؤخراً إنشاء الطريق الصحراوى الذى يربط العقبة بعمان فكان فيه بعض الحل للمشكلة . ويمكن أن تخف حدة المشكلة إذا ماتم إنجاز حوالى ٩٠ كيلو متراً من الخط الحـــديدى ما بين رأس النقب وميناء العقبة إذ تصبح تكاليف النقل معقولة نسبياً .

وكان من اثر ازدياد حركة النقل فى الميناء حيث ارتفعت من ٧١,٦٩٤ طنا فى عام ١٩٥٣ إلى ٦٧٧,٣٨٦ طنا فى عام ١٩٦٢ ، أن بدأ التفكير فى أواخر عام ١٩٦١ بتجديد رصيف الميناء ليصبح طوله ٣٤٠ متراً ويستوعب ثلاث بواخر فى آن واحد، ودارت مفاوضات مع حكومة ألمانيا الغربية التى وافقت

فى النصف الأول من العام التالى على تقديم قرض مبلغه ١,٣٥٠,٠٠٠ دينار لتنفيذ المشروع ، وبدأ العمل فى منتصف العام . ومن المشروعات التى ماتزال قيد البحث إنشاء محطة لتخزين وتصدير البوتاس عندما يبدأ إنتاجه ، وإنشاء منطقة حرة ومستودعات للتخزين . وقد صدر فى عام ١٩٦١ قرار يقصر الاستيراد على ميناء العقبة من جميع البلاد التى يتصل بها الميناء بخطوط بحرية منظمة ، هذا وينتظر أن يتم فى العام الحالى الطريق الممتد من القدس إلى البحر الميت .

وتشكل التجارة قطاعا رئيسيا فى الاقتصاد الأردنى إذ تبلغ نسبة الدخل التجارى إلى مجموع الدخل القومى حوالى ١٧½٪ وأهم ماتستورده البلاد المواد الغذائية وهى مع أنواع النسيج المختلفة عبارة عن أكثر من نصف الواردات السنوية . وخلال الأعوام الأخيرة زاد المستورد من السلع الرأسمالية كالآلات ومعدات النقل . وأهم الصادرات هى الخضر والفواكه والفوسفات والمنتجات الحيوانية وزيت الزيتون والأسمنت والجلود الخام . وتأتى سورية ولبنان فى مقدمة البلاد العربية التى تتجر مع الأردن .

ويتميز قطاع التجارة بعجز كبير فى الميزان التجارى ، يزداد من سنة إلى أخرى ، ففى عام ١٩٦١ كانت قيمة الصادرات ٤,٢٥١,٨٣٧ دينار والواردات ١,٩٠٩,٨١٤ وبذلك كان العجز فى الميزان التجارى ٣٧,٦ مليون دينار مقابل ٢٣ مليونا فى عام ١٩٥٦ . وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٦٢ بلغت قيمة الصادرات والواردات ٣,٦٥٣,٦٠٠ ، ٣٢,٣٩٩,٦٠٠ دينار على التوالى وكان العجز فى الميزان التجارى ٢٩ مليون دينار تقريباً ، ولا شك أن الزيادة فى الواردات راجعة إلى متطلبات عمليات الإنماء من جهة ، وضعف الإنتاج الزراعى والصناعى من جهة أخرى ، ولهذا فإن من أهداف مشروع التنمية الذى يجرى تنفيذه فى الوقت الحاضر العمل على تضييق الثغرة بين عنصرى

التجارة الخارجية بالإقلال من الواردات عن طريق التوسع فى الإنتاج المحلى، وبزيادة الصادرات وبخاصة من المنتجات المعدنية .

والواقع أن الاقتصاد الأردنى يعانى من ثغرات لها أهميتها وفى مقدمتها قصور الإنتاج المحلى عن سد حاجيات الاستهلاك ، الأمر الذى يدل عليه هذا الفارق الكبير بين الصادرات والواردات . قد تعزى الزيادة المطردة فى الواردات إلى ارتفاع مستوى المعيشة والتوسع فى مشروعات الإنشاء والإنماء، ولكن عجز الصادرات الشديد عن اللحاق بالزيادة فى الواردات ، دليل فى الوقت نفسه على وجود خلل كامن فى الصرح الاقتصادى .

وتتمثل نقطة الضعف الأخرى فى انخفاض مستوى الدخل القومى . فقد كان الدخل على النحو الآتى فى سنوات ١٩٥٩ — ١٩٦١ :

السنة	الدخل القومى (بملايين الدنانير)
١٩٥٩	٨٨
١٩٦٠	٩٥,٧
١٩٦١	١١٨,١

ومعنى هذا أن دخل الفرد لعام ١٩٦١ كان ٦٥ ديناراً فى السنة بزيادة ٢٢ ٪ عنه فى عام ١٩٦٠ ، إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أن هذه الزيادة فى عام ١٩٦١ سببها جودة الموسم الزراعى بشكل ظاهر بالقياس إلى العامين السابقين عليه . وفضلا عن هذا فالرقم الخاص بمتوسط دخل الفرد لايدل على حقيقة الوضع أو بمعنى آخر عدالة التوزيع ، ذلك أن هناك ٢٥ ٪ يعيشون فوق هذا المستوى، ٢٥ ٪ يعيشون بمستوى الكفاف ، ٥٠ ٪ دون مستوى الكفاف .

ولقد سبق أن أشرنا فى مقدمة هذا الفصل إلى « الغرابة » التى يتميز بها

الاقتصاد الأردنى ، وهى أنه اقتصاد لم يستطع العيش إلا على المساعدات والمنح الأجنبية والقروض، والتى بلغت جملتها فى ميزانية السنة المالية ١٩٦١ / ١٩٦٢ مبلغ ١٩,٣ مليون دينار على النحو الآتى :

١٦,٤٥٠,٠٠٠	مساعدات مالية خارجية
٥٠٠,٠٠٠	قروض المشاريع الإنتاجية
٢,٣٥٠,٠٠٠	مساعدات اقتصادية وفنية

وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية فى مشروعات الإعمار خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٢ بما جملته ٧٩,٤ مليون دولار منها ٢٣,٨ مليون فى الميدان الزراعى ، ٣,٣٨ مليون لأغراض الصناعة والتعدين ، ٢٢,٨ مليون للطرق والمواصلات وهذه المبالغ تتضمن ثمن مبيعات الحبوب التى قدمتها الحكومة الأمريكية هبة للأردن فقامت حكومته ببيعها والتصرف فى أثمانها . ومنذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٢ قدمت الحكومة البريطانية قروضا بدون فائدة بلغت جملتها ١١,٨١٠,٠٠ دينار ، أنفقت على مشاريع الطرق وإنشاء ميناء العقبة ومطارى عمان والقدس أساسا .

وبالرغم من نواحى الضعف التى أشرنا إليها فإن هناك دلائل مشجعة، منها إسهام الحكومة فى إنشاء عدد من الصناعات الكبيرة كما سبق أن ذكرنا ، والاهتمام بتنظيم الحياة الاقتصادية مما تجلى فى إنشاء البنك المركزى وإصدار قانون جديد للشركات . وأهم من ذلك كله كان البدء فى الأخذ بمبدأ التخطيط من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية . ففى عام ١٩٥٢ أنشىء « مجلس الإعمار » لتخطيط المشاريع الاقتصادية وتحديد أولوية كل منها حسب أهميتها ، وبلغ ما أنفقه المجلس حتى عام ١٩٥٧ ما جملته ٦,٥ مليون دينار معظمها من القروض أو المنح البريطانية .

وفى عام ١٩٥٧ أنشىء المجلس الحالى بمقتضى قانون خاص ونيطت به مهام عدة منها:

(ا) إعداد برنامج اقتصادى شامل يهدف إلى تنمية موارد البلاد الاقتصادية

(ب) إعداد برامج التنفيذ السنوية للمشروعات الداخلة فى خطة التنمية .

(ح) إعداد الدراسات لجميع مشاريع المساعدات الاقتصادية الخارجية ومباحثات القروض الخارجية .

(ى) تقديم التوصيات بشأن إصدار أى قانون أو نظام يراه المجلس ضروريا لتحقيق أغراضه وتنفيذ برامجه .

وقام المجلس بمساعدة عـــدد من الخبراء الذين انتدبتهم مؤسسة فورد الأمريكية بإعداد مشروع برنامج السنوات الخمس (١٩٦٢ — ١٩٦٧) للتنمية الاقتصادية ، ويقوم على الأسس الآتية :

(ا) تعبئة الطاقة القومية إلى أقصى حد ممكن .

(ب) اجتذاب رؤوس الأموال والمساعدات .

(ح) تنسيق وتوجيه الجهد القومى والمساعدات الخارجية نحو تحقيق الأهداف المرسومة .

وتتلخص أهداف المشروع الرئيسية فى زيادة الدخل القومى من ٩٠ مليون دينار إلى ١٤٤ مليونا أى بنسبة ٦٠ ٪ (بمتوسط ١٠ ٪ سنويا) ، خفض مستوى البطالة ، تعديل الميزان التجارى بحيث تزيد الصادرات بمقدار ٢١ مليون دينار ولا تتجاوز الزيادة فى الواردات ٨ ملايين دينار ، وبذلك تضيق الثغرة بين الصادرات والواردات بمقدار ١٣ مليون دينار بالقياس إلى عام ١٩٦١ .

وقدرت تكاليف المشروع بحوالى ١٢٧ مليون دينار ، تغطى على النحو التالى :

٢١ مليونا من القطاع العام ، ويتمثل فى الزيادة فى الدخل القومى .

٤٧ مليونا من القطاع الخاص .

٥٩ مليونا من القروض والمنح الأجنبية ، من مالية وفنية .

وقد وافق مجلس المعونة الفنية للأمم المتحدة على إقراض الأردن ٥,٠ مليون دينار لإنفاقه على تحسين المشروعات الزراعية ، على أن يسدد مع فوائد بواقع ١,٥ ٪ على ثلاثة أقساط متساوية سنويا . ودارت مفاوضات للحصول على ٣ ملايين دينار من البنك الدولى لمؤسسة الإقراض الزراعى ، وقرض آخر لإنشاء طريق بين غور الصافى فى جنوب البحر الميت وبين ميناء العقبة لتسهيل نقل منتجات شركة البوتاس العربية ، وسيبدأ إنشاء الطريق فى عام ١٩٦٤ . ودارت مفاوضات مع الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ،فحصل الأردن فى عام ١٩٦٢ على قرض قيمته ٧,٥ مليون دينار للأغراض الآتية :

٤ ملايين دينار لمشروع اليرموك الكبير
٣ « « « تطوير إنتاج الفوسفات
٠,٥ مليون « « لمؤسسة الإنماء الصناعى

وفى عام ١٩٦١ وقعت اتفاقية مع شركة التابلاين وهو الخط الذى ينقل البترول السعودى إلى ساحل البحر المتوسط ، وتبلغ المسافة التى يقطعها فى داخل الأراضى الأردنية ١١٠ ميل . وبمقتضى الاتفاقية دفعت الشركة للحكومة الأردنية ١٠ ملايين دينار كتسوية نهائية عن السنوات السابقة ، وتدفع سنوياً ٤,٠١٣,٢٠٠ دينار اعتباراً من نوفمبر ١٩٦١ فضلا عن ١٠٩١٦ سنت عن كل برميل يمر زيادة عن ٤٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً وتزداد الأتاوة إذا حدث مثلها فى سورية ولبنان .

وتستطيع المملكة الأردنية أن تدفع عملية التنمية بخطى أوسع وفى أبعاد أكبر باجتذاب المزيد من الأموال العربية ، سواء على صورة قروض أو رؤوس أموال خاصة تسهم فى إنشاء المشروعات الإنتاجية ، إلا أن من الأمور الحيوية التى لابد أن تؤخذ فى الاعتبار :

١ — خفض المصروفات الإدارية بتطوير النظام الإدارى بحيث تزيد كفاءته وتقل تكاليفه .

٢ — فرض رقابة حازمة على الاستيراد وذلك للحد من استيراد السلع الكمالية وما فى حكمها ، وتخصيص مايتوافر للبلاد من العملات الأجنبية للأغراض الإنتاجية .

٣ — الحد من ظاهرة إنشاء المبانى الفخمة والكثيرة التكالف وهو الأمر الذى يلاحظ على البلاد فى السنوات الحديثة ، وبذلك يتجه رأس المال الخاص إلى النواحى التى تفيد الإنتاج .

٤ — زيادة وتوسيع نطاق القطاع العام عن طريق المؤسسات المتخصصة من قبيل مؤسسة الإنماء الصناعى ، وهذا أمر ضرورى إذا أريد التعجيل بالتنمية نظراً لقصور رأس المال الخاص. والواقع أن مؤسسة الإنماء الصناعى يجب أن تضطلع بدور إيجابى فى إنشاء الصناعات اللازمة سواء بمفردها أو بالتعاون مع رأس المال الخاص من وطنى وعربى .

وأهم عناصر مشروع السنوات الخمس الأول هى :

أولا : الزراعة وتشمل :

(ا) إكمال قناة الغور الشرقية .

(ب) تحسين وتطوير مصادر المياه .

(حـ) زيادة رأس مال مؤسسة الإقراض الزراعى وتوسيع إمكانياتها .

(ء) تشجيع التعاونيات الزراعية .

(هـ) تأسيس مكتب للتسويق الزراعى .

(و) تحريج مساحات واسعة فى المنطقة الشمالية . ١٧٥ ألف دونم من

أراضى الدولة ، وحوالى ٥٠٠ قرية . وتستوعب المساحات التى يعتزم تحريجها حوالى ٣٠ مليون شجرة .

وتبلغ تكاليف المشروعات المائية والزراعية حوالى ٣٧ مليون دينار .

ثانياً : الصناعة : وفى مقدمة الأهداف زيادة إنتاج الفوسفات إلى ١,٥ مليون طن ، وتمكين شركة البوتاس العربية من إقامة مصنعها فى مدة أقصاها عام ١٩٦٤ ، وهذا إلى جانب عدد من المشروعات الصناعية الأخرى . وتبلغ تكاليف تنمية هذا القطاع ١٩,٥ مليون دينار يقدم القطاع الخاص منها ١١ مليوناً ، ولكن الشيء الذى يلفت النظر أن مساهمة القطاع العام المباشرة لا تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ دينار . وسوف يؤدى تنفيذ البرنامج الصناعى إلى زيادة الدخل القومى بمقدار ١٢ مليون دينار ، وتوفير عمل لثلاثة عشر ألفاً .

ثالثاً : السياحة : ويهدف البرنامج إلى مضاعفة عدد السياح وزيادة إنفاقهم إلى ٩ ملايين دولار فى عام ١٩٦٧ ، مما يترتب عليه زيادة الدخل القومى بمقدار ٤,٥ ملايين دولار .

أما النتائج التى يقدرون تحقيقها فى نهاية السنوات الخمس فهى وصول قيمة الإنتاج القومى إلى ١٢٠ مليون دينار ، وتوفير فرص العمل لعدد يبلغ ٤٥ ألفاً من الأيدى العاملة المستجدة أى بزيادة ١٧ ٪ بالنسبة إلى عام ١٩٦١ ، وخفض العجز فى الميزان التجارى بمقدار ١٣ مليون دينار .

وبعد دراسة البرنامج بالتفصيل فى مستهل عام ١٩٦٢ تقرر إعادة النظر فيه وتعديله بحيث يصبح برنامجا لسبع سنوات اعتباراً من عام ١٩٦٣ وينتهى فى عام ١٩٧٠ ، ويركز على المشكلة الرئيسية التى تجابه الأردن وهى الاعتماد على المعونة الأجنبية . ويهدف إلى الاستغناء عن المساعدات

الخارجية المباشرة للخزينة ، كما يهدف إلى رفع الدخـــل القومى فى نهاية السنوات السبع إلى ١٥٦ مليون دينار . وقدر أن البرنامج الجديد يتطلب استثمارات سنوية قدرها ٢٨,٥ مليون دينار يسهم فيها القطاع الخاص بما جملته ١٣ مليونا ، ويؤمن الباقى من المصادر الحكومية بما فى ذلك القروض والمنح من المساعدات الخارجية .

هذا وقد أدخل فى برنامج السنوات السبع الجديد مشروع نهر اليرموك الذى سلفت الإشارة إليه .

الفصل السادس

المملكة العربية السعودية

تشغل المملكة العربية السعودية الشطر الأكبر من شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها ٧٨٠,٠٠٠ ميل مربع .

وفى غرب البلاد وعلى طول ساحل البحر الأحمر تمتد سهول ساحلية يطلق عليها سهول تهامة وإن تعددت أسماؤها ، ويختلف عرضها من الجنوب إلى الشمال . وثمة سلسلة مرتفعات يقال لها جبال السراة تبدأ من جنوبى شرق الطائف وتمتد مسافة ٦٠٠ كيلو متر حتى الحدود اليمنية ، وهى تشكل حاجزاً طبيعيا بين السهل الساحلى والصحراء النجدية ، ويبلغ ارتفاعها ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر . ومن هذه الجبال تنحدر عدة من الأودية القصيرة والمسيلات المائية السريعة الجريان وتتجه نحو البحر ، وأهمها وادى جيزان ووادى بيش . وبعضها يمتد مسافات كبيرة فى منطقة المرتفعات كوادى الحمض ورافده الجزل ، بينما تنحدر بعض الأودية الكبيرة نحو الصحراء . وإلى الشرق من هذه المرتفعات باقى هضاب نجد التى تحدها من الشرق جبال العرمة والطويق ، ومن الشمال منطقة الكثبان الرملية المعروفة باسم « النفود الكبير » ، ومن الجنوب صحراء الربع الخالى . وفى شمالها تمتد جبال شمر التى يفصلها وادى الرمة عن بقية أراضى نجد ، وتتخللها أراض سهلية فيضية . وتنحدر هضبة نجد تدريجيا حتى إقليم الحسا الذى تقع به واحة الهفوف ، وتواصل انحدارها حتى ساحل الخليج العربى .

ويقدر عدد السكان بنحو ستة ملايين ونصف مليون نسمة ، ولكن لم

يعمل حتى الآن إحصاء رسمى ، وهذا ما يتعين القيام به من أجل تقدير موارد البلاد البشرية وتوزيعها .

ومن الظواهر التى تلفت النظر فى السنوات الحديثة وبخاصة منذ توسع صناعة البترول ، اتجاه أهل البادية بصورة متزايدة صوب المدن[١] ، ذلك أن ظهور الحرفة الجديدة ونشاط حركة إنشاء المبانى من المجالات التى تحتاج إلى عدد كبير من الأيدى . والواقع أنه لم يعد بالبـــادية الآن إلا أعداد قليلة جداً المنطقة الشمالية . وترتب على هذه الهجرة الواسعة النطاق نقص خطير فى الإنتاج الحيوانى مما سوف نعرض له ، كما أن هذه الهجرة أصبحت تشكل مشكلة خطيرة تتطلب مواجهتها والعمل على التماس الحل الدائم لها ، وفى هذا تحدث الأستاذ محمد السيد أيوب فى مقال له فقال : «لقد كان نمو المدن سريعا ومفاجئا ، فامتصت فى فترة وجيزة من الزمان أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة من الذين أقاموا فيها واستوطنوها . وكذا يخشى على هذه الأيدى العاملة من التعطل إذا استمرت الأعمال الجارية على ما هى عليه . ولتفادى حدوث هذه المشكلة يجب أن تكون هناك تنمية اقتصادية تنهض على أسس سليمة تستوعب حاجات السكان وزيادة عددهم المستمر ولن يكون ذلك إلا بإقامة مشاريع إنتاجية ثابتة متعددة الأغراض»[٢].

وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية نحو ٣٠٠،٠٠٠ هكتار (٧٠٠،٠٠٠ فدان) يعتمد حوالى ٨٠٪ منها على الرى والباقى على الأمطار . ويعتمد نحو ٧٠ ٪ من الأراضى المروية على مياه الآبار التى ترفع بواسطة المضخات أو الآلات البدائية التى يديرها الحيوان ، ١٠ ٪ على الينابيع المتدفقة والباقى على مياه

---

(١) يتضح هذا من ازدياد عدد سكان المدن الكبيرة ففى جدة ٢٥٠،٠٠٠ نسمة وفى مكة ٣٠٠،٠٠٠ ، وفى الرياض ٣٠٠،٠٠٠

(٢) « هجرة البدو الى المدن وأثرها على الإنتاج الحيوانى والزراعى بالمملكة العربية السعودية » (مجلة الرائد العربى ، عدد نوفمبر ١٩٦٢ ، ص ٢٦) .

الفيضانات المتكررة بالأودية . ويقع معظم الأراضى الزراعية فى منطقة جبال عسير فى الجنوب .

والأمطار قليلة بوجه عام ولا يتجاوز المتوسط السنوى ١٢٠ ملليمتراً فيما عدا عسير حيث يتراوح المتوسط بين ٢٥٠ ، ٣٠٠ ملليمتر ، ومعظم الأمطار فى عسير تسقط صيفا . أما الربع الخالى فيكاد يخلو من المطر ، ويتميز إلى جانب جفافه بشدة الحرارة .

وأهم المزروعات القمح والشعير والفاكهة والتمر حيث يوجد فى البلاد حوالى ثمانية ملايين من أشجار النخيل . غير أن أى توسع فى الزراعة والإنتاج الزراعى رهين أساساً باستغلال الموارد المائية المتوافرة .

ويمكن تقسيم الموارد المائية التى يمكن استغلالها إلى الأنواع الثلاثة الرئيسية الآتية :

(١) مياه الأمطار والمجارى المائية فى الجزء الجنوبى الغربى من البلاد وبخاصة فى عسير وجنوب الحجاز ، فعلى السفوح الشرقية لمرتفعات عسير تقام سدود ترابية بقصد تحويل المياه إلى الحقول ، كما أنهم يعمدون فى الأودية إلى زراعة قيعانها بعد أن تتشبع بالمياه الساقطة .

(٢) المياه الجارية والمياه الجوفية غير العميقة وهذه نلقاها فى :

(ا) تهامة اليمن الممتدة من حدود اليمن جنوبا حتى حرة البرك شمالا ، وتشتمل على ستة أودية رئيسية تحمل مياه السيول والفيضانات ، ويمكن السيطرة عليها بإنشاء السدود الصخرية ، وبالأخص فى أودية بيش وجيزان ودرب .

(ب) تهامة الشام وتمتد من حدود الإقليم السابق حتى بدء منطقة الأمطار الشتوية بالقرب من جدة . وتروى أراضى الأودية بواسطة مياه السيول فضلا عن المياه التى يجرى الحصول عليها من الآبار غير العميقة .

(٣) المياه الجوفية فى واحة تبوك وفى العلا ومدائن صالح ومنخفض الجوف وأسفل الرياض وشمالى نجد ومنخفض الأفلاج وأجزاء من الربع الخالى وواحات الحسا والقطيف ، مما نذكره على سبيل المثال لا الحصر .

واستغلال هذه الموارد المائية يتطلب إقامة السدود لضبط الفيضانات المتكررة ، وحجز مياه الأمطار لاستغلالها على صورة أوفى ، والتوسع فى إجراء الأبحاث من أجل اكتشاف المزيد من المياه الجوفية . وكذلك يقتضى الحال استخدام المضخات لرفع مياه الآبار لتوزيعها على الأراضى الزراعية المجاورة .

ولقد قامت الحكومة فى السنوات الأخيرة بتنفيذ بعض المشروعات التى تستهدف زيادة الرقعة الزراعية :

(١) مشروع الصرف فى القطيف لمنفعة مساحة واسعة كانت مشبعة بالماء ، وتمت المرحلة الرابعة من هذا المشروع فى عام ١٩٦٣ .

(٢) مشروع سد جيزان الذى قدرت تكاليفه بنحو ١٨ مليون ريالا سعوديا وقد رصد له ٤ ملايين ريال فى عام ١٩٦٣ ، والغرض من المشروع حجز مياه الأمطار للانتفاع بها فى أوقات الجفاف ، وبذلك يحول دون تسرب الماء إلى البحر ويسمح بزراعة طائفة من المحاصيل الصيفية وغيرها وتبلغ المساحة المنزرعة حاليا فى المنطقة المحيطة بالسد المقترح ٢٥٫٠٠٠ فدان سوف تزيد إلى الضعف عند إتمامه وفى الإمكان أن تصل إلى ٦٠٫٠٠٠ فدان إذا استخدمت المياه الجوفية .

(٣) مشروع سد وادى أبهة لمنع المياه التى تسقط على جبال السودة وأبهة والشيفة . وتمتاز منطقة أبهة باعتدال مناخها ، وتصلح لزراعة أشجار الزيتون والعنب والتين والفاكهة .

(٤) يقدرون أن الكثبان الرملية المتنقلة فى إقليم الحسا تلتهم فى كل سنة حوالى ٨٠ دونم من الأراضى الخصيبة المزروعة بالخضر وأشجار النخيل . ويهدف مشروع رى الرمل فى الحسا إلى إنشاء حواجز من النباتات الجافة تليها حواجز من نباتات شبه جافة ثم أخيراً حواجز من النباتات الخضراء ، وبهذا يمكن الحيلولة دون طغيان هذه الكثبان على المناطق الزراعية المجاورة .

ونظرا لاتساع مساحة البلاد واختلاف الأجواء تبعاً لذلك ، لهذا نلقى فيها آلاف الأنواع من النباتات الطبيعية ، وقد جرى فحص عدد كبير منها واتضح أن له قيمة اقتصادية طيبة مثل الصمغ والورد والياسمين واللوز .

وفى البلاد حوالى المليون فدان مغطاة بالنباتات ولكن قطع الأخشاب والإسراف فى الرعى قضيا على جزء كبير منها ، ولهذا يتطلب الحال إعادة غرس هذه المساحة الكبيرة بعد انتقاء وتوفير البذور اللازمة . ولما كانت أشجار الزيتون تنمو بريا على طول جبال السراة لهذا يجرى الآن ابدال النباتات البرية بأشجار أخرى ذات ثمار جيدة ، وقد بلغ ما أنفق على المشروع حتى الآن (١٩٦٣) ٦٨٤,٠٠٠ ريال سعودى .

ومن النواحى التى يجب أن تحظى بقدر وافر من العناية الثروة الحيوانية . وتنقسم المراعى فى السعودية إلى قسمين :

أولا : المراعى الصحراوية (أو السهلية) التى تنبت فى المناطق التى لايتجاوز فيها متوسط المطر السنوى ١٥ سنتيمترا ، وهى تشمل صحراء نجد ، وصحراء الشمال المتاخمة لحـــدود العراق والشام ، وسهول وأودية الحجاز وبخاصة السهل الساحلى المعروف بتهامة ، ومنطقة الأحساء وتسقط الأمطار فى فصل الخريف . والعشب هنا غض أخضر فى الشتاء ويابس فى الصيف وتتغذى عليه الماشية فى كلتا الحالتين .

ثانياً : المراعى الجبلية التى تنبت فى المناطق العالية المعروفة بجبال السراة

أو عسير ، ويزيد متوسط المطر فى السنة على ٣٠ سنتيمتراً ، وجوها يمتاز بالاعتدال . ويتوافر العشب الأخضر على مدار السنة فوق قمم الجبال وسفوحها وفى الأودية .

هذه المراعى بنوعيها كان يتولى استغلالها البدو ، إلا أنه ترتب على ظاهرة الهجرة الكبيرة المتزايدة إلى المناطق الحضرية أن تضاءل عدد سكان البادية بشكل واضح ، وكانت النتيجة إطراد النقص فى الإنتاج الحيوانى . وأخطر من هذا أنه ابتـــداء من عام ١٩٥٢ دخلت البلاد فى مرحلة جديدة وهى استيراد كميات كبيرة من الماشية واللحوم والمنتجات الحيوانية ، بعد أن كانت تصدرها ، كما يتضح من الأرقام التالية :

الصادرات من الجلود والصوف
(بالريال السعودى)

السنة	الجلود	الصوف
١٩٤٧	١٨٠ر٠٠٠	—
١٩٤٨	١٨٥ر٠٠٠	٤٠٠٠
١٩٤٩	٢٨٥ر٠٠٠	٣٥٠
١٩٥٠	٣٥٣ر٠٠٠	٩٠٠٠
١٩٥١	٥٨٣ر٠٠٠	٢٨٠٠٠
١٩٥٢	٦١٠ر٠٠٠	٢٧٠٠
١٩٥٣	٤١٠ر٠٠٠	٧٠٠٠
١٩٥٤	١٩٤ر٠٠٠	١٣٥٠
١٩٥٥	٤٢٢ر٠٠٠	٣٩٠٠٠
١٩٥٦	٥٠٠ر٠٠٠	٨٧٠٠٠

قيمة الصادرات والواردات (بالريال السعودى)
من الماشية ومنتجاتها

السنة	ماشية	صوف وسمن	المجموع	مجموع الواردات الكلى
١٩٤٤	٦ر٩٠٥ر٠٠٠	٣٠٠٠	٦ر٩٠٨ر٠٠٠	٧١ر٠٠٠
١٩٤٥	١ر٥٠٠ر٠٠٠	١٣٤٠٠	١ر٥١٣ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠
١٩٤٦	١ر٧٠٠ر٠٠٠	٦٠٠٠	١ر٧٠٦ر٠٠٠	٩ر٠٠٠
١٩٤٧	٥٠٠ر٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٤ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠
١٩٤٨	١ر١٠٠ر٠٠٠	٤٣٠٠٠	١٤٣ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠
١٩٤٩	١ر٠٠٤ر٠٠٠	٥٤٠٠٠	١ر٠٨٥ر٠٠٠	٢٢٥ر٠٠٠
١٩٥٠	٤٦٠ر٠٠٠	١٣٤٠٠	٤٧٣ر٠٠٠	٢ر٢٥٠ر٠٠٠
١٩٥١	١٥١ر٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٧٩ر٠٠٠	٣٨ر٠٠٠
١٩٥٢		١٤٧٠٠	١٤ر٧٠٠	٩ر١٣٠ر٠٠٠
١٩٥٣		٧٠٠٠	٧ر٠٠٠	١٥ر٢٣٢ر٠٠٠
١٩٥٤		١٣٥٠	١٣٥٠	١٣ر٩٧٠ر٠٠٠
١٩٥٥				١٧ر٣٠٨ر٠٠٠
١٩٥٦				٢٥ر٣٠٨ر٠٠٠
١٩٥٧				٣٩ر٣٤٠ر٠٠٠
١٩٥٨				٣٧ر٨١٧ر٠٠٠
١٩٥٩				٤٥ر١٨٠ر٠٠٠

ومن الأرقام الواردة فى الجدولين نلاحظ :

١ — ثبات الصادرات من الجلود بالرغم من ضآلة القيمة النقدية بوجه عام ، الأمر الذى يدل على ركود ظاهر .

٢ — التناقص السريع المطرد فى الصادرات من الماشية ومنتجاتها ثم انقطعت الصادرات من الماشية بعد عام ١٩٥١ ومن الصوف والسمن بعد عام ١٩٥٤ .

٤ — الارتفاع السريع والكبير والمفاجئ فى الواردات من الماشية واللحوم والألبان ابتداء من سنة ١٩٥٠ حيث وصلت قيمتها إلى مليونين وربع مليون ريال مقابل ٧١٫٠٠٠ ريال فقط فى سنة ١٩٤٤ . ثم اطردت الزيادة وبشكل يلفت النظر بحيث أربت قيمتها فى سنة ١٩٥٩ على ٤٥ مليون ريال . ويلاحظ أن هذه الزيادة فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٩ حدثت فى الفترة التى شهدت التوسع الكبيرة فى الإنتاج البترولى. والنشاط الواسع النطاق فى أعمال البناء بالمدن ، مما اجتذب أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة وفدت إلى المناطق الحضرية من البادية ، وبهذا يتضح أن الهبوط الذى طرأ على هذا القطاع من الاقتصاد القومى أى الثروة الحيوانية يرتد أولا وقبل كل شىء إلى هجرة البدو وبذلك قل عدد المشتغلين بتربية الحيوان وأهملت المراعى بالتالى .

ان الثروة الحيوانية يجب أن تشكل عنصراً أساسيا من عناصر الاقتصاد القومى السعودى ، ويمكن أن يتحقق هذا الهدف بوسائل متعددة ولكنها متكاملة ، نذكر منها :

أولا : يقترح الأستاذ محمد السيد أيوب[1] الاستعاضة عن مراعى الصحراء بالتوسع فى زراعة البرسيم الحجازى الذى يزرع مستديما ويمكث فى الأرض نحو عشر سنوات . ويتراوح إنتاج الفدان من العلف الأخضر الممتاز هذا بين ٣٠ ، ٧٠ طنا فى السنة أى بمتوسط سنوى قدره خمسون طنا . ويقول صاحب الاقتراح إن هذا المقدار يكفى لتربية خمسة رؤوس من الابل ، خمسة رؤوس من البقر ، ٣٠ رأسا من الغنم بصفة دائمة .

وهو يرى أن فى الوسع على أساس الامكانيات الزراعية الحالية أن تزاد المساحة التى تزرع بالبرسيم الحجازى بمقدار مائة ألف فدان ، وهذا يكفى :

---

(١) مصدر سابق ، مجلة الرائد العربى ، عدد نوفمبر ١٩٦٢ .

١٢٥٫٠٠٠ رأس من الابل
١٢٥٫٠٠٠ رأس من البقر
١٫٥٠٠٫٠٠٠ رأس من الغنم

فلو فرضنا أن بين هذا لعدد من الأبقار ٦٠٫٠٠٠ فقط تدر لبنا بمعدل ٢٠٠ رطل فى السنة للبقرة الواحدة لكان متوسط الانتاج السنوى من اللبن حوالى ١٢٠ مليون رطلا .

ثانياً : تربية الحيوان على الأسس العلمية الحديثة بانتخاب السلالات المحلية الممتازة وتربيتها ، واستيراد الأنواع الأجنبية ذات الصفات الممتازة والتى تستطيع أن تعيش وتنتج فى ظل أوضاع البيئة الطبيعية بالمملكة العربية السعودية .

ثالثاً : الاهتمام بمكافحة أمراض الحيوان وذلك بالتوسع فى تعميم الخدمات البيطرية ، وقد تم حتى أوائل عام ١٩٦٣ إنشاء ٢٠ وحدة بيطرية .

رابعاً : ونظراً لتضاءل عدد سكان البادية ، واستحالة إرجاع أهلها الذين هجروها إلى المدن ، لهذا يجب أن يتولى تربية الحيوان المزارعون المستقرون أنفسهم ، بمعنى أن تكون تربية الحيوان جزءاً من العملية الزراعية ذاتها . وفى الوقت نفسه ينبغى الاهتمام باستغلال المراعى الجبلية التى يتوافر فيها العلف الأخضر الممتاز على مدار السنة نظراً لتوافر المطر نسبياً فى المناطق التى توجد بها هذه المراعى .

إن أى مشروع يوضع لتنمية الثروة الحيوانية سوف يسفر تنفيذه عن نتائج طيبة :

١ — ازدياد دخول الجماعات المشتغلة بالزراعة وبذلك يرتفع مستوى معيشتها بشكل ظاهر .

٢ — التخلص تدريجيا من ظاهرة استيراد الماشية واللحوم والمنتجات

الحيوانية ، وبذلك تنعم البلاد بالاكتفاء الذاتي من هذه الناحية الغذائية ، مما يوفر عليها هذه المبالغ الضخمة التي تدفع الآن ثمنا للاستيراد وبذلك يتسنى استثمارها في المشروعات الإنتاجية الأخرى وبخاصة في المناطق المدنية لاستيعاب الأيدي العاملة الفائضة عن الحاجة .

٣ — عودة البلاد إلى نشاط تقليدي كان من مصادر ثروتها ، ونقصد بهذا تصدير مقادير كبيرة من الماشية والصوف والجلود والسمن وغير ذلك .

٤ — توافر مواد أولية بكميات كافية تصلح أساساً لقيام صناعات مختلفة مثل الذبح والسلخ والدباغة وعمل المصنوعات الجلدية وتعبئة اللحوم وعمل الجبن والمنسوجات من صوف الأغنام ووبر الإبل .

ومن النواحي التي تتطلب الاهتمام صيد الأسماك لأن الكمية التي يجري صيدها في الوقت الحاضر والتي تقدر بنحو ٥٠٠٠ طن في السنة ، لا تتناسب مع طول الشواطىء السعودية في الغرب أو الشرق . وإذا طرحنا جانبا الاعتبارات الاقتصادية فإن التوسع في صيد الأسماك نشاط له أهميته من الناحية المتصلة بغذاء الشعب ، وهذا يتطلب :

١ — إنشاء أسطول حديث للصيد بالأساليب العلمية .

٢ — الاستعانة بالخبرة الفنية اللازمة من الخارج .

٣ — إنشاء الثلاجات الثابتة والمتنقلة حتى يتسنى نقل الأسماك إلى المدن الواقعة في داخل البلاد ، وهذا أمر ضروري نظراً لطول المسافات واشتداد درجة الحرارة .

ويعتبر البترول الآن المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي في البلاد[1]

---

(١) راجع في هذا كتابنا « حرب البترول في الشرق الأوسط » (الطبعة الخامسة ، ص ص).

وللدخل الذى تحصل عليه الدولة ، ومن عائداته تتوافر الأموال اللازمة لأية تنمية اقتصادية واجتماعية . وتتولى استغلال البترول بصورة أساسية شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) التى لها امتياز فى مساحة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع .

وتعتبر المملكة العربية السعودية ثانى بلد فى الشرق الأوسط (بعد الكويت) إنتاجا للبترول الخام . وبلغ إنتاج أرامكو من الحقول السبعة التى تستثمرها ٧٤٫٥٥٤٫٢٠٧ من الأطنان الانجليزية (٥٥٥٫٠٥٦٫٣٨٨ برميلا) فى نهاية عام ١٩٦٢ بزيادة قدرها ٩٫٢ ٪ بالقياس إلى عام ١٩٦١ .

ويقدر ما أنتجته هذه الشركة وحدها خلال أربعة وعشرين عاما (١٩٣٨ - ١٩٦٢) أى منذ بدء الإنتاج التجارى ٥٫٣١٩٫٩٣٨٫٩٥٦ برميلا ، وهذا يلقى الضوء على ضخامة الموارد البترولية فى هذا البلد . وكان خمس إنتاج الشركة فى عام ١٩٦٢ من حقل السفانية الذى يعتبر أوسع مكامن الزيت المغمورة بالماء فى العالم . وزيت السفانية الثقيل هو أحد المصادر الرئيسية لزيت الوقود الذى يستخدم مصدراً للطاقة فى الصناعات النامية فى أوربا والشرق الأقصى . ويجرى العمل فى تهيئة حقل منيفة المغمور بالماء ليبدأ الإنتاج منه فى عام ١٩٦٤ بمعدل ١٢٤٫٠٠٠ برميل فى ١٩٦٤ . ومن الأسباب التى أدت إلى ازدياد الإنتاج فى العام الحالى ١٩٦٣ أن الإنتاج من حقل أبو حدرية لم يبدأ إلا فى ديسمبر ١٩٦٢ ، كما بدأ الإنتاج من حقل الفاضلى فى عام ١٩٦٣ ، فضلا عن اطراد التوسع فى استغلال حقل السفانية .

ويجرى تكرير الخام الناتج من حقول أرامكو فى مصفاة رأس تنورة (التى بلغ ما كررته ١٢٫٢٠٠٫٨٢٦ طنا انجليزيا فى عام ١٩٦٢) ومصفاة البحرين (وبلغ ما نقل إليها بطريق خط الأنابيب ٩٫٢٠٢٫٥٠٢ طن فى العام نفسه) . وبلغت الكمية التى صدرت خاما وحملتها الناقلات من رأس تنورة ٣٦٫٠٥٢٫٦٢٣ طنا فى ذلك العام .

ولا تقف أهمية السعودية عند حد الإنتاج الحالى الذى يزداد باطراد ، ولكنها تتعلق بالاحتياطى الثابت وجوده والذى ترتفع التقديرات بشأنه سنة بعد أخرى كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	الإنتاج	الاحتياطى الثابت فى نهاية السنة
	(بملايين البراميل)	
١٩٥٨	٣٧٠	٣٦ر٦٥١
١٩٥٩	٤٠٠	٣٨ر٦٠٩
١٩٦٠	٤٥٦	٤٥ر٥٩٨
١٩٦١	٥٠٨	٤٧ر٦٩٥
١٩٦٢	٥٥٥	٥٦ر٨٨٤

أى أن الاحتياطى الثابت يكفى لمدة قرن من الزمان على الأقل ، على أساس المستوى الحالى للإنتاج . وإذا كان الانتاج سوف يزداد فى المستقبل فكذلك الشأن بالنسبة إلى التقديرات المتعلقة بالاحتياطى ، فضلا عن احتياطى المناطق التى تتولى استغلالها شركات خلاف أرامكو .

وقدر خبراء أرامكو احتياطى الغاز الثابت وجوده بنحو ٢٣٥٤٠ بليون قدم مكعب ، فى نهاية عام ١٩٦٢ ، بزيادة قدرها ٣٢٧٢ بليونا عن المقدر فى نهاية عام ١٩٦١ .

هذا ، وتقوم شركة جيتى للزيت باستغلال البترول فى نصف المصالح غير المجزأة من المنطقة المحايدة البرية والخاص بالسعودية ، وبدأ الانتاج فى عام ١٩٥٤ . أما فى النصف المغمور فتقوم باستغلاله الشركة العربية اليابانية التى بدأت الانتاج فى فبراير ١٩٦١ . وعلى أثر بدء الانتاج التجارى قررت الحكومة السعودية شراء ماقيمته ٧ ملايين دولار من أسهم الشركة وهذا يعادل ١٠ ٪ من رأس المال[١] .

(١) طبقا لنص المادة ٢٨ من اتفاقية الامتياز .

وتحصل الحكومة السعودية على دخل كبير من استغلال الزيت الكامن فى باطن أرضها ، وهو دخل سار فى طريق الزيادة المطردة منذ تطبيق مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة وتمشياً مع تطور الإنتاج ، كما يتضح من الزيادة فى ميزانية الدولة بسبب البترول :

السنة	بالجنيه الاسترلينى	بالريال السعودى
١٩٣٧	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	
١٩٤٧	٢١ر٥٠٠ر٠٠٠	
١٩٥١	٤٩ر٠٠٠ر٠٠٠	
١٩٥٢	١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	
١٩٥٩		١ر٤٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٦١		٢ر١٦٦ر٠٠٠ر٠٠٠

وكان الدخل من البترول يمثل ٨٤ فى المائة من ميزانية عام ١٩٦٢ . غير أن الأصوات ترتفع مطالبة بإجراء تعديلات أخرى على ضوء اتفاقيات الامتياز الأحدث عهداً ، مع الشركات العاملة فى المنطقة المحايدة ، من قبيل رفع نسبة نصيب الحكومة من الأرباح من جهة ، والاشتراك بحصة فى رأس المال من جهة أخرى.

وثمة أصوات أخرى ترى أن الاقتصار على عملية استخراج البترول لاتحقق الكسب الواجب للبلاد ، ولهذا تطالب بالتوسع فى التكرير بحيث يشمل كل الإنتاج ما أمكن ذلك ، وأن يتم التكرير فى داخل الدولة السعودية نفسها إذ المعروف أن جانباً طيباً يجرى تكريره فى مصفاة البحرين كما يتضح من البيان الآتى (بالطن) :

	١٩٥٨	١٩٦١	١٩٦٢
إلى منشآت التابلاين بالقيصومة	١٨٠١٠٦٢٣	١٥٣٢٨٨٥٧	١٦٨٣٣٩٦٣
إلى مصفاة البحرين	٦٤٦٥٠٨٥	٨٣٢١٠٧٧	٩٢٠٢٥٠٢
إلى معمل التكرير برأس تنورة	٨٠٩٣١٦٨	١٢١٣٥٨٨٧	١٢٢٠٠٨٢٩
إلى الناقلات للتصدير من رأس تنوره	١٦٦٠٩٤٩٠	٣٢٣٠٥٦٧٢	٣٦٠٥٢٦٢٣

ومعنى الأرقام أن من إنتاج بلغ ٢٠٧ر٠٠٤ر٧٤ طن انجليزى فى عام ١٩٦٢ لم يكرر فى البلاد سوى حوالى ١٢ مليونا ، بينما كررت ٩ ملايين فى البحرين ، وصدر من الزيت على هيئة خام ما يقرب من ٥٣ مليون طن أى ما يقرب من ٧٢٪ من الإنتاج الخاص بشركة أرامكو وحدها .

ولا شك أن تصدير المنتجات أوفر جزاء للبلاد ، كما أن عملية التكرير تهيء نشاطا اقتصاديا هاما يستوعب المزيد من الأيدى العاملة . وكذلك تجرى المطالبة بقيام الشركات المستغلة بإنشاء صناعة بتروكيمائية تعتمد على الزيت والغاز الطبيعى ؛ ومثل هذه الصناعة تصبح مركزاً تشع منه أو ترتبط به ضروب أخرى من النشاط الاقتصادى . ويمكن التصرف فى إنتاج هذه الصناعة بالتصدير إلى الأسواق الأفريقية والأسيوية وغيرها . إلا أنه لما كانت بلاد عربية أخرى كالكويت والعراق تهدف إلى نفس الغاية ، لهذا يتعين تنسيق السياسة بين مختلف بلاد الشرق الأوسط العربى بشأن صناعة المواد البتروكيمائية منعا للتنافس بينها فى الأسواق الخارجية إذ المعروف أن الاستهلاك المحلى من منتجات هذه الصناعة محدود إلى درجة بعيدة فى معظم أرجاء الإقليم ولهذا فقيام هذه الصناعة رهين بالأسواق الخارجية .

هذا وقد تم التوقيع فى مارس ١٩٦٣ على اتفاق تتخلى به أرامكو عن ٣٠٠ر٢٢٧ ميل مربع من المنطقة المشمولة بامتيازها وعن ٨٠٠ر٤١ ميل مربع من المنطقة التى تتمتع فيها بحقوق أفضلية ، ومعنى الاتفاق تخلى الشركة عن كل مالها من مصالح فى منطقة الأفضلية ، وعن ٧٥٪ من منطقة الامتياز

وبهذا تحتفظ بمساحة قدرها ١٢٥٫٠٠٠ ميل مربع ثم تعيد منها خلال الثلاثين سنة مناطق مجموع مساحتها ١٠٥٫٠٠٠ ميل مربع بحيث لا يتبقى لها سوى ٢٠٫٠٠٠ ميل مربع عام ١٩٩٣ أى ما يعادل ٣٪ من مساحة مناطق الامتياز والأفضلية والتى كانت تبلغ أصلا ٦٧٢٫٩٠٠ ميل مربع .

ومن النصوص الأخرى ما يتعلق بإجراء تعديلات معينة بشأن خصم مختلف بنود المصاريف لأغراض حساب ضرائب الدخل ، وسيترتب على ذلك زيادة مقدار الضرائب التى تدفع للحكومة . وأعلنت الحكومة أنها ستودع ما ستحصل عليه من ضرائب دخل تسديداً لمطالباتها السابقة ، فى صندوق خاص للتنمية الاقتصادية .

وفى نفس الشهر تم التوقيع على اتفاق مع شركة التابلاين تحصل بمقتضاه الحكومة السعودية على إيرادات من الزيت الذى ينقله الخط ، تتناسب مع رسوم المرور التى تدفع إلى الأردن وسوريا ولبنان طبقا للاتفاقيات المبرمة مع هذه البلاد الثلاث فى عام ١٩٦٢ . وكان الاتفاق الأصلى مع السعودية والموقع فى عام ١٩٤٧ يعفى الشركة من دفع أية مبالغ نظير المرور لمدة ١٥ عاما .

غير أن النمو الذى شهدته صناعة البترول فى المملكة العربية السعودية كانت له آثار غير موفقة من أكثر من ناحية . فالدخل الكبير الذى راحت الحكومة تحصل عليه أشاع فى نفسها قدراً من الراحة والاطمئنان وبذلك أغفلت نواحى الإنتاج الأخرى ، فتضاءلت الطاقة الإنتاجية فى الزراعة وتربية الحيوان .

ولعل الأرقام التالية تلقى ضوءاً على الضعف الذى انتاب الزراعة :

المنطقة	كمية الماء من الينابيع والآبار (بالمليون قدم مكعب)	المساحة المزروعة (بالفدان)	المساحة الواجب زراعتها بهذه المقادير من الماء
واحات الهفوف والقطيف	٢٦	٢٧ر٠٠٠	٧٥ر٠٠٠
منطقة الدرعية (الجبيلة والعمارية والدرعية)	١٢	١٨٨٠	٢٢ر٠٠٠

ونظراً لتناقص خصوبة التربة هبط الإنتاج، مما يدل عليه إنتاج البلح في المنطقة الشرقية :

السنة	الإنتاج بالطن	عدد السكان
١٩٠٦	٧٤ر٠٠٠	١٥٨ر٠٠٠
١٩٥٦	٤٣ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن صناعة البترول وما ترتب عليها من ضروب نشاط أخرى، اجتذبت الأيدى العاملة من الزراعة بحيث لم يبق فى البساتين والحقول سوى الشيوخ والأطفال والمرضى مما انعكس على الزراعة بطبيعة الحال، مما تدل عليه الأرقام الآتية عن عام ١٩٦١ :

الواحة	المساحة المنزرعة	عدد العمال
القطيف	٩٠٠٠	٨٤٠٠
الهفوف	١٨٠٠٠	١١٣٠٠

ومن النتائج السيئة الأخرى نذكر :

(١) خطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إذ قد تهبط الإيرادات إذا نقصت أسعار البترول بسبب زيادة الإنتاج العالمى مثلا، أو قد يتوقف

الإنتاج كلية كما فى حالة نشوب حرب يتعذر معها التصدير . ولهذا أنشأت الحكومة حديثاً لجنة تخطيط لدراسة حاجات البلاد وإمكانياتها .

(٢) استيراد آلات كثيرة لم يكن للناس دراية بها فأساءوا استخدامها مما ترتب عليه قدر كبير من الفقد . وتجلى ذلك فى استعمال مضخات رفع الماء للرى ، فكان الفلاحون يسحبون مقادير تزيد على حاجة الزراعة ، وكانوا يتركون المضخات تعمل ليلا ونهاراً وبدون إعداد وسائل الصرف مما أضر بالزراعة .

(٣) زيادة الواردات من السلع الأجنبية ، كما يتضح من الأرقام الآتية :

السنة	القيمة بالدولار
١٩٣٨	٧٢٦,٠٠٠
١٩٥٤	١٥٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٥٩	٢٤٤,٠٠٠,٠٠٠

ومعظم المستورد من السلع الكمالية . وهذا التوسع الكبير فى الاستيراد أدى إلى قيام مؤسسات ذات رؤوس أموال ضخمة تحتكر الأسواق المحلية ، كما أن الصناعات المحلية الحديثة ضجت بالشكوى من أن كبار المستوردين يقتلونها بما يستوردونه من بضائع وسلع مماثلة . فمصنع المكرونة مثلا فى جدة يكفى إنتاجه لسد حاجة الاستهلاك المحلى ولكنه لا يزود السوق إلا بنسبة ١٣ ٪ من حاجتها ، ولا يشتغل سوى يومين فى الأسبوع أى أنه لا يعمل بطاقته الكاملة ، ومعنى هذا وجود رأس مال عاطل . ويلفت النظر بنوع خاص استيراد ٧٥٦٤ طناً من التمر خلال الفترة ما بين ٨ أغسطس ١٩٥٦ ، ٢٧ يوليه ١٩٥٧ ، بالرغم من أن السعودية تعتبر ثالث بلد فى العالم من حيث إنتاج التمور .

وإذا كان البترول هو عماد الثروة فى البلاد حالياً إلا أن المعتقد أن فيها

أنواعا أخرى من الثروة المعدنية . فعلى طول ساحل البحر الأحمر من ينبع إلى خليج العقبة ، وإلى الداخل قليلا ، توجد مدخرات كبيرة من الجبس . وهناك الملح الصخرى فى جيزان على ساحل البحر الأحمر فى الجنوب . واكتشفت عروق من الباريت شمالى جدة وإن لم تدرس إمكانيات الاستغلال الاقتصادية بعد . وكذلك جرى العثور على البوكسيت فى جوار أبهة قرب الحدود اليمنية . وفى منجم مهد الذهب وجد النحاس فى خام الذهب ، وهناك دلائل على وجوده فى النقرة وجبل المسينى والصفرة ولكنه قليل الأهمية . واكتشف الرصاص فى خام الذهب بالمنجم المشار إليه ، كما أن هناك مزيجاً من الرصاص والفضة فى جبل زهوة شرق القنفذة ، على مسافة ٦٥ كيلومتراً من البحر الأحمر . وكانوا يستخرجون من القدم كميات من الذهب من منجم مهد الذهب ، ولكن العمل توقف فيه حديثاً .

غير أن الأمر يتطلب القيام بعملية مسح جيولوجى شامل للكشف عن مختلف المعادن وتقدير المدخرات منها حتى يتسنى الوقوف على مدى إمكانية استغلالها استغلالا تجارياً . وفى هذه الحالة الأخيرة سوف يتعين كذلك توفير الطرق وغيرها من وسائل نقل الخامات إلى حيث يجرى تصنيعها أو تصديرها إلى الخارج .

هذا وقد صدر فى أوائل عام ١٩٦٣ قانون جديد للتعدين يتضمن المبادىء الرئيسية الآتية :

١ — يمنح امتياز الاستغلال لمدة لا تتجاوز ٣٠ سنة يمكن تجديدها لمدة ٢٠ سنة أخرى .

٢ — لا يجوز أن تتجاوز مساحة الامتيازات الممنوحة لشخص واحد ١٠٠ كيلومتر مربع .

٣ — لا يقل الإيجار السطحى فى صك الامتياز عن ١٠٠٠ ريال سعودى فى السنة للكيلومتر المربع .

٤ — تحدد نسبة الريع فى صك الامتياز ، ولا تقل عن ٣ ٪ من قيمة المعادن الناتجة ، وتحصل عليها الحكومة نقداً أو عيناً .

الطرق :

وللطرق فى بلد واسع الأرجاء كالمملكة العربية السعودية أهمية خاصة لأنها تربط مراكز الإنتاج وموانى الاستيراد بأسواق الاستهلاك ، وبدونها يكاد أن يستحيل استغلال الثروة الطبيعية . ففى عام ١٩٣٥ كان طول الطرق ٧٣ كيلومتراً (طريق جدة ـ المدينة) فارتفع الرقم فى عام ١٩٦١ إلى ١٤٦١ كيلومتراً ، فضلا عن الطرق التى كان العمل جاريا فى إنشائها .

وهناك خط حديدى طوله ٥٥٦ كيلومتراً بين الدمام والرياض .

والطرق التى تمت حتى أواخر عام ١٩٦٢ هى :

الطريق	الطول بالكيلومترات	التكاليف بالريال
الرياض — مرة	١٧٠	٢٦،٢٠٠،٠٠٠
جدة — مرة	٧٠	١٩،٢٠٠،٠٠٠
الرياض — الخرج	٨٤	٢٤،٢٢١،٧٧٣
الخرج — الدلام	٢٧	٤،٤٠٥،٠٩٧
الخرج — الدمام	٢٠	١،٦٦٨،٧٩١
طريق الحسا الداخلى	٩	١،١٢٦،٤٤٠
الهفوف — الخبر	١٤	١،٠٧٩،٥٥٩

ومن المشروعات التى هى قيد الإنشاء نذكر الآتى مع التكاليف المقدرة لإتمامها :

عرفات — الطائف	٦٧	٤٩،٠٩٥،١٥٠
المدينة — تبوك	٦٧٤	٨٩،٠٠٠،٠٠٠

القطيف — طريق الدمام	٢٢	٣،٠١٢،٠٠٠
جزيرة دارين — طريق القطيف	٥	١،٨٠٠،٠٠٠
مرة — الدوادمى	١٤٦	٢٥،٠٠٠،٠٠٠
توسيع طريق جدة — المدينة	٧٣	١٧،٥٠٠،٠٠٠

ومن مشروعات الموانى توسيع ميناء الدمام ، وكذلك يجرى الآن إنشاء ميناء ينبع بقصد تخفيف الضغط عن الموانى الأخرى ، وتدور الدراسات بشأن توسيع ميناء جدة .

الفصل السابع

الجمهورية العربية اليمنية

تقع الجمهورية العربية اليمنية فى الجزء الجنوبى الغربى من شبه الجزيرة العربية ، يحدها من الغرب البحر الأحمر ، ومن الشرق الربع الخالى ، ومن الجنوب القسم الذى يطلق عليه عبارة اليمن المحتلة ، ومن الشمال المملكة العربية السعودية . وتتفاوت التقديرات الخاصة بمساحة هذا البلد نظراً لعدم اتضاح الحدود من ناحية البر وبخاصة فى المنطقة الجنوبية الشرقية . فالبعض يجعل المساحة ٢٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ، وحسب النشرة التى وزعها المندوب اليمنى فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تبلغ المساحة ١٢٠,٠٠٠ كيلومتر مربع . ويقول جان جاك بيربى « إننا إذا أخذنا بعين الاعتبار الجزء الصحراوى من البلاد ، يمكننا الاحتفاظ بالرقم مائة ألف كيلومتر مربع كاتساع البلد النافع » .

وتنقسم البلاد من حيث التضاريس إلى ثلاث مناطق طبيعية رئيسية وهى :

أولا : السهل الغربى ويمتد من حدود جيزان شمالا إلى باب المندب جنوبا ويعرف هذا السهل باسم تهامة اليمن ، ويقدر طوله بحوالى ٤٥٠ كيلومتراً ويتراوح عرضه بين ٥٠ ، ١٥٠ كيلومتراً . وتهامة منطقة شبه صحراوية ولكنها تضم مساحات بالغة الخصب تنتج الكثير من الغلات الزراعية وتأخذ حاجتها للرى من مياه الجوف . إلا أن المنطقة ذات إمكانيات واسعة ويقدر ما يمكن استصلاحه من الأرض واستغلاله فى الزراعة بنحو مليونى فدان إذا أقيمت المشروعات الكفيلة بتوفير المياه اللازمة .

ثانياً : الهضاب العالية وهى سلسلة تمتد بموازاة تهامة ويتراوح عرضها بين ١٠٠ ، ١٥٠ كيلومتر ، وتسقط فوقها مياه الأمطار بوفرة . وهـــذه

المنطقة من أكثر المناطق خصوبة وأشدها كثافة بالسكان ، وفيها تقوم المدن الكبرى مثل صنعاء وتعز .

ثالثاً : أما المنطقة الثالثة فهضبة فسيحة موازية أيضاً لتهامة والسلسلة الجبلية ، وهى تبدأ على مسافة ٢٥٠ كيلومتراً تقريباً من ساحل البحر الأحمر وعلى ارتفاع يزيد على ٢٠٠ متر ، ثم تأخذ فى الانحدار التدريجى فى اتجاه الشرق إلى أن تضيع معالمها بين رمال الربع الخالى .

ويتفاوت المناخ تبعا لاختلاف المناطق الجبلية والساحلية ، كما يختلف مناخ الجبال على قدر اقترابها من المناطق الساحلية وحسب موقعها من البحر الجنوبى والبحر الغربى . والمناطق الساحلية شديدة الحرارة فى الصيف ، حيث تتراوح درجة الحرارة فى الظل بين ٣٢ ، ٣٧ درجة نهاراً ، ٣٢ — ٣٣ ليلا . وتقل درجة الحرارة تبعا للارتفاع ، ففى المناطق التى يبلغ ارتفاعها ١٥٠٠ — ٢٥٠٠ متر تتراوح درجة الحرارة بين ١٧ نهاراً ، ٧ ليلا ، وتسقط الأمطار فى فصلى الربيع والصيف فى شهور فبراير ومارس وابريل ، ثم فى يوليه وأغسطس ، وهذه هى الحالة الغالبة بالمناطق الجبلية . أما فى إقليم تهامة فتسقط أغلب الأمطار فى أغسطس ، ونادراً ماتهطل الأمطار فى الشتاء . ومتوسط المطر السنوى فوق الجبال ١٠٠ سم فأكثر ، وفيما عدا هذه المناطق يبلغ المتوسط ٤٠ — ٥٠ سم وهذا هو الغالب ، وقد يتجاوز هـــذا القدر أو ينقص عنه .

وليس فى اليمن أنهار أو بحيرات ، ونتيجة للأمطار الغزيرة تمتلىء الأودية بالمياه ، ومن هذه الأودية مور وهندوان ، وهذا يوضح الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه السياسة المائية الملائمة لظروف هذا القطر ، أى محاولة ضبط مياه الأمطار ، وخزنها ، وتنظيم توزيعها .

وقدر إحصاء لعام ١٩٥٧ عدد السكان بنحو ٤٫٧ مليون نسمة ، غير أن

الظاهرة التي تلفت النظر هي كثرة عدد اليمنيين الذين يقيمون في خارج البلاد بحيث تجعل بعض المصادر عددهم في حدود المليون نسمة ، ومن هذه الناحية نلتقي شبها بين اليمن من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى ، وهؤلاء المغتربون منتشرون في الجنوب العربي ، وأثيوبيا والصومال ، وعدد كبير من البلاد الآسيوية . والعامل الرئيسي في تلك الهجرة ، وترجع إلى أزمنة بعيدة ، أن التدهور والركود اللذين أصابا البلاد جعلا موارد العيش قاصرة عن التمشي مع كثافة السكان ، ومن هنا كان الفائض من السكان مضطرا إلى التماس الرزق في بلاد أخرى . يضاف إلى هذا أسباب أخرى تتصل بالاضطهاد الديني أو السياسي الذي تعرضت له البلاد في فترات من تاريخها مما دفع الكثيرين إلى الفرار من جو لم يطيقوا العيش فيه .

الزراعة والرعي :

وتعتبر الزراعة والرعي الحرفتين الرئيسيتين في البلاد إذ هما مصدر العيش لأغلبية السكان . والإنتاج الزراعي في الوقت الحاضر لا يمثل الطاقة الكامنة . فبالرغم من أن المساحة الكلية تقدر بنحو ١٩ مليون هكتار فإن المساحة المزروعة فعلا لا تتجاوز مليوني هكتار ، نصفها في إقليم تهامة وحده والباقي موزع على مختلف أنحاء البلاد . أما المساحة الصالحة للزراعة فتقدر بحوالي ٤,٥ مليون هكتار . والأرض في تهامة على درجة عالية من الخصوبة لدرجة أنهم في زراعة المدرجات قد يزرع المحصول في نفس المساحة عدة سنوات متتابعة إذ لا تتبع دورة زراعية . وأحيانا يزرع القمح في منطقة شتاء على مياه الينابيع ثم يزرع مرة أخرى في الصيف باستخدام مياه المطر ومع ذلك يتراوح إنتاج الفدان من هذا المحصول بين ستة وسبعة أرادب .

وتملك الدولة أغلبية الأراضي ولا تتجاوز ملكية صغار الفلاحين ربع المساحة المزروعة ، وهناك وبخاصة في إقليم تهامة إقطاعيات كبيرة ، ولكن

هذه لاتستغل استغلالا مناسبا بل تترك أجزاء كبيرة منها بوراً لعدم توافر الموارد اللازمة لاستغلالها .

وتنتج اليمن حاجتها من الحبوب والبقول والخضر (مثل الفاصوليا والباميا والطماطم والبطاطس) والفواكه (كالتين والموز والعنب والخوخ والمشمش) وقليلا من قصب السكر ، وفى السنوات التى تجود فيها المحاصيل تصدر اليمن من الحبوب والبقول مقادير تبلغ ١٧٠,٠٠٠ طن ، كما تصدر حوالى ١٢٠٠ طن من الخضر ، ٦٠ء طنا من الفاكهة ، وذلك إلى البلاد المجاورة .

ويعتبر البن على رأس المحاصيل النقدية Cash Crops ، ويبلغ متوسط الصادرات منه ١٠,٠٠٠ طن فى السنة . ومناطق إنتاجه الرئيسية هى ألوية تعز وإب وصنعاء وحجة (بالمناطق الجبلية) وصعدة فى خولان بن عامر . ولا شك أن كمية المصدر من البن دون إمكانية البلاد الحقيقية لو وسعت المساحة المزروعة ، ووفرت وسائل فنية فى جمعه وتعبئته وتصنيفه . وينسب البعض هذا القصور إلى غلبة الاهتمام بزراعة نبات القات الذى يعتبر أوفر ربحا من البن .

ويقال إن اكتشاف البن فى اليمن حدث عند مالاحظ أحد الرعاة حيوية قطيع من الماعز بعد قضمه ثمار شجيرة معينة كانت تنمو برية ، وسرعان ما أخذت شجيرات البن تغطى سفوح مرتفعات اليمن ، وأخذ يصدر من ميناء مخا . ومما يلفت النظر أن أهل اليمن لايشربون قهوة البن وإنما يكثرون من شرب قشر البن الذى يغلونه كالشاى .

وتزرع مقادير قليلة من القطن كما فى لواء البيضاء ولواء الحديدة (بمنطقة الزيدية) وهما فى سهل تهامة اليمن ، وهو إقليم ذو إمكانيات واسعة من ناحية زراعة القطن .

وكذلك يزرع التنباك وتشتهر منطقة الزيدية بزراعة شجر الدوم الذى يصنع منه الحصير والأكياس والزنابيل . وفى لواء إب نبات يعرف باسم الورش ، تستخدم مادته للصباغة .

والمراعى منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ونلقاها متصلة بعضها ببعض ، سواء فى الأودية أو على سفوح الجبال . وأشهر عناصر الثروة الحيوانية الأغنام والماعز ، كما توجد أيضاً الجمال والحمير والبغال والخيل والبقر ، والأخير حيوان ذو شكل غريب إذ له سنام فوق رقبته شبيه بسنام الجمل . وفى اليمن أنواع مختلفة من الحملان تعطى جلوداً مكسوة بالصوف تشبه الاستراخان . وتوفر الإبل وغيرها اللبن ومشتقاته واللحوم بكثرة لايستهان بها . وتقدر الثروة الحيوانية بنحو ١٠٠ مليون ريال يمنى أى مايعادل ٢٥ مليون جنيه[١] . وهذه الثروة مصدر هام من مصادر الدخل القومى ، فتعتبر جلود الحيوانات من أهم صادرات البلاد ، كما يعتمد اليمنيون على الحيوان فى كل مايتعلق بحياتهم ، فيصنعون الجبب والمعاطف من الجلود المدبوغة التى يتركون عليها صوفها ، والنعال والأحذية وسروج الخيل . وكذلك يصنع كل يمنى من رجال القبائل والفلاحين كيسا من الجلد يضع فيه حاجياته ولا يتركه أبداً .

وبالرغم من إمكانيات البلاد الزراعية وهى التى كانت فى القديم مخزنا للحبوب تزود به البلاد المجاورة ، فقد كانت الأغلبية الساحقة تعيش فى حالة شديدة من الفقر ، فوسائل الرى المستخدمة فى المناطق الغنية بالينابيع لاتزال بدائية ، والأساليب المستخدمة فى الزراعة لم تتغير منذ قرون وفرض على الفلاح اليمنى ، وهو على جانب كبير من الجد والنشاط ، والاتجاه إلى الزراعة الكثيفة . ولا شك أن العزلة التى عاشت اليمن وراءها عهودا طويلة حالت دون

---

(١) هذه الأرقام تقديرية اذ لم يعمل بعد أى احصاء دقيق ، ولهذا فمجال الخطا واسع فى التقديرات .

تسرب المؤثرات العالمية وبذلك ظل الجمود والركود سائدين . ومن أكبر المظالم التى كان يعانى منها الفلاحون النظام الإقطاعى الذى كان يستغل المزارع المستأجر ولا يدع له سوى مجرد عيش الكفاف ، وكذلك كان الربا عاملا خطيرا يفتك بالمالك الصغير ويضع حياء اليمنى تحت رحمة رجال الإقطاع والتجار المرابين . لا عجب إذن أن كان الفلاحون يهجرون الأراضى المنتجة هربا من الديون ، ونفروا إلى زراعات أقل إنتاجا .

الثروة المعدنية :

كتب جان بيربى[1] يقول « ولم يعد مجهولا أيضاً أن الثروة المعدنية قادرة على أن تتيح لليمن مواجهة تصنيعها والإفادة من مواردها الأولية لتدعيم ميزانها التجارى ورفع مستواها المعيشى » . والواقع أن فى البلاد إمكانيات للاستغلال المعدنى ، فمعظم لواء تعز منطقة جرانيتية ، ويوجد الجرانيت ويعتقد بوجود عروق فضية بشرقى صالة ، كما يوجـــد الفحم فى بنى حمـاد ومطران . وفى لواء البيضاء توجد معادن فى عروق ضمن جبال الميكا والجرانيت ، كما يوجد معدن الذهب فى منطقة حديب جنوبى مأرب . وفى بنى قشيب بلواء صنعاء عروق من العقيق ، وتضم حجة مدخرات من الجبس إلى جانب صخور من المرمر . وثبت أن فى صعدة طبقة من الحديد وهو من نوع جيد تتراوح نسبة الخام فيه بين ٦٠ ، ٧٠ ٪ وهى نسبة عالية بغير شك . ويستخرج اللؤلؤ والمرجان من السواحل .

وفى ميناء الصليف على الشاطىء الشمالى لشبه الجزيرة الذى يحمل هذا الاسم ، يستخرج الملح البحرى أو الصخرى . ويستخدم الأول للاستهلاك المحلى ، أما النوع الثانى فيصدر إلى اليابان حيث يستخدم فى الأغراض الصناعية

(١) جزيرة العرب ، ١٥٤ .

وتتولى استخراج الملح الصخرى شركة مملوكة للحكومة ، ويقدر إنتاج المناجم بما يتراوح بين ٢٥٠ طنا ، ٣٠٠ طن فى اليوم الواحد .

وقد حفرت شركة ميكوم بئر الحديدة رقم ٢ على عمق ٨٩٥٠ قدما للبحث عن البترول ، ثم هجرتها فى عام ١٩٦٢ وإن احتفظت بمنطقة الترخيص ومساحتها ١٠,٠٠٠ ميل مربع ، فى الإقليم الساحلى من تهامة . وفى عام ١٩٦٢ أصبحت شركة الزيت النقى The Pure Oil Company شريكة فى مصالح شركة جون ميكوم البترولية فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك مصالحها فى اليمن وظفار والشارقة . ووافقت الشركة الأولى على إنفاق ٨ ملايين دولار ، ولكن حتى يناير من عام ١٩٦٣ قامت ميكوم وحدها بتمويل هـــذه العمليات .

المواصلات :

ومن أكبر العقبات التى تواجه التنمية فى اليمن ، المواصلات فالسكك الحديدية لا وجود لها وهو أمر يلفت النظر . والطرق البرية المعبدة قليلة جدا وأهمها طريق الحديدة — صنعاء وطوله ٢٢٠ كيلومتراً وقد تم إنجازه بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية ، وطريق تعز — مخا وطوله ٨٠ كيلومتراً ، وطريق تعز — صنعاء ، وتبذل الآن جهود كبيرة فى سبيل توسيع شبكة الطرق البرية المعبدة . وتعتمد وسائل النقل الداخلى فى اليمن على البغال والحمير والإبل ، أما الخيل فقليلة ، وتعد البغال أفضل حيوانات الركوب لأنها قوية وتتسلق الجبال الشامخة الوعرة بسهولة ، أما الإبل فتستعمل للنقل وبخاصة بين الساحل والمناطق الجبلية .

وأنشئت عدة مطارات منها مطار تعز وهو الرئيسى ، ومطارات صنعاء والحديدة ومأرب . وكانت اليمن تعتمد فى تجارتها الخارجية على عدن إذ كان ميناء الحديدة رديئا لكثرة الصخور عند الشاطىء إلى حد أن السفن كانت

تضطر إلى تفريغ شحناتها على مسافة بعيدة عن الميناء ثم تنقل البضائع فى قوارب صغيرة تقترب بها إلى بعد ٣٠ متراً من الشاطىء ، وهنا يتقدم الحمالون وينقلون البضائع على أكتافهم . وفى أوائل عام ١٩٦١ تم بناء ميناء الحديدة الجديد بالتعاون مع الاتحاد السوفييتى ، ويضم ثلاثة أرصفة طولها ٩ كيلومترات ، ويعتبر عملا ذا أهمية فى تطوير الاقتصاد اليمنى ، ويقلل إلى حد كبير الاعتماد على عدن . ومخا من الموانى المهمة فى لواء تعز ، واشتهرت منذ زمن بتصدير البن وبه عرفت فى الخارج بنسبة البن إليها ويعرف باسم « بن مخا » .

التجارة الخارجية :

وكانت تجارة اليمن الخارجية محدودة بسبب التخلف والفقر ، وكانت أهم الصادرات البن والحبوب والجلود والتنباك والسمسم والخضر والبقول ، أما الواردات الرئيسية فهى الأقمشة والسجاير والكبريت والبترول والسكر والسيارات وغيرها .

النظام المالى :

وكانت الموارد المالية الأساسية هى العشور على المحاصيل ، وزكاة الباطن وتفرض على رءوس الأموال ، وهذه الضرائب جميعها ليست ثابتة المقدار . وكان لليمن مورد طيب من الدخل غير المنظور ويأتى معظمه من كسب اليمنيين المغتربين الذين يعيشون ويعملون فى خارج بلادهم ، إلا أن الظاهرة التى تلفت النظر أنه لم يكن فى البلاد نظام مالى بالمعنى الحديث ، ولم تكن هناك تفرقة بين مال الخزانة العامة ومال الحاكم ، ولهذا كان فى مقدمة الاصلاحات الحاسمة التى أقدمت عليها حكومة الجمهورية وضع نظام سليم للميزانية العمومية ، بمعونة فريق من المتخصصين فى الجمهورية العربية المتحدة .

هـــذه هى الصورة الخلفية للاقتصاد اليمنى ، وإنها لتوضح ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتق حكومة العهد الجديد . والواقع أن عملية الإنشاء والتعمير تواجه الكثير من العقبات أهمها :

١ — النقص الشديد فى نواحى الخبرة الفنية ، وهو نتيجة طبيعية لسياسة عزل اليمن عن المؤثرات العالمية ، وإغفال التعليم بوجه عام والتعليم العالى والفنى بوجه خاص ، ورفض الاستعانة بالخبراء من الدول الأخرى ، وعدم وجود خطة مرسومة لتطوير اقتصاديات البلاد وتنميتها . غير أن العقبة يمكن تذليلها بإنتهاج الوسائل التى لجأت إليها البلاد المتخلفة فى آسيا وأفريقية . فما من شك أنه من الخطوات الضرورية وذات القيمة الحيوية فى الأجل الطويل وضع نظام حديث للتعليم سوف يؤتى ثماره فى المستقبل ، والإكثار من إرسال البعوث إلى مختلف البـــلاد للدراسة النظرية والتدريب العملى . ولـكن الإجراءات العاجلة تتمثل فى الاستعانة بالخبرة الفنية من الخارج ، من البلاد الصديقة والهيئات الدولية المتخصصة . ولقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة إلى وضع إمكانياتها من أجل تحقيق هذا الغرض فبعثت بعدد كبير من الخبراء فيها لتنظيم الإدارة ، والمـالية ، والتعليم ، وشئون الرى والزراعة والصناعة وغير ذلك من الميادين . وسارعت حكومة الجمهورية العربية اليمنية أيضاً إلى طلب المعونة الفنية من بلاد صديقة ، ومن ذلك عقد اتفاقية مع يوغوسلافيا تتضمن إلى جانب التبادل التجارى ، تقديم المعونة الفنية وانتداب عدد من الخبراء فى بعض الصناعات كالأسمنت وتعليب الفواكه ودبغ الجلود .

٢ — ومن أكبر الصعاب التى تواجه عملية التنمية الاقتصادية عدم وجود رأس المـال الـكافى بسبب انخفاض مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من الأهلين ، كما أن الحـكومة من قبل لم تقم بدور إيجابى للإنماء ، فضلا عن عدم وجود ميزانية منظمة لتقدير الايرادات والمصروفات . غير أنه فى استطاعة العهد الجديد أن يدبر الأموال اللازمة من مصادر عدة :

(ا) وضع نظام جديد وعلى أسس حديثة للضرائب مما يؤدى إلى زيادة إيرادات الحكومة .

(ب) التوسع التدريجى فى تصدير أكبر مايمكن من فائض الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية .

(حـ) دعوة المهاجرين اليمنيين فى الخارج إلى المساهمة بقدر من أموالهم فى مشروعات التنمية .

(ى) الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الهيئات الدولية كالبنك الدولى للإنشاء والتعمير، والبلاد الأجنبية الأخرى ، والبلاد العربية، وفيما يتعلق بالأخير قامت الجمهورية العربية المتحدة بتقديم الكثير من المعونة. هذا وفى الإمكان الحصول على قروض من بعض البـــلاد العربية المنتجة للبترول مثل الكويت ، كما يمكن توفير التسهيلات أمام رؤوس الأموال العربية للمشاركة فى إقامة المشروعات الإنتاجية المختلفة وحركة التعمير .

(هـ) المعونات الخارجية الخالية من القيود والشروط .

٣ — عدم وجود جهاز إدارى حديث ليضطلع بعملية التنفيذ ومتابعتها خطوة بعد أخرى ، وهذا من الجوانب التى تستأثر الآن باهتمام الحكومة اليمنية الجديدة .

٤ — الافتقار إلى الإحصائيات الدقيقة عن موارد البلاد البشرية والطبيعية،والتى بدونها لا يمكن أن توضع خطة سليمه لتطوير الاقتصاد القومى، ولهذا فإنشاء جهاز إحصائى يزود بالخبراء اللازمين ، فى مقدمة الأعمال التى يتعين البدء بها .

وبالرغم من هذه العقبات التى أشرنا إليها بدأت حكومة الجمهورية العربية اليمنية تواجه المشكلة على أساس علمى ، وكان فى مقدمة القرارات التى اتخذت

إنشاء البنك اليمنى للإنشاء والتعمير وساهمت الدولة فيه بنسبة ٥١٪ من رأسماله . وفى الوقت نفسه ، ومن أجل مصالح الفلاحين ، قامت بالاستيلاء على المساحات الشاسعة من الأراضى التى كانت مملوكة لأفراد الأسرة الحاكمة السابقة والتى تمثل نسبة كبيرة من الأراضى المزروعة .

ولاشك أن الخطوة الرئيسية التالية هى القيام بعملية مسح شاملة بقصد تقدير احتياجات البلاد ومواردها القابلة للاستغلال ، فى وقت الحاضر وخلال السنوات العشر القادمة مثلا ، حتى يتسنى رسم خطة التنمية على أساس التقدير وتحديد تكاليفها والمدة اللازمة لتنفيذها . وهنا تستطيع الجهات التى سوف يعهد إليها بإجراء التخطيط ووضعه موضع التنفيذ ، الاستفادة من التقرير الذى سبق أن أعدته أحدى بعثات الأمم المتحدة ، التى زارت اليمن فى عام ١٩٥٣ وهو التقرير الذى لم تنشره الحكومة فى ذلك الحين .

والقاعدة التى ينبغى أن يقوم عليها تطوير بلد فى ظروف اليمن الطبيعية ، هى الزراعة . واليمن لا تنقصها المساحات الواسعة من الأراضى الخصبة حتى ليقال إن إمكانيات البلاد الزراعية لتكفى شعبا تعداده ثلاثون مليونا من الأنفس . وبالرغم مما قد يبدو على الرقم المشار إليه من طابع المبالغة إلا أن الثابت أن هذه الإمكانيات تستغل دون طاقتها إلى حد كبير . كذلك لا تفتقر اليمن إلى المياه اللازمة للزراعة ، ولا إلى الأيدى العاملة النشيطة المدربة على الأعمال الزراعية ، بل إن الفلاح اليمنى لا يدع شبراً من الأرض دون الاستفادة منه ما وسعه ذلك . وهذه الحقيقة الأخيرة فى حاجة إلى التأكيد ، ذلك أن الاعتقاد الشائع فى خارج اليمن أن معظم أهلها من رجال القبائل الرحل ، بينما الواقع أن هؤلاء لا يمثلون إلا نسبة صغيرة قد تقل عن ٢٠ فى المائة من مجموع السكان . إن المشكلة الحقيقية بالنسبة إلى التطوير الزراعى هى ضبط الموارد المائية المتاحة . فمياه الأمطار لا تهطل إلا فى فترة معينة من

السنة وتنساب على سفوح الجبال وفى الأودية ، ومن المحقق أن نسبة كبيرة منها تتعرض للتبديد . والعلاج ينحصر فى إنشاء طائفة من السدود لخزن المياه وراءها من أجل الاستفادة منها على مدار السنة ، ولقد كان سد مأرب مثلا من الأعمال الرائعة التى أفاضت على اليمن الخير والنماء فى العصر القديم. ويقتضى الأمر أيضاً إنشاء شبكات من القنوات والمسيلات المائية لنقل الماء من الخزانات ومن الينابيع إلى الحقول والبساتين . والوسائل التى تستخدم فى رفع المياه من الينابيع والآبار بسيطة وبدائية وفيها إسراف ، ولعل خير مايمكن عمله الآن هو استخدام المضخات وتعويد الناس عليها . ولما كانت ظروف الفلاح اليمنى الصغير لا تسمح له باستخدام هذه الوسيلة الميكانيكية ، لهذا يقع على عاتق الدولة مسئولية توفير هذه الأجهزة بأن تشتريها ثم تبيعها له أو للجمعيات التعاونية التى يمكن أن تتكون ، بسعر معتدل على أن يسدد إليها الثمن على آجال مناسبة .

ويجب أن تتجه عملية التنمية إلى الإكثار من إنتاج الحبوب والبقول والخضر والفواكه والبن ، لابقصد الاستهلاك المحلى وحده فحسب ، بل ولأغراض التصدير ، الأمر الذى يساعد على التعجيل بالتنمية الاقتصادية ، والبن فى حاجة إلى زيادة رقعته المنزرعة ، مع العناية بأساليب جمعه وتعبئته ووضع مواصفات لدرجاته حتى يستطيع أن ينافس فى الأسواق العالمية . إن للبن اليمنى شهرته بسبب مزاياه ونكهته التى عرف بها منذ زمن طويل ، ولكن الإهمال فى زراعته ومعالجته أفقد البلاد هذه الميزة . ولقد سبق أن أشرنا إلى نمو زراعة القات فى الماضى على حساب البن ، وهذه ظاهرة يجب الخلاص منها ، خاصة وأن النبات الأخير هو مادة مخدرة تسيء إلى صحة الشعب وتضعف حيويته وقدراته . ومن الزراعات التى ينبغى أن تنال الاهتمام ، القطن وهو مادة إذا توافرت سوف تكون أساساً تقوم عليه صناعات عدة تحتاج إليها البلاد . وأهم منطقة تصلح للزراعة القطن هى تهامة ، وقد بدأ بالفعل تنفيذ مشروع وادى مور بتهامة ، ويقدر مايمكن استصلاحه بمليونى

فدان . وكذلك يمكن التوسع فى زراعة قصب السكر وتقوم بعثة ألمانية بإجراء التجارب اللازمة ، إذ بالرغم من صلاحية مناطق كثيرة لزراعته إلا أن المساحة المزروعة حاليا صغيرة .

ومن المشكلات التى كانت تواجه الفلاح اليمنى الصغير صعوبة الحصول على المال اللازم لممارسة مختلف العمليات الزراعية ، وكان يلجأ فى هـــذا إلى المرابين والإقطاعيين الذين كانوا يقرضونه حاجته بشروط فادحة لاتدع له فى النهاية إلا نسبة طفيفة من ثمرة الجهد الذى يبذله، ولهذا فمن الخطوات الإيجابية الضرورية وضع نظام للتسليف الزراعى ، سواء على صورة مصرف قائم بذاته ومتخصص فى هذه الناحية ، أو على هيئة قسم تابع للبنك اليمنى للإنشاء والتعمير . ولا بد أيضا من العمل على تعميم الجمعيات التعاونية وبخاصة فى المناطق القائمة بإنتاج الفواكه والخضر ، وهى المزروعات التى ينبغى أن تشكل عنصراً هاما فى تجارة الصادرات . وفى الوقت نفسه يجب توفير الأمن والطمأنينة للفلاح المالك الصغير ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتحديد الضرائب على الاستغلال الزراعى لأن النظام المتبع هو المزارعة على أساس حصول المالك من المستأجر على نصف أو ثلثى المحصول ، وهى نسبة عالية . ومن النواحى الجديرة بالاهتمام التعليم الزراعى والإرشاد الزراعى ، فهذان هما السبيل إلى تطوير أساليب الاستغلال التى تؤدى فى النهاية إلى رفع الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعى من مختلف المحاصيل .

وإذا كانت الشواهد تشير إلى مانشتمل عليه البلاد من الإمكانيات المعدنية ، إلا أن العملية تتكون من شقين ، أولهما إجراء عملية كشف عن عناصر الثروة المعدنية وتحديد مواقعها وتقدير مدخراتها وتقرير مـــدى إمكانية استغلالها استغلالا اقتصاديا ، فإذا تم هذا كله بدأ تنفيذ الشق الثانى وهو الاستغلال سواء لأغراض التصنيع المحلى أو بقصد التصدير إلى الخارج إذا كانت الأسعار التنافسية مناسبة .

والصناعة فى اليمن على درجة كبيرة من التأخر ، فهى لاتعدو أن تكون حرفا يدوية وذات أساليب بدائية وبذلك لاتستطيع أن تشبع متطلبات شعب ينزع إلى التقدم والارتقاء . والصناعات التى يرجى لها النجاح هى الصناعات الخفيفة التى تعتمد على خامات محلية متوافرة ، والتى لايتطلب إنشاؤها القدر الكبير من رؤوس الأموال. والتى تبدو آثارها خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. ومن الصناعات التى تنطبق عليها هذه الشروط صناعة الأسمنت حيث موارد الخام متوافرة ، ولأنها أساسية بالنسبة إلى عمليات الإنشاء والبناء وبخاصة مشروعات الرى التى يزمع القيام بها . وهناك أيضاً صناعة تعبئة الفواكه والخضر بقصد التصدير إلى الأسواق المجاورة ، وصناعة الأقمشة من الصوف والقطن وبخاصة بعد التوسع المنتظر فى زراعة المحصول الأخير . ونظراً لوفرة الثروة الحيوانية يمكن الاهتمام بدبغ الجلود وعمل الأدوات الجلدية وبخاصة الأحذية، ومنتجات الألبان كالسمن والزبد . وهناك مجال واسع لاستخراج الملح وتهيئته ، وصيد السمك من شواطىء البحر الأحمر . ومن الصناعات التى يجب أن تتضمنها خطة التنمية إنتاج الزيوت من الزيتون والسمسم وبذرة القطن ، وعمل الصابون . هذا وقد بدأت الحكومة الجديدة السير فى طريق التصنيع فعقدت اتفاقيات بهذا الصدد مع الجمهورية العربية المتحدة . وتضمنت الاتفاقية المعقودة مع يوغوسلافيا ، إلى جانب المساعدات الفنية ، القروض الطويلة الأجل لتمويل الصناعات التى يراد إنشاؤها ، وانتدب عـــدد من الخبراء لصناعات الأسمنت وتعليب الفواكه ودبغ الجلود .

ومن الخطوات الهامة التى اتخذت بناء على توصية خبراء الجمهورية العربية المتحدة ، إصدار قانون لحماية الملكية الصناعية ، ويقضى بحماية العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع والأسماء التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة .

غير أن التنمية الاقتصادية يحد منها الآن القصور الواضح فى طرق

المواصلات ، ولهذه الناحية أهميتها فى أية خطة إنمائية ، وهذا ما بدأت الحكومة السير فيه وبخطى واسعة .

ومن المصادر التى يمكن استغلالها من أجل زيادة الدخل القومى ، تنشيط السياحة ، وللبلاد ميزة كبيرة بسبب ماتضمه من آثار قديمة ذات شهرة عالمية على مر التاريخ . ففى صرواح عاصمة السبئيين آثار كبيرة للمعابد والهياكل . وفى أضرعة السد التاريخى وعرش بلقيس وقصر سلحين . وهناك أيضاً الحمامات الطبيعية المعدنية فى قضاء آنس بلواء صنعاء ، وكذلك السخنة (من نواحى الحديدة) لعلاج الأمراض الروماتزمية والجلدية .

الفصل الثامن

الجنوب العربى

ويطلق على هذه المنطقة الممتدة لمسافة ٧٠٠ ميل من باب المندب حتى حدود ظفار التابعة لعمان ، اسم « اليمن المحتلة » ، إذ يعتبرها اليمنيون جزءاً من بلادهم الأصلية انتزعتها منهم بريطانيا بطريقة أو أخرى . وتبلغ المساحة الكلية ١١٢,١٣٠ ميلا مربعا ، ويقدر عدد السكان بنحو ٦٦٠,٠٠٠ نسمة بينما تحملهم مصادر أخرى فى حدود ٩٠٠ ألف. وفى المنطقة هضاب يتراوح ارتفاعها بين ٣٠٠٠ ، ٨٠٠٠ قدم . والمطر قليل بوجه عام ، ودرجات الحرارة مرتفعة وبخاصة فى السهول الساحلية .

وتنقسم المنطقة إلى :

(١) مستعمرة عدن وتوابعها

(٢) المحميات

ويعيش أكثر من ٩٠ ٪ من الأهالى على الزراعة ، وينتجون النخل والحبوب والبن والفواكه والخضر وعلف الماشية . وفى السنوات الأخيرة أدخلت زراعة القطن ويقدر محصوله بنحو ٤٠ ألف بالة فى السنة . وتقدر المساحة القابلة للزراعة بما يقرب من مليون فدان ولكن لايزرع منها الآن سوى ١٥٠,٠٠٠ فدان . هذا ، وإن الاكثار من السدود الصغيرة وشبكات أقنية الرى ، من شأنه أن يزيد من المساحات المنزرعة ، كما أن حسن انتقاء البذور واتباع الوسائل الحديثة فى الزراعة من العوامل التى تؤدى إلى مضاعفة الإنتاج .

ويشتغل الأهالى فى المناطق الداخلية بتربية الحيوان ويقدر عددها كالآتى طبقا للإحصاء الذى أجرى فى عام ١٩٥٥ :

إبل	٦٠,٠٠٠
ماشية	٦٢,٠٠٠
ماعز	٨٠٠,٠٠٠
أغنام	١٨٥,٠٠٠
حمير	٥,٥٠٠

ومن الحرف التى يمارسونها بالأنحاء الساحلية صيد السمك وتمليحه وتجفيفه، والملاحة والتجارة . أما الصناعات فبدائية وتقوم على سد بعض المطالب المحلية . وهناك دلائل على وجود إمكانيات بترولية فى بيحان وشبوة وبير ثمود.

مستعمرة عدن : وتبلغ مساحتها ٧٥ ميلا مربعا ، وعـــدد سكانها ١٥٥,٠٠٠ نسمة (طبقاً لإحصاء عام ١٩٦٠) . ولعدن أهمية اقتصادية واستراتيجية لأكثر من سبب :

(١) فهى مركز هام للاستيراد والتصدير ، تستورد منه معظم الأسواق فى شبة الجزيرة العربية وغيرها من البلاد المجاورة مثل الصومال وأثيوبيا .

(٢) وهى من أعظم المحطات لتموين الأساطيل البحرية والجوية البريطانية، وقد بلغ عدد السفن التى مرت بمرفأها فى عام ١٩٦١ أكثر من ٦٠٠٠ سفينة. وهى تحرس طريق باب المندب ، وأصبحت المقر العام لجميع قوات بريطانيا المسلحة فى هذا الجزء من العالم .

(٣) وفى عام ١٩٥٤ تم إنشاء مصفاة للبترول فى ظاهر عدن ، طاقتها خمسة ملايين طن فى السنه .

(٤) ويعد الملح المستخرج من البحر من أهم صادرتها ، فتصدر منه كل سنة أكثر من ٢٠٠ ألف طن .

ويشتغل جانب من العدنيين بعمل السجاد وصنع الأدوات المنزلية

من الألمنيوم . وترتبط عدن من الجهات المجاورة بطرق مرصوفة أهمها :

(ا) الطريق إلى تعز فى اليمن عن طريق لحج .

(ب) طريق غربية تصلها ببلاد الصبيحيين .

(حـ) طريق شرقية تمتد من عدن جنوبا إلى الشمال الشرقى مارة بسلطنة الفضلى ودثينة العوالق حتى بيحان بالقرب من الحدود اليمنية . ومن بيحان تصل إلى حضرموت من ناحيتها الشمالية الغربية .

(ى) طريق عدن - حضرموت ، وتمتد بحذاء الساحل .

ولعدن مطار ضخم فى « خور مكسار » يصلها جوا مع جميع أنحاء العالم . وتتبع عدن ، جزيرة بريم وجزيرة سقطرى . ويشتغل معظم أهل الأخيرة بتربية الحيوان .

المحميات : وتنقسم المحميات إلى غربية وشرقية . ومساحة المحميات الغربية نحو ٣٧,٦١٠ ميل مربع . وتنقسم إلى الأقسام الآتية :

الاسم	العاصمة
سلطنات	
لحج أو العبدلى	لحج
الفضلى	شقرا
العوالق العليا	نصاب
العوالق السفلى	أحور
العوازل	عريب
يافع العليا	المحجبة
يافع السفلى	القارة
الحواشب	المسيمير

إمارات

بيحان	بيحان الغضب
الأميرى	الضالع

مشيخات

العقارب	بئر أحمد
الشعيبى	عوايل
الموسطه	القدمة
الظى	دبرة
المفلحى	خلة
الحضرمى	أبشر
العلوى	القشعة
القطيبى	التمير

وجمهورية الدثينة عاصمتها مودية .

وأهم هذه المحميات سلطنة لحج التى يبلغ عدد سكانها ٩٠,٩١٢ نسمة طبقاً لإحصاء تم فى عام ١٩٦٢ . وهى من أخصب الواحات فى جنوبى الجزيرة ، العربية ، يزرع فيها الحبوب والنخيل والبطيخ والتفاح والمانجو والموز والتمر هندى وجوزالهند والخضر . وأدخلت أخيراً زراعة القطن الذى يعتبر من أهم محاصيل بلاد الفضلى .

وأهم مصادر الثروة فى اليوافع البن الذى يصدر بكميات وافرة إلى عدن وحضرموت ، وتزرع أيضاً أنواع الحبوب ، كما يوجد بعض النخيل فى الأودية المنخفضة . وتحيط بيافع السفلى الجبال الشاهقة والأودية العميقة .

ويعتبر الملح من أهم عناصر ثروة بيحان ويستخرج من وادى بيحان وكان يصدر إلى اليمن .

أما المحميات الشرقية فمساحتها نحو ٧٣,٣٩٠ ميلا مربعا ، وتتألف من مشيختى عرقة وحورة ، ومن خمس سلطنات وهى :

١ ـ الواحدى وعاصمتها حبان وميناوها بلحاف .

٢ ـ الواحدى ـ بئر على

٣ ـ مهرة

٤ ـ سلطنتا حضرموت وهما القعيطى والكثيرى .

وتتكون بلاد حضرموت من جبال صخرية جرداء تشقها أودية فسيحة وهى عالية فى الغرب ثم يزداد إنخفاضها باتجاه الشرق ، وتصل أعلى قممها عند الساحل إلى ارتفاع نحو ٢٣٠٠ متر . وعلى إمتداد الأدوية يزرع القمح والذرة والدخن والسمسم والنخيل والفواكه والخضر والبقول والتبغ (الذى يصدر إلى الخارج)وجوز الهند واللبان والمر . ويزرع القطن فى أماكن محدودة .

ويرتبط الرى فى حضرموت ارتباطا وثيقا وشبه كلى بالآبار الارتوازية . وقد جرى استعمال المحركات على الآبار فى كل البلاد وترتب على استعمال ٥٠٠ مضخة منذ عام ١٩٥٤ أن زادت المساحة المزروعة إلى أربعة أمثالها وهناك معمل لصيانة هذه الأجهزة التى تباع بالتقسيط عن طريق الحكومات المحلية . وفيما بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٣ أنفق ٣٠٥ ألف جنيه على أعمال الرى وإصلاح السدود فى المحميات .

والصناعة بسيطة فى حضرموت ، ومنها المنسوجات ولكنها رديئة الصنعة . وهناك معامل بدائية لاستخراج الزيت من السمسم . ومن الحرف الرائجة الصياغة من الذهب والفضة ، وعمل الأحذية والقرب والدلاء ، وهم يجففون السمك ويملحونه ويبعثون به إلى الداخل حيث يستعمل كغذاء أساسى .

وفى جبال الشواطىء مقادير من فحم الليجنيت والأحجار الزيتية والنحاس

ودلت أعمال البحث الأولية على وجود البترول ، وفى عام ١٩٦١ حصلت إحـــدى الشركات الأمريكية على امتياز للتنقيب عن البترول فى سلطنة حضرموت على أن تقسم الأرباح بنسبة ٥٥٪ للحكومة ، ٤٥٪ للشركة .

وأهم صادرات سلطنة القعيطى التبغ والسمك المجفف وزيت السمك والعسل والتمور والصمغ والجلود والبخور . ويعيش سكان مهره على تربية الماشية وصيد السمك . وحصلت إحدى الشركات الأمريكية على امتياز للبحث عن البترول ، على أن تقسم الأرباح فى حالة استغلاله تجاريا بنسبة ٥٥ ، ٤٥٪ بين الحـكومة والشركة على التوالى .

ومن مصادر الدخل فى حضرموت الهجرة حيث سبق أن هاجر كثيرون من أهلها وجمعوا ثروات طائلة فى الهند واندونيسيا . وهؤلاء المغتربون لا ينسون أهلهم ، وبعضهم يعود إلى دياره بعد اقتناء الثروة ، والبعض الآخر لا يزال يعول أهله . وقبل الحرب العالمية الثانية قدر ما كانوا يرسلونه بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه فى السنة .

مسقط وعمان

تشغل سلطنة مسقط وعمان القسم الجنوبى الشرقى من شبه الجزيرة العربية ولها ساحل يقرب طوله من ألف ميل ويمتد من مشيخة رأس الخيمة قرب تبات على الجانب الغربى من شبه جزيرة مسندم إلى رأس ضربة على. وليست للسلطنة حدود ثابتة ، « وعدم الدقة فى حدودها وصل إلى درجة أن ذهبت بعض المصادر إلى القول بأن مساحة السلطنة هى مابين مائتين إلى مائتين وعشرين ألف كيلو متر مربع ، بينما تؤكد شركة نفط العراق صاحبة الامتياز للتنقيب عن البترول هناك ، بأن هذه المساحة لاتقل عن ثلاثمائة وخمسين ألف كيلو مربع »[1] .

وتتكون مسقط وعمان من أقسام ثلاثة ، وهى السهل الساحلى وسلسلة التلال والهضبة . ويتراوح عرض السهل الساحلى من عشرة أميال قرب السويق إلى لاشيء تقريبا فى جوار مدينتى مطره ومسقط ، حيث تهبط التلال بشدة وفجأة نحو البحر . وتتجه السلسلة الجبلية بوجه عـــام من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى وتصل أقصى ارتفاعها فى أقليم الجبل الأخضر حيث نلتى قمما يتجاوز ارتفاعها ٩٠٠٠ قدم . والتلال فى أغلبها قاحلة ولكن تكسوها الخضرة فى المنطقة العالية حول الجبل الأخضر ، وتقوم الزراعة على نطاق واسع . أما الهضبة فيبلغ متوسط ارتفاعها ١٠٠٠ قدم .

وبلدة مسقط هى أفضل ميناء طبيعى فى المنطقة وتقع على خليج صغير يشبه إلى حد كبير الخلجان المعروفة باسم الفيوردات فى شبه جزيرة اسكنديناوه وعلى مسافة بضع كيلومترات إلى الشمال تقع قرية مطره . وكانت مسقط فيما مضى مدينة لها أهمية تجارية ، إلا أنها أخذت فى السنوات الأخيرة تفقد

---

(١) جزيرة العرب ،مصدر سابق، ص ٢٥٢ ـ ٢٠٣

هذا المركز . وانتقل النشاط التجارى إلى مطره وهى التى تبدأ منها الطرق المتجهة إلى الداخل .

وبين هذه المدن وشاطىء المدنة يمتد سهل الباطنة الساحلى الذى تنتشر فيه مروج النخيل لمسافة تزيد على ١٥٠ ميلا . ويمتاز تمر الباطنة بحلاوة طعمه ، وهو ينضج فى النصف الأول من شهر يوليه قبل نضوج تمر البصرة . وكانت تجارة التمر من أهم صادرات المنطقة ، ولكن تضاءلت أهميتها حديثا بسبب تناقص الكميات التى تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية . إن سهل الباطنة هو المنطقة الخصيبة على شاطىء شديد الحرارة ، ومسقط ومطرة مشهورتان بأنهما أشد مدن شبه الجزيرة العربية حرارة . ونسبة الأمطار قليلة لأن الجبل الأخضر يحبس الغيوم الكثيفة ليوزع أمطارها على أهله . وأحيانا نجد القمم العالية مكسوة بلون الثلج الأبيض . أما فى الداخل ، من الناحية الأخرى من الجبل ، فتسير المنحدرات الجبلية فى الانخفاض التدريجى حيث تختفى فى رمال الربع الخالى . ويقع إقليم ظفار الخصيب على الساحل الجنوبى الشرقى لشبه الجزيرة العربية ، ويزرع فيـــه قصب السكر كما تربى الماشية .

ويقدر عدد السكان بنحو ٥٥٠,٠٠٠ نسمة أغلبيتهم الساحقة من العرب . وفى المنطقة الساحلية جالية أجنبية تضم خليطا غريبا من الهنود والباكستانيين والايرانيين والإفريقيين ، ولهم مركز اقتصادى ممتاز ناجم عن اشتغالهم بالتجارة .

وتقوم الزراعة حيث تتوافر الأمطار كما هو الشأن فى ظفار والجبل الأخضر والباطنة فى السهل الساحلى وتعطى زراعة النخيل أنواعاً مختلفة من التمور . وفى الواحات تزرع أنواع مختلفة من الخضر والفاكهة ، وفى الداخل تختلف المزروعات حسب الارتفاع . ويعمل أهل الحضر جميعاً فى الزراعة على

منحدرات الجبل الأخضر وفى الأودية التى لا تتعرض لرياح الصحراء المدمرة بسبب ماتحمله من الرمال . ومن هذه الجهة يصدر عنب مسقط المشهور .

وعلى الشاطىء يقوم الأهالى بصيد الأسماك واللؤلؤ . والأسماك موجودة بكثرة ، وأحسن موسم للصيد هو فصل الشتاء حين تبرد مياه البحر فتندفع الأسماك صوب الشاطىء طلبا للدفء . وتصدر الأسماك إلى الخارج أو تباع فى الداخل لأغراض الاستهلاك المحلى . ويصاد النوع المعروف باسم سمك القرش الذى يجفف ويملح ويصدر إلى الصين .

ووجدت شركة تنمية البترول (عمان) المحدودة دلائل على وجود زيت البترول فى البئر يبيال رقم (١) على بعد حوالى ٣٢ ميلا جنوب غربى جبل فهود . وفى ظفار حفرت ميكوم بئر موفر رقم (١) على عمق ١٢٤١٤ قدم ، ثم حفرت بئر مرمل رقم (٤) إلى عمق ٣٥٠٠ قدم ، وكان المتوسط اليومى المختبر للانتاج ١٥٠ برميلا . وفى يناير من عام ١٩٦٣ أجرى اختبار على عمق ١٢٠٠٠ قدم فى بئر تعرف باسم « و — ١٤ — ١ » .

هذا وقد اشترت ميكوم ما لشركة سيتيز سرفيس (ظفار) من مصلحة فى امتيازها البالغ مساحته ٣٢,٠٠٠ ميل مربع ، وهو الامتياز الذى سبق لها الحصول عليه فى عام ١٩٥٣ ، كما اشترت أيضا كل المعدات المملوكة لها هناك بما فيها ثلاث آلات للحفر .

وتستخدم الحيوانات لأغراض النقل فى الداخل ، وهناك طريق صالح لسير السيارات بين مسقط ومطره ويمتد بحذاء الساحل حتى خور فكان ويبلغ طوله ٢٠٠ ميل ، وكذلك ترتبط حجر وبشار بمطره بطرق من نفس النوع وغالبا ماتسير السيارات بين مسقط ومدن إقليم الباطنة وإلى الداخل ولا يسمح للأجانب باستخدام هذه الطرق بغير ترخيص سابق .

ومعظم تجارة مسقط وعمان مع الهند وباكستان وبلاد الخليج العربى .

وأهم الصادرات هى التمر ، والأسماك ومنتجاتها، والفواكه وبخاصة العنب ؛ أما الواردات فعبارة عن الأرز والقمح والدقيق والمنسوجات القطنية والبن والأسمنت والسيارات مع مايلزمها من قطع الغيار .

والمنطقة إمكانيات طيبة وبخاصة من ناحية الاستغلال الزراعى حيث تكون موارد الماء مؤكدة ؛ وفى الإمكان زيادة مساحة الأراضى المزروعة إذا وضعت خطة سليمة لاستغلال مياه الأمطار والمياه الجوفية : غير أنه إذا نجحت الجهود المبذولة فى التنقيب عن البترول فسوف يطرأ تغيير كبير على الأحوال الاقتصادية .

الفصل التاسع

إمارات البترول

الكويت

تعتبر الكويت جزءاً من شبه الجزيرة العربية وتقع فى شمال غربى الخليج العربى بين خطى عرض ٢٨ ، ٣٠ درجة شمالا وخطى طول ٤٦ ، ٤٨ شرقا . ويحدها العراق من الشمال ، والمملكة العربية السعودية من الجنوب والغرب ، والخليج العربى من الشرق . وتبلغ مساحة الكويت ١٥ ألف كيلو متر مربع أى ما يعادل ٦٠٠٠ ميل مربع ، ويصل طولها من الشرق إلى الغرب ٢٢٠ كيلو متراً . وتمتد إلى الجنوب منها المنطقة المحايدة وتقدر مساحتها بنحو ٥٧٠٠ كيلو متر مربع .

والكويت أرض رملية ذات شاطىء منخفض ومياهها قليلة الغور ، وغالبا ماتظهر فيها التيارات وبخاصة فى الخليج الواقع شمالى مدينة الكويت وهو جزء من الخليج العربى . وقد جعلت مياهه الراكدة من مدينة الكويت ميناء بحريا هاما . وتحيط بالكويت عدة جزر أكبرها بوليان وهى جزيرة غير مأهولة تقع فى الجزء الشمالى الشرقى من الخليج . وأهم الجزر فيلكا التى تقع فى خليج الكويت .

وبسبب موقع الكويت الجغرافى يعتبر جوها من النوع الصحراوى القارى وإن لطف من حدته نوعا الخليج . والصيف حار جاف حيث تصل درجة الحرارة نهاراً إلى ٤٨ درجة مئوية . ثم يعتدل المناخ فى الشتاء ويشتد البرد

طوال شهرى ديسمبر ويناير ، وتهبط درجة الحرارة إلى ١٥ درجة مئوية ، بل وتصل إلى الصفر أحيانا بالليل ، أما فى الربيع أى فى شهرى فبراير ومارس فيصبح الجو معتدلا ويكسو العشب الأرض ، ولكن هذا موسم قصير الأمد .

ونظراً لندرة المياه لاتنمو سوى الحشائش التى تستطيع مقاومة الجفاف بوجه عام وحرارة الصحراء بالصيف ويقوم الأهالى فى بعض القرى بزراعة مقادير قليلة من الشعير والخضر . غير أن الكويت بصفة عامة تعتمد على استيراد حاجة أهلها من الغذاء والملابس على اختلاف أنواعها .

وطبقاً للاحصاء الذى أجرى فى عام ١٩٦٠ بلغ عدد السكان ٣٢١,٦٢١ نسمة منهم ١٦١,٩٠٩ فقط أى ما يعادل ٥٠,٤ فى المائة ، يحملون الجنسية الكويتية . ويتركز فى مدينة الكويت وحدها ٩٦,٨٦٠ نسمة أى ما يقرب من ٣٠ فى المائة من مجموع السكان .

ومع هذا الفقر الشديد فى موارد الثروة الزراعية والحيوانية ، وبالرغم من صغر المساحة وقلة عدد السكان فإن « الكويت هى أشهر إمارات الخليج العربى على الإطلاق، وثروتها البترولية الهائلة وتطورها البالغ السرعة يجعلان من العسير إن لم يكن من المستحيل التحدث عنها دون استعمال ألفاظ التفضيل والمبالغة . لقد غمرت الثروة الكويت كالوباء ولم ينج شخص تقريبا من فرغرينة الذهب »[(١)] . أما كيف هبطت هذه الثروة فرده إلى البترول الذى يتدفق فى كل مكان يجرى فيه الحفر بحثا وراء الماء .

وتقوم باستغلال البترول « شركة نفط الكويت » التى حصلت على امتياز منفرد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ لمدة ٧٥ سنة ضمن إمارة الكويت بما فى ذلك الجزر والمياه الإقليمية . وبدأ العمل فى مايو ١٩٣٦ فلم يعثر على الزيت

(١) جان جاك بيربى ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢

فحفرت بئر ثانية فى منطقة البرقان فوجد المعدن فيها بكميات تجارية فى أبريل عام ١٩٣٨ . وتوقف العمل فى أوائل ١٩٤٢ ثم استؤنف بعد ثلاث سنوات وأخذ الانتاج يقفز بخطى سريعة وواسعة وبخاصة بعد تأميم البترول الإيرانى، كما يتضح من الأرقام الآتية (بالمليون طن) :

السنة	الإنتاج
١٩٤٦	٠,٨
١٩٥٠	١٧,٣
١٩٥٥	٥٣,٩٠
١٩٦١	٨٢,٧

وقد تنازلت الشركة أخيراً عن جزء من مناطق امتيازها مساحته ٣٥٧٦ ميلا مربعا فى الداخل أو الكويت الغربية ، وفى الجزر الشمالية والجنوبية والمناطق المغمورة، وسوف تتخلى أيضا بعد خمس سنوات عن مساحة أخرى قدرها ٣٨٦ ميلا مربعا من المناطق المغمورة .

وترتب على تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح اعتباراً من ٣٠ نوفمبر ١٩٥١ ، إلى جانب التوسع المطرد فى الإنتاج ، ارتفاع كبير فى إيرادات البلاد من البترول فوصلت إلى ٤٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٠ مقابل ٢٩٣ مليونا فى عام ١٩٥٦ .

وفى ١٥ يوليه ١٩٥٨ عقدت اتفاقية بين الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة (التى أنشأتها الشركة التجارية اليابانية) بشأن استغلال المنطقة المغمورة فيما يتعلق بنصف المصلحة الكويتية فى المنطقة. وطبقا للاتفاقية يجب أن لا تقل حصة الكويت من ربح الزيت والتسويق عن ٥٧ فى المائة ، كما تساهم الكويت بنسبة ١٠ ٪ من رأس مال الشركة .وفى يناير من عام ١٩٦١ عقد اتفاق مع مجموعة شركة شل ، حصلت بمقتضاه الأخيرة على حقوق

التنقيب والاستغلال فى منطقة واسعة من مياه الرصيف القارى . ويعطى العقد الحكومة الكويتية الحق فى شراء ٢٠٪ من رأس المال وبذلك ترتفع حصتها فى أرباح الشركة إلى ٦٠ فى المائة . وتأسست شركة الكويت الوطنية للنفط وللحكومة فيها مصلحة قدرها ٦٠ فى المائة، وتقرر قيامها بتسويق المنتجات فى داخل البلاد اعتباراً من أول يونيه عام ١٩٦١ .

وتعتبر الكويت ثالث بلد فى العالم الحر وأول بلد بالشرق الأوسط ، فى إنتاج البترول . وقد بلغ الإنتاج فى عام ١٩٦٢ ما مجموعه ١٢ر٤ ٦٣٢ر ٧١٤ برميلا بزيادة قدرها ١٢ر٨٥٪ عنه فى العام السابق ، وزادت الصادرات من الخام والمنتجات بنسبة ١١ر٣٪ أيضاً .

وفى قطاع التكرير بلغ إنتاج مصفاة الأحمدى خلال عام ١٩٦٢ ما معدله ١٩١٦٥٠ برميلا فى اليوم بزيادة قدرها ١٢٪ على ما كان عليه فى عام ١٩٦١. وبلغ إنتاج الغاز الطبيعى خلال عملية إنتاج الخام فى عام ١٩٦٢ ما مجموعه ٣٠٤ر٣٣٦ مليون قدم مكعب استفادت شركة نفط الكويت التى أنتجته بما نسبته ٢١ر٣٪. أما شركة الزيت الأمريكية المستقلة (أمنويل) فأنتجت من الغاز الطبيعى ١٢٣٨٦ مليون قدم مكعب ولم تستفد من هذا المقدار إلا بنسبة ٣٢ر٦ فى المائة . وكررت الشركة الأخيرة فى مصفاة ميناء عبدالله ما معدله ٦٣٠٠٠ برميل فى اليوم. وفى أوائل ١٩٦٣ انتهى العمل فى إنشاء مصفاة جديدة طاقتها ١٠٠ ألف برميل فى اليوم ، وبذلك أصبحت طاقة التكرير عند هذه الشركة ١٥٥ر٠٠٠ برميل فى اليوم .

وفى يونيه ١٩٦٢ رصدت شركة البترول الوطنية مبلغ ٦٩ر٠٠٠ دينار كويتى لوضع التصميمات اللازمة لبناء مصفاة تبلغ طاقتها ٨٠ر٠٠٠ برميل فى اليوم بالإضافة إلى معمل للاستفادة من الغاز طاقته ٣٢٥ مليون قدم مكعب من الغاز فى اليوم . وهكذا تعمل الكويت على التوسع فى صناعة التكرير بدلا من تصدير الزيت على هيئة خام . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عمدت شركة

نفط الكويت إلى إنشاء معمل لغاز البترول المسيل بميناء الأحمدى ، وبلغ إنتاج البروبين والبيوتين ما معدله ٧٠٠٠ برميل فى اليوم خلال عام ١٩٦٢ وهو اتجاه جديد فى استغلال موراد البلاد الطبيعية .

وكان التوسع فى صناعة البترول والنشاط الكبير فى حركة الاستيراد دافعا على توجيه الاهتمام إلى المواني فأنشىء ميناء الأحمدى وهو أكبر ميناء فى العالم لتصدير البترول ويتسع لأكبر الناقلات . غير أن هذا الميناء خاص بناقلات البترول « ولا يفيد الكويت فى شيء لأنه يبعد عنها بضع عشرات من الكيلومترات »(١). ولهذا بدأ فى يناير ١٩٥٨ إنشاء ميناء الكويت وانتهى العمل فيه فى مايو ١٩٦٠ ويعتبر أعظم ميناء فى منطقة الخليج العربى .

إلا أن الكويت لم تشأ الاقتصار على العائدات التى تحصل عليها من البترول وهى ضخمة بالقياس إلى حجم البلاد وعدد السكان ، وإنما قررت السير فى طريق التصنيع وبخاصة فيما يتعلق بتلك الصناعات التى تعتمد على البترول والغاز الطبيعى وما يتوافر فى البلاد من مواد البناء . وسارت الحكومة فى اتجاه جديد هو الاشتراك فى تأسيس وتنفيذ المشروعات الإنتاجية .

ومما هو جدير بالذكر أن الماء فى الكويت صناعة ، وأن هذه الصناعة أول صناعة قامت على أكتاف النفط وكانت أكثر ما تشتد إليه حاجة البلاد . وكانت معامل تقطير الماء فى الكويت والتى تقع على مقربة من شاطىء البحر بمنطقة الشويخ أولى مظاهر الصناعة الحديثة فى الكويت . ومياه البحر التى تستعمل فى الحصول على الماء العذب تحتوى على نسبة عالية من الطفيليات البحرية التى يجب التخلص منها باستخدام مادة الكلورين ، ولهذا تقرر فى عام ١٩٥٩ إنشاء مصنع لعمل الكلورين ، وفى الوقت نفسه إقامة مصنع الملح فى

---

(١) الدكتور ابرهيم عبده : دولة الكويت الحديثة (الناشر : مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٢) ص ١٣٩ .

نفس المكان ، والملح هو المادة الأولية اللازمة لعمل الكلورين . وينتج الأول حاليا ٣,٤ طن فى اليوم من غاز الكلورين ، ٥,٤ طن من الصودا الكاوية ، ٧٦٠ متراً مكعبا من غاز الأيدروجين . أما مصنع الملح فتقرر أن تكون طاقته الإنتاجية عشرين طنا فى اليوم ، وهى كمية تكفى لسد حاجة مصنع الكلورين ، فضلا عن تزويد السوق المحلية بملح الطعام الجيد .

وتكونت «شركة المصانع الحكومية الأهلية» بقصد إنشاء وشراء المصانع وتصريف منتجاتها فى داخل الكويت وخارجها ، ثم قررت الحكومة أن تقوم هذه الشركة بشراء مصنع الطابوق الرملى الجيرى وهو مصنع لصناعة الجير وخلط الجير بالرمل لعمل الطابوق اللازم للمبانى .

وفى عام ١٩٦٠ صدر قانون بإنشاء مؤسسة عامة باسم بنك الائتمان بقصد توفير الائتمان العقارى والصناعى والزراعى بوجه عام ، والاضطلاع بالمهام التالية على وجه الخصوص :

(أ) تقديم قروض لبناء دور السكن الخاصة .

(ب) إقراض الجمعيات التعاونية أو الهيئات المرخص لها قانونا وذلك بقصد بناء المساكن لأعضائها .

(ح) تقديم القروض إلى أصحاب المصانع والمشروعات الصناعية بقصد عمليات الإنشاء والتوسيع والتحسين .

(ى) تقديم سلفيات للمزارعين لشراء البذور والآلات وحفر الآبار وما إلى ذلك من الأعمال التى تتصل بالاستغلال الزراعى .

وفى عام ١٩٦١ تأسست شركة الكيماويات البترولية الكويتية لتقوم باستخراج الصودا الكاوية والأيدروجين والأمونيا والاستيلين وغيرها من المواد ، من الغاز الطبيعى ، وساهمت فى رأس المال البالغ ١٦ مليون دينار

إلى جانب الحكومة والمؤسسات الوطنية والأفراد ، مؤسسة أورونزيو دى نورا الإيطالية . إلا أنه فى اجتماع عقده مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٦٣ تقرر حل الشركة ، وذلك لأسباب أعلنها وزير المالية وهى أن السعر المطلوب من قبل المؤسسة الإيطالية لإنشاء المصنع يتجاوز كثيراً المبلغ الذى قدرته فى البداية ، كما أنه يزيد عن سعر التكلفة الذى تضمنته الاتفاقية المعقودة فى ٩ مايو ١٩٦١ بين الحكومة والمؤسسة . والسبب الثانى أن دى نورا غير قادرة أو غير مستعدة لتقديم جميع نصيبها من الأموال اللازمة لإقامة المصنع وتشغيله ، وأعلن بيان الوزير أيضا أنه ستؤسس شركة جديدة لإخراج المشروع إلى حيز التنفيذ ، وسيكون رأسمالها ١٦ مليون دينار كويتى تساهم فيه الحكومة بنسبة ٨٠ ٪ ، وشركة الصناعة الوطنية بنسبة ٣ ٪ وشركة البترول الكويتية بنسبة ٥ ٪ ، أما الباقى وقدره ١٢ ٪ من رأس المال فيطرح كى يكتتب فيه المساهمون الكويتيون فى الشركة المنحلة .

وأهم عمل قامت به الكويت هو إنشاء «الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية» بقصد «مساعدة الدول العربية فى تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها» . وخصصت الحكومة لهذا الغرض ٥٠ مليون دينار من المدخرات المتوافرة لديها .

وقدم الصندوق قروضا لعدد من البلاد العربية منها قرض قدره ٧ ملايين دينار (اتفاقية ٢٥ مارس ١٩٦٢) إلى حكومة السودان بفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا لمدة ١٥ سنة ولا يبدأ الوفاء إلا بعد مضى الثلاث سنوات الأولى من مدته وتخصص مبالغ القرض (مادة ٤) — على سبيل الحصر — للإنفاق على شراء المعدات والأدوات والمواد اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السبع سنوات لتطوير سكك حديد السودان .

وفى ٣ أبريل من السنة ذاتها وقعت اتفاقية تمنح الكويت بموجبها الحكومة الأردنية قرضا قدره ٧,٥ مليون دينار كويتى لتمويل مشروع

اليرموك ومشروع الفوسفات ومؤسسة الإنماء الصناعى ، وبفائدة قدرها ٤ ٪ ، ويبدأ الوفاء بالقرض اعتباراً من ٣١ مارس ١٩٦٦ على أن يسدد آخر قسط فى ٣١ مارس ١٩٧٢ . وقدم الصندوق قرضاً لبلدية بيروت ، وآخر قدره ١٥ مليون دينار إلى الحكومة السورية ، كما دارت مباحثات مع العراق وحصل الاخير على قرض مقداره ٣٠ مليون جنيه لأغراض التنمية الاقتصادية . ومنحت الجزائر قرضا قدره ٢٠ مليونا .

وإذا كان إنشاء الصندوق دليلا على اتجاه عربى إلا أننا نلاحظ أمرين أولهما أن القروض التى قدمت حتى الآن صغيرة نسبيا ، وفى إمكان الكويت أن يتوسع فى هذه المساعدات على نطاق أكبر . وثانيهما ارتفاع سعر الفائدة إذا قيس مثلا بالسعر الذى يقدم به الاتحاد السوفيتى القروض لعدد من البلاد الآسيوية والأفريقية ومنها بلاد عربية إذ لا يتجاوز ٢,٥ ٪ ، كما أن تنجانيقا حصلت على قروض من بعض الدول الكبرى بفائدة قدرها ١ ٪ فقط .

قطـــر

تقع شبه جزيرة قطر على الخليج العربى الذى يتاخم الجزء الجنوبى منه البلاد من ناحية الشرق . وفى الغرب ينتهى الجزء الأدنى من شبه الجزيرة عند دوحة سلوة التى تفصل قطر عن الحسا . وتقع البحرين على مقربة من الجزء الشمالى من ساحل قطر الغربى . وفى القسم الجنوبى الشرقى كثبان رملية عالية تمتد شمالا بجوار الساحل ، وهو ضحل بوجه عام ، مسافة ٢٠ ميلا .

وتبلغ مساحة قطر نحو ٢٠,٧٠٠ كيلو متر مربع ، وهى صحراء جرداء لا أنهار فيها ولكن بها بعض الماء الجوفى الذى لا يصلح لأغراض الشرب أو الرى إلا بعد تكريره نظراً لاختلاطه ببعض المواد المعدنية ، ويمتاز المناخ باشتداد الحرارة صيفا ويزيد من حدتها ارتفاع نسبة الرطوبة . ويقدر عدد السكان بنحو ٤٠,٠٠٠ نسمة منهم ١٠,٠٠٠ من العمال المهاجرين ممن اجتذبهم النشاط البترولى .

ونظراً لفقر البلاد من ناحية الموارد المائية لهذا فإنها لا تستطيع أن تسد حاجة الطلب المحلى من المواد الغذائية . ولقد كان أهل قطر يعملون من قبل فى صيد اللؤلؤ ولكن هذه الصناعة تضاءل أمرها ، شأنها فى ذلك شأن منطقة الخليج بسبب ازدهار صناعة اللؤلؤ الصناعى .

ويعتبر البترول المصدر الوحيد للثروة الأهلية والدخل القومى ولولاه لعانت شبه الجزيرة كثيراً بعد انهيار صناعة صيد اللؤلؤ والأسماك . وتتولى استغلال البترول شركة استثمار البترول (قطر المحدودة) التى أسست فى عام ١٩٥٢ وتغير اسمها فى ٢٤ يونيه ١٩٥٤ إلى « شركة نفط قطر » . وفى أغسطس من عام ١٩٤٩ منح حاكم قطر امتيازاً لشركة أخرى بقصد التنقيب فى المناطق البحرية ولكنها لم تعثر على الزيت فتخلت عن الامتياز . وفى سنة ١٩٥٢

منحت امتيازاً ثانيا بشأن المناطق المغمورة لشركة شل للتنقيب فيما وراء البحار ، وهو امتياز مفرد لمدة ٧٥ عاما ويشمل مساحة تقدرها ١٠,٠٠٠ ميل مربع تقريبا .

وبدأ التنقيب فى عام ١٩٣٧ ثم اكتشف الزيت فى البئر الأولى ، دخان رقم ١ ، فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٩ . وتوقف العمل فى ١٩٤٢ ولكنه استؤنف بعد ذلك بخمس سنوات ، ومد خط أنابيب طوله ٧٥ ميلا إلى ميناء مسيعيد المقام داخل البحر ، ومنذ ذلك التاريخ والإنتاج يتقدم باطراد ، فارتفع من ٠,٠١ مليون طن سنة ١٩٤٩ إلى ٢,٣٠ مليون سنة ١٩٥١ ، ٥,٣٦ سنة ١٩٥٥ ٨,٢١ مليون سنة ١٩٦٠ .

وفى عام ١٩٥٢ طبق مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة وترتب على ذلك ارتفاع واضح فى العائدات البترولية كما يتضح من البيان التالى :

السنة	المبلغ (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)
١٩٥٦	٣٦
١٩٥٧	٤٥
١٩٥٨	٦١
١٩٥٩	٥٣
١٩٦٠	٥٤

شاطىء الهـــدنة

بين شبه جزيرة مسندم نهاية الخليج العربى وشبه جزيرة قطر يعرف الشاطىء البالغ طوله ٤٠٠ ميل باسم شاطىء الهـــدنة Trucial Coast وكان يعرف من قبل باسم « شاطىء القراصنة » . ويبسط سبعة من المشايخ سيادتهم على مساحات متفاوتة من الصحراء ، التى تنتشر فيها المستنقعات المالحة فى أماكن متناثرة هنا وهناك . ومساحة الإمارات السبع[1] لا يمكن تقديرها بدقة وإنما تتراوح بين ٢٠,٠٠٠ ، ٨٠,٠٠٠ كيلومتر مربع . وتنحصر الحياة فى قرى الشاطىء وفى قرى واحة البوريمى . وعدد السكان نحو ٨٥,٠٠٠ نسمة منهم ٢٠,٠٠٠ فى دبى وهى الميناء الرئيسى بالمنطقة . والفقر الذى يسود هـــذه الجهات ، إذا ماقورن بالأقطار المجاورة ، يحمل الكثيرين من الأهالى على الهجرة المؤقتة للعمل فى البحرين وقطر أو الكويت حيث مصادر الرزق متاحة بفعل الصناعة البترولية ، إلا أن من المتوقع أن تتضاءل ظاهرة الهجرة نتيجة النشاط البترولى الجديد فى أبو ظبى .

والشاطىء متقطع تتخلله الصخور المرجانية والجزر الصغيرة والأعماق السحيقة . وكان السكان يشتغلون قديما بصيد اللؤلؤ أو الأسماك . ولكن أهمية اللؤلؤ قد تضاءلت كثيراً بسبب تناقص الطلب عليه من جانب الأسواق الأجنبية ، نتيجة التقدم الحديث فى إنتاج اللؤلؤ الصناعى . وإذا استثنينا فى الداخل أماكن نادرة تنعم بالماء وتنمو فيها شجيرات من النخيل ، فإن واحة البوريمى تحتكر كل مظاهر الحياة والزراعة الحضرية .

ورأس الخيمة التى هى آخر هذه المشيخات إلى جهة الشرق ، وأشدهاقحلا

---

(١) هذه المشيخات هى أبو ظبى ، دبى ، الشارقة ، رأس الخيمة ، القيوين (أو أم الجوين) عجمان ، وفجيرة .

وفقراً ، فهى موضع الاهتمام الخاص حيث أعد لها برنامج لينفذ على خمس سنوات بقصد تطوير الزراعة ، ويتكلف مبدئياً نصف مليون جنيه استرليني .

وأبو ظبي[1] اسم لجزيرة على مقربة من الطرف الجنوبى الغربى لشاطىء الهدنة ، وهو كذلك اسم مدينة على الجزيرة ، واسم مشيخة عاصمتها هذه المدينة. وأنشئت مدينة أبو ظبي حوالى عام ١٧٦١ ، وتدعى السيادة على أراض واسعة تمتد على طول الساحل من خور العديد فى الغرب إلى نقطة تقع بين أبو ظبي ودبى فى الشرق ، وتمتد كذلك براً إلى مسافة غير محددة حتى تشمل معظم ديرة المناصير ومعظم إقليم الجواء ، وجانبا من واحة البوريمى إن لم تكن كلها . وتقع المدينة على الساحل الشمالى للجزيرة فى مواجهة البحر ، ولها مرسى جيد عميق ولكنه غير مأمون على مايقال .

وموارد الماء قليلة ، وتلك حقولا بها قدر يسير من الزراعة ، ولكن معظم الأرض جرداء . ويوجد النخيل من نوع ردىء ويستخدم علفاللماشية ، أما فى الداخل فتنمو أعشاب برية فى بعض فصول السنة .

ويقوم اقتصاد أبو ظبي على الملاحة والتجارة وصيد السمك واستخراج اللؤلؤ ، أما فى الداخل فيعيش الأهالى على تربية الماشية ورعيها . ولقد انحطت الملاحة وصناعة الصيد فى السنوات الخمسين الأخيرة . وهناك جالية هندية تتمتع بمركز اقتصادى بارز .

إلا أن إمارة أبو ظبي قفزت أخيراً إلى عالم الأهمية نتيجة اكتشاف البترول فى أرضها ، ودخلت عام ١٩٦٢ فى عداد الدول المنتجة والمصدرة للبترول حيث شحنت فى يوليه أول ناقلة ، من محطة الشحن فى جزيرة داس

(١) الحاكم الحالى هو الشيخ شخبوط بن سلطان آل أبو فلاح ، الذى ولد فى عام ١٩٠٥ وولى الحكم فى ١٩٠٨ .

(من حقل شيف البحرى)[1] . وخلال النصف الثانى من العام بلغ المتوسط اليومى للإنتاج ٢٠,٣٠٠٠ برميل ، أو ١٦,٤٢٣ بالنسبة إلى السنة كلها ، وتضاعف هذا المتوسط فى منتصف العام التالى . وفى عام ١٩٦٤ ينتظر أن يبدأ الإنتاج فى المناطق البرية من حقل مربان بمتوسط قدره ١٢٠,٠٠٠ برميل فى اليوم . وطبقا لتقديرات غير رسمية يبلغ الاحتياطى فى حقل مربان ثلاثة بلايين برميل . ويقع الطرف الشمالى لهذا الحقل على مسافة ١٢ ميلا من الساحل .

والدخل الحالى من البترول ١٠ ملايين جنيه وسوف يزداد فى المستقبل ، ومن المتوقع أن يكون لهذه الثروة الجديدة آثارها فى تطوير الحياة من نواحيها المادية والاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة . والمأمول أيضاً أن يستخدم قدر من الدخل فى محاولة لتدبير الموارد المائية بقصد تنمية الزراعة ، لا فى أبو ظبى وحدها فحسب بل وفى المشيخات الأخرى أيضاً . ولا شك أن النشاط البترولى سوف يتيح فرص العمل والعيش لكثيرين من أبناء الإقليم كله .

---

(١) اكتشفت حقل أم شيف الشركة المعروفة باسم :
Petroleum Development (Trucial Coast) Ltd
ورأسمالها مقسم بين شركة البترول البريطانية وشركة سيب الفرنسية بنسبة ٢/٣ ، ١/٣ على التوالى .

الفصل العاشر

جمهورية السودان

تبلغ مساحة السودان ٩٦٧,٥٠٠ ميل مربع (أى ٢,٥ مليون كيلومتر مربع)، ويحده من الشمال الجمهورية العربية المتحدة، ومن الشمال الغربى ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب الغربى الكنغو (ليوبولدفيل) وجمهورية إفريقية الوسطى، بينما تتاخمه أوغنده من الجنوب، وكينيا من الجنوب الشرقى وأثيوبيا من الشرق. وقد تم تعيين وتخطيط الحدود بين السودان وكل من جمهوريتى تشاد وأفريقية الوسطى، ومع أريتريا، وكذلك تم تحديد الجزء الأكبر من الحدود بينه وبين أثيوبيا.

وطبقا لإحصاء عام ١٩٥٥ — ٥٦ كان عدد السكان ١٠,٢٦٢,٥٣٦ نسمة وقدر عددهم فى يناير ١٩٦٢ بنحو ١٢,١ مليون نسمة، ويعيش حوالى ٧٠ ٪ من السكان فى المنطقة الوسطى.

وبلغ الدخل القومى ٣٤٠ مليون جنيها سودانيا فى عام ١٩٥٩/٦٠ مقابل ٢٨٤ مليونا فى عام ١٩٥٥/٥٩، وكان نصيب الزراعة والرعى وصيد الأسماك ٤٨,٦ ٪، كما يتضح من التوزيع التالى (٪):

الزراعة والرعى وصيد الأسماك	٤٨,٦
النقل والتوزيع	١٣,٩
الغابات	٨,٨
العقارات	٧,٠
الحكومة	٨,٠
الصناعة والمرافق العامة	١,٥

ثم ارتفع الدخل إلى ٣٥٣,٧ مليون جنيه (١٩٦٠/٦١)، ٣٩٥,٥ مليونا في عام ١٩٦١/٦٢؛ وزاد نصيب الصناعة بشكل ظاهر، وترجع الزيادة في السنة الأخيرة إلى الزيادة في إنتاج القطن والمحاصيل الأخرى.

الزراعة:

وتتفاوت التقديرات الخاصة بمساحة الأراضي القابلة للزراعة، فيجعلها البعض في حدود ٢٠٠ مليون فدان[1]، وإن كان الأرجح أن هذا الرقم يتضمن أراضي الرعي، ولهذا نميل إلى الأخذ بتقدير قسم البحوث الاقتصادية بالبنك المركزي المصري، الذي يجعل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١٢٠ مليون فدان، وأراضي الرعي ٨٠ مليونا[2].

وبالرغم من ضخامة هذه المساحة إلا أن المستغل منها فعلا للزراعة لا يتجاوز ٦ ملايين فدان أي حوالى ٥ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة ١٢٠ مليون فدان. وتفسير هذا القصور تعبر عنه الفقرة التالية «ولو تجمع النيل وغيره من الأنهار العظيمة على الوفاء باحتياجات هذه المساحة الضخمة لما أمكن ذلك، فأى المناطق إذن هى التى تحتاج إلى ماء النيل؟ الجنوب والغرب والوسط تتمتع كلها بكمية من الأمطار تكفى احتياجات الزراعة. بقى الشمال والجزيرة. وفى الجزيرة ثلاثة ملايين من الأفدنة صالحة للزراعة. ومنطقة دنقلة وشندى قد يمكن التوسع الزراعى فيهما إلى حد محدود قد لا يتجاوز مليونا واحداً من الأفدنة ... فليست مشكلة الزراعة هى توافر الأرض الصالحة والماء اللازم. بل الأهم من هذا كله، الأيدى العاملة»[3]. وبتعبير آخر إن «السودان قليل السكان بالنسبة لموارده ومساحته»[4].

(١) دكتور محمد رياض، دكتورة كوثر عبد الرسول: الاقتصاد الأفريقى ص ٢٨٨

(٢) مصدر سابق، ص ٢٤٢

(٣) الاقتصاد الأفريقى، مصدر سابق، ص ٢٨٨

(٤) شرحه.

وتتركز الزراعة فى وسط السودان ، أما فى الشمال حيث يندر المطر فإن الزراعة مقصورة على الشريط الضيق على جانبى النيل ، بينما يحـــد وجود المستنقعات من الاستغلال الزراعى فى المنطقة الجنوبية من البلاد. ويلاحظ أيضاً أن اختلاف كميات المطر فى المناطق التى تعتمد فيها الزراعة عليه يؤدى إلى تفاوت المساحة المزروعة وبالتالى إلى اختلاف مقادير الإنتاج .

وينبغى أن نميز بين نوعين من الزراعة ، وهما الزراعة التقليدية حيث الرجل وفأسه البدائى هما العامل الحاسم ، والنوع الآخر هو زراعة المحاصيل المعدة أصلا لأغراض التجارة والتى تشكل الحصيلة الرئيسية للبلاد من العملات الأجنبية .

والواقع أن الاقتصاد التقليدى يستأثر بنشاط أكثر من نصف السكان ، كما أنه يضم نحو أربعة أخماس المناطق المزروعة . والقسم الأكبر من هذا القطاع عبارة عن الزراعة التى تعتمد على الأمطار ، بينما يشتغل الباقى فى الرعى بالأساليب البدائية .

وأهم مايميز الزراعة التقليدية أن الأسرة هى الشكل الرئيسى للتنظيم ، وعلى عدد أفرادها العاملين يتوقف حجم المزرعة . فالمشكلة التى تواجه هذا القطاع لاتتمثل فى الأرض أو الماء إذ هما متوافران ، ولا فى رأس المال إذ من السهل شراء المعدات الزراعية البسيطة ، وإنما تـكمن فى قصور الأيدى العاملة . وتتميز هذه الزراعة التقليدية بانتشار نظام الزراعة المتنقلة ، واستخدام مايعرف باسم زراعة « الحريق » ويقصد بها حرق الحشائش من أجل تطهير الأرض حتى يتسنى زراعتها ؛ وهاتان الظاهرتان تدلان على عمق المشكلة البشرية أى عدم توافر قوة العمل بالدرجة الـكافية .

وفى قطاع الاقتصاد التقليدى إمكانيات واسعة ، بسبب ضخامة المساحات القابلة للزراعة ، ولـكن استغلال هذه الإمكانيات يتطلب توافر ظروف معينة

فى مقدمتها تيسير وسائل النقل والمواصلات لأنها بحالتها الحالية تشكل عقبة كبيرة ، والعمل تدريجيا على إدخال أساليب التبادل التجارى بتوفير تسهيلات التسويق ، واستعمال الآلات الزراعية للتغلب على مشكلة نقص الأيدى العاملة غير أن هذا الأمر وثيق الارتباط بالجهود التى تبذل من أجل رفع مستوى السكان الاجتماعى والثقافى.

وتتركز زراعة المحاصيل النقدية وبخاصة القطن فى أرض الجزيرة وفى منطقة طوكر وكسلا ، وفى بقاع أخرى متناثرة . ويزرع القطن فى أراضى الرى الدائم والرى الفيضى وعلى المطر ، وإن كانت أغلبية المساحة تروى ريا صناعيا . ويزرع فى السودان نوعان من القطن ، وهما النوع الطويل التيلة (ساكل) وأهم مراكزه الجزيرة وكسلا وطوكر ومناطق المضخات جنوبى الخرطوم ، والنوع القصير التيلة ويزرع فى جانبى النيل شمال الخرطوم .

وأهم المحاصيل الزراعية الذرة الرفيعة والدخن والسمسم والقطن والفول السودانى واللوبيا . وتشكل المساحات المزروعة بالذرة الرفيعة والدخن،وهما الغذاء الرئيسى للسكان أكثر من نصف المساحة المزروعة . وكانت المساحة المزروعة بالذرة ثلاثه ملايين فدان فى موسم ١٩٦٠/١٩٦١ ، بلغ إنتاجها ١,١ مليون طن ، وأهم مراكز إنتاجها كردفان ومدينة النيل الأزرق وكسلا . ويشكل الدخن ١٧٪ من المساحة المزروعة ، وحوالى ٨٥٪ منها فى كردفان وهو يخصص للاستهلاك المحلى ولا يصدر منه شىء . ويلاحظ أن زراعته لاتحتاج إلى الكثير من الماء ولهذا يزرع فى الأراضى الرملية . ويزرع السمسم فى مساحة تبلغ ٩٪ من المساحة الكلية المزروعة ويستهلك حوالى نصفه فى الداخل ويصدر الباقى إلى الخارج . وأهم مناطقه كرفادن وجنوبى كسلا ودارفور وأعالى النيل .

والبيان التالى يوضح حالة المحاصيل الثلاثة فى المواسم الثلاثة ١٩٥٦/٥٧ — ١٩٦٠/٦١ :

المحاصيل	١٩٥٦/٥٧ المساحة بالآلاف فدان	١٩٥٦/٥٧ الإنتاج بالآلاف طن	١٩٦٠/٦٠ المساحة بالآلاف فدان	١٩٦٠/٦٠ الإنتاج بالآلاف طن	١٩٦٠/٦١ المساحة بالآلاف فدان	١٩٦٠/٦١ الإنتاج بالآلاف طن
الذرة الرفيعة	٢,٤٩٢	١,٠٦٧	٣,٠٥١	١,٣١٢	٣,٠٢٦	١,١٠٥
الدخن	٦٥٨	١٩٤	٧٦٦	٢٧٧	٩١١	٢٢٥
السمسم	٧٩٣	١٥٣	٩٩١	١٧٩	٦٥٤	١٤٦

ويعتبر القطن على رأس المحاصيل التجارية . وفى موسم ١٩٦٢/١٩٦٣ بلغ الإنتاج ٣,٣٦٣,٦٢٧ قنطارا فى مساحة قدرها ١,٦٥٠,٩٣٢ فدان ؛ وكان متوسط إنتاج الفدان ٣,١٥ قنطار .

وكان الإنتاج من الأقطان الطويلة التيلة ٢,٩٢٩,٣٤٥ قنطار فى مساحة قدرها ٧٣٣,١٠٧ فدان ؛ ومتوسط إنتاج الفدان ٣,٩٩ قنطار . وأهم مناطق هذا النوع مشروع الجزيرة (١,٨٦٢,٧٧٦ قنطار فى ٤٨٣ر٧٠١ فدان رويت من خزان سنار) الزيداب ؛ شندى ، بربر ، مروى ، دنقلا ، أبو جبل ، طوكر ، جبال النوبة (٣٢٦ر٨٤١ قنطار فى ٢٤٨ر٠٠٠ فدان) . مشاريع الاستوائية (٣١ ألف فدان) وأعالى النيل ، والقضارف (٣٢ر٧٠٥ فدان) .

وبلغ الإنتاج الكلى من الأقطان المتوسطة والقصيرة التيلة فى الموسم نفسه ٣٩٤ر٢٨٢ قنطار فى مساحة قدرها ٣٣٢ر٨٢٥ فدان ؛ ومتوسط إنتاج الفدان الواحد ١ر٣٠ قنطار .

ولقد تقدمت زراعة القطن فى السنوات العشر الأخيرة فزادت المساحة من ٦٥٢ ألف فدان فى السنة ٩٥٣ /١٩٥٤ إلى ١ر٦ مليون فدان فى سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ .

هذا وتوجه حكومة السودان اهتماما متزايداً إلى زراعة المحاصيل النقدية

الأخرى خلاف القطن ومن المشروعات ما بدأ تنفيذه فى مديريات الاستوائية والنيل الأزرق وبحر الغزال . ويوضع التركيز فى مديريتى الاستوائية وبحر الغزال على زراعة البن ، وقد تم تخطيط ١٦ ألف فدان لهذا الغرض فى موسم ١٩٦٣/١٩٦٤ . وسيجرى توزيع الأراضى قطعاً تتراوح بين ٥٠ فدانا . ٢٠٠ فدان على الأفراد ، ترتفع إلى ٥٠٠ فدان على الجمعيات التعاونية والشركات .

تجربة مشروع الجزيرة :

تتكون منطقة الجزيرة من سهل طينى تبلغ مساحته ٥ ملايين فدان ، بين النيل الأزرق والنيل الأبيض جنوبى الخرطوم . ويتراوح المتوسط السنوى للأمطار بين ٧ بوصات بالشمال ، ١٨ بوصة فى الجنوب ، ويعتبر شهرا يوليه وأغسطس أكثر فترات السنة أمطاراً بينما لا يكاد يسقط المطر خلال أشهر الشتاء . ولهذا فقبل تنفيذ المشروع كان المزارعون الرعاة من أهل المنطقة يهاجرون صوب الجنوب حيث ظروف المرعى أفضل . ونظراً لقلة الحشائش كانت الماعز تمثل العنصر الرئيسى من الثروة الحيوانية .

وثمة اعتبارات تكمن وراء اختيار المنطقة لتنفيذ هذا المشروع . وهى :

أولا : من الناحية الطبوغرافية نجد أن الانحدار التدريجى البسيط من الشمال إلى الجنوب ومن النيل الأزرق إلى النيل الأبيض جعل تسوية الأرض عملية قليلة التكاليف وسمح بالرى فى يسر . وفى الوقت نفسه نجد أن شواطىء النيل الأزرق مرتفعة بدرجة كافية فوق سنار مما أتاح بناء السدود للتحكم فى النهر وخزن الماء .

ثانياً : طول فترة الجفاف خلال فصل الشتاء جعل من السهل التحكم فى الأمراض والحشرات التى تفتك بالنبات ، كما تستخدم هذه الفترة لاجتثاث جميع نباتات القطن . وعلاوة على ذلك فإنها تسمح بزيادة تشقق التربة فينفذ من خلالها الماء والهواء .

ثالثا : والتربة ذاتها تكونت من رواسب الطمى عبر العصور بعد فيضان النيل على الأرض . كما أنها غنية بالمعادن اللازمة لغذاء النبات. أضف إلى هذا أن تماسك التربة حال دون ظهور الآثار السيئة التى تترتب على ارتفاع مستوى الماء الباطنى ، وقلل من الفقد عن طريق التسرب من الترع .

إلا أن هذه المزايا تقابلها عيوب لها أهميتها . فالأمطار الغزيرة التى تسقط فوق الحقول المتروكة بوراً خلال السنة السابقة لزراعة القطن يترتب عليها نقص الغلة لأنها تسبب كثرة نمو الأعشاب وبذلك تخلق بيئة مناسبة لتكاثر الحشرات وانتشار الأمراض . وتماسك التربة الشديد عقبة كبيرة فى وجه الصرف ، كما أن تراكم الماء يحد من نمو النبات .

وكانت مقدمة المشروع إنشاء سد سنار على النيل الأزرق لخزن كمية من الماء تبلغ ٤٤٨ مليون متر مكعب . وحددت إتفاقية المياه المعقودة مع مصر فى عام ١٩٢٩ الكمية المرخص بها لمنطقة الجزيرة . وتبلغ المساحة الداخلة فى نطاق المشروع حوالى مليون فدان ولا يروى منها سنويا سوى النصف . ولقد بدأ السودان فى تنفيذ مشروع المناجل الذى يهدف إلى زيادة المساحة التى تدخل فى دائرة نظام الرى بحوالى ٨٣٠ ألف فدان . غير أن استغلال منطقة الجزيرة على الوجه الأكمل لن يتحقق إلى بعد إتمام السد الجديد عند الروصيرص الواقعة على النيل الأزرق قرب الحـــدود الأثيوبية ، وهو من المشروعات الأساسية فى الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى سنعرض لها فى موضع قادم .

وحوالى ربع المساحة الداخلة حالياً فى المشروع مخصصة لزراعة القطن الطويل التيلة . واستخدمت الآلات فى كثير من العمليات الزراعية ، وإن كان المجال ما يزال موفوراً للتوسع فى ذلك . ويتم حلج القطن فى محالج تديرها لجنة الجزيرة ويصدر القطن المحلوج ومعظم البذرة عن طريق ميناء بور سودان . وإلى جانب القطن تزرع محاصيل أخرى أهمها الذرة وهى الغذاء الأساسى ،

ثم اللوبيا وهى للعلف الرئيسى للحيوان هناك . والحيازة فى الوحدة الفردية فى العادة ١٦٫٧ هكتار يزرع منها سنويا ٤٫٢ قطنا ، ٣٫١ بالذرة، ٢٫١ باللوبية، ويترك الباقى بوراً حتى يستعيد خصوبته .

إلا أن أهم جوانب هذا المشروع الكبير النظام الذى يقوم عليه . فمنذ ابتدائه أممت الحكومة « المنفعة » لا « الملكية » ، فأعطى للملاك ريع يعادل أعلى سعر بالسوق قبل بدء المشروع ، ومنحت لهم ولأقاربهم الأولوية فى تخصيص الحيازات التى تؤجر . ويحرم شراء الأرض على غير سكان المنطقة أو الحكومة . إلا أن الحكومة درجت على شراء الأرض بحيث صارت لها ملكية أكثر من ثلث مساحة الأراضى التى يشملها المشروع .

وهذا التنظيم ينطوى على مزايا معينة منها :

١ — توجيه الزراعة والرقابة على أساليبها بما يتفق مع الصالح العام .

٢ — منع المضاربة فى الأرض ، أو تركز ملكيتها فى يد قلة من الأفراد ، أو تجزئتها إلى وحدات غير اقتصادية بفعل نظام الوراثة .

٣ — توفير الاطمئنان للزراع .

٤ — عدم السماح بخلق طبقة من المزارعين الذين لا يقيمون فى الأرض .

وتقسم الأرباح الصافية بين الشركاء الثلاثة وهم المزارعون ولجنة الجزيرة (وكانت محلها الشركات قبل تأميم المشروع فى عام ١٩٥٠) بالنسب المئوية الآتية : ٤٠ للزراع المستأجرين ، ٤٠ للحكومة ، ٢٠ للجنة . ويلاحظ أن المصروفات المتعلقة بالحلج والنقل والتسويق تخصم من الإيرادات الإجمالية قبل التوزيع . وعلى كل من الشركاء التزامات إزاء النصيب الذى يحصل عليه :

(أولا) فعلى الحكومة أن توفر تسهيلات الأرض والماء والأبحاث ، وهى تستخدم قدراً كبيراً من الدخل الذى يؤول إليها فى سداد القروض التى

سبق عقدها لتمويل المنشئات الهندسية الكبرى التى تكلفت حوالى ١٣٫٨ مليون جنيه (استرلينى) .

(ثانيا) وعلى المستأجر توفير العمال اللازمين لإنتاج المحاصيل وتسليمها إلى المحطات التى أقيمت خصيصا لهذا الغرض . وحيازته مكفولة مادام يحافظ على المستوى المطلوب من الكفاية . وبالإضافة إلى نصيبه من إيراد محصول القطن فإن له الحق الكامل فى المحاصيل الأخرى .

(ثالثا) أما المسئوليات الملقاة على عاتق الجنة فتتلخص فيما يأتى :

(ا) إدارة المشروع بتوفير المعدات الرأسمالية وصيانتها مثل المحالج والبيوت والمكاتب والقرع الصغيرة .

(ب) تمويل النقل والحلج والتسويق .

(حـ) إقراض المستأجرين — إذا دعت الحال — للإنفاق على عملياتهم الزراعية .

(ى) المحافظة على مستوى البذور والعمل على تحسينها وإحلال غيرها مما هو أفضل غلة .

هذا ، وبالرغم من التقدم الزراعى الذى شهده السودان ، فلا يزال المجال واسعاً أمام مزيد من التقدم :

(١) تنفيذ مشروعات الرى الواردة فى الخطة العشرية للتنمية . وكذلك من الأعمال التى تؤدى إلى رفع مستوى الزراعة فى الجنوب معالجة موضوع المستنقعات .

(٢) التوسع فى تطبيق الأساليب العلمية الحديثة والعمل التدريجى على التخلص من نظام الزراعة التقليدية ، وفى مقدمة ذلك استخدام المخصبات

الكيماوية حسب نوع التربة والنبات ، وتعميم دورة زراعية سليمة ، وإنشاء شبكة من وسائل الصرف وهذه ضرورة لا غنى عنها ، واستعمال الآلات وبخاصة حيث تسود الزراعة المتسعة ولا تتوافر الأيدى العاملة .

(٢) ومن أجل الاستفادة من المناطق الداخلية لأغراض التصدير إلى الخارج أو التسويق فى مراكز الاستهلاك الداخلى ، فلابد من إنشاء شبكة قوية من طرق النقل والمواصلات .

الغابات :

يمكن أن نتعرف فى السودان على خمسة أقاليم نباتية ، وهى :

الإقليم	المساحة	متوسط المطر السنوى
	بالميل المربع	بالمليمتر
الصحراء	٢٨٠ر٠٠٠	٠٠ — ٧٥
شبه الصحراء	١٩٠ر٠٠٠	٧٥ — ٣٠٠
السافانا	٤٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ — ١٦٠٠
المستنقعات	٩٥ر٠٠٠	٧٠٠ — ١٦٠٠
الأجزاء الجبلية	٢ر٥٠٠	٥٠٠ — ٢٠٠٠

وتتركز غابات السودان فى إقليم السافانا والمناطق الجبلية ، وتقدر مساحتها بنحو ٤٠٢ر٥٠٠ ميل مربع أى ما يعادل ٤٠ فى المائة من المساحة الكلية للبلاد .

وتشرف مصلحة الغابات على غابات السودان كلها من الناحية الفنية ، أما إشرافها الإدارى فمقصور على الغابات المركزية المحجوزة ، والتى تقدر مساحتها بأكثر من ٥ر٢ مليون فدان. وأكبر الغابات المحجوزة نلقاه فى جنوب البلاد ، أما ما يوجد منها فى الشمال والوسط فأصغر مساحة وإن كان أكبر

قيمة . والغرض من هذا الحجز ليس حظر استغلالها ، وإنما هو مراقبة قطع الأخشاب حتى يصبح فى الإمكان غرس أشجار جديدة مكان التى يجرى قطعها ، فكأن الهدف هو المحافظة على الثروة فى هذه المناطق . ويلاحظ أن الحكومة تراعى فى تطبيق هذه السياسة عدم العدوان على الأراضى الصالحة للاستغلال الزراعى ، أو كما قالت فى بيان لها بهذا الصدد ، أن حجز الغابات يقتضى تنظيم وتحديد امتيازات الأهالى بالمنطقة التى تقام فيها الغابة ، إلى درجة ما .

وتعتبر الغابات المصدر الرئيسى لخشب الحريق والفحم النباتى . ويقدر ما تستهلكه البلاد سنويا فى هذه الأغراض بأكثر من ٢٠ مليونا من الأمتار المكعبة . ويبلغ متوسط الإنتاج السنوى من الخشب المنشور مليون قدم مكعب ، وهذا ما يعادل نصف احتياجات السودان من الخشب المنشور ، بما فى ذلك جميع فلنكات السكة الحديدية . ويستخدم الأهالى مقادير ضخمة من أخشاب الغابات فى حياتهم المنزلية واليومية ، مثل عمل الأثاث والمبانى والأبواب والنوافذ . والزرائب والمحاريث والسواقى والمراكب وأيادى الآلات الزراعية ، وما إلى ذلك من الأشياء التى لها أهمية فى بعض ضروب النشاط الاقتصادى . وقدر « محمد كامل شوقى » فى مقال نشر بمجلة « الرائد العربى » مقادير الأخشاب والحطب الموجودة فى مختلف الأقاليم النباتية بالسودان على الوجه الآتى : —

	تقدير حطب الحريق وأعمدة المباني	تقدير الأخشاب
	(بالأمتار المكعبة)	
شبه الصحراء	٤٩٫٠٠٠٫٠٠٠	—
السافانا	١٫٢٠١٫٠٠٠٫٠٠٠	٣٦٫١٠٠٫٠٠٠
المستنقعات	٣٩٫٠٠٠٫٠٠٠	—
المناطق الجبلية	٢٫٠٠٠٫٠٠٠	١٦٫٠٠٠٫٠٠٠

ويعتبر الصمغ العربي المحصول النقدي الوحيد بالغابات ، وأهم مراكز إنتاجه كردفان ودارفور وكسلا ومديريات النيل الأزرق . وهو يشغل المركز الثاني في الصادرات السودانية بعد القطن ، إذ تقدر قيمة المصدر منه حوالى ٦ ملايين جنيه في السنة . وتبلغ الكمية التي تصدرها البلاد حوالى ٥٠٫٠٠٠ طن في السنة ، وهذا يعادل ٩٥ في المائة من التجارة العالمية في هذه المادة

ومن منتجات الغابات أيضا العاج النباتي المشهور باسم الدوم ، وبعض الأنواع التي تستخدم في الدباغة وعمل العقاقير ، وزيت اللؤلؤ وزيت النخيل ، ولكنها تنتج بمقادير محددة وتستهلك كلها في الداخل .

ولا تقف أهمية الغابات عند هذا الحد ، بل إن الأشجار تفرع وتقطع أحياناً لرعي الإبل ، كما يشتمل غذاء السكان في بعض مناطق السودان على أنواع من الفواكه التي تنتجها الغابات مثل العرديب والدليب واللالوب والنبق والجميز والدوم . كذلك يستخدم الرماد المتخلف من حرق الأشجار كسماد في بعض المناطق الزراعية . ويتخذ الأهالي في بعض الجهات رماد أشجار معينة مثل شجرة البشم بدلا من ملح الطعام .

وإلى جانب هذه الفوائد المباشرة ، فإن للغابات منافع جمة غير مباشرة ، حيث تساعد على حفظ التربة وموارد المياه ، وتخفيف أضرار الرياح الحارة الجافة ومقاومة زحف الصحراء التي تهدد الزراعة .

الثروة الحيوانية :

ويقدر أن حوالى ٣٠ فى المائة من السكان يعيشون حياة البداوة أو شبه البداوة ، كما أن نسبة كبيرة أيضا من المشتغلين بالزراعة يمارسون تربية الحيوان ؛ ولهذا نعتبر الثروة الحيوانية من العناصر الأساسية فى المنتج القومى وفى التجارة الداخلية والخارجية . ولقد زاد عدد رؤوس الثروة الحيوانية خلال السنوات الأخيرة زيادة واضحة ، ويرجع هذا إلى الجهود التى بذلتها الحكومة فى سبيل مكافحة أمراض الحيوان ، والتوسع فى الخدمات البيطرية . ولكن المجال لايزال واسعا للتحسين ، سواء فى العدد أو النوع ، كما يقتضى الأمر توجيه مزيد من الاهتمام إلى عمليات السلخ . والجدول التالى يبين أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة ١٩١٧ — ١٩٦٠ :[١]

السنة	جمال	ماشية	أغنام	ماعز
١٩١٧	٢٢٣٥٥٥	٧٥٢٩٧١	١٢٦٦٧٨٨	١٢١٥٦٦٠
١٩٣٦	٤٢٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
١٩٥٦	٢٠٠٠٠٠٠	٦١٠٧٠٠٠	٦٩٤٦٠٠٠	٥٧٤٨٠٠٠
١٩٦٠	٢٠٠٠٠٠٠	٦٩١٦٠٠٠	٦٩٤٦٠٠٠	٥٧٨٨٠٠٠

ولاشك أن الزيادة التى يدل عليها الجدول ترجع إلى الأسباب التى أشرنا إليها ، إلا أنه ينبغى ألا نسقط من اعتبارنا فى الوقت نفسه ، تقدم الأساليب المستخدمة فى الاحصاء إذ أصبحت أكثر دقة وبذلك أمكن فى السنوات الأخيرة الحصول على بيانات أوفى نسبيا بالقياس إلى ما كان عليه الأمر فى عام ١٩١٧ مثلا .

وتلعب الثروة الحيوانية دوراً له أهمية فى تجارة السودان الخارجية ، وقد بلغت قيمة الصادرات ٤,٦ ، ٤,٤ تقريبا ، مليون جنيه فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، كما يتضح من البيان الآتى :

(١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ص ٢٤٦ .

الصادرات من :	الكمية ١٩٦٠	الكمية ١٩٦١	القيمة بالألف جنيه سودانى ١٩٦٠	القيمة بالألف جنيه سودانى ١٩٦١
الجمال (بالرأس)	٦٣,١٢١	٥٣,٠٤٤	٢,١٩٦	١,٨٧٩
الجلود (بالطن)	٤,٧٥٣	٤,٧٢٦	١,٠٢٥	١,٠٣٩
الماشية (بالرأس)	٣٩,٩٩٢	٢٣,٢٤٠	٩٦٧	٨٠٧
الأغنام («)	٧٥,٣٣٣	٩٩,٥٤٥	٥٠٤	٩٦٥
			٤,٦١٢	٤,٢٩٤

وفى الإمكان أن تزيد الصادرات من الثروة الحيوانية إذا توافرت طرق النقل والمواصلات . ويلاحظ ضعف نسبة الصادرات من الماشية بالقياس إلى عددها ، وهذا يرجع إلى أن أغلبها موجود فى الجنوب ، حيث لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى الحياة الاجتماعية والتقاليد السائدة لدى القبائل ، فهى معيار الثراء والمركز الاجتماعى ، كما أنها المهر الرئيسى فى حالة الزواج ؛ ولذلك لا تميل القبائل إلى التفريط فيها . ويصدر السودان الجمال وأهم مناطقها بالشمال ، وأعداداً من الأغنام إلى الجمهورية العربية المتحدة . ولا تصدر الماعز من البلاد .

ومن النواحى التى توليها خطة التنمية العشرية ، الثروة الحيوانية حتى يتسنى مواجهة الزيادة المطردة فى الاستهلاك المحلى من اللحوم بسبب اتساع نطاق الحياة الحضرية ، وحتى يمكن من جهة أخرى التوسع فى تصديرها سواء بصورتها الحية أو على هيئة منتجات كالجلود على اختلاف أنواعها أو بتعبئة اللحم سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير .

الثروة المعدنية :

وتدل الأبحاث الجيولوجية التى أجريت على وجود أنواع مختلفة من المعادن ، مثل الذهب والجرافيت والكبريت والكروميت والمنجنيز والحديد

والزنك والنحاس والطلق والكاولين والحجر الجيرى والجبس والرمال السوداء .

ويجرى استغلال الذهب فى بقاع متفرقة مثل الدويشات فى جنوب وادى حلفا وفى مديرية كسلا ، إلا أن الإنتاج ضئيل لم يتجاوز ١٥٠٠ أوقية فى عام ١٩٦١ . وقد جرى تأجير منجم حفرة النحاس إلى إحدى الشركات الأجنبية لتتولى استغلال المعدن .

ويجرى تصدير بضع آلاف من الأطنان من المنجنيز سنويا ، كما بدأ استغلال الميكا البيضاء . وفى عام ١٩٦٢ بدأ استخراج معدن الكروميت من التلال الواقعة فى القسم الجنوبى من مديرية النيل الأزرق . وقامت فى بورسودان صناعة كبيرة لاستخراج الملح من مياه ساحل البحر الأحمر ، والإنتاج كاف لسد الاحتياجات المحلية ، فضلا عن تصدير مقادير طيبة وقد بلغ الإنتاج ٦٤,١٢٥ طنا فى عام ١٩٥٧ . ويوجد الحديد فى المديريات الشرقية والجنوبية ، وكانوا يستخرجونه فى الماضى ويصهرونه بوسائل بدائية .

غير أن تنمية الثروة المعدنية تتطلب القيام بدراسات واسعة النطاق لتحديد مواضع المعادن المختلفة فى جميع أنحاء البلاد ، وتقدير المدخرات منها حتى يتبين مدى إمكانيات استغلالها استغلالا تجاريا . وكذلك يقتضى الحال التوسع فى شبكة النقل والمواصلات ، وهى عنصر أساسى بالنسبة إلى هذا القطاع من الاقتصاد القومى فى بلد شاسع الأرجاء كالسودان .

ولم يثبت وجود الفحم بكميات كافية ، وكذلك لم يعثر على البترول حتى الآن ، ولهذا تستورد مقادير كبيرة من الفحم والمشتقات البترولية من الخارج .

الصناعة :

كانت المنشئات الصناعية القائمة فى السودان قبل الحرب العالمية الثانية تتركز فى نواح رئيسية ثلاث وهى :

(١) معالجة وإعداد طائفة من المنتجات الزراعية ، مثل حلج القطن ، والغسيج ، وعصر الزيوت وبخاصة من السمسم وبذرة القطن .

(٢) المرافق ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والموانى والنقل النهرى وتوليد الكهرباء .

(٣) الورش الهندسية والجراجات ، وما فى حكمها من المنشئات التى تتولى أعمال التصليحات اللازمة للعدد والسيارات .

وحدث قدر من النشاط المحدود خلال الحرب فى بعض الصناعات نتيجة الصعاب القائمة فى وجه الاستيراد . ثم اطردت عملية الإنشاء الصناعى فى السنوات التى أعقبت انتهاء الحرب ، نتيجة ازدياد النشاط الزراعى والتجارى وازدياد العمران واطراد الزيادة فى عدد سكان المدن والمناطق الحضرية ، وبسبب الشعور العام بضرورة العمل على توسيع قاعدة الإنتاج القومى فلا يظل اقتصاد البلاد قائماً على التخصص فى إنتاج المواد الأولية . وأخذ رأس المال الوطنى يسهم فى العملية حيث وجهت بعض الفئات التى استفادت من النشاط الزراعى والتجارى جانباً من الأموال التى جمعتها إلى ميدان الصناعة . ومن العوامل التى كانت مشجعة على التصنيع إصدار قانون تشجيع استثمار رأس المال الأجنبى فى البلاد فى عام ١٩٥٦ .

وشهدت السنوات التالية للحرب إنشاء عدد من المصانع لمختلف المنتجات التى يشتد عليها الطلب المحلى ، فأنشىء مصنع الأسمنت فى مدينة عطبره (١٩٤٩) ، مصنع لعمل البيرة بالخرطوم (١٩٥١) ، مصنع لتعليب

اللحوم فى كوستى (١٩٥٢) ، ومصانع لعمل الأدوات المنزلية من الألمنيوم فى منطقة الخرطوم وأم درمان (١٩٥٦) ، مصنع للسجاير فى واد مدنى (١٩٥٨) ، كما قامت بالخرطوم صناعة الأوانى الزجاجية .

وهذا إلى جانب الحرف اليدوية والصناعات المنزلية التقليدية ، التى لاتزال منتشرة فى البلاد وبخاصة فى المناطق الداخلية ، والغرض منها هو سد حاجة السكان المحليين المحدودة .

ويمكن القول إن السودان حقق الاستكفاء الذاتى فيما يتعلق بالإنتاج من الأسمنت ، والأوانى والأوعية المصنوعة من الزجاج ، والمشروبات والملح ، كما استطاع أن يحقق استكفاء جزئيا فى السجاير والصابون والمصنوعات الجلدية وأدوات الألمنيوم .

وتولى الحكومة الحالية الصناعة اهتماما متزايداً ، وكان فى مقدمة التدابير التى اتخذتها فى هذا الصدد إنشاء البنك الصناعى السودانى فى عام ١٩٦١ ليساعد على تمويل حركة الإنشاء والتوسع الصناعيين فى القطاع الخاص . كذلك تضمنت الخطة العشرية للتنمية تخصيص مانسبته ٢٣ ٪ من جملة الإنفاق ، على الصناعة حتى يرتفع نصيبها من المنتج القومى من ٢٣٪ وهو المستوى الحالى إلى ١٧ ٪ فى نهاية الخطة ، على أن يزاد الاهتمام بعد ذلك بهذا القطاع . ومن المشروعات الجديدة إنشاء مصنعين للسكر أحدهما فى الجنيد وقد تم فى عام ١٩٦٣ ، كما بدأ العمل فى إنجاز المصنع الثانى فى خشم القربة .

إلا أنه يلاحظ على الصناعة فى السودان الأمور الآتية :

أولا : بالرغم من التقدم الظاهر وبخاصة فى السنوات الخمس الأخيرة حتى أنه قدرت قيمة الإنتاج الصناعى بنحو ٣٧ مليون جنيها فى عام ١٩٦٢ ، إلا أن الصناعة لاتزال فى مراحلها الأولية من النمو بحيث لاتشكل كما قلنا أكثر من

٩ ./ من المنتج القومى ، كما لا تزال البلاد تستورد مقادير كبيرة من السلع الصناعية وبعضها مما يتسنى إنتاجه فى داخل البلاد ، كما يتضح من البيان التالى عن عام ١٩٦١ :

الواردات من	القيمة بالألف جنيه سودانى
سكر	٤,٠٢٨
منسوجات	٢,٩٧٠
أسمدة	١,٦٩٢
أحذية	٩٤٨
زكائب الجوت	١,٥٩٠
سجاير وطباق	٩٥٢

ثانياً : أن عدداً كبيراً من المنشئات الصناعية الحديثة مملوك لمشروعات أجنبية وإن كنا نلاحظ اتجاهاً نحو السودنة كما يتجلى من شراء الحكومة لشركة السودان للنور والكهرباء فى عام ١٩٥٢ ، كما اشترى رأس المال السودانى الخاص مصنع الملح القائم فى بور سودان .

ثالثاً : يغلب القطاع العام على صناعة حلج القطن ونشر الأخشاب والمنافع العمومية . أما الصناعات التحويلية والصناعات الأخرى فمعظمها ملك لرأس المال الخاص . ومما يشهد بإطراد الزيادة فى نشاط الأخير أن القروض الطويلة الأجل التى قدمت للمشروعات الصناعية الخاصة بلغت ٣,٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٧ مقابل ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥١ .

رابعاً : يعانى التقدم الصناعى من عدم وجود القوة المحركة كالفحم والبترول ، وسوف يتم إنشاء معمل لتكرير حوالى مليون طن من البترول الخام فى السنة وتقوم به مجموعة شل وشركة البترول البريطانية .

التجارة الخارجية :

شهدت التجارة الخارجية فى السودان تقدما مطرداً واضحا خلال ربع القرن الأخير ، بل لقد بلغت الزيادة فى قيمة التجارة الكلية ٢٧٤ ٪ خلال السنوات العشر ١٩٤٧ — ١٩٥٧ ، كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	القيمة (بالمليون جنيه سودانى)
١٩٣٧	١٤,٤
١٩٤٧	٣١
١٩٥٧	١١٦,٦
١٩٦١	١٤٣,٧
١٩٦٢	١٦٨

وخلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٦ كان الميزان التجارى لصالح السودان باستثناء سنة ١٩٥٢ ، إلا أنه يلاحظ بالنسبة إلى السنوات الخمس ١٩٥٧ — ١٩٦١ ، أنه فيما عدا سنة ١٩٥٩ فقد كان الميزان التجارى فى غير صالح البلاد ، كما يتضح من الأرقام الواردة بالجدول التالى . ويرجع معظم السبب فى هذه الظاهرة الأخيرة إلى التوسع فى الاستيراد لمواجهة مطالب الأعمال الإنشائية إلى جانب ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الحاجة إلى أنواع من السلع الصناعية لم يتمكن الإنتاج المحلى من إشباعها .

السنة	الصادرات	الواردات	العجز (—) أو الزيادة (+)
	(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)		
١٩٥٧	٤٨,٨	٦٧,٥	— ١٨,٧
١٩٥٨	٤٦,٣	٥٩,٤	— ١٣,١
١٩٥٩	٦٦,٨	٥٧,١	+ ٩,٧
١٩٦٠	٦٣,٤	٦٣,٧	— ٠,٣
١٩٦١	٦٢,٢	٨١,٥	— ١٩,٣
١٩٦٢	٧٩	٨٩	— ١٠,٠

وتشكون الصادرات الأساسية من القطن ومنتجاته وتراوحت نسبة المصدر منها ما بين ٦٠ ، ٨٠ ٪ خلال السنوات العشر الأخيرة . ويرجع السبب فى هذا التقلب إلى حالة الطلب من جانب الدول الصناعية ، كما يؤثر تذبذب الأثمان فى حصيلة البلاد من صادرات القطن ومنتجاته . كذلك يرجع بعض السبب فى تقلب كمية الصادر إلى العوامل المتعلقة بسقوط الأمطار وإن كان معظم الإنتاج يجرى بالمناطق التى تعتمد على الرى وبخاصة فى إقليم الجزيرة وهى أكبر منتج للقطن الطويل التيلة . وتفاوتت قيمة الصادر من الصمغ العربى بين ٦ ، ٧ ٪ من مجموع صادرات البلاد . وبالرغم من أن السودان يكاد يحتكر السوق العالمية من ناحية هذه المادة إلا أن من أكبر العوامل التى تحد من التوسع فى استخراجها ارتفاع تكاليف جمعها من الغابات . وحدثت زيادة واضحة فى قيمة الصادرات من الحبوب الزيتية (وتتراوح نسبتها بين ٥ ، ١١ ٪) ومن الحيوانات ومنتجاتها (٣—٦ ٪) ، غير أن الصادرات من الحبوب الزيتية تتأثر أحياناً بمطالب الاستهلاك الداخلى . وبعد إنشاء مصنع كوستى بدأ تصدير اللحم المعبأ فى العلب ومستخرجاته .

الصادرات (بملايين الجنيهات السودانية)

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
القطن المحلوج	٢٣٫٨	٤٠٫١	٣٣٫١	٣١
بذرة القطن	١٫٥	٤٫٣	٢٫١	٣٫٧
الصمغ العربى	٥٫٤	٥٫١	٧٫٠	٦٫١
السمسم	٢٫٤	٢٫٨	٤٫٩	٤٫٢
الجلود المدبوغة	١٫٠	١٫١	١٫٠	١٫
الذرة	٠٫٤	١٫٧	٢٫٨	١٫٩
الجمال	١٫٠	١٫٦	٢٫٢	١٫٤
صادرات أخرى	١٠٫٨	١٠٫١	٩٫٩	١٢٫٩

ويشير تقرير بنك السودان عن سنة ١٩٦١ إلى ظاهرة فى تلك السنة وهى أن قيمة الصادرات من القطن كانت أقل من قيمة الصادرات الأخرى ، وهذا ينم عن الاتجاه الجديد للسياسة الاقتصادية والذى يعتبر من أهداف الخطة العشرية وهو تنويع الإنتاج حتى لاتظل مقدرات البلاد الاقتصادية تحت رحمة محصول واحد وهو الظاهرة التى تميز الاقتصاديات المتخلفة بوجه عام .

وتتكون الواردات من السلع المصنوعة مثل الأقمشة والسكر ، ومن المشتقات البترولية نظراً لعدم توافر البترول أو الفحم بالبلاد ، ومن معدات وعربات النقل ، فضلا عن الآلات والمركبات الكهربائية . ويلاحظ على الواردات :

أولا : أنها أكثر تنوعا منها فى حالة الصادرات .

ثانياً : انها أقل تقلبا من الصادرات نظراً لأنها تتكون بصفة أساسية

من السلع المصنوعة ، والمعروف أن التقلبات فى أثمانها بالأسواق العالمية أقل منها فى حالة المواد الأدلية .

ثالثاً : التضاؤل التدريجى فى النسبة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ، فقد كانت ٢ : ١ فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، فأصبحت ٣ : ٢ خلال السنوات ١٩٥٤ — ١٩٥٦ . وبينما تضاعفت قيمة الواردات من السلع الرأسمالية فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٦ فإن الزيادة فى الواردات من السلع الاستهلاكية لم تكن بأكثر من ٥٠ ٪ خلال هذه السنوات نفسها[١] وهذه الظاهرة تعكس التطور الاقتصادى العـــام ، كما أنها سوف تطرد بسبب تنفيذ المشروعات الإنتاجية الواردة بالخطة العشرية من حيث التوسع فى استيراد السلع الرأسمالية والتقليل من استيراد طائفة من السلع الاستهلاكية بسبب الاهتمام الموجه إلى الصناعة فى الخطة المشار إليها ، ومن ذلك مثلا أن من المتوقع أن يهبط أو يتوقف الاستيراد من السكر بعد نجاح زراعة قصب السكر فى السودان وبعد أن تم مصنع الجنيد وبدأ العمل فى المصنع الآخر فى خشم القربة ، كما سوف يكون للتوسع فى صناعة نسج القطن أثر طيب من هذه الناحية .

والجدول التالى يوضح واردات السودان خلال السنوات ١٩٥٨ — ١٩٦١ (القيمة بملايين الجنيهات السودانية)[٢] :

(١) Structure And Growth of Selected African Economies
مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

(٢) البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، والمجلد الثانى ، العدد الثانى ، ص ٢٤٩ .

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
منتجات بترولية	٤ر٨	٤ر٧	٤ر٨	٥ر١
أقمشة قطنية	٥ر٨	٧ر٥	٨ر٢	٩ر٣
« من الحرير الصناعى	٠ر٨	١ر٥	٢ر٢	٢ر٩
سكر (مكرر)	٣ر٨	٣ر٧	٣ر٧	٤ر٠
شاى	٢ر٦	٣ر٥	٢ر٠	٣ر٦
بن	١ر٣	٢ر٢	١	١ر٢
دقيق قمح	٠ر٩	١ر٩	١ر٦	١ر٣
معادن أساسية ومنتجاتها	٨ر٧	٤ر٨	٥ر٥	٦ر٧
آلات ومركبات كهربائية إلخ	١ر٦	٣ر٧	٦ر٩	١٣ر٧
عربات نقل وسيارات وأجزاءها	٩ر٧	٦ر٥	٨ر٥	١٠ر٩
واردات أخرى	١٦ر٧	١٥ر٩	١٨	٢٢ر٨

المواصلات :

تعتبر السكك الحديدية قليلة جداً بالقياس إلى مساحة البلاد إذ بلغ طولها ٥٢٢٥ كيلو متراً فى عام ١٩٦١ ، وهى نسبة ضئيلة للغاية . وكان إنشاء الخطوط الحديدية بغرض خدمة تجارة الصادر ، ومن ذلك الخط من الجزيرة حيث مزارع القطن إلى كسلا ومن ثم إلى بور سودان وهو الميناء الرئيسى للتجارة الخارجية . وهناك أيضاً الخط الممتد إلى الأبيض عاصمة مديرية كردفان التى يتركز فيها إنتاج الصمغ العربى ، وكذلك الخط الممتد من الخرطوم إلى حلفا لتيسير الاتصال بمصر ويبلغ طوله ٩٢٤ كيلو متراً .

وبالرغم من الاهتمام بإنشاء الطرق البرية فإنها ما تزال محدودة ففى السودان الشمالى نجد أن الطرقات عبارة عن دروب يكاد أن يستحيل استخدامها إثر سقوط الأمطار مباشرة . وفى مديرية أعالى النيل يقتصر استخدام الطرق على الفترة الممتدة بين شهرى يناير ومايو . وتوجد فى مديريتى الاستوائية

وبحر الغزال طرق جيدة تصلح لسير السيارات على مدار السنة ، وإن كان من المستحيل السير فى الطرق الفرعية بعد فترة سقوط الأمطار .

ولهذه الاعتبارات تعتبر المجارى المائية أهم وسائل النقل والاتصال فى السودان ، وإن كانت تحد من هذه الأهمية بعض العوائق الطبيعية مثل الجنادل فى الشمال والسدود النباتية فى منطقة بحر الجبل .

البنوك :

بدأ بنك السودان أعماله فى فبراير ١٩٦٠ برأس مال قدره مليون ونصف مليون جنيه مدفوع بالكامل ، وهو البنك المركزى وله وحده حق إصدار الأوراق النقدية . ورغبة فى دعم النشاط الزراعى والصناعى ، أنشىء البنك الزراعى السودانى برأس مال قدره خمسة ملايين من الجنيهات دفعتها الحكومة بالكامل ، وقد استهل نشاطه فى يناير من عام ١٩٥٩ ، ثم البنك الصناعى السودانى الذى بدأ أعماله فى عام ١٩٦١ ورأسماله المرخص به أربعة ملايين من الجنيهات ، ساهمت فيه الحكومة بمبلغ نصف مليون جنيه .

وهناك عدة بنوك تجارية كلها أجنبية باستثناء البنك التجارى السودانى بالخرطوم وله فرع فى بور سودان ، وأنشىء فى نوفمبر من عام ١٩٦٠ ورأسماله المرخص به مليون جنيه . ومن أهم البنوك التجارية الأخرى بنك باركليز وله ١٦ فرعا ، والبنك العثمانى ، والبنك العربى وبنك مصر وللأخير ثمانية فروع .

وتتجه سياسة الحكومة السودانية إلى سودنة المصارف الأجنبية العاملة فى البلاد . وكانت أول خطوة فى هذا السبيل اتفاق بنك الكريدى ليونيه وبنك السودان على إنشاء بنك جديد باسم « بنك النيلين » فى يناير من عام ١٩٦٣ ، برأس مال مصرح به قدره ٤ ملايين من الجنيهات ، وأسهم بنك السودان بمبلغ ١,٨ مليون جنيه وبنك الكريدى ليونيه بمبلغ ١,٢ مليون ،

كما أصبحت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من السودانيين . وقد أعلن وزير المالية السودانية أن النية متجهة إلى سودنة البنك تماما فى المستقبل عن طريق الاتفاق .

الميزانية :

قدرت الايرادات للسنة المالية ١٩٦٣/٦٤ بمبلغ ٦٧,٢٢٨,٣٦٨ جنيها سودانيا مقابل ٦١,٠٣٤,٤٧٣ جنيها فى عام ١٩٦٢/٦٣ ، بزيادة قدرها ١٠ ٪ ويضاف إلى التقديرات ١٢,٢٧٤,٠٢١ جنيها حولت من الميزانية العامة إلى ميزانيات مجالس المديريات ، فكأن المجموع عبارة عن ٧٩,٥٠٢,٣٩٩ جنيها ، وهو أعلى رقم شهدته البلاد حتى الآن . وقدرت المصروفات بمبلغ ٥٨,٢٠٩,٣٢٨ جنيها مقابل ٥٢,١٥٢,٣٣٧ فى السنة المالية ١٩٦٢/٦٣ ، بزيادة قدرها ١١,٦ فى المائة . فإذا اضفنا ميزانيات مجالس المديريات وقدرها ١٢,٢٧٤,٠٣١ جنيها ، لبلغت جملة المصروفات المقـــدرة فى ميزانية السنة المالية الحالية ٧٠,٤٣٨,٣٥٩ جنيها .

غير أن هذه الأرقام لا تمثل إلا الوحدات المركزية ، إذ أن هناك عدداً من الميزانيات الأخرى المستقلة (السكك الحديدية ، لجنة مشروع الجزيرة ، لجنة المشاريع الاستوائية ، لجنة مشاريع النيل الأبيض ، مصنع السكر ، الخطوط البحرية السودانية ، المدبغة الحكومية ، بنك السودان ، البنك الصناعى السودانى ، ميزانية الإنشاء والتعمير التى تمول أساسا من فوائض الميزانيات كلها) .

وبإضافة الميزانية العامة إلى هذه الميزانيات المستقلة تبلغ التقديرات الخاصة بالسنة المالية ١٩٦٣/٦٤ :

	بالجنيه السودانى
الايرادات	١٢٦,٢١١,٥٦٦
المصروفات	١٠٧,١٦٥,١٦٥
الفائض	١٩,٠٤٦,٤٠٢

وتهتم حكومة السودان بتحقيق هذا الفائض واطراد الزيادة فيه حتى يتسنى لها متابعة تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأكبر نسبة من الإيرادات مصدرها الرسوم والأجور على البضائع والخدمات وتشكل ٤٨,٣٤ ٪ ، وتليها الضرائب غير المباشرة ونسبتها ٢٧,٣٤ فى المائة. والبيان التالى يوضح نسب مختلف المصادر فى تحقيق الإيرادات :

المصـــدر	النسبة المئوية
ضرائب مباشرة	٥ر٥٧
ضرائب غير مباشرة	٢٧ر٧٤
حصيلة احتكار السكر	٥ر٨٦
الرسوم والأجور على البضائع والخدمات	٤٨ر٣٤
فوائد وأرباح	٤ر٦٨
استقطاعات المعاشات	٠ر٥٩
استيرادات وخدمات مصلحية	٥ر٨٨
مصادر أخرى	١ر٣٤

وخصص فى الميزانية للسنة المالية ١٩٦٣/٦٤ مبلغ وقدره ١٧,٤١٣,٠٢٤ جنيها سودانيا ، بنسبة ٣٠ ٪ من جملة المصروفات لخدمات الزراعة والرى والغابات والثروة الحيوانية والمواصلات . ولكن إذا أخذنا المصروفات من مختلف أنواع الميزانيات العامة ، والمحلية ، والمستقلة ، ابلغت جملة المخصص للخدمات الاقتصادية كالرى والكهرباء والصناعة والمواصلات إلخ ما مقداره

٤٨٫٣٥١٫٩٩٢ جنيها أى بنسبة ٤٥٫١٢ ٪ ، ولا ريب أن التوسع فى المصروفات على الخدمات الاقتصادية فى الأعوام الثلاثة الأخيرة بوجه خاص يرجع إلى بدء تنفيذ الخطة العشرية للتنمية .

برامج التنمية والخطة العشرية :

على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية قام السودان بإعداد وتنفيذ طائفة من البرامج المعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهى :

(١) برنامج السنوات الخمس ١٩٤٦ — ١٩٥١ ، ورصدت له مبالغ قدرها ١٤٫٦ مليون جنيه سودانى .

(٢) مشروع السنوات الخمس الثانى (١٩٥١ — ١٩٥٦) ، وقدرت تكاليفه بمبلغ ٤٥٫٥ مليون جنيه . إلا أنه يلاحظ أن التنفيذ لم يتم فى المواعيد المقررة وإنما تجاوزها بفترات طويلة وكان السبب فى هذا هو النقص فى الخبرة الفنية ، وهو المشكلة التى تواجه البلاد التى تخلفت بحكم ظروف تاريخية معينة عن اللحاق بالتقدم التكنولوجى الحديث .

ومن أهم الأعمال التى أنجزت طبقا لهذين البرنامجين ، توسيع مشروع الجزيرة فى القسم الشمالى الغربى من الإقليم ، مما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة بحوالى ١٠٠ ألف فدان ، ثم مشروع الرى بالطلمبات فى الجنيد لزراعة مساحة قدرها ٣٠ ألف فدان . ومدت الخطوط الحديدية حتى وصلت إلى الروصيرص جنوبا ، وإلى بابانوسا وداين غربا . وكذلك حدثت زيادة فى عدد المنشئات المشتغلة بحلج القطن ، وفى الخدمات التعليمية والصحية .

(٣) مشروع المناجل وخصص له ٣٥٫٧ مليون جنيه على أن يتم إنجازه خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦١ ، والغرض منه توسيع المساحة المخصصة للقطن بوجه خاص . والنتائج المالية المتوقعة من المشروع كبيرة جداً ، إذ

يقدرون أن الإيرادات الإجمالية بعد إتمامه سوف تبلغ ٢٠ مليون جنيه فى السنة ، وأن التكاليف ستغطى خلال ثلاث سنوات .

(٤) وأعد برنامج مؤقت فى سنة ١٩٥٧/٥٨ الهدف منه زيادة الإنتاج فى المناطق التى تعتمد على الرى ، مع تنويع الإنتاج إلى حد ما . وكان إعداد البرنامج توطئة لوضع مشروع خمسى للتنمية (١٩٥٧ — ١٩٦٢) على أن يدمج فيه مشروع المناجل والبرنامج المؤقت .

توزيع الاستثمارات فى برامج التنمية
(النسبة ٪)

	١٩٤٦/٥١	١٩٥١/٥٦	مشروع المناجل	١٩٥٧/٥٨
الإنتاج	٣٥٫٧	١٦٫٨	٨٠	٥٥
الأبحاث	٠٫٣	٢٧٫٣	—	٣٫٣
الخدمات الاجتماعية	١٠٫٠	٢٦٫٨	—	٨٫٠
المواصلات	١٠٫٧	١٣٫٣	١٨٫٩	١٦٫٢
المنافع العمومية	٤٢٫٣	١٣٫٨	—	٩٫٠
الإدارة	١٫٠	١٫٩	—	٨٫٥
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تكاليف البرنامج بملايين الجنيهات السودانية	١٤٫٦	٥٢٫٥	٢٠	٢٥٫٧

الخطة العشرية (١٩٦٠/٦١ — ١٩٧٠/٧١) :

وأخيراً قررت الحكومة السودانية الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقام الخبراء والمختصون بإعداد الخطة العشرية (١٩٦٠/٦١ — ١٩٧٠/٧١) . وهى تهدف أساساً إلى تحقيق الأغراض الآتية :

أولا : زيادة الإنتاج الحقيقى للفرد أى بزيادة الدخل القومى من ٣٥٠ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ٥٦٠ مليونا فى نهاية الخطة أى بنسبة ٦٥ ٪ وسوف يترتب على هذا ارتفاع الدخل الحقيقى للفرد بنسبة ٢٥ ٪ .

ثانياً : توسيع قاعدة الاقتصاد السودانى عن طريق تنويع الإنتاج وبالتالى تنويع السلع المصدرة مما يؤدى فى النهاية إلى خفض نصيب القطاع الزراعى فى إجمالى الإنتاج القومى من ٥٧ ٪ فى سنة ١٩٦٠/٦١ إلى ٥١ ٪ فى سنة ١٩٧٠/٧١ ثم يضاف الفرق بعد ذلك لتقوية قطاع الصناعة . وخلال هـــذه الفترة يرتفع نصيب الصنـاعة من ٩ ٪ إلى ١٧ ٪ ، أى بمقدار الضعف تقريباً .

ثالثاً : تقوية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصـادرات وتنويعها ، وعن طريق التقليل من الاعتماد على الواردات ، بتدعيم الإنتاج المحلى .

رابعاً : خلق فرص كافية للتوظيف المنتج تعادل ٦٠٠ر٠٠٠ وظيفة فى القطاع الحديث .

خامساً : تحسين الظروف والخدمات الاجتماعية بالبلاد .

وقدرت تكاليف الخطة العشرية فى أول الأمر بمبلغ ٥١٢ مليون جنيها ، منها ٢٨٥ مليونا من القطاع العام ، ١٧٥ مليونا من القطاع الخاص ، ٦٢ مليونا من قطاعات أخرى أصغر . ولكن سرعان ماتبين أن التكاليف تبلغ ٥٦٥ مليونا ، وتقرر أن يغطى القطاع الخاص وحده الزيادة كلهـا . وسوف تبلغ مساهمة القروض الأجنبية ١٩٥ مليون جنيها ، يخصص منها ١٧١ مليونا للاستثمار العام .

وتوزع النفقات المقدرة ، على النحو الآتى :

القطاعات والخدمات	نسبة المخصص لها (٪)
الزراعة	٢٥
الصناعة	٢٣
النقل والمواصلات	٢٠
الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية ومشروعات الإسكان	٣٢
	١٠٠

وبالرغم من أهمية القطاع العام فى السودان ، وأهمية الاستثمار العام فى الخطة العشرية للتنمية ، إلا أنه يلاحظ أن القطاع الخاص سوف يضطلع بما يقرب من نصف العبء الذى تمثله هذه الخطة ؛ وفى هذا المعنى تحدث وزير المالية فى بيانه عن ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/٦٤ ، فقال إن هدف الحكومة هو « تشجيع المجهود الخاص كعنصر هام مكمل لجهودات الدولة حتى يتمكن من المساهمة فى تطوير البلاد بشرط ألا تتعارض جهوده مع مصلحة البلاد العامة ولا يجنح لاستغلال المواطنين » .

ومعنى هذا أن الدولة لن تسمح للنشاط الخاص بالحرية التى كان ينعم بها من قبل .

والواقع أن القطاع الخاص يلعب دوراً هاما فى الاقتصاد السودانى ، حيث تسود المشروعات الخاصة فى معظم المحاصيل النقدية باستثناء قطن ساكل ، بل إنه فى حالة الأخير زاد نصيبها من الإنتاج الكلى من حوالى ١٠ ٪ فى موسم ١٩٥٠/٥١ إلى ٢٨ ٪ فى موسم ١٩٥٥/٥٧ أى من ١٦٠,٠٠٠ إلى حوالى ٧٠٠ ألف قنطار . كما زاد إنتاج هذه المشروعات ثلاث مرات من الفول السودانى (١٩٥١ — ١٩٥٦) ومن السمسم بنحو

٣٠ فى المائة [1] . وكذلك يلعب دوراً رئيسيا فى الميدان الصناعى ، حتى أنه كان يضم فى عام ١٩٥٧ نحواً من ٧٠ فى المائة من العمال المشتغلين فى هذا المجال ، باستثناء النقل والحرف اليدوية [2] . وفضلا عن هذا فهو يسيطر على مجال الثروة الحيوانية والتجارة .

---

(١) Stracture And Growth Of Selected African Economies
Cunited Nations 1958. p. 163.

(٢) نفس المصدر ، ص ١٦٤ .

الفصل الحادى عشر

الجمهورية العربية المتحدة

تقع الجمهورية العربية المتحدة فى الركن الشمالى الشرقى من القارة الأفريقية ويحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب السودان ، ومن الغرب الصحراء الليبية ، ومن الشرق البحر الأحمر وخليج العقبة وفلسطين . وتعتبر بسبب النيل الممتد نحو الجنوب المدخل الرئيسى للقارة من ناحية ، كما أنها فى الوقت ذاته ممر رئيسى يصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندى من جهة والبحر المتوسط فالمحيط الأطلسى من جهة أخرى ، ومن هنا تتضح أهمية موقعها الجغرافى بالنسبة إلى التجارة العالمية وطرق المواصلات العالمية الرئيسية .

وتبلغ المساحة الكلية ٣٨٦ ألف ميل مربع ؛ ولكن وادى النيل والدلتا وهما أخصب أجزاء البلاد وتتركز فيهما الزراعة والسكان. لا يشكلان سوى ٣ فى المائة من هذه المساحة الكبيرة .

وتنقسم البلاد من الناحية الجغرافية إلى الأقسام الأربعة التالية :

أولا : الوادى والدلتا ، والأخيرة على هيئة مثلث رأسه عند القاهرة وقاعدته عند البحر المتوسط وهما يتميزان بالخصوبة البالغة مع استثناء برارى ملحة فى الشمال وتكثر بها البحيرات (المنزلة ، البرلس ، أدكو ومريوط) .

ثانيا : الصحراء الغربية وتمثل ثلاثة أرباع المساحة الكلية ؛ ويحف بها من ناحية الشمال إقليم منخفض تقع فيه الواحات الداخلة والخارجة وتتوفر فيه

المياه الجوفية وهذا هو أساس مشروع الوادى الجديد[1] . وفى شمال هذا الإقليم هضبة بها منخفضات تضم واحات البحرية والفرافرة وإقليم الفيوم ووادى الريان . ويلى الهضبة منخفض آخر يضم المنطقة المعروفة باسم منخفض القطارة ، وواحة سيوة ووادى النطرون . ويقع منخفض القطارة تحت مستوى سطح البحر بنحو ١٣٤ متراً ، فإذا تدفقت إليه المياه من البحر المتوسط أمكن توليد طاقة كهربائية ؛ وهذا هو المشروع الذى يجرى بحثه الآن .

ثالثا : الصحراء الشرقية وتضم سلسلة من الجبال التى يصل ارتفاع بعضها إلى ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وتسير بحذاء البحر الأحمر .

رابعا : شبه جزيرة سيناء وهى مفتاح مصر من ناحية الشرق وحلقة الاتصال مع دول الشرق الأوسط العربى . وتكثر بها الخامات المعدنية كالفوسفات والطلق والبترول والكاولين والمنجنيز والرخام ، كما تستخرج المياه الجوفية من الآبار كما فى وادى العريش ووادى فيران . وليس هناك سوى خط حديدى واحد منفرد يمتد من الاسماعيلية إلى القنطرة شرق ثم إلى العريش ورفح وغزة .

والبيان التالى يوضح مساحات المناطق الأربع السابقة ونسبتها إلى المساحة الكلية للبلاد :

المنطقة	المساحة بالألف كيلو متر مربع	النسبة إلى المساحة الكلية (فى المائة)
الوادى والدلتا	٣٣	٣
الصحراء الغربية	٧١٠	٦٩
الصحراء الشرقية	٢٢٢	٢٢
شبه جزيرة سيناء	٥٦	٦

(١) سنتحدث عنه فى موضع قادم .

وتنقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى أربعة أقاليم مناخية رئيسية وهى :

١ — السواحل الشمالية والمناخ معتدل طول العام بسبب القرب من البحر ، والأمطار قليلة وإن كانت أغزر منها فى بقية أنحاء البلاد .

٢ — الدلتا وتمتاز بالدفء شتاء والحرارة صيفا ، ولكن يخفف من شدة الحرارة هبوب الرياح الشمالية ومياه الفيضان ، والأمطار قليلة .

٣ — المنطقة الوسطى حتى محافظة المنيا جنوبا ولا تختلف كثيراً عن الدلتا إلا فى الارتفاع النسبى لدرجة الحرارة صيفا .

٤ — المنطقة العليا وهى شديدة الحرارة صيفا ، ولكنها تمتاز بالدفء شتاء . والمناخ جاف بوجه عام .

والأمطار فى مجموعها قليلة ولهذا يعتمد النشاط الزراعى على ماء النيل ، وهذا يفسر التفوق الذى حققه المصريون منذ أقدم العصور فى محاولة السيطرة على النهر ، كما يفسر المشروعات المائية الكبرى التى أقيمت من أجل توفير مياه الرى .

وطبقا للإحصاء العام الذى أجرى فى عام ١٩٦٠ بلغ عدد السكان ٢٦,٠٥٩,٠٠٠ نسمة ، منهم أكثر من ٣,٣ مليون فى القاهرة وحدها التى تعتبر أعظم مدن القارة الأفريقية . ويقدرون الحدين الأدنى والأعلى لعدد السكان فى السنوات القادمة على النحو الوارد بالجدول التالى . وكان إجراء هذا التقدير أمراً أساسياً نظراً لارتباطه بالخطط المعدة للتنمية :

السنة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٩٦٧	٢٨,٦١١,٠٠٠	٣٠,٣٧٢,٠٠٠
١٩٧٢	٣١,٥٨٣,٠٠٠	٣٤,٧٦٢,٠٠٠
١٩٧٧	٢٤,٨٦٣,٠٠٠	٣٩,٣٥٨,٠٠٠
١٩٨٢	٢٨,٤٧٣,٠٠٠	٥٤,٦٨٢,٠٠٠

الزراعـــة

ملكية الأرض :

كانت الظاهرة التي تلفت النظر بالنسبة إلى القطاع الزراعي في مصر حتى عام ١٩٥٢ انعدام العدالة في توزيع ملكية الأراضي الزراعية ، فمن ملاك مجموعهم ٢٫٨ مليون كان ٠٠٠ر٥ مالك في حوزتهم ٢٧ في المـائة من مجموع الأرض الزراعية البالغ مساحتها ما يقرب من ٦ ملايين فدان . وكان ٩٤٫٣ في المـائة من مجموع الملاك يملكون ٣٥٫٤ ٪ من المساحة . وأكثر من هـذا فإن من الدخل الزراعي ٦٠٩٫٤٨٠ جنيها موزعة على ٢٧٣٫٢٩٢ فرداً من صغار الملاك ، في السنة . ومعنى هذا التوزيع السيء أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان ، ودخل مثل هذه القطعة لا يكفي حتى لسد المطالب الضرورية للعيش .

ولم يقف سوء الحال بصغار الفلاحين وهم الغالبية الساحقة من أهل الريف عند هذا الحد ، بل كانت هناك مواضع أخرى للشكوى في مقدمتها ارتفاع الإيجارات الزراعية . وكذلك كان الفلاحون يلجأون إلى المرابين الذين يقرضونهم الأموال التي هم في حاجة إليها بفائدة تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ في المـائة لموسم واحد فقط ، وهو ما كان يهبط إلى حد بالغ بدخول هؤلاء الأفراد وهي دخول متواضعة بطبيعتها . وحتى البنوك كانت تقرضهم بفوائد تصل إلى ١٢ في المـائة في السنة ، إذا أضيفت المصاريف المتنوعة إلى الفائدة القانونية .

وإذا انتقلنا إلى العمال الزراعيين ألفينا حياتهم على قدر بالغ من السوء بسبب انخفاض أجورهم . غير أن المشكلة الرئيسية كانت تنحصر في أن هؤلاء لا يشتغلون إلا في مواسم الزراعة فقط ثم يتعطلون خلال فترة طويلة من

العام . وأكثر من هذا لما أجاز قانون العمل لعام ١٩٤٢ تكوين النقابات استثنى عمال الزراعة .

أما من الناحية الاجتماعية فالمجال فيها فسيح للحديث ؛ فالمبانى قذرة ، ضيقة وتنقصها مقومات الحياة الصحية ، ولذلك كانت من عوامل انتشار الأمراض التى تنسب أيضا إلى سوء التغذية بسبب شدة الفقر . وكانت المياه الصالحة للشرب تعد من « مواد الترف » النادرة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من أهل الريف ، على حد قول الكاتبة الإنجليزية دورين واريتر فى كتابها « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » .

والجدول التالى يوضح حالة توزيع الملكية الزراعية فى عشية ثورة ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ :

حجم الملكيات	عدد الملاك بالآلاف	المساحة بالآلاف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤ر٣	٣٥ر٤
٥ — «	٧٩	٥٢٦	٢ر٨	٨ر٨
١٠ — «	٤٧	٦٣٨	١ر٧	١٠ر٧
٢٠ — «	٢٢	٦٥٤	٠ر٨	١٠ر٩
٥٠ — «	٦	٤٣٠	٠ر٢	٧ر٢
١٠٠ — «	٣	٤٣٧	٠ر١	٧ر٣
٢٠٠ فدان فأكثر	٢	١١٧٧	٠ر١	١٩ر٧
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠	٠٠

ومن هنا كانت المشكلة الرئيسية فى الريف هى موضوع الملكية الزراعية وهذا ما تعين على ثورة عام ١٩٥٢ أن تواجهه بصورة حاسمة فأصدرت قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ ويعتبر أول وأخطر تشريع من

نوعه فى العـــالم العربى ، من حيث مبادئه وأهدافه ، ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية .

وقرر القانون القواعد التالية :

أولا : وضع حد أعلى للملكية الزراعية قدره ٢٠٠ فدان على أنه لايجوز أن تزيد جملة ما يتملكه شخص هو وزوجته وأولاده القصر على ٣٠٠ فدان من الأرض الزراعية إذا آلت إليهم أو إلى بعضهم بطريق التعاقد .

ثانيا : أجازت المادة الرابعة للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون ، أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستولى عليه من أطيانه الزائدة على ٢٠٠ فدان إلى (أ) أولاده بما لايجاوز ٥٠ فدانا للواحد على ألا يزيد مجموع ما يعطى لهم على مائة فدان (ب) صغار الفلاحين على أن تكون حرفتهم الزراعة (ج) خريجى المعاهد الزراعية على أن تكون مغروسة حدائق وألا يزيد ما يملكه المتصرف إليه من الأرض الزراعية على ٢٠ فدانا . ورغبة فى حث الملاك على الإسراع بتنفيذ ماورد فى المادة الرابعة تقرر فرض ضريبة إضافية على مايتجاوز ٢٠٠ فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية إبتداء من أول يناير ١٩٥٣ .

وطبقا للمادة الثالثة تستولى الحكومة على ملكية مايتجاوز ٢٠٠ فدان ، على أن يبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية سواء تجمعت فى يد فرد أو أسرة .

ويمنح الملاك تعويضاً بمقتضى سندات على الدولة على أساس سبعين مثلا من قيمة الضريبة الأصلية بالإضافة إلى قيمة المنشئات الثابتة وغير الثابتة والأشجار . أما الأراضى المملوكة لأسرة محمد على فتقررت مصادرتها بدون تعويض ، وذلك بقرار من مجلس قيادة الثورة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وكانت مساحة هذه الأراضى ٥٩٥٣٩ فدانا .

ثالثاً : وتوزع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث تكون لكل منهم ملكية صغيرة لاتقل عن فدانين ولاتزيد عن خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض . ورغبة فى منع تجزئة الملكيات الصغيرة نصت المادتان ٢٣ ، ٢٤ على أنه إذا وقع ما يؤدى إلى تجزئة الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا تعذر إتفاقهم فصلت السلطة القضائية فى الأمر .

رابعا : ونصت المادة ١٨ من القانون على أن تتكون جمعية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة وممن لايملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة أو لم يكونوا بداهة مستفيدين من الإصلاح الزراعى .

خامساً : عدم جواز تأجير الأرض إلا لمن يزرعها بنفسه وذلك بغية استبعاد الوسطاء أو منع التأجير من الباطن . ولايجوز أن تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات . وتقرر ألا تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها وفى حالة المزارعة لايزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم المصاريف .

سادسا : نصت المادة ٣٨ على أن تقوم بتحديد أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل سنة لجنة يشكلها وزير الزراعة ، كما تقرر (المادة ٣٩) حق العمال الزراعيين فى تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

وكان من أثر صدور ذلك التشريع أن طرأ تغيير ضخم على توزيع الملكية فزالت الطبقة الإقطاعية ودخلت مجموعات ضخمة من المعدمين والأجراء فى عداد الملاك الزراعيين . والجدول التالى يبين التوزيع بعد صدور القانون :[1]

(١) إدارة التعبئة العامة ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ ص ٢٦ .

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٨٤١	٢٧٨١	٩٤ر٤	٤٦ر٦
٥ أفدنة —	٧٩	٥٢٩	٢ر٦	٨ر٨
١٠ « —	٤٧	٦٣٨	١ر٦	١٠ر٧
٢٠ « —	٣٠	٨١٨	١ر٠	١٣ر٦
٥٠ « —	٦	٤٣٠	٠ر٢	٧ر٢
١٠٠ « —	٣	٤٣٧	٠ر١	٧ر٢
٢٠٠ فأكثر	٢	٣٥٤	٠ر١	٥ر٩
الجملة	٣٠٠٨	٥٩٨٤	١٠٠	١٠٠

وفي يولية ١٩٦١ صدر قانون يجعل الحد الأعلى للفرد مائة فدان .

توزيع الملكية الزراعية بعد قانون ١٩٦١[1]

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤ر١	٥٢ر١
٥ أفدنة —	٨٠	٥٢٦	٢ر٦	٨ر٦
١٠ « —	٦٥	٦٣٨	٢ر١	١٠ر٧
٢٠ « —	٢٦	٨١٨	٠ر٨	١٣ر٤
٥٠ « —	٦	٤٣٠	٠ر٢	٧ر٠
١٠٠ فدان	٥	٥٠٠	٠ر٢	٨ر٢
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	١٠٠	١٠٠

(١) المصدر السابق ص ، ٢٧ .

ولقد قامت سياسة الدولة منذ ثورة عام ١٩٥٢ على تمليك أكبر عدد من المعدمين والأجراء ، سواء من الأرض المستولى عليها بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعى ، أو أراضى الأوقاف أو الأراضى المستصلحة ، كما يتضح من البيان الآتى :(١)

الأراضى التى تم توزيعها على صغار الزراع

(بالفدان)

اسم الهيئة	المساحة الموزعة حتى سنة ١٩٦٢
الإصلاح الزراعى وأراضى الأوقاف	٤٣٢٨٨٢
طرح النهر	١٧٥١٥
الهيئة المصرية الأمريكية	٢٠٢٤٠
المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى	١٢٢٠٣
الشركات	٦٠٠٠
وزارة الزراعة	٥٦١٥
مصلحة الأملاك	١٥٤١
	٤٩٥,٩٩٦

الرى :

شهد التاريخ المصرى منذ القرن التاسع عشر محاولات كثيرة للاستفادة من مياه النيل بقصد توفير المياه اللازمة للزراعة وزيادة الرقعة الزراعية ؛ فحفر عدد كبير من الترع والقنوات بلغ طولها ٢٢٤٥٧ كيلومتراً فى عام

(١) المصدر السابق ص ٢٤

١٩٥٢ . وأنشئت مجموعة من القناطر لرفع منسوب المياه فى الترع ، وتوزيعها مثل القناطر الخيرية وقناطر أسيوط وزفتى ونجع حمادى وإسنا . إلا أن المشكلة الكبرى كانت تتمثل فى ضرورة تخزين مقادير كافية من مياه النيل لضمان التوسع فى رى الأراضى بصورة دائمة . وكانت أول خطوة اتخذت فى هذا السبيل إنشاء خزان أسوان عام ١٩٠٢ وتمت تعليته الأولى فى عام ١٩١٢ والثانية فى عام ١٩٣٣ ، فأصبح قادراً على تخزين خمسة مليارات متر مكعب من الماء . وفى عام ١٩٣٧ أنشىء خزان جبل الأولياء بالسودان ، ويحجز لمصر كمية قدرها مليونان ونصف مليار من الأمتار المكعبة ، كما تم إنشاء خزان أوين على بحيرة فكتوريا بأعالى النيل فى عام ١٩٥٤ .

وفى الوقت نفسه بذلت جهود من أجل استصلاح الأراضى البور أو الأراضى الضعيفة ، وكانت النتيجة المترتبة على هذه الأعمال مجتمعة زيادة فى مساحة الرقعة الزراعية ، وتوسع كبير فى مساحة الأراضى التى تروى ريا دائماً ، فضلا عن ارتفاع الدخل القومى .

« وقد مكنت هذه الزيادة فى الدخل القومى إلى حد محسوس من مواجهة تكاثر عدد السكان فى مصر فى أواخر القرن الماضى وفى صدر القرن الحالى . لكن ذلك لاينفى أن معظم السكان كانوا حتى فى ذلك الحين يعيشون فى فقر مدقع . وقد تزايدت هذه الحالة سوءاً بعد أن تباطأت الزيادة فى المساحة المزروعة بينما استمر تكاثر عدد السكان على حاله »[1] .

والواقع أن « المشكلة التى تواجه مصر سواء فى الزراعة أو فى غيرها من الميادين هى مشكلة المساحة الزراعية ، ذلك أن عـــدد السكان مصر يبلغ فى الوقت الحاضر نحو أربعة أفراد لكل فدان من الأراضى الزراعية فى المتوسط

(١) دكتور حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، (القاهرة ١٩٦٢) ، ص ١٤٠ .

أى عشر الهكتار ، وهى نسبة عالية ليس لها مثيل فى العالم فيما عدا اليابان وبعض البقاع القليلة فى وديان الأنهار الكبرى فى جنوب شرقى آسيا »[1] .

هذه هى المشكلة الكبرى التى واجهت المسئولين بعد ثورة ١٩٥٢ فالسكان يتزايدون باطراد ، والأرض المنزرعة محدودة وصغيرة . ولكن فى الوقت نفسه يتدفق ماء النيل إلى البحر فيضيع هباء بينما هناك مساحة شاسعة تروى بالحياض وفى الوسع تحويلها إلى نظام الرى الدائم ، كما أن هناك مساحات ضخمة يمكن استغلالها فى الإنتاج الزراعى لو أمكن توفير المياه اللازمة لها .

لهذا اهتمت حكومة الثورة بالأمر ، فاتخذت تدابير عاجلة لاستصلاح مساحات كبيرة من الأرض عن طريق إنشاع الترع والمصارف وإقامة بعض الطلمبات لاستخدام مياه الصرف فى أغراض الرى ، وتعمير الواحات . واهتمت هيئات أخرى باستصلاح الأراضى فى مناطق معينة مثل مديرية التحرير والهيئة المصرية الأمريكية .

غير أن هذه المشروعات بالرغم من ضرورتها وأهميتها محدودة الأثر من حيث معالجة المشكلة الرئيسية وهى زيادة الرقعة الزراعية لمواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان . وكان هذا الاعتبار هو الباعث على العمل من أجل إخراج مشروع السد العالى إلى حيز التنفيذ .

وقد أنشىء السد جنوبى سد أسوان بحوالى ٦ كيلومترات ، وتبلغ سعة التخزين ١٣٠ مليارًا من الأمتار المكعبة منها ٣٠ مليارًا لاستيعاب ما يتراكم فى حوض الخزان من الطمى ، ٣٠ مليارًا للوقاية من الفيضانات والباقى يستخدم فى حجز مياه الرى . وسيملأ الخزان فى عدة سنوات ، كما يمكنه تعويض السنوات

(١) التقدم وشروطه ، النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثانى ، ١٩٥٦ ، ص ١١١ .

ذات الإيراد الضعيف من السنوات التى قبلها ، وتبلغ كمية المياه التى يمكن سحبها منه سنويا ٨٤ مليار متر مكعب بالنسبة إلى القطر المصرى وهى تمثل زيادة قدرها ٢٢ مليار متر مكعب عن الاحتياجات الحالية وما سيتبخر من البحيرة . وفى ٩ يناير ١٩٦٠ وضع الرئيس جمال عبد الناصر حجر الأساس المشروع . ومن المنتظر أن ينتهى العمل منه قبل عام ١٩٧٠ ، مع ملحقاته.

وتبلغ تكاليف إنشاء السد ١١٢ مليون جنيه وتكاليف محطة التوربينات لتوليد الكهرباء ٩٠ مليون جنيه وتكاليف المشروعات المتعلقة بإنشائه ٢٠٢ مليون جنيه ، أى أن جملة التكاليف ٤٠٤ مليون جنيه .

وتتلخص النتائج التى سوف تترتب على إنجاز هـــذا المشروع الضخم فيما يأتى :

(١) حماية البلاد من غوائل الفيضان .

(٢) التوسع فى زراعة مليون فدان .

(٣) تحويل ٧٠٠ ألف فدان من الرى الحوضى إلى نظام الرى الدائم .

(٤) ضمان الاحتياجات للرى والملاحة .

(٥) ضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزاً فى كل سنة .

(٦) تحسين الصرف فى جميع أنحاء الجمهورية بتثبيت مناسيب النيل .

(٧) تحسين اقتصاديات مشروع كهرباء خزان أسوان بعمل فرق توازن ثابت عليه طول السنة .

(٨) إمكان استغلال قناطر النيل فى توليد الكهرباء .

(٩) توليد طاقة كهربائية ضخمة قدرها عشرة مليارات من الكيلووات وتوفر على البلاد ٣٫٥ مليون طن من الوقود ، وهذه الطاقة سوف تصل حتى القاهرة وتسهم فى الأغراض الصناعية والمدنية .

١٠ — سيحقق السد العالى زيادة فى الدخل القومى قدرها ٢٣٤ مليون جنيه سنويا .

١١ — أما بالنسبة إلى السودان فسيؤدى إنشاؤه إلى زيادة المساحة المزروعة ثلاث مرات .

وفى ٨ نوفمبر من عام ١٩٥٩ عقدت اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، تضمنت النصوص الرئيسية التالية :

(ا) وافق السودان على إنشاء السد العالى ، ويستغنى عن تخزين جبل الأولياء فى الوقت المناسب .

(ب) سيصبح نصيب كل من السودان والعربية المتحدة بعد إنشاء السد ١٨٫٥ ، ٥٥٫٥ مليار متر مكعب ، بوجه عام .

(حـ) يتقاسم البلدان بالنصف نفقات مشروعات أعالى النيل ويتقاسمان بنفس النسبة ، المياه الجديدة التى تتوفر نتيجة لهذه المشروعات .

(ى) تدفع مصر تعويضا لحكومة السودان قدره ١٥ مليون جنيه ، ويجب أن يتم ترحيل السكان المقيمين عند الحدود قبل يوليه ١٩٦٣ .

وفى الوقت نفسه رسمت سياسة بعيدة المدى لاستغلال أراضى الصحارى عن طريق الاستفادة من جميع الإمكانيات المائية المتاحة سواء من الأمطار أو المياه الجوفية . وتشمل المشاريع التجريبية والإنتاجية بالصحارى خلال السنوات الخمس الأولى من خطة التنمية استصلاح ٢٤٠٫٠٠٠ فدان وتحسين المراعى فى مساحة قدرها ٦٠ ألف فدان . وقدرت التكاليف اللازمة بمبلغ حوالى ٦٢ مليون جنيه .

وفيما يلى بيان بإجمال الأراضى الصحراوية التى يجرى الآن استصلاحها طبقا للخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ / ١٩٦٥) :

المشروعات	المساحة بالأفدنة
الوادى الجديد	١٢١٫٠٠٠
وادى النطرون	٢٠٫٠٠٠
الساحل الشمالى الغربى	٢٠٫٠٠٠
تحسين المراعى بالساحل الشمالى الغربى	٦٠٫٠٠٠
الساحل الشمالى الشرقى (سيناء)	٩٫٠٠٠
شرق القناة (سيناء)	٢٠٫٠٠٠
مريوط	٥٠٫٠٠٠

ويقع الوادى الجديد غربى النيل وبموازاته وعلى بعد يتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ كيلومتر . وهو يشتمل على مجموعة من المنخفضات هى الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوه ، أى أنه يمتد من جنوب أسوان حتى منخفض القطارة مكونا مساحة قدرها ثمانية ملايين من الأفدنة. والأرض سهلة منبسطة ويصلح جزء كبير منها للاستغلال الزراعى . هـذا وقد تم وضع برنامج شامل للبحث عن المياه فى هذا الوادى وتفجيرها وتقدير إمكانيات الخزن الجوفى الذى ثبت وجوده تحت أرض الواحات من حيث كمية المياه الموجودة به — وتغذيته السنوية — ومصادرها وسياسة استغلالها .

التوسع الرأسى :

ولم يقف الأمر منذ نشوب الثورة فى عام ١٩٥٢ عند حد التوسع الأفقى أى مساحة الأرض المزروعة وإنما شمل كذلك الاهتمام بزيادة غلة المحاصيل وتحسين أصنافها ، وتجلى هذا فى انتقاء البذور ، والعمل على استحداث سلالات جديدة من بعض الأنواع وبخاصة من القطن وهو المحصول الرئيسى بالبلاد ، والاتجاه إلى تركيز حاصلات معينة فى الجهات التى تعتبر أكثر

ملائمة لزراعتها ، والتوسع في استخدام المخصبات « سعيا وراء زيادة الغلة ، وتعويضا للأرض عما فقدته من كميات الطمى السنوى التى كانت تحصل عليها حين كانت تغمرها مياه الحياض ، والتى اعتمدت عليها منذ انتشار الرى بالحياض »(١) . وكذلك بذلت الجهود من أجل حماية الزراعة من الآفات والأمراض المختلفة التى تصيب النبات . ومن الوسائل التى اتبعت من أجل زيادة الغلة تعميم استخدام الآلات الزراعية ، « ويقدرون أن الآلة تستخدم حاليا فى مصر بنسبة ٢٢ ٪ فى الحرث . وفى الدراس بنسبة ١٣ ٪ من جملة المساحة المزروعة بمعدل زيادة سنوية تقدر ب ٢ ٪ . أما فى عمليات الرى فقد كثر استخدام الآلات فيها فى السنوات الأخيرة ، (٢) مايدعو إلى الظن بأنها ستغطى معظم احتياجات الرى فى الرقعة الحالية . ومع هذا ، فلا تزال الآلات الحديثة قليلة الانتشار فى الزراعة المصرية إذا ما قورنت بالحال فى البلاد الأخرى ، ويؤدى ذلك إلى عدم أداء العمليات الزراعية فى الوقت المناسب وبالكفاءة المطلوبة ، وفقد فى محصول القمح والأرز وغيرهما بما لا يقل عن ١٠ ٪ وخفض فى إنتاج الماشية من اللحم ، وعدم سهولة التحكم فى عمليات الرى والصرف وإتمامها على النحو المطلوب . وتعلل قلة انتشار الآلات الزراعية عادة بعوامل معينة من أخصها كثرة اليد العاملة فى الزراعة وخفض نفقتها بسبب ذلك ، وعدم انفساح المجال أمامها للاشتغال بأعمال أخرى »(٣) .

المحاصيل :

وتنقسم المحصولات فى الجمهورية العربية المتحدة إلى شتوية وصيفية ونيلية ، وهذا فضلا عن الحدائق . وقد زادت المساحات المخصصة لهذه

---

(١) دكتور حسين خلاف ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ — ١٦٢ .

(٢) شرحه ص ١٦٤ — ١٦٥ .

(٣) شرحه ، ص ١٦٥ .

الأنواع خلال السنوات التالية العام ١٩٥٢ بشكل واضح ، كما يتضح من البيان التالى (بالألف فدان) :

السنة	الشتوية	الصيفية	النيلية	الحدائق
١٩٥٢	٤٣٦٤	٣٠٢٦	١٨٢٤	٩٤
١٩٥٥	٤٧٠١	٣١٩٦	١٩٦٠	١٠٩
١٩٥٨	٤٦٥٢	٣٢٦٣	٢٠٦٠	١١٥
١٩٦١	٤٦٩٣	٣٥٢٧	١٦١٦	١٣٨
١٩٦٢	٤٧٦٥	٣٧٠٣	١٦٠٢	١٥١

وأهم المحاصيل الصيفية القطن والأرز والذرة الرفيعة والذرة الشامية وقصب السكر والخضراوات . ويعتبر القطن المحصول الرئيسى بالبلاد . وبلغت المساحة المزروعة ١٦٥٧ ألف فدان فى عام ١٩٦٢ أنتجت ٨٤٣٦ ألف قنطار مترى ، وكان متوسط إنتاج الفدان ٥,١ قنطار مقابل ٤,١٩ قنطار فى عام ١٩٥٢ . وتنتج الجمهورية حوالى ٥ ٪ من المحصول العالمى ، « وتعد الثانية فى العالم فى تصدير القطن والخامسة بين الدول المنتجة من حيث الكمية ، وتفوق دول العالم بارتفاع متوسط محصول الفدان ، وقد نالت صيتا بعيداً لما تنتجه من أقطان طويلة التيلة »[1] .

ويعتبر الأرز المحصول النقدى الثانى بعد القطن ، وتتركز زراعته فى محافظات البحيرة وكفر الشيخ والغربية والدقهلية ، وهو يحتاج إلى مقادير كبيرة من الماء ولهذا تتقلب مساحة الأرض المزروعة أرزاً تبعاً لحالة الفيضان ، ولهذا فمن المقدر بعد إنجاز مشروع السد العالى أن تختفى هذه الظاهرة وأن لاتقل المساحة التى تخصص لزراعة هذا المحصول عن ٧٠٠ ألف فدان .

---

(١) جغرافية الوطن العربى مصدر سابق ، ص ١٨٦ .

ويعتبر قصب السكر المحصول الصيفى الرئيسى فى محافظتى قنا وجرجا ، وفى الأولى ٢٥ ٪ من إنتاج البلاد . والقصب محصول مجهد ، ويحتاج إلى حرارة مرتفعة ومقادير كبيرة من الماء . وأجريت تجارب على زراعة البنجر فى شمال غربى الدلتا ، ولكن لم يصبح هذا النبات من المحصولات ذات الأهمية .

والذرة الشامية غذاء هام ، وتم التوسع فى زراعتها وإنتاجها خلال السنوات الأخيرة بسبب استخدام تقاوى الذرة الهجين ، وتتركز زراعتها فى الوجه البحرى بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة وقلة درجة الحرارة فى موسم الحصاد . أما الذرة الصيفية فتزرع فى الوجه القبلى حيث ترتفع درجة الحرارة ويعظم الجفاف .

مساحة المحاصيل الصيفية الرئيسية
(بالألف فدان)

المحصول	١٩٥٢	١٩٥٨	١٩٦١
القطن	١٩٦٧	١٩٠٥	١٩٨٦
الأرز	٣٦٢	٥٠٦	٥٢٧
الذرة الشامية	٢٧	٧٢	١٧٠
قصب السكر	٩٢	١١٣	١١٢
الخضراوات	١١٨	٢١٠	٢٣٩

وأهم المحاصيل الشتوية القمح والفول والشعير والحلبة والعدس والبرسيم فضلا عن بعض أنواع الخضراوات . وتنتشر زراعة القمح فى جميع أنحاء البلاد ، ويزداد متوسط محصول الفدان فى مصر الوسطى وجنوب الدلتا . إلا أنه من الملاحظ أن إنتاج البلاد من القمح يقل كثيراً عن حاجة الاستهلاك المحلى ، ولهذا تستورد مقادير كبيرة سنويا . ومن محاصيل العلف

الرئيسية البرسيم وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعته ٢٤٤ ألف فدان فى سنة ١٩٦٢ ، وله أهميته الاقتصادية من ناحيتين فهو يزود التربة بالآزوت ، كما يعتبر الغذاء الرئيسى للحيوان فى البلاد .

وزادت المساحة المزروعة خضراوات ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المحاصيل الشجرية كالموالح والكروم والتين والجوافة والمشمش والمانجو والموز :

مساحة الخضراوات والفاكهة (بالألف فدان)

	١٩٥٢	١٩٦٢
خضراوات صيفية	١١٨	٢٤٩
خضراوات نيلية	٧١	١٢٣
خضراوات صيفية	٦٣	١٤٥
الجملة	٢٥٢	٥١٧

مساحة حدائق الفاكهة (بالفدان)

	١٩٥٢	١٩٦٢
البرتقال	٢٦١٣٦	٥٦٠٧٧
اليوسفى	٨٦٨٦	١١٥٣٥
ليمون مالح	٣٩٥١	١٠٥١
ليمون حلو	٦٣٨	٧٠٨
عنب	١٩٢٣٤	٢٢٨٧٩
تين	١٧٥٢	١٥٠٤
جوافة	٦٧٨٧	٦٦٥١
زيتون	٢٥٧٨	٢٤٦٦
مانجو	٩٤٠٨	١٨٦٠٥

مشمش	١٢٧٧	٢٤٤٠
موز	٦٧٢٢	٩١٩٩
أصناف أخرى (غير النخيل)	٦٤٩٥	٨٨٧٩
الجملة	٩٣٦٦٤	١٥١٤٥٤

وقد ترتب على الجهود التى بذلت منذ عام ١٩٥٢ زيادة الإنتاج الزراعى كما يتضح من الجدول التالى . وكذلك ارتفع الدخل القومى من الزراعة من ٢٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى ٤٢٥ مليونا فى عام ١٩٦٢ .

الأرقام القياسية للإنتاج الزراعى
(متوسط السنوات ١٩٣٥ — ١٩٣٩ = ١٠٠)

المجموعات	١٩٥١	١٩٥٧
نباتات الألياف	٩٠	١٠١
مجموعة الحبوب	٩٤	١٣٠
مجموعة البقول	٧٩	٨٩
مجموعة الحبوب الزيتية	٩٤	١١١
الحاصلات الأخرى	١٢١	١٨٠
مجموعة الخضر	١٢٩	٢٢٤
مجموعة الفاكهة	١٧٢	٢٢٩
مجموعة الإنتاج الحيوانى	١٣٢	١٤٠
الرقم الإجمالى للانتاج الزراعى	١٠٥	١٣٠
الرقم الإجمالى للإنتاج الغذائى	١١٠	١٤٠

الثروة الحيوانية :

البيان التالى يوضح عدد رؤوس الثروة الحيوانية فى مصر فى كل من عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٢ :

إحصاءات الماشية والحيوانات
(بالآلاف رأس)

الأنواع	١٩٥٢	١٩٦٢
أبقار	١٣٥٦	١٤١٢
جاموس	١٢١٢	١٥١٦
جمال	١٦٥	١٥٢
خيول	٣٩	٤٩
حمير	٨١٦	١٠٣٩
بغال	١٠	١٢
أغنام	١٢٥٤	١٢٨٨
ماعز	٧٠٣	٧٥٠
خنازير	٢٧	١٥

ولقد بذلت فى السنوات التالية لعام ١٩٥٢ جهود واضحة من أجل تنمية الثروة الحيوانية ، مثل تجربة واستخدام السلالات ذات الإنتاج العالى ، وتربية حيوانات اللبن ، ونشر أصناف جديدة من الدواجن ومكافحة الآفات والأمراض التى تصيب الحيوان .

إلا أن التطور فى هذا الميدان مايزال بطيئا مما ترتب عليه ضعف نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية كاللحم واللبن والبيض ، ويلاحظ أن البلاد تستورد سنويا أعداداً كبيرة من حيوانات اللحم ، فضلا عن كمية كبيرة من اللحوم من الخارج .

المزراعة فى الخطة الخمسية الأولى :

ووجهت الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٩/٦٠ — ١٩٦٤/٦٥) اهتماما طيبا لقطاع الزراعة ، فقد خصص للزراعة والرى والصرف والسد العالى ٣٩٢ مليون جنيه . وستؤدى الاستثمارات فى هذا القطاع إلى زيادة الدخل الزراعى إلى ٥٦٢ مليون جنيه ، كما ستوفر عملا لنحو ٥٥٥ ألف شخص .

الصناعة

لم يكن قيام الصناعة فى مصر وليد سياسة مرسومة هادفة ، وإنما كان فى الواقع نتيجة مترتبة على اعتبارات طارئة فى مقدمتها الحربين العالميتين الأولى والثانية حينما تعذر الاستيراد وتعين العمل على مواجهة قدر من حاجة الاستهلاك المحلى . ولم يكن فى وسع الكثير من الصناعات التى نشأت البقاء إلا وراء أسوار عالية من الحماية الجمركية ، لا يقع عبئها فى الحقيقة إلا على عاتق المستهلك . ولم يكن الاتجاه إلى الحماية ميسوراً إلا بعد أن انتهى أجل الاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية فى عام ١٩٣٠ . و وكان الاستثمار الأجنبي يتجه فى الغالب نحو التجارة لاسيما القطن وأعمال البنوك والمرافق العامة . وحينما أخذ رأس المـال الوطنى ينمو منذ أوائل القرن ، اتجهت نسبة كبيرة منه إلى الاستثمار فى الأرض الزراعية والعقارات ولم يتجه نحو الصناعة غير نسبة ضئيلة ، وكان لبنك مصر الذى أنشىء عام ١٩٢٠ فضل كبير فى ذلك ، (١) . وبالرغم من هذا فقد كانت الصناعات التى أقيمت من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التى تعتمد على المواد الأولية الزراعية من الإنتاج المحلى ، وكان إيثار هذا النوع من الصناعات راجعا إلى أنه لا يتطلب الكثير من رأس المـال ، فضلا عن سرعة الحصول على العائد منه .

وقدر رأس مال الشركات المساهمة المستثمر فى الصناعات بحوالى ٨ ملايين جنيه فى عام ١٩٢١ ثم زاد إلى ١٥ مليونا فى عام ١٩٤٠ ؛ وكانت نسبة رؤوس أموال الشركات القطن وعصر القصب ٣٠٪ ، والمواد الغذائية ١٠٪ ، ومواد البناء ٩٪ والباقى فى صناعات الغزل والنسيج والتبييض والسماد والملح والزيوت . وبلغت نسبة الصناعات التحويلية ٨٣٪ من الدخل الصناعى الذى لم يتجاوز

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة (١٩٥٢ – ١٩٥٧) من مطبوعات الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ٣٧ .

١٠٪ من الدخل القومى طبقا لمتوسط عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ . ولهذا عجزت الصناعة عن مواجهة الزيادة السريعة والمطردة فى عدد السكان وازدياد مطالبهم .

ولم تقم الدولة بدور إيجابى فعال فى عملية الإنشاء الصناعى وتركت الميدان للجهود العفوية من جانب رأس مال الخاص وحتى البنك الصناعى الذى بدأ أعماله فى عام ١٩٤٩ وأسهمت الحكومة فى رأسماله بنسبة ٥١ ٪ اقتصر أمره على الإقراض دون المساهمة الفعلية فى إنشاء أودعم الصناعات ، وأن المذكرة التوضيحية والمناقشات التى دارت فى البرلمان قبيل إصدار القانون الخاص به كانت حريصة على تأكيد هذا الدور . ومع ذلك فإن السلف والاعتمادات التى قدمها البنك لم تتجاوز ١,٥ مليون جنيه منذ أكتوبر ١٩٤٩ حتى ختام عام ١٩٥٣ ، ومنها قرض واحد فقط طويل الأجل مقداره ٣٧ ألف جنيه .

وبلغت حصة الحكومة فى موارد الثروة الطبيعية التى تتصل بالصناعة وكذلك نصيبها فى الشركات الصناعية المتنوعة فى ميزانية عام ١٩٥١/١٩٥٢ حوالى خمسة ملايين جنيه ، منها ١,٣ مليون من استغلال محطة إنارة القاهرة . ١,٣ مليون قيمة الإتاوة على البترول وإيراد معمل التكرير الحكومى والباقى عبارة عن إيرادات محاجر البازلت ، وإتاوات المناجم واستغلال منجم السكرى الخ .

وبالرغم من اتجاه سياسة الدولة إلى ترك أمر التصنيع فى أيدى رأس المال الخاص كانت الاستثمارات فى هذا القطاع الهام ضئيلة فلم تتجاوز مليونى جنيه فى عام ١٩٥٢ مثلا .

ومن المشاكل الكبيرة التى كانت الصناعة تواجهها فى تلك الفترة أيضا(١):

---

(١) المصدر السابق ص٣٨-٣٩ .

(١) اعتمادها على الحماية الجمركية وعدم اهتمامها بدراسة المسائل المتعلقة بالتكاليف أو دراسة أسواق التصريف .

(٢) عدم الاهتمام باستخدام الوسائل الحديثة ذات الكفاية الإنتاجية العالية .

(٣) عدم الاهتمام بالتدريب الفنى والاعتماد على العمال ذوى الأجور المنخفضة .

(٤) ارتفاع نسبة الفقد فى الصناعة بسبب جهل بعض القائمين بالصناعة بالأصول الفنية المتعلقة بها ، أو نتيجة عدم تتبعهم كل ما يتعلق بنظرية الوفورات الداخلية والخارجية .

(٥) عدم إمكانها ضمان التمويل المستمر نظراً لعدم وجود برامج طويلة الأجل تسير وفقا لها ، واستنفاد الكثير من الاحتياطيات عن طريق توزيعها فى صورة أو أخرى .

لهذه الاعتبارات وأمثالها وجهت حكومة الثورة اهتماما بالغا إلى إقامة صرح صناعى سليم . وكانت أولى الخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى الذى بد أعماله فى يناير سنة ١٩٥٣ . وإلى المجلس يرجع الفضل فى وضع مشروعات الحديد والصلب ومصنع السماد وكهربة خزان أسوان وتشجيع إنشاء شركات لصناعات الأسمنت من خبث الحديد ، والكابلات ، الورق ، الإطارات الكاوتشوك ، البطاريات ، منتجات الخزف والصينى ، عربات السكك الحديدية ، والجوت .

ولم تقف الحكومة عند هذا الحد بل اتخذت الكثير من الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم للتنمية الصناعية ، ومنها :

أولا : إصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بخفض نسبة ما يخصص

المصريين من رأس مال الشركات إلى ٤٩ فى المائة ، وذلك رغبة فى اجتذاب رأس المال الأجنبى . وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار رأس المال الأجنبى ، فنص على جواز استرداده بعد خمس سنوات من وروده ، وذلك بما لايزيد عن خمس القيمة المسجل بها نهائيا على أن يتم الاسترداد بنفس العملة الأصلية وبسعر التحويل ، كما سمح بإعادة رأس المال بأكمله خلال سنة إذا لم يمكن استثماره فى الأغراض التى ورد من أجلها . وكذلك سمح بتحويل الأرباح .

ثانياً : وفى عام ١٩٥٢ صدر مرسومان بشأن إعفاء المواد الأولية المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها ، من الرسوم الجمركية بأنواعها ومن رسوم الاستهلاك ومن عوائد الرصيف والبلدية ، وكذلك برد الرسوم الجمركية وكل ما يتبعها التى جرى تحصيلها على المواد المستوردة التى استخدمت فى صناعة المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج . وصدر قانون آخر فى عام ١٩٥٥ بإعفاء معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومى ، وكذلك الخامات اللازمة للصناعة ، والمنتجات البترولية ، من الرسم الإضافى البالغ ٧ ٪ والذى فرض فى ذلك العام .

ومن التشريعات الهامة فى هذا الصدد القانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٣ ويقضى بإعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم من الضرائب إذا كان غرضها إنشاء واستغلال مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومى وتنميته سواء فى الصناعة أو التعدين أو توليد الطاقة المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضى البور . وتناول الإعفاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على القيمة المنقولة . وتتمتع بالإعفاء الشركات التى تكونت بعد العمل بالقانون أو التى تزيد رأسمالها ، وفى الحالة الأخيرة يكون الإعفاء مناسباً للجزء المزاد من رأس المال . ويسرى الإعفاء لمـــدة سبع سنوات فى حالة

الشركات الجديدة ، وخمس سنوات فبدأ بعد مضى سنتين من تاريخ دفع قيمة الاكتتاب الجديد فى زيادة رأس المال .

ثالثاً : وصدر قانون الشركات المساهمة الجديد فى عام ١٩٥٤ (وعدل فى العام التالى) ، فاستحدث نوعا جديداً هو الشركة ذات المسئولية المحدودة ، وخفض الحد الأدنى لقيمة السهم فى شركات المساهمة إلى جنيهين (ثم خفض بعد ذلك إلى جنيه) ، وكان الغرض من هذا الخفض تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على الإسهام فى عملية الإنشاء الصناعى . وأجاز القانون أيضاً تحويل السندات المصدرة إلى أسهم وذلك بعد انقضاء سنتين من تاريخ إصدارها ، الأمر الذى شجع الاشتراك الجدى فى المشروعات وتحمل مخاطرها .

رابعاً : وفى عام ١٩٥٣ صدر قانون المناجم والمحاجر بقصد تشجيع عمليات الاستطلاع والبحث ، ثم أدخلت عليه تعديلات فى عام ١٩٥٦ .

خامساً : وأنشئت صناديق لدعم بعض الصناعات ، مثل صناعة الغزل والمنسوجات القطنية (١٩٥٣) والحرير الصناعى (١٩٥٧) .

سادساً : ورغبة فى تشجيع الأفراد وبخاصة صغار المدخرين ، عمدت الحكومة فى بعض المشروعات الكبرى إلى ضمان حد أدنى من الأرباح ، كما فعلت بالنسبة إلى شركة الحديد والصلب إذ ضمنت حداً أدنى قدره ٤ فى المائة .

سابعاً : ومن أجل تيسير عمليات الاقتراض للمشروعات الصناعية عمدت الدولة إلى دعم البنك الصناعى ، فزيدت إمكانياته بأن ضمنت له الحكومة الاقتراض فى حدود مليون جنيه فى عام ١٩٥٣ ، وزيد حد الضمان حتى بلغ ٧ ملايين فى عام ١٩٥٦ ، ولهذا ارتفع مجموع القروض والاعتمادات التى منحها من ١,٥ مليون جنيه (١٩٥٢ / ٥٣) إلى حوالى ٤ ملايين عن السنوات

١٩٥٣ / ٥٦ . وعمدت الحكومة من ناحيتها إلى عقد قروض داخلية لتمويل المشروعات الإنتاجية.

ثامناً : إلا أن أهم خطوة اتخذتها الدولة فى العهد الجديد كانت اشتراكها مباشرة وكذلك عن طريق البنك الصناعى فى إنشاء عدد من المشروعات الصناعية أو دعم بعض المشروعات القائمة . ولقد بلغت قيمة الاستثمارات الصناعية فى الشركات المساهمة أو ذات المسئولية المحدودة ٦٩ر٤ مليون جنيه فيما بين سبتمبر ١٩٥٢ حتى سبتمبر ١٩٥٧ ، وكان نصيب الحكومة فيها ٢٤ر٨ مليون بنسبة ٣٦٪ والبنك الصناعى ٣ر١ مليون بنسبة ٥ فى المائة ، كما يتضح من البيان التالى :

الاستثمارات الجديدة فى فروع الصناعة المختلفة
ونصيب الحكومة والبنك الصناعى فيها بالألف جنيه
(سبتمبر ١٩٥٢ — سبتمبر ١٩٥٧)[١]

فرع الصناعة	مقدار الاستثمار الجديد	نصيب الحكومة	نصيب البنك الصناعى	نصيب الحكومة ٪	نصيب البنك ٪
الصناعات المعدنية والهندسية	٢٢ر٣٨٧	٨ر٥٠٥	١ر٤٣٢	٢٤	٧
الصناعات الاستخراجية	٣ر٦٧٢	٢ر٠٥٤	١٨٨	٦٧	٥
صناعات البناء	٦ر٩٧٢	٥٥٠	٥٤٩	٨	٨
الصناعات الكيماوية	١٧ر٢٢١	٧ر٧٠٠	٨٨٨	٤٥	٥
صناعات الحليج والغزل والنسيج	٤ر٠٣٢				
الصناعات الغذائية	١٤ر٦٥٥	٦ر٥٤١	٦٠	٤٥	٢
صناعات أخرى	٤٢٦				
	٦٩ر٣٦٥	٢٤ر٧٥٠	٣ر١١٧	٣٦	٥

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٤٦ . ويلاحظ أن البنك بعد سنة ١٩٠٧ لم يعد يضطلع بهذه المهمة بعد إنشاء المؤسسة الاقتصادية ثم هيئة مشروع السنوات الخمس .

ومن الخطوات الحاسمة فى تنفيذ سياسة التصنيع إنشاء وزارة الصناعة فى يوليه من عام ١٩٥٦ فقامت بإعداد البرنامج الخمسى لتنظيم التنمية الصناعية (١٩٥٧ / ٦١) ثم خفضت مدة التنفيذ إلى ثلاث سنوات . ولوحظ فى إعداد البرنامج أن تحقق الصناعات التحويلية الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن إنتاجه محلياً من المنتجات الصناعية التى تستهلكها السوق المحلية والتى تستورد من الخارج ، وذلك إلى جانب التوسع فى الصناعات المعدة أساسا للتصدير . كذلك لوحظ فيه الرغبة فى تحقيق عائد سريع من تنفيذ المراحل الأولى من البرنامج حتى يمول نفسه بنفسه فى أقصر فترة ممكنة . واشتمل البرنامج على تزويد المصالح والشركات المشتغلة بالتعدين بما يلزمها من الآلات والمهمات ، فضلا عن الأعمال المتصلة بالتنقيب عن البترول وإنتاجه ومن الأنابيب وإنشاء المستودعات والناقلات . وقدرت تكاليف البرنامج بنحو ٢٥٥ مليون جنيه .

وفى عام ١٩٦٠ وضع برنامج ثان للصناعة روعى فيه على ما جاء فى بيان وزارة الصناعة « . . . ما اكتسب من خبرة فى وضع البرنامج الأول وتنفيذه ، كما أخذ فى الاعتبار تكامل مشروعاته مع مشروعات البرنامج الأول ، بما يحقق أكبر قدر من الزيادة فى الدخل ، وكذلك مواجهة احتياجات الاستهلاك والتصدير ، مع تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ، والتمكين لصناعات الخامات الرئيسية واستغلال الطاقات المعطلة والفائضة فى بعض المشروعات القائمة ، وحدد للبرنامج السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٤ ، ورصد له ٤٣٤ مليون جنيه . وبعد ذلك أدمج البرنامج فى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ، وطبقا لتقديرات هذه الخطة خصص للصناعة والكهرباء ٥٨٧,٧ مليون جنيه أى بنسبة ٣٤,١ فى المائة من جملة الاستثمارات . وسوف تؤدى هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل من قطاع الصناعة من ٢٧٣ مليون جنيه فى مبدأ فترة الخطة إلى ٥٤٠ مليونا فى نهايتها ، أى بزيادة قدرها ٢٦٧ مليون جنيه .

والجدول التالى يشير إلى التطورات المنتظرة فى الإنتاج الصناعى خلال

السنوات العشر ١٩٥٩ / ٦٠ — ١٩٦٩ / ٧٠[1] :

الصنف	قيمة الإنتاج بالمليون جنيه			الأرقام القياسية للإنتاج		
	٥٩/٦٠	٦٤/٦٥	٦٩/٧٠	٥٩/٦٠	٦٤/٦٥	٦٩/٧٠
تعدين	٢٢	٧٤,٤	١٢٠	١٠٠	٣٣٨	٥٤٥
قوة محركة	٦١,٦	١٣٤	١٨٠,٤	١٠٠	٢١٨	٢٩٣
صناعات معدنية وآلات	٦٠	٢٣٥,٨	٣٢٢,٦	١٠٠	٢٩٣	٥٣٨
صناعات كيماوية	٣٧,٢	١١٦,٥	١٨٣	١٠٠	٣١٣	٤٩١
إجمالي الصناعات ذات الطابع الإنتاجي الغالب						
صناعات استهلاكية	٦٧٥,٣	٩٢٥,٤	١٣١٨,٢	١٠٠	١٣٧	١٩٥
صناعات أخرى	٢٣٨,١	٣٢٧,٨	٣٧٥,٨	١٠٠	١٣٨	١٥٨
إجمالي الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي الغالب	٩١٣,٤	١٢٥٣,٢	١٦٩٤	١٠٠	١٣٧	١٨٥
إجمالي قطاع الصناعة والكهرباء	١٠٩٤,٢	١٨١٣,٩	٢٥٠٠	١٠٠	١٦٦	٢٢٨

هذه الجهود الضخمة التي بذلت منذ عام ١٩٥٢ في سبيل إقامة صرح صناعي قوي أسفرت عن نتائج واضحة وبالغة الأثر في حياة البلاد :

(١) إدارة التعبئة العامة ، الكتاب السنوي ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

أولا : زيادة حجم الإنتاج وتنويعه حتى يتسنى مواجهة المشكلة الكبرى وهى الزيادة المطردة فى عدد السكان .

ثانياً : إلى جانب الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أقامت الدولة لأول مرة الصناعة الثقيلة ، فظهرت صناعات الحديد والصلب ، محركات الديزل ، عربات السكك الحديد ، الطائرات ، السيارات ، اللوريات والأوتوبيسات والسفن ، والكيماويات المختلفة .

ثالثاً : وظهرت أيضاً صناعات خفيفة لأول مرة مثل عمل الدراجات وسخانات البوتاجاز والأفران والثلاجات الكهربائية والكابلات والأدوات الكهربائية والخزف والصينى والبطاريات السائلة والجافة .

رابعاً : زادت الاستثمارات الصناعية من ٠٠٠ر١٥٠ر٢ جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى ٨٨ مليونا فى ١٩٦٠ ، وإلى ١١٠ مليون فى عام ١٩٦٢ .

خامساً : ارتفع الدخل من قطع الصناعة من ١٢٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ إلى ٣٤٤ مليونا فى سنة ١٩٦١ / ٦٢ .

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى بعض الصناعات الرئيسية فى البلاد وحتى نتبين مبلغ التقدم الذى طرأ عليها فى السنوات القلائل الأخيرة .

صناعة المنسوجات : وهى من أقدم الصناعات كما أنها تحتل المركز الأول بحيث أن الدخل المتولد منها حوالى ١٨٪ من الدخل الصناعى ، كما تستأثر وحدها بحوالى خمس القوة العاملة فى الصناعة . وتعتمد هذه الصناعة أساساً على القطن . ولكنها فى الوقت نفسه تشمل تصنيع الحرير والصوف كما تقوم على القطن صناعات متكاملة مثل الحلج والغزل والنسيج والتبييض والتجهيز . وشهدت الصناعة القطنية منذ عام ١٩٥٢ زيادة واضحة فى كمية

الإنتاج وفى الصادرات من الغزل والمنسوجات ، وارتفاعا فى متوسط نمرة الغزل . والجدول التالى يبين التوسع فى إنتاج صناعة الغزل والنسيج :

النوع	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
غزل القطن	ألف طن	٥٦	١٢١
منسوجات قطنية	« «	٤٠	٨١
غزل حرير صناعى وألياف صناعية	« «	٤	١٢
منسوجات حرير صناعى	« «	٤	٨
غزل الصوف	« «	٢	٩
منسوجات صوفية	طن	١١٠	٣١٨٥
غزل الجوت	ألف طن	٢	٢٢
منسوجات جوت	« «	٢	٢١
شغل سنارة	« «	٣	١٠

الصناعات الغذائية :

وأهمها صناعة السكر وتتركز فى الوجه القبلى حيث تجود زراعة القصب ، وتقوم عليها صناعات عدة كعمل الحلوى والمياه الغازية والكحول من المولاس .

وهناك صناعات طحن وضرب الأرز، المحفوظات الغذائية المجففة وغيرها، الدخان والسجاير ويستورد الخام من الخارج ، والمشروبات الروحية كالنبيذ والبيرة .

النوع	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
سكر خام	ألف طن	١٨٩	٣٢١
جلوكوز	» »	٥	٢٨
أعجنة غذائية	» »	١٨	٤٢
مولاس	» »	١٠٠	١٤٤
الزبد	» »	٤٢	٥٠
الكسب	» »	٤١٠	٤٤٢
جنبري مجمد	الطن	—	١٣٣١
شيكولاته	»	١٦٠٠	٢٢٩٢
فواكه محفوظة	»	—	١٢٠
خضر وبقول محفوظة	»	٦٠٠	٣٠٩٢
النشا	»	٥٣٠٠	١٠٢٣٦
البيرة	بالآلاف لتر	٩٦٠٠	١٩٤٣٣
النبيذ	» »	١٦١٩	٣٧٤١
المشروبات الروحية	» »	١٤٤٧	٣٠٧٧
اللبن المبستر	بالطن	—	١١٢٢٩
السجاير	ألف طن	١١	١٤
مياه غازية	مليون زجاجة	١٥٦	٦٦١

الصناعات المعدنية والهندسية :

كانت البلاد تعتمد اعتماداً أساسياً على الواردات من منتجات الحديد والصلب ، وكانت هذه الواردات بصدد الزيادة المستمرة بسبب ازدياد الاستهلاك المحلى الذى ارتفع من حوالى ٢١٠ ألف طن قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٣١٠ ألف قبل ثورة عام ١٩٥٢ ، وقدر - على ضوء تلك الاعتبارات - أن يصل الاستهلاك إلى ٤٠٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ . وأنشئت بضع مصانع لإنتاج الصلب ولكنها كانت تعتمد على الخردة ، ومصدرها مخلفات جيوش

الحلفاء بعد الحرب ، ومخلفات بعض المصالح وبخاصة مصلحة السكك الحديدية .
ونظراً لأن المصدر الأول كان مآله النفاد السريع ، وبسبب عدم استقرار الكميات التي يمكن أن يوفرها المصدر الثانى ، لهذا كانت تلك المصانع فى مركز معرض لأشد الخطر . وهنا رأت الحكومة العمل على إنشاء صناعة حقيقية للحديد والصلب ، وشجعها على ذلك توافر المواد اللازمة (عدا فحم الكوك الذى يستورد من الخارج) مثل خام الحديد فى منطقة أسوان والمنجنيز والحجر الجيرى وغيرها . وكان قيام هذه الصناعة ، بالرغم من ارتفاع تكاليف إنشائها استجابة لضرورة يقتضيها صالح الاقتصاد القومى بل إنها لمن أعمدة القاعدة السفلية التى يرتكز عليها الصرح الصناعى بوجه خاص والبنيان الاقتصادى بوجه عام .

وتأسست لهذا الغرض شركة الحديد والصلب المصرية فى مارس ١٩٥٤ ، واشترك فى تأسيسها الحكومة المصرية والبنك الصناعى وبنك مصر وشركتا مصر للغزل والنسج (المحلة) ومصر للتأمين ، كما قبلت شركة دماج الألمانية الاشتراك بنسبة ٢٠ ٪ من ثمن الآلات والمعدات الموردة بحد أقصى ١,٤ مليون جنيه . ولما زيد رأس المال فتح باب الاكتتاب وشجع صغار المستثمرين على المساهمة فى المشروع الذى ارتفع رأسماله فى سنة ١٩٥٧ إلى ١٩ مليون جنيه .

وكان إنشاء هذه الصناعة باعثا على التفكير فى إقامة صناعة عربات السكك الحديدية وتأسست لذلك الشركة المصرية المساهمة لمهمات السكك الحديدية ، واشترك فى تأسيسها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والبنك الصناعى ومصلحة السكك الحديدية وشركات مصر للهندسة والسيارات ، والحديد والصلب ، ولابرواجوز البلجيكية ، والمصانع المعدنية بنيفيل ، والتجارية البلجيكية .

وكان إنشاء الصناعة الأخيرة أمراً حيويا ، ذلك أنه « فى أثناء الحرب العالمية الثانية توقف الاستيراد وزاد الضغط على وسائل المواصلات والوحدات المستخدمة فأدى ذلك إلى سرعة تلفها وصعوبة تعويضها ، وأدى عدم قيام هذه الصناعة إلى زيادة أعباء التنمية الاقتصادية ، وزيادة استنزاف عملاتنا الأجنبية . وقد أحست البلاد بمشكلة أخرى وهى أن عدم استقرار علاقاتنا التجارية مع مجموعة الدول الغربية أدى إلى استيرادنا لعربات السكك الحديدية من البلاد الأخرى مما أدى إلى تعدد الأنماط وتكدس قطع الغيار المختلفة وذلك فيه تعطيل لجزء طيب من المال »(١) .

ومن الصناعات التى تندرج تحت هذه الطائفة صناعة الكابلات الكهربائية وصناعة الثلاجات الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء وأجهزة الراديو والتلفزيون وكلها من الصناعات الجديدة فى البلاد ، بل وفى الشرق العربى بأسره . وأنشئت أخيراً صناعة سيارات الركوب .

الصناعات الكيميائية :

« وتعتبر الصناعات الكيميائية من الصناعات الأساسية لقيام غيرها من الصناعات ، كما تلعب دوراً هاما فى تنمية الاقتصاد القومى . وتدخل الصناعات الكيميائية فى الزراعة كما تدخل فى الصناعة ، بل وتمس الاستهلاك المباشر للفرد كما فى حالة المستحضرات الطبية »(٢) .

وأهم الصناعات الكيماوية التى يرجع إنشاؤها إلى عهد الثورة عمل السماد وإطارات الكاوتشوك والورق والصودا الكاوية .

وقام مجلس الإنتاج بدراسة مشروع لصناعة الورق تقوم على الخامات

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .
(٢) شرحه ، ص ٩٢ .

المحلية وهى قش الأرز ومصاصة القصب والغاب ، وتأسست الشركة العامة لصناعة الورق فى عام ١٩٥٦ برأس مال مبدئى قدره ١,٢ مليون جنيه زيد فيما بعد إلى ٦ ملايين ، وذلك لإنتاج ورق الكتابة والطباعة مما لم تكن تنتجه المصانع الموجودة من قبل . وفى يناير ١٩٥٧ تأسست شركة أوراق التعبئة « كرافت » برأس مال قدره مليونا جنيه .

ولما كانت مادة الصودا الكاوية أساسية للحرير الصناعى والورق تكونت شركة مصر للكيماويات فى فبراير سنة ١٩٥٧ لتنتج ٢٠ ألف طن من الصودا الكاوية تزداد بالتدريج إلى ٤٠ ألف طن .

صناعات متنوعة :

ومن ذلك صناعة الأسمنت الحديدى ، والمنتجات الخرسانية والسمنتية بما فيها الوحدات السابق إجهادها ومواد البناء . وأثبتت الدراسات إمكانيات نجاح صناعة الخزف والصينى فتكونت شركة لهذا الغرض . وكذلك أقيمت صناعات منتجات الجرافيت وأقلام الرصاص وتيل الفرامل والبايات واللوازم المعمارية .

واتجه الاهتمام أيضاً إلى الاستفادة من إمكانيات المصانع الحربية للأغراض المدنية ، وبدأت تخرج الكثير من المنتجات إلى الأسواق مثل أفران البوتاجاز والسخانات والموتورات وماكينات الخياطة .

الإنتاج من الصناعات المعدنية والهندسية والكيماوية وغيرها

البيان	الوحدة	١٩٥٣	١٩٦٢
كتل نصف مشكلة	ألف طن	—	٦١
قطاعات من الصلب	«	—	٤١
ألواح مسحوبة على الساخن	«	—	٣٣
حديد زهر	«	١٧	١٨٠
حديد التسليح	«	٥٠	١٨٩
سيارات ركوب ونقل وأتوبيس	بالعدد	—	٢٥٩٦
دراجات	«	—	٤٩٧٩٩
محركات ديزل	«	—	٨٠٠
عربات سكة حديد	«	—	٢٢٢
ماكينات خياطة	«	—	٥٨٢٩
إسطوانات بوتاجاز	بالآلاف	—	٨١
إنشاءات معدنية	ألف طن	٣	١٩
صابون	«	٦٣	٨٢
حامض كبريتيك	«	٥٥	٩٠
صودا كاوية	«	٣	١٧
ورق عادي وكرتون	«	٢٠	٩٠
سماد سوبرفوسفات	«	١٠٦	١٦٤
سماد نترات الجير (ازوت ١٥,٥٪)	«	١١١	٢٨٦
سماد نترات النشادر (أزوت ٢٠,٥٪)	«	—	٢٤٠
إطارات سيارات خارجية	ألف وحدة	—	٢٤٨

أنابيب داخلية	ألف وحدة	—	١٩٩
أقلام رصاص	« قاروصة	—	١١٦
أسمنت بورتلاندى	ألف طن	٩٥١	١٧٧٣
أسمنت أبيض	« «	—	٢٦
أسمنت حديدى	« «	—	٥١٤
مبيدات حشرية	طن	—	١٢٧٩٢
خزف وقيشانى	«	—	١٩٢٣
أدوات صحية	«	—	٢٥٢١
طوب حررى	ألف طن	٨	٤٣
مواسير خرسانة	« «	١٨	١٠٥
كابلات مسلحة	طن	—	٣٠٢٢
أسلاك وكابلات كهربائية عارية ومعزولة	«	—	٢٨٠٩
أجهزة تكييف الهواء	عدد	—	٢١٤٦
ثلاجات كهربائية	بالألف	—	٢٥
أجهزة راديو عادية	«	—	٣٨
عدادات كهربائية	«	—	٧٩
محولات كهربائية	«	—	٧٤
بطاريات سائلة	«	١٨	١٠٩
أجهزة تليفزيون	«	—	٢٧
دقايات	بالعدد	—	٢١١٦

الصناعات الاستخراجية :

ظلت حركة التعدين ضعيفة إلى عهد قريب ، وذلك لأسباب عدة من أهمها عدم توافر المعلومات الكافية عن التراكيب الجيولوجية والتعدينية بالبلاد ، ووقوع معظم المناجم فى الصحراء ، وبعدها عن العمران ، وقلة عدد الفنيين ، وصعوبة النقل فى تلك الأرجاء(١) وكانت هذه الصناعة تتميز بطابعين أولهما تصدير المواد المنتجة على هيئة خام وذلك لعدم توافر السوق المحلية القادرة على استيعابها ، وثانيهما أنها كانت احتكاراً فعلياً لرأس المال الأجنبي من خارجى ومحلى بسبب عزوف أصحاب الأموال المصريين عن هذا الميدان . ولهذا عنيت حكومة الثورة بهذه الثروة ، فأجريت المساحة الجيولوجية والتعدينية والجوية فى مناطق واسعة من البلاد أسفرت عن كشف معادن جديدة واستغلالها مثل الألمنيت والرمال السوداء والحديد والكبريت ، وإنشاء شركات لاستغلال معادن لم يكن يجرى إنتاجها من قبل ، وتيسير طرق المواصلات ، والإكثار من العناصر الفنية . وقد أسفرت هذه عن نتائج طيبة فزيد الإنتاج من المواد التى كانت تستغل من قبل ، كما بدأ استغلال مواد جديدة . كما يتضح من البيان التالى :

إنتاج الصناعات التعدينية

البيان	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
فوسفات	ألف طن	٤٧٨	٥٦٢
خام الحديد	» »	—	٤٥٩
كاولين	طن	—	١٣٧٧٧
منتجات رمال سوداء	»	—	٨٣٩١٦
كبريت	»	—	٢٠٧٢
طلق	»	٤٩٠٣	٦٧٧٩
المنيت وتيتانيوم	»	—	٢٤٤٠٩

(١) التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .

ويرجع الكشف عن أول مورد بترول له أهميته من وجهة نظر الاستغلال التجارى إلى عام ١٩٠٨ حين أمكن العثور على الزيت من رأس جمسة ، وتلا ذلك كشف حقول جديدة أهمها فى شبه جزيرة سيناء. وبالرغم من ذلك لم يتجاوز الإنتاج المحلى ٢٫٣٥٧٫٤٠٣ طن مترى فى عام ١٩٥١ فى الوقت الذى اطردت فيه الزيادة بصورة ملحوظة فى استخدام البترول بحيث أصبح بأشكاله المختلفة يمثل ٨٧٪ من القوة التى اعتمد عليها الاقتصاد المصرى ، ولهذا كانت البلاد تستورد مقادير كبيرة من زيت الوقود وزيت الديزل والبنزين والكيروسين بلغت قيمتها ١١ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ .

وكان تكرير الخام من محلى ومستورد يجرى فى معملين بالسويس وهما المعمل التابع لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ووصلت طاقته السنوية إلى ٢٫٥ مليون طن ، ومعمل التكرير الحكومى وكانت طاقته ٤٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة .

ولقيت هذه الصناعة اهتماما واضحا بعد عام ١٩٥٢ ، ويتجلى هذا فى المظاهر الآتية :

أولا : زاد عدد الحقول المنتجة إلى ١٢ حقلا فى عام ١٩٦٠ مقابل ٤ حقول فى سنة ١٩٥٢ ، وأصبح الإنتاج المجمع حوالى ٦٠ مليون متر مكعب فى ١٩٦٠ مقابل ٢٩٫٥ فقط فى سنة ١٩٥٢ ، وقدر الاحتياطى المتبقى بنحو ٦٣٫١ مليون متر مكعب فى عام ١٩٦١ وهذا بخلاف احتياطى حقل بلاعيم البحرى والمقدر بحوالى ٤٥٫٨ مليون وبذلك أصبح الاحتياطى كله فى ذلك العام ١٠٨٫٩ مليون متر مكعب ، أى خمسة أمثاله قبل عام ١٩٥٢ .

ثانيا : ارتفع مجموع رأس المال المستثمر من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ (منه ١٩٫٣ ٪ وطنى ، ٨٠٫٧ ٪ أجنبى) إلى ٨٥٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٦١ (منه ٨٤٫٧ وطنى ، ١٥٫٣ ٪ أجنبى) .

ثالثا : وفى حالة رؤوس الأموال المدفوعة فى شركات البترول ارتفع نصيب رأس المال الوطنى من ١٠٫٨ ٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٥٧٫٨ ٪ منها ٢١٫٣ ٪ عام ، ٣٦٫٦ ٪ خاص . وفى سنة ١٩٦١ ارتفع نصيب القطاع العام إلى ٤٩٫٤ ٪

رابعا : زاد الإنتاج إلى ٣٨١٩ ألف طن سنة ١٩٦١ وإلى ٤٨٠٩ ألف طن سنة ١٩٦٢ .

خامسا : اتسعت الطاقة التكريرية كما يتضح من البيان التالى :

المنتجات البترولية
(بالألف طن مترى)

النـــوع	١٩٥٢	١٩٦٢
بنزين	١٨٦	٥٥٣
كيروسين	٢١٩	٥٤٥
وقود نفاثات	—	٤٨
سولار	١٢٠	٥٣٠
ديزل	١٠٧	٢٥٩
مازوت	١٧٠٢	٢٧٨٠
أسفلت	٥١	١٥٣
بوتاجاز	٤	٣١

وأصبح الإنتاج المحلى من المازوت والبنزين والبوتاجار والأسفلت يفى باحتياجات الاستهلاك المحلى ويفيض عنها ، ولهذا وصلت صادرات البلاد من الخام ومشتقاته إلى ٢٠٫٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦١ مثلا .

سادسا : ولم يكن فى البلاد قبل عام ١٩٥٢ سوى خط أنابيب واحد قطره

ست بوصات . وفى يوليه ١٩٥٦ تم إنشاء خط طوله ١٣١ كيلو متراً من السويس إلى مسطرد (بجوار القاهرة) لنقل المواد السوداء ، ومد كذلك خط قطره ١٢ بوصة من مسطرد إلى حلوان (على مسافة ٤٠ كيلو متراً جنوبى القاهرة).

وتضمن مشروعا السنوات الخمس الأول والثانى مجموعة من المشروعات البترولية قدرت تكاليفها الاجتماعية بأكثر من ١٢٦٫٥ مليون جنيه .

الطاقة الكهربائية :

يعتبر توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة من الخدمات الضرورية سواء للأغراض المعدنية العادية أو لخدمة الصناعة ، حتى أن متوسط ما يستهلك الفرد منها يعتبر من المعايير التى يحكم بها على مدى ارتقاء المجتمع . وكان إنتاج الكهرباء فى مصر لا يتجاوز ٩٩٢ مليون كيلوات ساعة فى عام ١٩٥٢ ، وهى نسبة ضئيلة للغاية .

واستعان المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بهيئة كهرباء فرنسا فى إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بإعداد برنامج لكهربة البلاد خلال العشرين عاما التالية ، كما أنشئت هيئة الكهرباء المصرية. وكان أعظم مشروع لتوليد هذه الطاقة كهربة خزان إسوان ، التى بدأ التفكير فيها منذ تعليــــة الخزان الأولى فى عام ١٩١٢ ، ولكن تدخلت المصالح الأجنبية لحالت دون إنجاز المشروع ، ولكن ما أن حدثت الثورة فى عام ١٩٥٢ حتى بدأ تنفيذ هذا المشروع الحيوى . وتقدر الطاقة المولدة بحوالى ١٩٨٠ مليون كيلووات ساعة يخصص منها ما مقداره ١٣١٤ مليون لمصنع السماد الذى أنشىء على مقربة من أسوان ، على أن تستغل الكمية الباقية فى إدارة طلمبات الرى ومد بعض المرافق البلدية فى محافظتى أسوان وقنا بالكهرباء . ويقدر الخبراء أن إتمام مشروع السد العالى سوف يؤدى إلى رفع الطاقة المولدة من خزان أسوان إلى

٢٢٥٠ مليون كيلووات ساعة فى عام ١٩٦٤ . وفى الوقت نفسه حدثت إنشاءات وتوسيعات كهربائية فى أنحاء متفرقة من البلاد . وكان من آثر هذا كله أن ارتفع إنتاج الكهرباء من ٩٩٢ مليون كيلوات ساعة فى عام ١٩٥٢ إلى ٣٩٧٣ مليونا فى عام ١٩٦٢ . هذا ومن المنتظر أن تحصل الجمهورية على كمية ضخمة نتيجة إتمام مشروع السد العالى ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق .

المواصلات

بالرغم من أهمية الطرق البرية فى دعم وتنمية الاقتصاد القومى إلا أنها لم تتجاوز ٤٠٠ كيلو متر فى عام ١٩٣٦ ، وهذا فى حالة الطرق المرصوفة ، أما الطرق الزراعية فبلغ طولها حينذاك ٧٠٠٠ كيلومتر ، ولكنها لا تصلح لمواجهة احتياجات البلاد . وتنفيذاً للالتزامات التى نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ ، أنشئت عدة طرق لأغراض استراتيجية ، ولكن أغلبها كان فى المناطق الصحراوية ، وسرعان ماتضاءل الاهتمام بهذا المرفق .

وكانت الطرق قبل عام ١٩٥٢ فى وضع سيء وذلك لأسباب عدة نذكر منها :

(١) عجزها عن الوفاء بحاجيات البلاد الاقتصادية والاجتماعية إذ كان هناك كيلومتر واحد لكل ١٥٠٠ فرد من السكان .

(٢) ضآلة الطرق المرصوفة بالنسبة إلى شبكة الطرق ، ففى عام ١٩٥٢ بلغت أطوال الطرق المرصوفة ٣٦٠٠ كيلومتر والزراعية ١٤٠٠٠ كيلومتر .

(٣) عدم وجود برنامج واضح للإنشاء والصيانة ، فضلا عن عدم تطبيق الأساليب الفنية الجديدة فى إنشاء الطرق .

ولهذا ، عنيت الحكومة بتوسيع شبكة الطرق ورفع مستواها ، وذلك لأثرها في خفض تكاليف النقل وبالتالى خفض أثمان السلع ، كما تساعد على تعمير الجهات النائية وإصلاح الأراضى القابلة للزراعة واستغلال المناطق الغنية بالمناجم فى البلاد «[١]

وقسمت شبكة الطرق إلى ثلاث درجات وهى : (أ) طرق الدرجة الأولى وتصل بين عواصم المحافظات . (ب) طرق الدرجة الثانية وتصل بين المراكز والعواصم . (ﺣ) وطرق الدرجة الثالثة التى تربط القرى بعضها ببعض وبشبكة الطرق الأخرى .

والجدول التالى يبين مدى التوسع الذى تم فى هذا المرفق (الطول بالكيلومتر) .

	١٩٥٢	١٩٦٢
الطرق المرصوفة	٣٦١٤	٧٦٣٧
الطرق الزراعية	١٤٣٩٥	١٧٣٠٠
الطرق الصحراوية	٢٦١٩	٤٧٠٠
الجملة	٢٠٦٣٨	٢٩٦٣٧

وترتب على إنشاء هذه الشبكة من الطرق توفير حوالى عشرة ملايين جنيه ، على النحو الآتى[٢] :

استهلاك السيارات	٧
استهلاك الوقود	١٫٨٠٠

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، ص ١٥٥

(٢) إدارة التعبئة العامة ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ .

أجور السائقين ٧٥٠ر

من تقليل الحوادث ٢٥٠ر٠

من تلافى الأضرار التى تلحق بالزراعة بسبب تطاير التراب ٢٠٠ر٠

وتضاعف إنشاء الكبارى حتى بلغ ما أنشىء منها منذ نشوب الثورة ٣٦٠ كوبريا بلغت تكاليفها ٢ر٥ مليون جنيه ، بينما بلغت تكاليف الكبارى التى أنشئت خلال الأعوام الثمانية السابقة على الثورة ٢ر١ مليون جنيه(١) .

وكانت السكك الحديدية قبل الثورة فى حالة سيئة بسبب استهلاكها خلال الحرب العالمية الثانية إذ توقفت أعمال التجديد للسكك والقاطرات والعربات والورش ، وتخلفت السكك عن الأخذ بالأساليب الفنية والإدارية الحديثة . ولذلك وضعت حكومة العهد الجديد سياسة جديدة على الأسس الآتية(٢) :

(ا) التخلص من جزء كبير من التجديدات المتخلفة .

(ب) تنمية الإيراد وخفض المصروفات لموازنة الميزانية .

(حـ) إعادة تنظيم المرفق .

(د) تنسيق العلاقة بين السكك الحديدية وطرق المواصلات الأخرى .

(هـ) العمل على صناعة عربات السكك الحديدية محليا ، وكذلك توفير الكثير من المعدات والمهمات اللازمة ، من الإنتاج المحلى .

وتبلغ أطوال الشبكات الحديدية من خطوط رئيسية وفرعية ٤٣٥٢

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٧ .

(٢) شرحه ، ص ١٦٥ .

كيلومترا ، وعدد القطارات الشغالة على الشبكات ١٢٢٣ قطاراً تنقل حوالى ١٢٣ مليون راكبا وحوالى ٨ ملايين طن من البضائع ، سنويا .

وتضمنت المشروعات الواردة بالخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ / ٦١ — ١٩٦٤ / ٦٥) .

أولا : مشروعات إحلالية بمعنى إحلال بدل المستهلك ، وذلك بالنسبة إلى معدات النقل والوحدات المتحركة (احلال الديزل محل البخار وتم ذلك فى فبراير ١٩٦٣) ، والخطوط والمنشئات الثابتة والورش .

ثانيا : مشروعات أمن وسلامة مثل خزانات الوقود السائل وشراء الأوناش الخ .

ثالثا : مشروعات تكميلية ترتبط بالمشروعات السابقة .

رابعا : مشروعات استثمارية لزيادة كفاءة التشغيل .

وقد اعتمد لتنفيذ الخطة مبلغ ١٠٠ مليون جنيه .

ويعتبر النقل المائى وسيلة سهلة ورخيصة لنقل البضائع الكبيرة الحجم مثل المواد الأولية والبترولية والبنائية والمنتجات الثقيلة والحاصيل الزراعية وتبلغ أطوال المجارى المائية الملاحية فى البلاد ٣,٣٩٥,٥٠٠ منها ١,٦٦٥,٦٥٠ فى الوجه البحرى والباقى بالوجه القبلى .

وقناة السويس من المرافق الهامة بالنسبة إلى التجارة العالمية ، ولقد أممت فى عام ١٩٥٦ ، وارتفعت الايرادات من ١٣ مليون جنيه إلى ٥٤ مليونا فى عام ١٩٦٢ ، وعملت هيئة قناة السويس على تحسين المرفق حتى يتمشى مع الزيادة المطردة فى عدد السفن العابرة وأحجامها . وبانتهاء برنامج التحسين زاد قطاع القناة المائى من ١٢٥٠ مترا مربعاً إلى ١٨٥٠ فتمكنت القناة من استقبال السفن التى غاطسها ٣٧ قدما .

ويجرى الآن تنفيذ مشروع ناصر ويهدف إلى ازدواج القناة بأكملها ، وتعميقها بحيث تسمح بمرور السفن التى يبلغ غاطسها ٤٥ قدما وتتراوح حمولتها بين ٦٥ ، ٨٠ ألف طن . والجدول التالى يبين الحركة فى القناة خلال عشر سنوات :

	١٩٥٢	١٩٦٢
عدد السفن والناقلات	١٢١٦٨	١٨٥١٨
عدد الركاب بالألف	٥٧١	٢٧٠
الحمولة الصافية بالألف طن	٨٦١٣٧	١٩٨٧٣٨
حركة البضائع بالألف طن	٨٣٤٨٨	١٨٢٤٢٧
جملة الايراد بالمليون جنيه	١٣	٥٤

وزجه الاهتمام إلى الخدمات البريدية والتلغرافية والتليفونية :

	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
خطوط القاهرة الأوتوماتيكية	ألف خط	٣٤	٨٦
« الأسكندرية «	« «	١٨	٣٦
« الوجه البحرى «	« «	٥	١٧
« غير أوتوماتيكية	« «	١٩	٣٠

وزاد الاهتمام بالموانى فتطورت حركة البضائع الصادرة والواردة وكذلك الركاب ، من وإلى موانى الأسكندرية وبور سعيد والسويس ، بدرجة ملحوظة .

التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية مرآة ينعكس عليها نمط البنيان الاقتصادى ، فالبلاد المتخلفة تتكون النسبة الغالبة من صادراتها من المواد الأولية من

نباتية ومعـــدنية وحيوانية ، بينما تشغل المنتجات الصناعية مركزاً غالبا فى صادرات البلاد التى بلغت درجة عالية من التصنيع . وكلما حدث توسع مطرد فى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية كان دليلا على اتجاه نحو تطوير سليم فى الجهاز الإنتاجى .

والملاحظ على تجارة مصر الخارجية قبل ثورة عام ١٩٥٢ ، أن القطن وبذرته كان يشكل البند الرئيسى فى الصادرات ، كما كانت البلاد تعتمد إلى حد كبير فى سد حاجة الطلب المحلى من المنتجات الصناعية ، على الاستيراد من الخارج ؛ ولكننا نلاحظ فى الوقت نفسه أن الأولوية كانت للسلع الاستهلاكية . والظاهرة الثانية التى تلفت النظر إطراد العجز فى الميزان التجارى منذ عام ١٩٤٠ وبخاصة خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة ، وبلغ أعلى مستوى له فى عام ١٩٥٢ إذ كان ٨٠٫٧ مليون جنيه . ويزيد من خطورة هذه الظاهرة أن العجز كان راجعا إلى الإسراف فى استيراد السلع الاستهلاكية ومواد الترف . وفضلا عن هذا كانت تجارة البلاد تتحرك فى داخل إطار محدود بمعنى قصرها على بلاد معينة(١) .

هذه الثغرات أدركتها الحكومة بعد الثورة وعملت على سدها ، فوضعت سياسة جديدة ، تستهدف من ورائها سد الثغرة فى الميزان التجارى ، وإيجاد أسواق مستقرة للصادرات المصرية لاسيما القطن ، لا تتحكم فيها دولة أو مجموعة من الدول بالذات ، واستيراد السلع التى تسد مطالب الإنتاج والاستهلاك أينما تكون أسعارها مناسبة ، ومنع استيراد السلع الكمالية أو تلك التى لها مثيل فى الإنتاج المحلى مع السماح باستيراد سلع التموين الأساسية للشعب والتى لا يكفى إنتاجها المحلى لمقابلة الاستهلاك مثل اللحوم والقمح ، وتعدد أسواق الشراء بدلا من الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الخارجية التى يخشى من تحكمها فى أسعار وكميات وأنواع السلع . كما وضعت الحكومة نصب عينها تنوع محاصيل التصدير ... وفى النهاية الربط بين سياسة التنمية من ناحية وسياسة

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ص ١٧٠ .

رفع مستوى المعيشة من ناحية أخرى »[١]. ولا ريب أن هذه السياسة تنطوى على الحد من الواردات فيما عدا مايتصل بعملية البناء الاقتصادى . والتوسع فى الصادرات ، وإذا كان معنى ذلك حرمان مؤقت للأفراد من استهلاك بعض السلع إلا أنه ضرورة للمحافظة على الكيان العام للمجتمع واقتصاده »[١] .

وقد كان من آثار هذه السياسة الجديدة :

١ — بينما زادت الواردات بنسبة ٧,٣٪ خلال السنوات (١٩٥٢ — ١٩٦٢) زادت الصادرات بنسبة ٢١,٣٪ فى الفترة نفسها .

٢ — حدث تغيير له دلالته فى أنواع الصادرات والواردات ، فانخفضت الواردات من منتجات الغزل والنسيج مثلا بينما حدثت زيادة واضحة فى استيراد السلع والمعدات والآلات الرأسمالية .

٣ — تنوع الصادرات وازديادها من الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والصناعات المعدنية ومنتجات التعدين .

٤ — فتح أسواق جديدة للصادرات من القطن المصرى ، وكذلك فتح أسواق لمنتجات البلاد الصناعية التى ظهرت لأول مرة فى الأعوام التالية لعام ١٩٥٢ .

٥ — اتساع نطاق التجارة مع البلاد العربية .

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

حجم التجارة الخارجية (بالمليون جنيه)

الصادرات

السنة	الواردات	إنتاج محلى	سلع مستوردة	الجملة
١٩٥٢	٢١٩	١٤٣	٢	١٤٥
١٩٥٥	١٨٣	١٣٧	١	١٣٨
١٩٥٨	٢٣٨	١٦٤	١	١٦٥
١٩٦١	٢٣٨	١٦٠	١	١٦١
١٩٦٢	٢٣٥	١٧٥	١	١٧٦

الواردات

(بالمليون جنيه)

	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٢
منتجات زراعية وحيوانية	٥٩	٤٥	٤٣
الصناعات الغذائية	٨	٩	٨
حاصلات التعدين	١٨	٢٦	٢٦
الصناعات الكيماوية	٤٣	٤٢	٣٩
منتجات الغزل والنسيج	١٩	١٢	١٢
الصناعات المعدنية	٦٢	٩٢	٩٥
خشب وسلع مختلفة	٠	١٢	١٢

الصادرات (بالمليون جنيه)

	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٦٢
منتجات زراعية وحيوانية	٤	١٦	٢٤
الصناعات الغذائية	١	٤	٤
حاصلات التعدين	٣	١٢	١٣
الصناعات الكيماوية	٢	٤	٥
قطن ومنتجات غزل ونسيج	١٣٤	١٢٢	١٢٦
صناعات معدنية	—	٢	٣
سلع عامة	١	١	١

صادرات القطن إلى البلاد المختلفة

(بالألف قنطار)

الدول	١٩٥٢	١٩٦١
المملكة المتحدة	١٦٦	٨٣
الولايات المتحدة	٥٠٥	٥٠٧
الاتحاد السوفيتى	٤٣١	١٥٨٤
الصين الشعبية	١٩٥	٢٨٠
تشيكوسلوفاكيا	٢٤٤	١٢٠٠
يوغوسلافيا	—	٢٢
الهند	٥٧٨	٣٩١
فرنسا	٩٥٩	٢٧٠
ألمانيا الشرقية	—	٢٥٢
ألمانيا الاتحادية	٥٨٠	١٣٦
إيطاليا	٧٧٨	١٣٦
اليابان	٢٧٨	٢٩١
سويسرا	٢٣٢	٧٩
دول أخرى	١٠٧٢	١٢٦٣

التجارة مع البلاد العربية (بالجنيه)

	١٩٥٢	١٩٦١	نسبة الزيادة (٪)
الواردات من الدول العربية	١٢,٦٩٣,٠٠٠	١٧,١٣٣,٠٠٠	٣٥
الصادرات إلى الدول العربية	٨,٠٦٦,٠٠٠	٢٣,٢٤٥,٠٠٠	١٨٨

الحركة التعاونية

وجهت الدولة اهتماما واضحا إلى تنمية الحركة التعاونية وتوسيع أبعادها ، ويلاحظ أن المادة ٢٩ من قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢ نصت على إنشاء التعاونيات فى جميع القرى والمناطق التى يجرى توزيع الأرض فيها ، وعلى أن يضم إليها جميع الفلاحين الذين ينتفعون من تنفيذ القانون . وفى عام ١٩٥٦ صدر قانون بقصد تنظيم الحركة التعاونية من أساسها . وتقدم الدولة والمؤسسات الأخرى مثل بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والإعانات إلى الجمعيات التعاونية التى ساهمت إلى حد كبير فى مكافحة التضخم وخفض نفقات المعيشة . وطبقا لتقديرات الخطة الخمسية سوف تصل القروض الممنوحة للاستثمار فى التعاونيات إلى ٣٠ مليون جنيه ، كما تصل التسهيلات الائتمانية اللازمة لمصاريف التشغيل الجارية إلى ٤٠ مليونا .

ويهدف مشروع التأمين الزراعى والتعاونى إلى تزويد الفلاحين بالمعونة المالية والفنية بسعر فائدة منخفض جداً ، وقد بلغ عدد هذه التعاونيات ٣٠٢٢ فى البلاد كلها . وأنشئت المؤسسة التعاونية الاستهلاكية العامة فى عام ١٩٦٠ ، والغرض منها رسم السياسة العامة للقطاع التعاونى فى الاقتصاد القومى وإبعاد التعاونيات عن الاستغلال واستبعاد الوسطاء . ويلعب الإسكان التعاونى دوراً بارزاً فى توفير المساكن لأصحاب الدخول المحدودة .

الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية

التعاونيات الإنتاجية	عدد الوحدات
فى الزراعة	٣٥٦٦
فى الغذاء البحرى	٢٤
فى الماشية	٣١
فى الصناعة	٣٧
	٣٦٥٩

التعاونيات الاستهلاكية	عدد الواحدات
فى السلع المنزلية	٢٩٢
فى الإسكان	١١٢
فى المدارس الثانوية والجامعات	٦٥٣
فى المنافع	١٢٥
	١١٨٢

تخطيط التنمية الاقتصادى

يقول الاقتصادى الهندى واجل « نفى ظل التخطيط الاقتصادى يمكن الاسراع بانتظام بمعدل الاستثمار وذلك عن طريق تخصيص نسبة عالية من الانتاج المضاف من أجل زيادة تكوين رأس المال ، وبهذا يمكن الوصول إلى مستوى عال من الاستثمار والمحافظة عليه خلال مراحل متعاقبة فى عملية التخطيط .. ويظهر أن هذا هو التكنيك الرئيسى الذى عمدت إليه البلاد التى تأخرت فى الأخذ بأسباب التقدم من أجل تقصير فترة انطلاقها »[1] .

---

(١) س . واجل (وترجمة دكتور راشد البراوى) . فن التخطيط ، ص ٤٢ .

ومن هنا فإن « التخطيط، عمل إيجابي ومعياري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتوزيع الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي المكاني ، كما ينطوي أيضا على فرض التنظيمات الاقتصادية التي قد تصبح ضرورية لبلوغ التقدم المرسوم في نطاق القيود التي يفرضها الزمان والكفاءة »(١) .

وكانت عملية التنمية متروكة للجهود العفوية التي يعتبر تحقيق الربح الخاص الدافع الرئيسي لأصحابها ، ومن هنا اتسمت بعدم الاستواء أو الانتظام ، ولذلك كان من أول المهام التي اضطلعت بها الدولة بعد الثورة ، الأخذ بأسلوب التخطيط العلمي حرصا منها على تحقيق الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي . ففي عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٢١٣ ويقضي بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ويقوم ببحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومي ، ويضع برنامجا اقتصادياً لمدة ثلاث سنوات يتوخى فيه تقديم المشروعات الأوفر إنتاجا والأيسر في التنفيذ والأقل تكلفة مع مراعاة أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد القومي . ولما أنشئت وزارة الصناعة بادرت إلى وضع برامج للتصنيع كما ذكرنا من قبل .

غير أن هذا الأسلوب يعتبر تخطيطا جزئيا ، ولهذا تقرر الأخـــذ بالتخطيط الشامل لإمكان تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي . وبدأت هـذه المرحلة الثانية مع بدء الخطة الخمسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٦٠ .

وقدرت الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى (١/٧/١٩٦٠ — ٣٠/٦/١٩٦٥) بحوالي ١٦٩٧ مليون جنيه ، أي بمتوسط حوالي ٣٢٦ مليونا في السنة ، وقدر أن في الإمكان تدبير ٧٠ في المائة من هذه الاستثمارات من الموارد المحلية ، ٣٠ في

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨ .

(٢) المجتمع العربي ، ص ١٩٦١ — ٣٨٢ .

المائة من الموارد الأجنبية . ووزعت الاستثمارات بين القطاعات المختلفة على النحو التالى :

القطاع	الاستثمارات (بالمليون جنيه)	النسبة المئوية
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٦٢	٢٣ر١
الكهرباء والصناعة	٥٧٨ر٧	٣٤ر١
النقل والمواصلات والتخزين (بما فى ذلك قناة السويس)	٢٧١ر٨	١٦ر١
الإسكان	١٧٤ر٦	١٠ر٣
المرافق العامة	٤٨ر٨	٢ر٩
الخدمات	١١١	٦ر٥
التغير فى المخزون	١٢٠	٧
المجموع	١٦٩٦ر٩	١٠٠

أما الاستثمارات فى الخطة الخمسية الثانية فقدرت بمبلغ ١٧١٧ مليون جنيه والغرض الأساسى من الخطة بشقيها هو مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، وروعى فى وضعها ، أن نخرج باقتصادنا من حيز نشاطه المحدود إلى حالة يصبح معها طليقا قادراً على موالاة التقدم ، معتمداً على نفسه إلى أقصى حد ممكن ، كذلك روعى أن تنال القطاعات المختلفة أنصبة تساعد على توسع كل منها بالقدر الذى يكفل توازنا عاما بين بعضها البعض ، ويمكننا ليس فقط من مجابهة الجانب الأكبر من احتياجات الاستهلاك التى يتطلبها مستوى للمعيشة أفضل، بل وأيضاً من تهيئة قدر أكبر من المعدات والآلات والخامات التى تعتبر بمثابة الثروة الإنتاجية التى تحدد إمكانياتها فى التوسع الاقتصادى . وفوق كل هذا وذاك ، فإن التوسع فى القطاعات المختلفة روعى فيه تحسن موقفنا مع العالم الخارجى . لكى نتحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة

وبذلك يقوى اقتصادنا فى الداخل والخارج ، ويصبح قادراً على سداد تكاليف التنمية ، ويحقق فائضا يجلب الخير للأفراد ويرفع فى الوقت ذاته من قيمة عملتنا المحلية فى الأسواق الخارجية».

وتتضمن الخطة تطويراً للدخل القومى محسوبا على أساس القيمة المضافة، كما يتضح من الأرقام التالية :

القطاعات	القيمة المضافة		
	١٩٥٩ / ٦٥	١٩٦٤ / ٦٥	١٩٦٩ / ٧٠
الزراعة	٤٠٠	٥١٢	٦٢٧
الصناعة والكهرباء	٢٧٣	٥٤٠	٨٠٢
التشييد والبناء	٥٢	٥١	٧٥
قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى	٣٦١	٣١٦	٤٣٥
قطاع التجارة	١٢٧	١٦٢	٢٦٥
قطاع الخدمات	١٦٩	٢١٤	٣٦٠

وبذلك يصبح التوزيع النسبى للقيمة المضافة فى السنوات العشر كالآتى :

	١٩٥٩/٦٠	١٩٦٤/٦٥	١٩٦٩/٧٠
الزراعة	٣١,٢	٢٨,٥	٢٤,٥
الصناعة والتشييد	٢٥,٢	٣٢,٩	٣٤,٢
القطاعات غير السلعية	٤٣,٤	٣٨,٦	٤١,٧

ويلاحظ على الخطة أنها تستهدف :

(١) إنقاص الأهمية النسبية للزراعة فى تكوين الدخل القومى وذلك مع العمل فى الوقت نفسه على زيادتها من الناحية المطلقة ، وبذلك نتخلص من الظاهرة القديمة وهى الاعتماد الأساسى على الزراعة .

(٢) زيادة أهمية قطاع الصناعة . وسوف يشمل التوسع الصناعى كلا من الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية ، على أن ترتفع نسبة الأولى من ١٦,٥ إلى ٢٣,٦ فى المائة من الإنتاج الصناعى ، أى إلى الضعف .

وسوف يؤدى تنفيذ الخطة إلى زيادة العمالة بحيث يستوعب النشاط الاقتصادى معظم القوة العاملة :

التوزيع النسبى للمشتغلين ونسبتهم إلى عدد السكان

القطاع	١٩٥٩/٦٠	١٩٦٤/٦٥	١٩٦٩/٧٠
الزراعة	٥٤ر٣	٥٤ر٣	٤٩ر٩
الصناعة	١٠ر٦	١٢ر١	١١ر٧
التشييد	٢ر٨	٢ر٣	٢ر٥
قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى	٨ر٤	٧ر٩	٧ر٩
التجارة	١٠ر٦	١٠ر٤	١١ر٩
الخدمات	١٣ر٣	١٣	١٦ر١
	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية إلى السكان	٢٣ر٥	٢٤ر٧	٢٨ر٢

التحرر من التبعية

يقول الدكتور لبيب شقير[1] « كان من أهم أسباب تبعية الاقتصاد القومى للاقتصاديات الرأسمالية النامية وخاصة الاقتصاد البريطانى والاقتصاد الفرنسى ، سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية التابعة لهذه البلاد على أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، وقد كانت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر تتلقى تعليماتها من البلاد الأجنبية ، كما كانت تصدر إليها سنويا مبالغ طائلة فى شكل أرباح وفوائد » .

(١) دراسات فى المجتمع العربى ، مصدر سابق ، ٤١٤ .

وحرصاً على تحقيق الاستقلال الاقتصادى بمعناه الصحيح ، وضمانا لحسن توجيه الاقتصاد القومى وعملية التطوير ، اتخذت الدولة تدابير على جانب كبير من الأهمية ، كان أولها تأميم الشركة العالمية لقناة السويس . وعلى أثر الاعتداء الثلاثى فى خريف ١٩٥٦ ونتيجة له صدرت القوانين الثلاثة الآتية فى عام ١٩٥٧ :

(١) القانون رقم ٢٢ ويقضى بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركات مساهمة مصرية وأن تكون أسهمها جميعا إسمية ومملوكة للمصريين دائما . وتنفيذاً لأحكام القانون نقلت ملكية بنك باركليز إلى المؤسسة الاقتصادية ، والبنك الشرقى إلى بنك اتحاد التجار ، وبيع بنكا الأيونيان والعثمانى بعد إدماجهما إلى بنك الجمهورية ، وأدمج بنك الكريدى ليونيه والخصم الأهلى الباريسى وبيعا إلى بنك القاهرة ، وبيع بنك الرهونات إلى شركة التضامن المالى . وقامت المؤسسة الاقتصادية بشراء ما للإنجليز والفرنسيين من الأسهم فى البنك الأهلى المصرى والبنك العقارى المصرى .

(٢) القانون رقم ٢٣ ويقضى بأن تتخذ شركات التأمين شكل شركات مساهمة مصرية وأن تكون أسهمها جميعاً إسمية ومملوكة للمصريين ، واشترت المؤسسة موجودات شركة الأونيون (حياة) وشركة الأونيون (حريق وحوادث) وأسهم الانجليز والفرنسيين فى شركة مصر للتأمين وفى شركة التأمين الأهلية .

(٣) القانون رقم ٢٤ ويقضى بعدم جواز القيد فى السجل التجارى إلا للأفراد المصريين أو شركات المساهمة المصرية التى تكون أسهمها جميعا مصرية ومملوكة للمصريين دائماً . وهكذا قضى على الوكالات التجارية الأجنبية التى كانت ، تعمل جاهدة للحيلولة بين الحكومة وتنفيذ اتفاقاتها التجارية مع بعض الدول التى تعتبر جديدة على السوق المصرية كالبلاد الآسيوية والأفريقية وبلاد الكتلة الشرقية[1]

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ .

وكذلك اشترت المؤسسة الاقتصادية وبعض الشركات والمؤسسات المصرية الأخرى ، أنصبة الأعداء فى كثير من الشركات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية التى كانت قائمة قبلا ، والتى كانت إحدى الوسائل الكبرى لسيطرة الأجانب على الاقتصاد المصرى »[١].

وفى ديسمبر من عام ١٩٦٠ ، وكرد على موقف بلجيكا فى الكنغو ، أممت بعض المؤسسات البلجيكية مثل البنك البلجيكى وشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، ثم خطت حركة التمصير خطوة حاسمة وشاملة بصدور قوانين التأميم فى يوليه من عام ١٩٦١ ، التى انتقلت بها فوراً إلى القطاع العام ملكية الجزء الأكبر من القطاع المنظم فى الاقتصاد المصرى ، بما يشمله هذا القطاع من شركات الصناعة الثقيلة والاستيراد والبنوك والتأمين والنقل إلخ ، وقد ظلت هذه الشركات ، حتى ذلك التاريخ ، خاضعة لنفوذ أجنبى قوى ، رغم ما كان لها من أهمية خطيرة فى اقتصادنا القومى »[٢].

قيام المجتمع الاشتراكى

حين نشبت الثورة فى ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ خيل للذين يأخذون الأحداث على ظاهرها ، أنها مجرد حركة يغلب عليها نوع من الطابع السياسى البحت وأن هدفها لايعدو أن يكون تعديلا أو تغييراً فى الأوضاع السياسية ونظم الحكم القائمة . ولكن الثورة لم تلبث أن عمدت إلى إجراء جديد فذ ، يعتبر الأول فى محتواه أولا وفى أبعاده ثانياً ، لا فى مصر فحسب بل وفى المنطقة العربية بأسرها . ففى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى وقد ناقشناه فى القسم الخاص بالزراعة . . وما من شك أن قانون الإصلاح الزراعى حطم المركز القديم فى ملكية الأرض ، وأوجد استقراراً وعدالة

(١) التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، مصدر سابق ، ص ٤٢٦

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٢٧

فى الريف ، ورفع أعداداً كبيرة من المعدمين إلى صفوف الملاك ، ووفر الحماية للمستأجرين وغير المالكين ممن يقومون بالعمل الزراعى »[1] .

وقررت الثورة الأخذ بأسلوب التخطيط من أجل تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية ، مما سبق لنا الحديث عنه ، وأصبحت الدولة تقوم بدور إيجابى فعال مباشر فى حالات وغير مباشر فى حالات أخرى ، للإشراف على سير عملية التنمية . وأهم من هذا أنها بدأت تعمل على خلق قطاع عام قوى وقادر ، فاشتركت بالمال العام فى بعض المشروعات ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق المؤسسات التى تملك الدولة فيها حصة تتجاوز النصف من رأس المال مثل البنك الصناعى وبنك التسليف الزراعى والتعاونى .

وفى سبيل دعم هذا القطاع أنشأت المؤسسة الاقتصادية ، كما أنشئت هيئة مشروعات السنوات الخمس وعهد إليها بإقامة المشروعات الصناعية سواء من رأس المال العام أو بالاشتراك مع رأس المال الخاص .

إلى هنا كانت معالم جديدة قد وضحت للعيان بصورة ظاهرة ، أو بعبارة أخرى أرسيت دعائم يقوم عليها تنظيم جديد للمجتمع :

١ — فتم القضاء على التفاوت البالغ فى ملكية الأرض الزراعية .

٢ — وطبقت الدولة سياسة التخطيط .

٣ — وحررت نسبة كبيرة من الاقتصاد القومى من السيطرة الأجنبية .

٤ — وأنشأت قطاعا عاما يزداد حجما وأهمية

٥ — وأصبحت التجارة الخارجية تحت إشراف الدولة الدقيق حتى تتمشى مع مقتضيات الاقتصاد والتنمية .

٦ — وصدرت تشريعات لكفالة حقوق العمال ومصالحهم .

---

(١) دكتور راشد البراوى : مفاهيم جديدة فى الاشتراكية ، ص ٢٢٣ .

وفى يوليو ١٩٦١ ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا على جانب كبير من الأهمية . قال فيه : « إن مجتمعاً جديداً يستكمل ملامحه الأساسية ليكون مبعث العزة والكرامة لكل فرد فيه .. ليكون لكل منهم حقه .. وليكون لكل منهم فرصته . . ليكون لهم جميعاً حقاً ثابتاً فى الكفاية والعدل . . . كان من الواضح ... منذ أول يوم من أيام هذه الثورة أننا لا نستطيع أن نحقق العدالة الاجتماعية إلا إذا قضينا على الاحتكار وسيطرة رأس المال » . ثم واصل رئيس الجمهورية حديثه فقال « إذن لابد أن نعيد تكوين البناء الاجتماعى كما نريد ، لابد أن نقيم المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى . » وهكذا وضحت الصورة أو الفلسفة . . إنها إقامة الاشتراكية .

وقبل إلقاء ذلك الخطاب كانت قد صدرت القوانين رقم ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، فى ١٩ يوليه ، ثم القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ فى اليوم التالى ، وفى ٢٥ من الشهر نفسه صدر القانون رقم ١٢٧ . وهذه هى القوانين الاشتراكية المشهورة ، ويمكن تقسيمها إلى نوعين وهما تشريعات تحديد الملكية وتشريعات تحديد الدخول(١) .

وكانت الدولة قد أنهت امتياز شركة مياه القاهرة (يوليه ١٩٥٧) ، وأممت مخازن الأدوية وأسقطت الالتزامات والتراخيص الممنوحة لمؤسسات النقل وخطوط أوتوبيس مدينة القاهرة فى النصف الأول من سنة ١٩٦٠ ، وأممت الصحف فى مايو ١٩٥٩ بنقل ملكيتها إلى الاتحاد القومى . وأمم البنك الأهلى المصرى وبنك مصر فى فبراير ١٩٦٠ .

وبدأت سلسلة التشريعات الأخيرة المحددة للملكية ، بصدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ فى ٢٢ يونيه مشترطا فى منشئات تصدير الأقطان أن

---

(١) دكتور عبد الرازق حسن : تمويل مشروع السنوات الخمس للصناعة (من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦١) ، ص ٢٢ ، ٢٤ .

تكون فى شكل شركات مساهمة عربية وأن تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٣٥ ٪ من رأس المال (ثم عدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ فى ٢٠ يوليه فأصبحت مساهمة الحكومة لا تقل عن ٥٠ ٪) .

وتوالت القوانين بالترتيب التالى :

(١) القانون رقم ١٠٧ فى ٩ يوليه وحصر القيام بأعمال الوكالة التجارية فى المؤسسات التى لا تقل حصة الحكومة فيها عن ٢٥ ٪ من رأس المال .

(٢) القانون رقم ١٠٩ فى ٩ يوليه ونقل ملكية شركة بواخر البوستة الخديوية إلى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات .

(٣) القانون رقم ١١٠ ونقل ملكية منشئات كبس القطن الاربع إلى الدولة.

(٤) القانون رقم ١١٧ فى يوليه (المكمل بالقانون رقم ١٤٥ فى أغسطس ١٩٦١) ويقضى بتأميم ٨٠ شركة تشمل جميع البنوك وشركات التأمين ومجموعة من الشركات الصناعية الهامة وتجارة الأخشاب والتجارة الداخلية والنقل والفنادق والعقارية والمياه . كما أسقط التزام شركة ليبون للكهرباء بالاسكندرية وشركة ترام القاهرة بمقتضى القانونين ١٢٢ ، ١٢٣ على التوالى .

(٥) القانون رقم ١١٨ فى ٢٠ يوليه ويقضى بمساهمة الحكومة بنسبة ٥٠ ٪ فى ٨٣ شركة تضم مجموعة من شركات المقاولات والتجارة والشركات الصناعية .

(٦) القانون رقم ١١٩ فى ٢٠ يوليه وحدد مايمكن أن يملكه الشخص الواحد فى ١٣٥ شركة بما لا يزيد عن ١٠,٠٠٠ جنيه وهى تضم شركات صناعية وبالاخص شركات غزل ونسيج وصباغة وكيماويات وبترول وسكر وبعض الشركات التجارية .

أما تشريعات تحديد الدخول فهى :

(١) القانون رقم ١١١ (١٩ يوليه) وحدد مايوزع على المساهمين بنسبة ٧٥ ٪ والباقى للموظفين والعمال، وذلك بعد تجنيب ٥ ٪ لشراء سندات الدولة.

(٢) القانون رقم ١١٣ (١٩ يوليه) وجعل الحد الأقصى لما يتقاضاه المديرون وكبار الموظفين فى الشركات أو الجمعيات بما لايزيد عن ٥٠٠٠ جنيه فى السنة.

(٣) القانون رقم ١١٥ (١٩ يوليه) وعدل أسعار وفئات الضريبة العامة على الإيراد برفع أسعار الضرائب للفئات من ٤٠٠٠ جنيه فأكثر وجعلها تتراوح بين ٢٥ ٪، ٩٠ ٪.

(٤) حرم القانون رقم ١٢٥ (٢١ يوليه) على الشخص أن يشغل أكثر من وظيفة واحدة فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى.

(٥) القانون رقم ١٢٧ فى ٢٥ يوليه وجعل ملكية الأرض الزراعية ١٠٠ فدان للفرد.

(٦) القانون رقم ١٢٩ (٢٥ يوليه) وجعل سعر الضريبة على العقارات المبنية يتراوح بين ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية إذا كان إيجار الحجرة لايزيد عن ٣ جنيهات شهريا، ويرتفع إلى ٤٠ ٪ إذا زاد إيجار الحجرة على ١٠ جنيهات.

(٧) القرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ (٢٠ يوليه) ويقصر أعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات الحكومية على الشركات التى تساهم فيها الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة لاتقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها.

الفصل الثاني عشر

المملكة الليبية المتحدة

تقع المملكة الليبية المتحدة بين تونس والجزائر من ناحية الغرب والجمهورية العربية المتحدة من جهة الشرق ، وبين البحر المتوسط فى الشمال وجمهوريتى النيجر وتشاد فى الجنوب ، بينما يتاخمها السودان من الجنوب الشرقى .

وبالرغم من عظم مساحة البلاد والتى تبلغ ١,٧٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربع فإن عدد السكان لايتجاوز ١,٢ مليون نسمة ، وإن كان الرقم الأخير يأخذ فى الاعتبار عقبات عدة تتعلق بصعوبة إجراء إحصاء دقيق بسبب عدم توافر الجهاز الفنى الكامل لأداء هذه العملية ، فضلا عن تعذر تقدير سكان المناطق البعيدة والمتناثرة فى داخلية الصحراء . وإذا كانت الصحراء تمثل مايقرب من ٩٠ ٪ من المساحة الكلية فإن من الخطأ النظر إلى أهل ليبيا على أنهم من البدو الرحل أو من يشبهونهم ، إذ طبقا لإحصاء أجرى فى عام ١٩٥٤ كانت نسبة الفريق المستقر لاتقل عن ٧٤ ٪ من مجموع السكان ، وهذه النسبة تزداد باطراد كلما نفذت مشروعات الرى المختلفة من جهة ، وزاد النشاط الحضرى من صناعة وتجارة من جهة أخرى .

الزراعة والرعى :

وتمثل الزراعة والرعى النشاط الاقتصادى الرئيسى للسكان . لكن الملاحظ ـ حتى الآن ـ أن نسبة الأراضى الصالحة للاستغلال الزراعى لاتربو على ١٠ ٪ من المساحة الكلية للبلاد ، بينما قد لاتزيد النسبة الصالحة للزراعة

المستقرة عن ١ ./. ومن هنا يبدو واضحا أن الاستغلال الزراعى الحالى لا يمثل الإمكانيات الفعلية ، ولذلك لابد لأى برنامج للتنمية الزراعية من أن يعمل على زيادة الرقعة التى يمكن استخدامها فى أغراض الإنتاج الزراعى المستقر الدائم . غير أننا لو استثنينا الواحات فإن الاستغلال الزراعى يخضع الآن لعامل المطر . فالأمطار قليلة بوجه عام ولا تسقط بانتظام ويكاد معظمها أن يتركز فى فترة قصيرة من السنة ، ولما كانت الأمطار تغزر على الساحل وفى جواره لهذا نجد أن معظم الأراضى الزراعية المستغلة فى الوقت الحاضر هى ساحل طرابلس والسهل الواقع خلفه ، وحافة الهضبة المحيطة بهذا السهل وسهل برقة الذى يتراوح ارتفاعه عن مستوى سطح البحر بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ متر . وأخيراً فهناك مرتفعات برقة (٤٥٠ — ٨٠٠ متر فوق سطح البحر) والمعروفة باسم الجبل الأخضر .

ويحدثنا التاريخ القديم أن ليبيا كانت من الأقاليم الزراعية ذات الشأن فى حوض البحر المتوسط ، وأنها كانت تمون الامبراطورية الرومانية فى إيطاليا بقدر طيب من حاجتها من الحبوب . ولذلك فالتوسع الزراعى المستقبل فى حيز الإمكان ، ولكنه يتطلب تحقيق أمرين على جانب كبير من الأهمية ، أولها إقامة المشروعات التى تكفل تخزين مياه الأمطار من أجل الاستفادة منها ، والأمر الثانى خاص باستغلال موارد المياه الجوفية إلى أكبر حد ممكن .

ويقول الدكتور عبد العزيز طريح شرف فى مقال له بمجلة « الرائد العربى » أن المياه الجوفية تساهم بالنصيب الأوفر فى عمران البلاد وفى إنتاجها الزراعى حتى فى المناطق الساحلية التى تكفى أمطارها الشتوية لظهور الغابات أو المراعى ولزراعة بعض الحبوب الغذائية . » ومصدر المياه الجوفية فى البلاد عموما هو الأمطار المحلية التى تسقط على أجزائها المختلفة ، فهذه الأمطار على قلتها تكفى لتكوين طبقات من المياه الجوفية التى تختلف فى نوع مياهها وفى وفرتها من مكان لآخر ، ويتوقف توزيع هذه الطبقات على عوامل بعضها

متعلق بكمية المطر ونظام سقوطه ، وبعضها الآخر متعلق بالمظاهر الفيزيوغرافية والتركيب الجيولوجى . وتنقسم ليبيا على أساس النظام العام لتصريف مياهها إلى حوضين كبيرين أحدهما فى الشمال وتنصرف مياهه إلى البحر المتوسط ويشمل جميع السهول الساحلية والمنحدرات الشمالية لنطاقات الجبال ، ويقع الحوض الثانى فى الوسط والجنوب ويشمل القسم الأكبر من البلاد وتنصرف مياهه داخليا ، ويضم كل منهما أحواضا أصغر شأنا ولكل منها مميزاته وظروفه المحلية .

ومن الأمور التى لها أهمية أيضاً حسن استخدام الموارد المائية المحدودة منعاً للإسراف ، ولهذا أوصى الخبراء بإصدار تشريع بهذا الصدد .

ويعتبر الشعير المحصول الزراعى الرئيسى بل إنه يمثل مابين ثلثى وثلاثة أرباع إنتاج الحبوب فى البلاد كلها ، وقد بلغ الإنتاج ٦٠,٠٠٠ طن مترى عام ١٩٥٨ فى ولايتى طرابلس وبرقة مقابل ٢٦,٠٠٠ طن مترى من القمح . وكانت ليبيا من قبل تنعم بالاكتفاء الذاتى من ناحية الحبوب الغذائية ، غير أن السنوات التى أعقبت حصول البلاد على استقلالها شهدت ظاهرة جديدة لها دلالتها وهى التوسع المطرد فى استيراد القمح من الخارج . فقد استوردت ٣٢,٣٠٠ طن مترى من القمح والدقيق فى عام ١٩٥٣ ، فإذا بهذا الرقم يرتفع فى عام ١٩٥٨ ، إلى ٥١,٦١٠ أطنان بالإضافة إلى ٣٠٠٠ طن من القمح الذى كان يقدم كهبة . هذه الزيادة الكبيرة المطردة فى استهلاك القمح راجعة إلى ارتفاع مستوى المعيشة فى المدن وظهور طبقات جديدة تفضل الخبز المصنوع من القمح . وما من شك أن الزيادة سوف تستمر وسوف يصبح القمح منافساً خطيراً للشعير وبعض أنواع الذرة التى تزرع هناك . ومن الطبيعى أن هذا الاستيراد معناه استنزاف قدر من العملات الأجنبية التى تحتاج إليها البلاد من أجل أغراض التنمية ، ولهذا فإن أى برنامج زراعى يجب أن يهدف إلى زيادة الإنتاج من القمح حتى يتسنى للبلاد أن تشبع حاجتها إليه من الموارد المحلية .

وتتفاوت التقديرات بشأن إنتاج ليبيا من التمر ، فطبقاً لأرقام سبق أن نشرتها هيئة الزراعة والأغذية كان المتوسط السنوى خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٥ فى حدود ٣٠,٠٠٠ طن ، وطبقا لتقديرات نشرتها حكومات الولايات عن الفترة ١٩٥٥/٥٦ — ١٩٥٧/٥٨ كان المتوسط السنوى ٤٢,٠٠٠ طن ، بينما هناك تقديرات تجعل الإنتاج السنوى حوالى ٧٠,٠٠٠ طن ، والواقع أن الأمر يتطلب عمل إحصاء جديد أكثر دقة لعدد أشجار النخيل فى البلاد كلها ، وعدد الأشجار التى لاتزال تثمر ، وبذلك يتسنى تحديد الإنتاج ، وهنا مجال لثروة طيبة يمكن استغلالها فى إقامة صناعة محلية نشيطة . ويقول البعض إن ليبيا لن تستطيع إن تنافس بلداً كالعراق فى الأسواق العالمية نظراً لقلة إنتاجها إلى درجة كبيرة بالقياس إلى الإنتاج العراقى ، ولأن مناطق أشجار النخيل متناثرة ومتفرقة مما يكلف نقلها كثيراً . إلا أن الاهتمام بتحسين النوع ، وأساليب الجنى ، وتنفيذ المشروعات المعدة للطرق — هذه كلها يمكن أن تكون ذات أثر طيب خاصة أن ليبيا أقرب من العراق كثيراً إلى الأسواق الأوربية بل إلى بعض الأسواق الأفريقية المجاورة ، ولهذا نرى أن يتضمن برنامج التصنيع إقامة سلسلة من الصناعات الرئيسية والثانوية التى تعتمد على التمر ، سواء لأغراض الاستهلاك المحلى أو التصدير .

ومن المزايا التى تتمتع بها كثير من المنتجات الليبية أنها معفاة من الرسوم الجمركية فى السوق الإيطالية .

ومن الظاهرات التى تلفت النظر ، وبخاصة خلال السنوات التى أعقبت الاستقلال ، التوسع فى إنتاج طائفة من المحاصيل الفنية والنقدية وفى مقدمة هذه المحصولات الفول السودانى الذى عظم الإقبال عليه . ويزرع هذا النبات كمحصول صيفى فى ولاية طرابلس ، وقد ارتفع الإنتاج من ٢٠٠ طن فى عام ١٩٤٣ إلى أكثر من ١٠,٠٠٠ طن فى السنة خلال الفترة (١٩٥٥/٥٦ —

٥٨/١٩٥٧) . ويصدر معظم المحصول إلى الخارج ؛ وبلغت قيمة الصادرات ١,٠٢٠,٠٠٠ جنيه ليبى عام ١٩٥٨ .

والمجال واسع جداً أمام مزيد من الإنتاج وبخاصة للتصدير ، غير أن المسألة تتطلب وضع مواصفات للتصدير ، كما تجرى الآن أبحاث علمية للقضاء على الآفات التى تسىء حالياً إلى المحصول . وأهم من هذا يجب البدء بإنشاء صناعة حديثة لإستخراج الزيت من الفول السودانى ، وهى صناعة لم تكن متوافرة فى البلاد .

والظروف المناخية ملائمة لبذور الخروع التى تزرع أساساً فى طرابلس وبلغ الإنتاج حوالى ٥٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٨ استوردت منه إيطاليا ٤٢٨١ طناً . وحدث توسع كبير فى زراعة الموالح والعنب . وبلغت جملة الصادرات من الموالح ٣٢٧٩ طنا فى عام ١٩٥٨ قيمتها ٨٤ ألف جنيه ، ويلاحظ أن الحكومة تقدم إعانة تصدير . ويتراوح إنتاج العنب فى ولايتى طرابلس وبرقة بين ٤٥٠٠ ، ٧٠٠٠ طن فى السنة ، ولكن المجال واسع إلى حد بعيد لزيادة الإنتاج حيث تطرد الزيادة فى الاستهلاك المحلى بسبب ارتفاع مستوى المعيشة بالمدن ولازدياد عدد الجاليات الأجنبية نتيجة النشاط البترولى والتجارى .

والملاحظ أن العنب الليبى يصلح لإنتاج نوع جيد من النبيذ يمكن أن يلقى إقبالا كبيراً فى بعض البلاد الأوروبية . فإذا أجريت الدراسة العلمية الوافية أصبح فى الإمكان زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة وإقامة صناعة نشيطة لعمل النبيذ بقصد التصدير .

وتزرع فى جميع أنحاء ليبيا أنواع مختلفة من الخضر للاستهلاك المحلى ، وتبلغ قيمتها السنوية حوالى مليون جنيه ليبى ، ومن أهم هذه الأنواع البطاطس والبصل والطماطم والفلفل والفول والحمص والخس والجزر والقرع والكرنب والبسلة . ويزداد الاستهلاك من هذه الخضر ، ولهذا يلاحظ أن البلاد تستورد

مقادير كبيرة منها بلغت جملتها ١٠,٠٠٥ أطنان فى عام ١٩٥٨ قيمتها ٤٦٩ ألف جنيه ليبي . ومن هنا يتبين التوسع فى زراعة مختلف أنواع الخضر حيث ظروف التربة والمناخ مواتية إلى حد كبير ، وبذلك يتسنى وقف هـــذا الاستيراد ، والتمشى مع الزيادات المنتظرة فى الاستهلاك المحلى ، وفى الوقت نفسه يجرى تجنيب نسبة لأغراض التصدير .

ومما يبين أهمية الأمر الاخير أن البطاطس يصدر جانب منها إلى الأسواق الأوربية خلال المواسم التى لاتزرع فيها بأوربا وكذلك الحال بالنسبة إلى الطماطم . وتقول بعثة الأمم المتحدة إنه يجب بذل الجهود بصفة خاصة فى إنتاج الخضر التى تصلح للأسواق الأوروبية خلال فصلى الشتاء والربيع .

وكانت حشيشة الأسبارتو من الصادرات الليبية الرئيسية ، وهى نبات برى ينمو فى أجزاء كثيرة من منطقة الجبل فى ولاية طرابلس . إلا أن الإنتاج أخذ يتضاءل فى السنوات الأخيرة بسبب الإسراف فى جنى هـــذا النبات البرى وسوء الأساليب التى يستخدمها رجال القبائل ، وذلك بالإضافة إلى المنافسة من جانب المواد الأخرى التى تستخدم لصنع الأنواع الممتازة من الورق .

وكانت الصادرات عبارة عن ٤٩,٥١٩ طنا فى عام ١٩٥٤ قيمتها ٦١٠ آلاف جنيه فهبطت فى عام ١٩٥٨ إلى ٢٠,٤٥٨ طنا قيمتها ٢٧٢ ألف جنيه ، وسوف يطرد النقص إذا لم تتخذ تدابير جديدة بحيث تخصص مساحات معينة لزراعة هذا النبات بدلا من الاقتصار على ماينمو منه بريا ، واستخدام أساليب فنية لجمعه ونقله وتعبئته .

والواقع أن فى الإمكان أن تستعيد الأسبارتو مكانتها القديمة فى تجارة ليبيا الخارجية . ولدينا أمثلة لمثل هذا الإجراء الذى أشرنا إليه ، فاثيوبيامثلا ينمو بها البن بريا ولكن تنبهت الحكومة فى السنوات الأخيرة إلى خطورة

هذا الوضع فقامت بإنشاء مزارع جديدة لزراعته وتستخدم فيها أفضل أنواع البذور وخير أساليب الجمع والتعبئة .

إن التنمية الزراعية فى ليبيا تتطلب أموراً عدة منها :

١ — توفير الموارد المائية عن طريق التحكم فى المياه السطحية ، واستغلال الموارد الباطنيه .

٢ — توسيع الرقعة الزراعية مع توجيه الاهتمام بنوع خاص إلى تثبيت الزراعة بالاعتماد على الزراعة المستقرة والتخلص من نظام الزراعة المتنقلة .

٣ — تحقيق الاكتفاء الذاتى من ناحية الحبوب وبخاصة القمح .

٤ — التوسع فى المحاصيل الفنية والنقدية وبخاصة مايصلح منها للتصدير .

٥ — الاهتمام بانتقاء البذور وتحسين الأساليب المستعملة فى مختلف العمليات الزراعية .

٦ — توفير المعونة الفنية لسكان القطاع الزراعى .

٧ — التوسع فى نظام الائتمان الزراعى . وهنا نلاحظ على تقرير اللجنة الدولية أنها توصى بإدماج بنك الائتمان الزراعى فى البنك الأهلى بحيث يكون قسما منه ، ولسنا نجد حكمة فى هذا الاتجاه حتى ولو كان الهدف توفير النفقات ، أو كان السبب قصور الخبرة الفنية ، والذى نراه أن الائتمان الزراعى نوع متخصص ولهذا يجب أن يظل قائما بذاته ، وفضلا عن هـــذا فالإمكانيات وافرة أمامه كى يلعب دوراً رئيسيا فى حياة البلاد الزراعية ، وبقاء بنك مستقل لهذا الغرض يخلق التقاليد والخبرات اللازمة التى لا بد منها .

٨ — التوسع فى نشر الجمعيات التعاونية الزراعية ولقد صدر قانون لهذا الغرض فى عام ١٩٥٦ ، ويحسن أن تتولى هذه الجمعيات — إلى جانب أعبائها التقليدية — مهمة تقديم القروض إلى الفلاحين ، ومن هنا يجب أن تكون وثيقة الارتباط ببنك التسليف الزراعى .

وكانت تربية الحيوان نشاطا رئيسيا فى ليبيا ، ويلاحظ أن الماشية أكثر أهمية فى برقة منها فى طرابلس ، إلا أن الغلبة بوجه عام للأغنام والماعز التى تربى من أجل لحمها ولبنها بصفة أساسية ، وصوفها وجلدها بوصفهما منتجات ثانوية . والبيان التالى يوضح عدد رؤوس الثروة الحيوانية فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ (بالآلاف رأس) .

	١٩٥٥	١٩٥٨
طرابلس		
أغنام	٤٢٩	٦٣١
ماعز	٤٣٦	٦٣١
ماشية	٤٩	٥٢
إبل	٧٠	٨٩
برقة		
أغنام	١٫٠٣٢	٧٨٥
ماعز	٦٩١	٦٦١
ماشية	٨٦	٣٩
إبل	٧٦	٨٣

إلا أن هذه الأرقام تفتقر إلى قدر كبير من الدقة ، ومهما يكن من أمر فإن هذا القطاع من الاقتصاد الليبى بحاجة إلى اهتمام كبير . وهذا يتطلب تحسين النوع عن طريق التهجين مع سلالات أفضل من بلاد أخرى ، وأن تتمشى التربية مع الأغراض المتوخاة سواء كان الغرض زيادة كمية اللحم أو الصوف . إلا أن المجال و سع أمام ليبيا كى تصدر كميات كبيرة من اللحوم ، وهذا يتيح الفرصة أمام صناعة أو صناعات مهمة .

ولقد أوصت بعثة الأمم المتحدة بإصـــدار قانون يهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية :

١ — منع أمراض الحيوان والتحكم فيها واستئصالها .

٢ — الحجر الصحى على الحيوانات المستوردة لمنع دخول أمراض جديدة إلى البلاد .

٣ — إنشاء وحدات بيطرية متنقلة .

٤ — القيام بحملات لتطعيم الحيوانات ضد بعض الأمراض .

وبهذا كله يستطيع الاقتصاد الليبى أن يعتمد على هذين القطاعين الرئيسيين وهما الزراعة والرعى . وفيما يختص بالأمر الأخير يلاحظ أن البلاد ظلت تعتمد على الحشائش الطبيعية وهذه تخضع بطبيعة الحال للتقلبات المناخية ، ومن هنا يجب الاهتمام بتجربة أنواع جديدة تستطيع أن تتحمل الجفاف الطويل الأمد . وبعبارة أخرى من الضرورى توفير العلف بانتظام إذا شاءت البلاد أن تنهض بقطاع الرعى وتربية الحيوان إلى المنزلة اللائقة .

هذا ، وقد أولت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية (بعد تعديلها فى عام ١٩٦٣) اهتماماً كبيراً بالزراعة بحيث رصد لها فى الخطة ٢٩,٥ مليون جنيه ليبى . وأهم المشروعات الخاصة بالقطاع الزراعى هى :

(١) دعم عملية الاستيطان الزراعى لإنشاء مجتمع متكامل ، وقد تقرر إصلاح ما يقرب من ٤٦٠٠ مزرعة قديمة ، وإنشاء ٦٥٥ مزرعة جديدة فى طرابلس ، وتعمير وتنمية ١٨٠٠ مزرعة فى الجبل الأخضر ، بالإضافة إلى حل مشاكل الأراضى القبلية . أما فى فزان فإن فى النية إعادة تنمية ما يقرب من ٢٠٣٥ هكتار من الأراضى الزراعية .

(٢) التسويق الزراعى وذلك بتحـــديد أثمان أهم المحاصيل الرئيسية وشراء ما يفيض عن حاجة السوق المحلية لضمان تصريف محاصيل المزارعين بأسعار مجزية .

(٣) تنمية موارد المياه وحفظ التربة وذلك بوضع خطة للبحث عن المياه الباطنية وبخاصة فى المناطق الجافة. وإصلاح الآبار والعيون القديمة، واستغلال المياه الغزيرة فى الشق الجنوبى من البلاد . وكذلك من المتوقع إصدار تشريع لتنظيم استعمال المياه الجوفية تجنباً لخطر انخفاض مستوى الماء الباطنى سنة بعد أخرى .

(٤) إقامة مركز تجريبى لتخريج عمال فنيين ، وتزويد الجمعيات التعاونية بالآلات المختلفة وتيسير حصول المزارعين عليها ، ويعتبر هذا استمراراً للسياسة المتبعة منـــذ عام ١٩٥٧ حين اشترت الحكومة دفعة من الآلات الزراعية ووزعتها على نطاق تجريبى . والغرض من هذا المشروع العمل على سد النقص فى الأيدى العاملة .

(٥) تنمية الغابات والمراعى ، وفى برقة يهدف المشروع إلى تحويل حوالى ٣٨٠,٠٠٠ هكتار من نباتات عشبية بسيطة إلى غابات صنوبرية هامة ، كما تشمل الخطة زرع أشجار الغابات فى بعض القرى بمعدل ٢٥٠ هكتاراً فى السنة ، وأشجار لصد الرياح على جوانب الطرق الرئيسية .

(٦) تنمية الثروة الحيوانية بتحسين السلالات المحلية وفرض رقابة شديدة على الحجر الصحى لمنع دخول الأمراض ، وتوسيع خـــدمات البيطرة ، والأطباء البيطريين .

(٧) مكافحة الأمراض والآفات الزراعية وذلك بإصدار القوانين واللوائح اللازمة ، فضلا عن إنشاء المحاجر الزراعية فى الموانى الرئيسية وتكوين فرق للمكافحة الحقلية بالتعاون مع المزارعين .

(٨) الاهتمام بالتسليف الزراعى فى المواسم الزراعية كالزراعة والحصاد ، وتقديم القروض لشراء الأراضى والآلات . وستقوم الحكومة بإنشاء قسم خاص للتسليف الزراعى فى البنك الزراعى الذى أنشىء لهذا الغرض .

(٩) إنشاء مصلحة للإحصاء الزراعى تتولى عمليات الإحصاء وتقوم بتهيئة وتدريب الموظفين بحيث يتسنى فى المستقبل جمع البيانات الإحصائية وإعدادها بشكل منسق .

الثروة المعدنية :

هناك رواسب من الحديد فى جوار براق بولاية فزان ، وأجريت عمليات بحث فى منطقة طولها ٨٢ كيلومتراً ، وتمت تلك الأبحاث فى عام ١٩٥٨ ، كما قامت المعامل بتحليل العينات لبيان نسبة خام الحديد فيها ، إلا أنه لم يصبح فى الإمكان بعد تقدير الاحتياطى من الحديد . وفى أجزاء كثيرة من ولاية طرابلس رواسب من الجبس أهمها على بعد ٩٥ كيلومتراً من مدينة طرابلس وهذه ذات أهمية بالنسبة إلى صناعة البناء ، وكذلك توجد رواسب ضخمة من البوتاس قدرتها المصادر الإيطالية من قبل بنحو ١,٦٠٠,٠٠٠ طن من أملاح البوتاسيوم، ٧,٥٠٠,٠٠٠ طن من كلوريد المغنسيوم. ويستخدم البوتاس لعمل السماد ، ومن هنا تبدو أهميته بالنسبة إلى الزراعة الآخذة فى التطور . ومن المعادن أيضاً الشبه والنطرون وأهم مراكزها فزان . وتتوفر فى ليبيا خامات الحجر الجيرى لعمل الأسمنت ، وأحجار البناء كالحجر الرملى ، كما توجد معادن أخرى فى مواضع عدة ، مثل المنجنيز والفوسفات والكبريت . وتوحى الطبيعة الطبوغرافية والجيولوجية العامة بإمكان وجود البوكسيت والبلاتينوم والماس واليورانيوم ..

إلا أن أعظم مصادر الثروة المعدنية التى يجرى استغلالها على نطاق واسع فى الوقت الحاضر ، هو البترول الذى تقوم بالتنقيب عنه واستغلاله إحدى وعشرون شركة تنتمى إلى جنسيات مختلفة(١) . وهناك الآن ٨٨ عقداً تشمل

---

(١) راجع فى هذا الموضوع كتابنا «ثورة البترول فى أفريقية» (دار النهضة العربية ١٩٦٢)

مايعادل ٥٣ فى المائة من المساحة الكلية للبلاد . ومنحت ستة عقود فى المناطق المغمورة مساحتها ٢٨٩٤٣ كيلو متراً مربعا . وبلغ معدل الإنتاج التجريبى ٤٨٨,٩١٢ برميلا فى اليوم فى يونيه ١٩٦٣ .

ويبلغ عدد الآبار المنتجة ٣٤٤ بئراً ، مجموع طاقتها الانتاجية ٤٨٩ ألف برميل فى اليوم :

النوع	العدد (حتى ٣ يونيه ١٩٦٣)
آبار منتجة	٣٤٤
« غاز	٢
« جافة	٤٤٤
	٧٩٠

والإنتاج فى ازدياد مطرد فقد ارتفع من ٥,٢ مليون برميل فى عام ١٩٦١ إلى ٦٠ مليونا فى عام ١٩٦٢ ، وتدل التقديرات المبدئية على أنه قد يصل فى نهاية عام ١٩٦٣ إلى ١٢٥ — ١٣٥ مليون برميل .

الكميات المصدرة من الزيت الخام[٢]

الشركة	١٩٦١		١٩٦٢	
	برميل	طن	برميل	طن
إسو	٥,٢٤٥,٣٨٩	٦٧٦,١٨٠	٤٢,٠٠٠, ٠٠	٥,٤٠٠,٠٠٠
أواسيس	—	—	١٨,٠ ٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
المجموع	٥,٢٤٥,٣٨٩	٦٧٦,١٨٠	٦ ,٠٠٠,٠٠٠	٨,٧٠٠,٠٠٠

ولنقل الخام إلى الساحل لأغراض التصدير أنشئت عدة من خطوط

(١) البترول العربى ، (جامعة الدول العربية ، ١٩٦٣) ، ص ١٢٣ .

الأنابيب وأهمها الخط من زلطن إلى مرسى البريقة وطوله ١٧٤ كيلومتراً وقطره ٣٠ بوصة ، وطاقته اليومية ٢٠٠ ألف برميل ، والخط بين الظهرة وميناء سدر وطوله ١٣٧ كيلومتراً وقطره ٣٠ بوصة وطاقته ٣٠٠ ألف برميل فى اليوم . وقد أنشىء فى مرسى البريقة معمل تكرير لإنتاج حاجة البلاد من المشتقات البترولية الرئيسية ، وطاقته اليومية ٨٠٠٠ برميل .

وإذا استثنينا البترول نجد أن التقرير الذى أعدته لجنة الأمم المتحدة عن الاقتصاد الليبى ، لا يوجه اهتماما بالدرجة الواجبة إلى الاستغلال المعدنى فيما عدا فعلا خامات البوتاس والجبس والحجر الجيرى . وتبرر اللجنة رأيها هذا بصعوبة المواصلات مما يؤدى إلى ارتفاع التكاليف كما يستند تقديرها للموضوع إلى آراء أولية عن التكوين الجيولوجى للبلاد . والواقع أن إصدار أى حكم عام من هذا القبيل يعتبر سابقا للأوان لأن البلاد لم تمسح تماما وبالدرجة الواجبة . وإذا كانت ظروف التطور الليبى فى الوقت الحاضر قد لا تشجع على قيام صرح صناعى يعتمد على الإنتاج المعدنى ، فإن إمكانية استخراج ثروة كبيرة قد تكون ذات أهمية من ناحية التصدير . أما عن صعوبة المواصلات فهى صعوبة مؤقتة سوف تزول بعد أن يتم تنفيذ البرامج المعدة للنقل والمواصلات .

الصناعة :

تعتبر الصناعة الليبية بوجه عام متأخرة ، وهذا راجع إلى أسباب مختلفة فى مقدمتها تأخر الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الحيوان فضلا عن أن الفائض المعد للتسويق من منتجات هذه الأنواع من النشاط وتتقلب مقاديره بدرجة بالغة ، كل هذا حد من تنمية الصناعات المرتبطة بها . وعدم توافر المعادن ، خلاف البترول ، من العوامل التى عرقلت نمو الصناعة ، ولهذا تقتصر الصناعات القائمة على المعادن على صنع مواد البناء . وكان لحجم السوق المحلية أثره الأكبر فى تحديد شكل الصرح الصناعى ، فهذه السوق صغيرة لا بسبب

قلة عدد السكان فحسب ، بل وكذلك لعدم استواء توزيعهم بين الأقاليم الرئيسية التى تقوم فيها الحياة المستقرة ، وهى أقاليم تفصلها بعضها عن بعض مساحات واسعة غير مسكونة. أضف إلى هذا أن الفوارق البالغة الاجتماعية والاقتصادية بين البدو والزراع المستقرين وأهل الحضر ، والفوارق البالغة فى مقدرتهم الشرائية وأنماط استهلاكهم ، كل هذا أيضا ساعد على تجزئة السوق المحلية المحدودة مما ضيق النطاق أمام الوحدات الصناعية الكبيرة[1] .

ومن العقبات القائمة فى وجه نمو الصناعة النقص فى الخبرة الفنية ، فقد حرص الايطاليون أثناء استعمارهم البلاد على أن يحتكروا الوظائف الرئيسية فى القطاع الصناعى ، كما كانوا يشكلون النسبة الغالبة من العمال الحاذقين. أضف إلى هذا أن أجور العمال فى ليبيا تعتبر مرتفعة بالقياس إلى الكثير من البلاد الافريقية والآسيوية ، ولاشك أن هذا راجع إلى أثر العمليات الواسعة النطاق التى تقوم بها شركات البترول والتى تجتذب الأيدى العاملة بسبب ماتوفره لها من أجور عالية .

غير أن السنوات التى أعقبت حصول البلاد على استقلالها شهدت اتجاها نحو الاهتمام بالتصنيع ، وفى هذا المعنى تحدث وزير الصناعة فى ليبيا فقال « نحن نؤمن بأن من أهم عناصر التقدم الاقتصادى هو الصناعة ، وقد أصبحت الآن مقياسا حقيقيا للمرحلة الحضارية التى يعيشها شعب من الشعوب »[2] . وفى سبيل تنمية هذا الاتجاه قامت الحكومة بمجهودات إيجابية . وفى مقدمة هذا قانون لتنمية الصناعات الوطنية فى عام ١٩٥٦ وطبق إبتداء من العام التالى ، ويقضى بأن تقدم الحكومة التسهيلات المالية وغيرها للصناعات القائمة أو التى يراد إنشاؤها ، إذا كانت الطاقة المحركة لاتقل عن عشرة أحصنة

---

(١) The Economic Devolpment of Libya.

(تقرير اللجنة التى أرسلها البنك الدولى للانشاء والتعمير . ص ١٧٩ — ١٨٠)

(٢) الأهرام ؛ بالعدد الصادر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ .

بخارية وكانت المنشأة تستخدم مالا يقل عن عشرة عمال . وهذه التسهيلات تتضمن :

(ا) الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة عشر سنوات .

(ب) الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات .

(ح) الإعفاء من الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات والمواد ، لمدة لاتتجاوز خمس سنوات .

(ى) دفع ثمن الأرض المشتراة من الحكومة لإقامة المنشأة الصناعية عليها ، على أقساط سنوية لمدة عشر سنوات .

وفى عام ١٩٥٨ صدر قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، ويقصد بالمشروع الذى يستثمر رأس مال أجنبى المشروع الذى لايقل فيه الأخير عن ٥١ ٪ من رأس المال . وتنص المادة الرابعة من القانون بأن يجوز لوزير المالية إعفاء المشروعات التى يتقرر اعتبارها مساهمة فى تنمية البلاد اقتصاديا مما يراه من الرسوم والضرائب للمدة التى يحددها. وتقضى المادة الخامسة بأن يتخذ وزير المالية جميع التدابير اللازمة لإعادة رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلادها الأصلية مع الأرباح الناتجة عن استثمارها فى المشروعات التى يتقرر اعتبارها مساهمة فى تنمية البلاد ، وكذلك مرتبات الموظفين الأجانب الذين يعملون فى هذه المشروعات .

وعملت وزارة الصناعة على إنشاء المجمعات الصناعية ، وأساسها اختيار مساحة من الأرض وتقسيمها إلى قطع مختلفة وفق نظام خاص وإقامة مبان المصانع المختلفة الأحجام ، وذلك بقصد تجميع الصناعات فى مكان واحد حتى يسهل تقديم الخدمات المختلفة لها . واهتمت الوزارة بوجه خاص بالصناعات الصغرى وخلق مجمعات صناعيـــة لها ، ومن ذلك مركز الصناعات

الصغرى فى مدينة سبها ومركز السجاد فى بنغازى . وهذه المجمعات تقدم للمصانع تسهيلات عامة تشمل المياه والكهرباء والمجارى .

وأنشئت فى عام ١٩٦٣ مؤسسة تتبع وزير الصناعة سميت «مؤسسة التنمية الصناعية » وهى هيئة ذات شخصية اعتبارية ، واعتمد لها فى خطة التنمية الخمسية خمسة ملايين جنيه ليبى ، وللمؤسسة أن تقيم صناعات جديدة أو تشارك فيها نيابة عن الحكومة ، وأن تمنح قروضا ذات آجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة وبفوائد مناسبة .

وكذلك قامت الحكومة بإنشاء بعض الوحدات الصناعية مثل المدبغة الحكومية ومصنع تعبئة التمور الحكومى الذى أنشىء فى أواخر عام ١٩٥٥ وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٠٠٠ طن فى السنة ، إذا تم تشغيله تشغيــلا تاما . ويلاحظ أن القطاع العام يشمل مشروعات أخرى ، مثل مصنع الطبـاق واحتـكار الملح فى ولاية طرابلس ، والمطابع الحكومية فى طرابلس وبنغـازى وسبها ، وينتج مصنع الطباق أكثر من ٦٠٠ مليون سيجـارة فى السنة .

وأجريت تعديلات فى التعريفـة الجمركية عام ١٩٥٨ بقصد تنويع فئات الرسوم الجمركية حسب أنواع السلع المستوردة بقصد حماية الصناعة المحلية ، ولهذا فإن الواردات من المنتجات التامة الصنع والتى يجرى إنتاجها أو يمكن إنتاجها محلياً ، تخضع لرســـوم تتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ فى المائة ، بينما تعفى الواردات من الخامات اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية ، أو تفرض عليها رسوم بسيطة ، كما يفرض على الواردات من المصانع والآلات رسم اسمى قدره ٢ فى المائة .

وأهم الصناعات الموجودة حالياً هى عمل السجاير ، وتكرير زيت الزيتون ، وصباغة ونسج الصوف المحلى وغزل القطن المستورد ، والملح والأحذية

والأذوات الجلدية . وهناك مصنعان رئيسيان للملح فى طرابلس وبنغازى ويتراوح إنتاجهما بين ٥٠، ٨٠ ألف طن فى السنة . وتسهم الصناعة فى الوقت الحاضر بنسبة ١٠ فى المائة من المنتج القومى .

إن أمام الصناعة الليبية إمكانيات طيبة ، فتوافر البترول والغاز الطبيعى يهىء قوة محركة رخيصة للصناعة ، فضلا عن أن هاتين المادتين سوف تجعلان فى الإمكان إقامة صناعة الكيماويات والأسمدة . وكذلك « فشركات البترول نفسها تشكل سوقا جديدة مهمة فى ليبيا لأنواع معينة من السلع الإنتاجية والاستهلاكية [1] » . ولاشك أن تقدم الزراعة سوف يكون له أثر طيب بالنسبة إلى الصناعة ، لأنه يوفر الخامات التى يمكن تصنيعها ، كما أن ازدياد دخول أهل الزراعة يوسع من السوق المحلية أمام السلع المصنوعة [2] » .

مصايد الأسماك :

تعتبر الثروة السمكية من المصادر التى تنطوى على إمكانيات وافرة بالنسبة إلى تنمية الاقتصاد الليبى ، ومع ذلك فهى ليست موضع الاستغلال الكافى إذ تبلغ الكمية التى يجرى صيدها حاليا ما بين ٢٠٠٠ ، ٢٥٠٠ طن سنويا نصفها من التونة والنصف الآخر من السردين الصغير وأنواع أخرى مختارة من الأسماك . ويجرى استهلاك حوالى ثلث الكمية طازجا فى طرابلس ، أما الباقى فيجرى تصنيعه ، وهناك تسعة مصانع لتعليب سمك السردين والتونة وغيرهما وجميعها فى ولاية طرابلس ، كما تعتزم الحكومة إقامة مصانع مماثلة فى الجزء الشرقى من البلاد ، مثل بنغازى ودرنة وطبرق . ويبلغ عدد الصيادين الذين يعملون على مدار السنة فى هذا القطاع ١٦٠٠ صياد . وقد

---

(١) The Economic Development of Libya (مصدر سابق ؛ ص ١٨٢)

(٢) شرحه .

بدأت مصلحة مصائد الأسماك فى تدريب الصيادين على أحــــدث الطرق والملاحة البحرية ، وإدارة القوارب ، والأجهزة الفنية اللازمة لهذا النوع من النشاط .

وتضمنت الخطة الخمسية لتنمية مصائد الأسماك تسهيلات كثيرة منها منح قروض للصيادين ليتسنى لهم تجديد قواربهم ومعداتهم ، تقديم قروض للصناعات القائمة على الأسماك ، توفير وسائل النقل المجهزة بآلات التبريد ، بناء أسواق مركزية مجهزة بأحدث آلات التبريد ، بناء مكاتب لإدارة شئون المصائد البحرية والمختبر العلمى للأحياء المائية وغيرها من المرافق الضرورية ، وتحسين مراكز الصيد وإعدادها بالورش الميكانيكية والنجارة وغير ذلك.

السياحة :

وتدرك الحكومة أن السياحة يمكن أن تكون عنصراً هاما فى الدخل القومى ، والواقع أن البلاد ذات مزايا طيبة من هذه الناحية ، منها موقع ليبيا الجغرافى وسط شمال أفريقية ومتاخمتها للبحر ، فضلا عن مناخها وشمسها المشرقة ، وقربها من أوربا . ومن العوامل التى تجتذب السياحة كثرة الآثار القديمة ، فهناك مدن ومعالم أثرية يرجع عهـــدها إلى ما قبل التاريخ . فهناك طرابلس الغرب بلاد المدن الثلاث القديمة ، وبرقة بلاد المدائن الخمس ، ومدينة شحات التى تحيط بها أطلال مدينة قورينا اليونانية الرومانية . وإلى جانب هذا نجد الكثير من المعالم الأثرية التى تعود إلى العصر الإسلامى .

ولقد أوصت بعثة البنك الدولى للإنشاء والتعمير بأن تولى الحكومة الليبية اهتماما بهذا المرفق، ولهذا تضمنت الخطة الخمسية طائفة من المشروعات التى تهدف إلى تنمية السياحة ، منها إنشاء فنادق واستراحات جديدة إلى جانب الموجود منها فى الوقت الحاضر ، وإنشاء مكاتب سياحية فى البلاد

الأجنبية ، وتنظيم السياحة الاجتماعية ، والتوسع فى إرسال بعثات للتدريب بالخارج وجلب خبراء للاستفادة منهم فى هذا المجال ، والعمل على تشجيع الفولكلور الشعبي والأدب الفنى فى البلاد لأنه مما يستهوى السائح الأجنبي .

التجارة الخارجية :

بلغت قيمة الواردات (سيف) والصادرات (فوب) ٥٣,٢٧٤,٧٠٣ ، ٦,٥١٩,١٦٥ جنيه على التوالى فى عام ١٩٦١ مقابل ١٦,٦ ، ٤,٧ مليون فى عام ١٩٥٦ مثلا . ويلاحظ بهذا الصدد إطراد الزيادة فى العجز بالميزان التجارى فقد ارتفع من ٢,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٤٢,٧ مليون فى سنة ١٩٦١ ، وقد بلغ فى عام ١٩٦٠ رقما قياسيا إذ وصل إلى ٥٧,٣ مليون جنيه ؛ « غير أن المعونات الخارجية ونفقات القوات البريطانية والأمريكية وشركات البترول استطاعت أن تغطى العجز فى الميزان التجارى . بل وفى المدفوعات الجارية غير المنظورة ، مما نتج عنه فائض إجمالى فى ميزان المدفوعات »[١] .

وأهم الصادرات الليبية الفول السودانى والماشية وهذان هما أكبر عناصر الصادرات . وتصدر البلاد مقادير من الحلفا والإسفنج والصوف وزيت الزيتون والجلود الخام . ومنذ عام ١٩٦١ بدأ البترول يحتل مكانا ظاهراً فى الصادرات كما يتضح مما سبق إيراده بهذا الصدد ، وسوف تطرد الزيادة فى صادراته تمشيا مع مثيلتها فى الإنتاج . أما الواردات الرئيسية فعلى رأسها آلات النسيج ومعدات النقل والحديد والصلب والمواد الكيماوية والغزل والمنسوجات القطنية والمـــواد الغذائية وبخاصة القمح والدقيق . وكانت الواردات من المشتقات البترولية تشكل ٤,٩ ٪ من قيمة الواردات ، غير إنه

(١) البنك المركزى المصرى . المجلة الاقتصادية ؛ المجلد الثانى ؛ العدد الثانى ؛ ١٩٦٢ ؛ ص ٢٣٤ .

أصبح فى الإمكان الآن سد حاجة الاستهلاك المحلى بسبب إنشاء معمل التكرير الجديد مما أشرنا إليه من قبل . وأهم الدول الموردة للملكة الليبية إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وأهم عملائها المملكة المتحدة وإيطاليا والأراضى الواطئة ، كما يتضح من البيان التالى (بالمليون جنيه) عن عام ١٩٦١ :

واردات من :	
إيطاليا	١١٫٩
المملكة المتحدة	١٠٫٣
الولايات المتحدة	١٠٫٢
صادرات إلى :	
المملكة المتحدة	٢٫٥٩
إيطاليا	١٫٩٣
الأراضى الواطئة	٠٫٦

المعونات الخارجية :

ومن المظاهر التى يتسم بها الاقتصاد الليبى شدة اعتماده على المعونات الأجنبية وبخاصة من المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا . غير أنه من المتوقع أن يقل اعتماد البلاد على هذا المصدر كلما زاد الإنتاج من البترول وبالتالى كلما زادت العائدات التى تحصل عليها البلاد منه . والبيان التالى يوضح حالة المعونات الرسمية فى عام ١٩٥٩ (بآلاف الجنيهات)[١] :

(١) المصدر السابق ، ٢٣٥ .

المعونة الفنية من الأمم المتحدة	٢٥٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٫٧٩٨
المساعـــدات	
المملكة المتحدة	٣٫٢٥٠
بلاد أخرى	—
الجملـــة	١٤٫٣٠٢

الخطة الخمسية للتنمية :

وتطبيقاً للمبادىء التى تقدمت بها البعثة الدولية ، وتمشيا مع الاتجاه السائد فى الوقت الحاضر بالنسبة إلى تطوير الاقتصاديات المتخلفة ، أعـــدت الحكومة الليبية خطة خمسية للتنمية ، تستهدف كما جاء فى مقدمتها ، تحقيق الأغراض التالية :

(١) ضمان سرعة تحسين معيشة أفراد الشعب ، وبخاصة من ذوى الدخل المحدود الذين لم يتأثروا بالانتعاش التجارى .

(٢) الاهتمام بالقطاع الزراعى باعتباره مصدر معظم السلع الاستهلاكية الضرورية وموردا للدخل والعمالة لغالبية السكان ، والعناية بالصناعة ، ورفع كفاءة الفلاح والعامل الإنتاجية ، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى هذه الميادين .

(٣) استمرار القطاع العام فى الاستثمار فى الخدمات كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان والقطاعات الأخرى اللازمة لتدعيم الأركان لنمو اقتصاد سريع مستقبلا .

(٤) تنمية المناطق القروية بإنشاء كافة المشروعات الإنتاجية ومشروعات الخدمات العامة ، مما يؤدى إلى ارتفاع الدخول ومستوى المعيشة ، وبالتالى

التقريب فى الدخول بين أهالى القرى والمدن وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى ويحول دون نزوح الأهالى إلى المدن .

(٥) اتباع حرية الاستيراد حتى يمكن تأمين البلاد ضد خطر التضخم ، وتوفير امدادات كافية من السلع لأغراض التنمية مع العمل فى الوقت نفسه على الاستعاضة تدريجيا وبصورة مستمرة عن الكثير من هذه الواردات بالتوسع فى الإنتاج المحلى مع تدعيمه بتنفيذ سياسة جمركية ملائمة ، وبذل كافة الجهود لزيادة الصادرات من المنتجات المحلية ، هذا بالإضافة إلى تصدير البترول مما سيدفع إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات .

(٦) اتخاذ التدابير النقدية والمالية والتجارية اللازمة والتنسيق بينها بحيث تحقق استقراراً اقتصادياً يكفل تحقيق تنمية اقتصادية والحصول على نتائجها المرغوبة .

(٧) الاهتمام بملاقاة النقص فى المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط بتدعيم أجهزة المعلومات والبيانات والقيام بالأبحاث والدراسات .

وجاء بالخطة أن هناك تفاؤلا من ناحية تغطية تكاليفها عن طريق العائدات البترولية ولهذا نص فى قانون تنظيم شئون التخطيط والتنمية على أن يخصص لميزانية التنمية ٧٠ ٪ على الأقل من عائدات البترول . ولما لم يكن من السهل فى وقت إعداد الخطة تحديد قيمة هـــذه العائدات ، احتاط واضعو الخطة للأمر فرأوا أن ثمة مصادر أخرى للتمويل يمكن الاتجاه إليهـا إذا دعت الحاجة ، وهذه المصادر هى :

أولا : الاقتراض من المؤسسات الدولية ، أو عن طريق الاتفاقات الثنائية .

ثانياً : اتفاقيات المعونة الفنية مع الأمم المتحدة أو غيرها من المؤسسات، لتمويل بعض المشروعات جزئيا .

غير أن الحكومة عادت فأعادت النظر فى خطة التنمية للسنوات الخمس ووضعها فى الصيغة النهائية وذلك فى أثناء إعداد الميزانية للسنة المالية ١٩٦٣/ ١٩٦٤ ، فزيدت التقديرات عما كانت عليه فى المشروع الأول .

الميزانية الجديدة :

كان من أثر التعديلات الدستورية التى أقرت بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٦٢ ، ٢٧ ابريل ١٩٦٣ ، أن أصبحت هناك سلطة موحدة تتولى الشئون الإدارية والتنفيذية ، وترتب على هذا أن كانت ميزانية السنة المالية ١٩٦-٦٤ أول ميزانية عامة موحدة فى تاريخ ليبيا ، ومما يلفت النظر فيها أنها تستحوذ على معظم إيرادات الدولة .

وقدر إجمالى الإيرادات الشاملة المتوقع تحصيلها بمبلغ ٦٣,٣ مليون جنيه ليبى ، وهو يعتبر رقما قياسيا بالنسبة إلى الأعوام الماضية . ويلاحظ عليها بشكل خاص ارتفاع ماينتظر تحصيله من العائدات البترولية إلى ٢٣ مليون جنيه مقابل ٨ ملايين جنيه فى ميزانية السنة المالية ١٩٦٢ — ١٩٦٣ . وكانت التقديرات عن السنة المالية السابقة ٣٥ مليون جنيه ولكن المتحصل فعلا بلغ ٤٢ مليونا ، فكأن التقديرات الخاصة بالسنة ١٩٦٣/٦٤ تزيد بمبلغ ٢١ مليونا أى بنسبة ٥٠ ٪ . وقـــدرت إيرادات الميزانية الاعتيادية بمبلغ ٤٣,١٣٢,٩٣٠ جنيه ليبى ، منها ٦,٩٠٠,٠٠٠ جنيه (٣٠ ٪ من عوائد البترول) ، ٢٩,٤١١,٠٠ جنيه (من الإيرادات المحلية الأخرى) ، ٦,٨٢١,٤٣٠ (إيرادات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) . أما الباقى فيمثل ميزانية التنمية وتتضمن ١٦,١ مليون جنيه أى مايعادل ٧٠ ٪ من عوائد البترول .

وكان إجمالى مصروفات الميزانية الاعتيادية وميزانية التنمية فى السنة المالية ١٩٦٢ — ١٩٦٣ حوالى ٤٣ مليون جنيه ، نصيب الميزانية الاعتيادية

منها ٣٤ مليونا ونصيب ميزانية التنمية ٩ ملايين ، أما بالنسبة إلى السنة المالية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ فقد بلغت اعتمادات الميزانية الاعتيادية ٤٣,٤٣٧,٣١٣ جنيها بزيادة قدرها حوالى ٩,٥ مليون جنيه عن السنة السابقة ، كما بلغت ميزانية التنمية ٢١,٧٣٤,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه عن السنة السابقة .

وسوف ينفق الجزء الأكبر من ميزانية التنمية على مشروعات المواصلات والأشغال التى تستهدف بصورة عامة توفير المتطلبات الضرورية اللازمة للتعمير ، والتمهيد للمشروعات الإنشائية الأخرى ، ويتضح الاهتمام بالزراعة والصناعة من الأرقام الآتية (بالجنيه الليبى) :

	الاستثمارات خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٣/٦٢	الاستثمار فى السنة ١٩٦٤/٦٣
الزراعة	١٫٧٠٠٫٠٠٠	٢٫٣٥٠٫٠٠٠
الصناعة	٣٠٣٫٠٠٠	٥٤٥٫٠٠٠

الفصل الثالث عشر

الجمهورية التونسية

يقع البحر المتوسط إلى الشمال والشرق من الجمهورية التونسية ، وتتاخمها الجزائر من الغرب ، والمملكة الليبية من الجنوب الشرقي . وتبلغ المساحة الكلية حوالى ١٦٤,١٥٠ كيلومتراً مربعا (٦٣,٣٦٢ ميلا مربعاً) . ومن ناحية التضاريس نجد لدينا ثلاثة أقاليم رئيسية وهى المرتفعات الشمالية التى تأخذ فى الانخفاض التدريجى كلما اتجهنا نحو الساحل ، والسهول الشرقية حيث تمتاز التربة بالاستواء والخصب ، والهضبة وهى مرتفعة فى الغرب ، والشطوط الجنوبية وفى بعض أنحاء هذا الإقليم تنخفض الأرض إلى مادون مستوى سطح البحر مكونة بحيرات ومستنقعات واسعة مثل شط الجريد وشط الفرسة. والجو معتدل على الساحل وفى المرتفعات ، أما القسم الجنوبى من البلاد فذو مناخ صحراوى . أما المطر فإن ماينزل منه سنويا يقرب من ٣٠ مليمتر مكعب ، وتتفاوت كميات المطر من جهة إلى أخرى ، فهى تتراوح فى الشمال بين ٣٥٠ ، ١٠٠٠ مليمتر ، وفى الوسط مابين ٢٠٠ ، ٤٠٠ مليمتر ، أما الجنوب فهو أقل أجزاء البلاد حظا إذ يندر أن يبلغ المتوسط السنوى ١٥٠ مليمتراً .

وتطور عدد السكان فى تونس فزاد من ٣,٢٥٣,٩٠٠ فى عام ١٩٥٠ منهم ٢٤٧,٠٠٠ من الأوربيين ، إلى ٣,٦٠١,٧٩٢ طبقا لاحصاء تم فى أول فبراير عام ١٩٥٦ منهم ٢٥٥,٣٢٤ من الأوربيين ، وبذلك كانت نسبة الزيادة السنوية ٢,٢ ٪ ، ويبدو أن هذا المعدل انخفض بنسبة ٠,١ ٪ بعد ذلك . وطبقا لتقدير عن أول يناير عام ١٩٦١ وصل عدد السكان إلى ٤ ملايين نسمة . وكان عدد الفرنسيين ١٩٦,٤٤٠ حسب إحصاء ١٩٥٦ فهبط إلى ١١٠ ألف عام

١٩٦١ بسبب هجرة الكثيرين من الفرنسيين بعد أن حصلت تونس على استقلالها فى عام ١٩٥٦ .

وتبلغ الكثافة السكانية ٢٤,١ شخصا للكيلومتر المربع الواحد . وترى السلطات المعنية أنه سوف يترتب على تحسين الأحوال الصحية وارتفاع المستوى الاجتماعى فى المستقبل ، أن يستمر معدل الزيادة فى السكان فى الانخفاض بنسبة يقدرونها بنحو ١,٩ ٪ بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٦ وبنسبة ١,٨ ٪ خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧١ .

وطبقا لاحصاء ١٩٥٦ الذى سلفت الإشارة إليه كان ٢٧ ٪ من السكان يعملون فى قطاعى الصناعة والتجارة . ولوحظ أيضاً أن قسما كبيراً من أهل الريف يعادل مايقرب من ٦٠ ٪ من مجموع السكان ليس له سوى ٢٥ ٪ من الدخل القومى ، ومعنى هـــذا فى الحقيقة أن المجتمع الريفى يعانى من بطالة جزئية ومقنعة .

مظاهر ضعف الاقتصاد التونسى

كان أوضح مايميز الاقتصاد التونسى خلال العهد الاستعمارى شدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسى ومن ذلك أن التجارة الخارجية كانت أساساً مع منطقة الفرنك بوجه عام وفرنســا على وجه الخصوص ، وتتضمن تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنوعة . والواقع ، كان الاقتصاد التونسى بأكمله فى مختلف ميادينه المالية والصناعية والفلاحية رهين عـــدة عناصر اقتصادية فرنسية كانت تستعمره وتسخره لمطامعها ومنافعها[1] . فقد كان الفرنسيون مثلا يمتلكون ١,٥ مليون فدان من الأراضى الزراعية ، ويسيطرون على استغلال الثروة المعدنية ، ويحتكرون ميدان المال .

---

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية للسنـــوات العشر ١٩٦٢ — ١٩٧١ ، (كتابة الدولة للتصميم والمالية ، الجمهورية التونسية) ، ص٣٥ .

وإلى حين البدء فى تنفيذ الخطة العشرية للتنمية ، وبالرغم من الجهود الطيبة التى بذلها عصر الاستقلال منذ عام ١٩٥٦ ، فالاقتصاد التونسى يعانى الكثير من العقبات التى حدت ، وما تزال تحد ، من نموه ، ومنها :

أولا : الاعتماد الأساسى ، كما هو الشأن بالنسبة إلى مختلف الاقتصاديات المتخلفة ، على إنتاج المواد الأولية من نباتية ومعدنية ، وضآلة شأن قطاع الصناعة ، ومعنى هذا افتقار الاقتصاد القومى إلى التوازن بين ضروب النشاط المختلفة .

ثانياً : عدم الانسجام فى المستويات الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية . فمن الناحية الجغرافية نلق تفاوتا ظاهراً بين المنطقة الساحلية الممتدة من بنزرت إلى صفاقس وبين داخلية البلاد وبخاصة وسطها وجنوبها ، مما تشهد به الأرقام التالية :

	المنطقة الساحلية	بقية البلاد
	(النسبة المئوية)	
استهلاك الكهرباء (١٩٥٨)	٨٩,٢	١٠,٨
الإنتاج الصناعى (متوسط ١٩٥٨ — ١٩٦٠)	٨٤	١٦
قروض متوسطة وطويلة الأجل من البنك القومى الزراعى (متوسط ١٩٥٩ ، ١٩٦٠)	٦٤	٣٦
أجهزة التثليج (أول يناير ١٩٥٩)	٩٥,٣	٤,٧

ويبدو عدم الانسجام أيضاً فى القطاعات الاقتصادية ، فإلى جانب الوسائل التقليدية فى الزراعة نجد أساليب عصرية متسمة بالكفاية ، وهذه الظاهرة نفسها تنطبق على ميدان الصناعة .

أما من الناحية الاجتماعية فهناك التفاوت فى توزيع الدخل القومى ، حيث نلاحظ أن :

(ا) ٣٧ ٪ من السكان لا يتجاوز دخل الفرد منهم ٢٠ ديناراً فى السنة
(ب) ٣٦ ٪ دخل الفرد منهم ٢٠ — ٥٠ ديناراً
(حـ) ١٣ ٪ ويتراوح الدخل بين ٥٠ ، ٩٠ ديناراً
(ء) ١٤ ٪ ويتجاوز دخل الفرد ٩٠ ديناراً

ثالثا : عدم التوازن بين السكان والموارد ، فبينما كانت الزيادة السكانية فى حدود ٢ر٣ فى المائة سنويا كانت الزيادة فى الموارد ٢ ٪ فقط . وهناك عجز دائم فى الميزان التجارى ، وإذا كان هذا العجز قد خفت وطأته فى عامى ١٩٥٨ ١٩٥٩ إلا أنه عاد فتفاقم فى عام ١٩٦٠ حيث لم تسد الصادرات إلا ٦٠ فى المائة من قيمة الواردات .

رابعاً : عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بالاقتصاد القومى بسبب ضعف مستوى المدخرات كما كانت المدخرات المحلية معدومة أو موجهة إلى استعمالات خاطئة . ومما زاد من خطورة هذا العامل ضيق السوق المحلية ، ذلك أن تونس ليس بلداً صغير المساحة والسكان فحسب ، بل هناك أيضاً انخفاض مستوى دخول الأغلبية حيث أن ٧٣ فى المائة من الأهلين لا يصل دخل الفرد منهم إلى ٥٠ ديناراً فى العام .

خامساً : اعتماد رخاء البلاد على الأسواق الخارجية ، فإذا ارتفعت الأسعار العالمية استفادت تونس من ثروتها المعدة للتصدير . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عدم توافر رؤوس الأموال المحلية ألجأ البلاد إلى السعى وراءها فى الخارج ، ومن هنا كانت تقترض من فرنسا حتى عام ١٩٥٧ ثم بدأت تقترض من الولايات المتحدة ابتداء من عام ١٩٥٨ .

الزراعة :

من الظاهرات التي تتميز بها الزراعة في تونس سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية ، فقد ذكرت لجنة التخطيط في تقريرها أن ٤٧٠٠ من الأجانب يملكون ٦٠٠,٠٠٠ هكتار ، ٥٠٠٠ مزارع عصري من التونسيين يشغلون ٤٠٠ ألف هكتار منها ١٥٠ ألفاً لزراعة الحبوب . وهناك ٤٥٠ ألف شخص من صغار الملاك يحوزون فيما بينهم ٣,٥ مليون هكتار أي بمعدل ٧ هكتارات للشخص .

وعملت الحكومة بعد الاستقلال على الاسترداد التدريجي لأراضي الفرنسيين . كما صدر قانون للاصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ .

غير أن أخطر ماتعاني منه الزراعة التونسية قلة مياه الأمطار كما سبق أن ذكرنا ، وتفاوتها من منطقة إلى أخرى ، وعدم انتظام سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى مما يعرض البلاد للجفاف في بعض السنوات بما يسفر عنه من نتائج بالغة الخطر بالنسبة إلى الزراعة والثروة الحيوانية . ولعل نتائج السنة الزراعية ١٩٦٠/٦١ تكشف بوضوح عن هذا الأمر ، فالنقص الفادح الذي أصاب محاصيل الحبوب وموت جزء كبير من قطعان الأغنام (بلغ ٥٠ في المائة بالوسط والجنوب) كان نتيجة الأحوال الجوية القاسية .

وتدل الدراسات التي أجريت على أن تونس لاتستغل سوى ٦٠٪ من مواردها من المياه الموجودة على سطحها وفي باطن الأرض ولهذه الاعتبارات جميعاً اهتمت الحكومة التونسية بمشروعات الري عن طريق إنشاء السدود وأقيمت أخيراً سدود كبرى مثل ملاق الذي يختزن ٣٠٠ مليون متر مكعب من الماء ووادي الليل ويختزن ٧٠ مليونا . ومن مشروعات الري الكبرى التي سيكون لها أثر كبير في تنمية الزراعة ، إحيـــاء وادي مجردة بحبس مياه الأمطار .

وتبلغ مساحة الأرض الصالحة للإنتاج تسعة ملايين هكتار منها مليونان تقريبا يستخدمان فى زراعة الحبوب ، ٣,٦ مليون من أراضى الرعى، ٩٠٠,٠٠٠ هكتار تغطيها الغابات ، وهناك مساحة لاتزرع فى الوقت الحاضر وقدرها ١,٣ مليون هكتار .

وكان متوسط المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ١,٩٩٤,٠٠٠ هكتار خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٩ ؛ منها ١,٠٢٧,٠٠٠ هكتار فى الشمال والباقى بالوسط والجنوب . ويجرى الاستغلال بالمنطقة الشمالية وفق الأساليب العصرية التى تعتمد أساساً على استخدام الآلات وتعاقب الزراعات والأسمدة مما يؤدى جميعه إلى ارتفاع مستوى الانتاجية . أما الأسلوب التقليدى القديم فيستخدمه صغار الملاك فى الشمال وجميع الفلاحين فى الوسط والجنوب ، ويتمثل فى خدمة الأرض بالمحراث العتيق والبذر والحصاد اليدويين والجهل باستخدام الأسمدة وبنظام الدورة الزراعية .

والإنتاج من الحبوب متقلب تبعا للأحوال الجوية كما حدث فى عام ١٩٦٠ مثلا والبيان التالى يوضح مقدار الإنتاج خلال السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ (بآلاف الأطنان المترية) :

	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
الذرة	٢١٩	٢٣٢	٢٣٦	٤١٣	٤١٩	٤٢٩ (الذرة والقمح)
القمح	١٠٤	١٤٥	١٣٢	١٢٤	١٠٦	
الشعير	٨٠	١٥٦	١٨٥	٢٨٢	٢٨٦	١٣٦

وإنتاج القمح اللين يقل كثيراً عن مطالب الاستهلاك الداخلى وحاجيات البذار ، بينما هناك فائض فى الإنتاج من القمح الصلب والشعير .

وتقضى الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية بخفض المساحات المخصصة

لبذر الحبوب سنوياً إلى ١,٧٨,٠٠٠ هكتار منها ٨٦٢,٠٠٠ فى الشمال والباقى فى الوسط والجنوب ، على أن يخصص الفرق بالنسبة إلى المساحة الحالية للتشجير أو المراعى أو المزارع السقوية حسب الإمكانيات المتوفرة فى الأرض. غير أن هذا النقص فى المساحة سيعوضه استخدام الأساليب العصرية فى الاستغلال ولهذا فسوف تحدث زيادة مطلقة فى حجم الإنتاج من الحبوب حتى يتمشى هذا مع الزيادة المنتظرة فى عدد السكان ، مع وجود فائض كاف للتصدير .

ويعتبر الزيتون من أهم المحاصيل النقدية فى القطاع الزراعى وبخاصة من حيث تصدير الزيت . ويلاحظ وجود نوعين من هذا النبات ، أحدهما المعد للأكل والآخر لاستخراج الزيت منه . وتبلغ المساحة المزروعة زيتونا حوالى ٨٠٠ ألف هكتار ، وهى على هيئة غابات ، ويوجد بها ما يقرب من ٢٦ مليون شجرة وبالرغم من أن بعض الأشجار سيكف عن الأثمار خلال سنوات خطة التنمية . إلا أن هذا النقص ستربو عليه الزيادة المنتظرة من الأشجار التى زرعت حديثا . ويعيش على زراعة الزيتون حوالى ٢٧٦ ألف فلاح .

ويتفاوت الإنتاج حسب الظروف المناخية كما يتضح من الأرقام التالية (بالألف طن مترى) :

السنة	الإنتاج
١٩٥٧	٢٦٥
١٩٥٨	٥٨٠
١٩٥٩	٢٠٨
١٩٦٠	٦٢٥

وعصر الزيتون من الصناعات الرئيسية ، وفى البلاد ٢٠٠٠ معصرة تستطيع أن تعصر ٢١ ألف طن فى اليوم ، ولكن عدداً كبيراً يعتبر بدائياً فى آلاته

وأساليبه . وبلغت الصادرات من زيت الزيتون ٧٠ ألف طن فى عام ١٩٥٩ ، وتهدف خطة التنمية إلى رفع مقدار الزيت المعد للإصدار إلى ٨٥—٩٥ ألف طن فى عام ١٩٧١ . وتعتبر تونس الثانية فى العالم من حيث تصدير زيت الزيتون .

وتزرع الكروم فى مساحة بلغت ٢٧,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٦٠ واستخرج النبيذ بمقدار ١٥٠٦ ألف هيكتولتر .

وتزرع فى تونس أنواع ممتازة من الفاكهة مثل اللوز والبرتقال والخوخ والمشمش . ويوجد حوالى ٣,٤٥٠,٠٠٠ نخلة تنتج سنوياً ٣٦٠,٠٠٠ قنطار .

إمكانيات تنمية المغروسات بالهكتارات
من ١٩٦٢ إلى ١٩٧١

الأنواع	بالشمال	بالوسط والجنوب	الجملة
اللوز	٢ر٠٠٠	٢٨ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠
الخوخ	١٦ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠
الزيتون			
(ا) لعصر الزيت	١٢٥ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٣٢٥ر٠٠٠
(ب) للتمليح	١٠ر٠٠٠	—	١٠ر٠٠٠
المشمش	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
الفستق	—	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠
النخيل	—	١ر٥٠٠	١ر٠٠٠
الجملة	١٦٣ر٠٠٠	٢٦٥ر ٠٠	٤٢٨ر٥٠٠
الباقى من الأراضى القابلة لغراسة الأشجار سنة ١٩٧١	٣٥٨ر٠٠٠	١٩٩ر٥٠٠	٥٥٧ر٥٠٠
أرقام مقربة	٣٦٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٥٦٠ر٠٠٠

ولا توجد إحصائيات دقيقة عن المساحات المزروعة بقولا مثل الطماطم والفلفل والقنارية والبطاطة ، وإن كانت تقدر بحوالى ٢٤٫٠٠٠ هكتار . ومما يلاحظ بالنسبة إلى الوضع الراهن ، أن كميات إنتاج البقول غير كافية لتسديد حاجيات الاستهلاك حيث أن جميع البحوث المتعلقة بالتغذية تكشف القناع عن قلة استهلاك البقول الطرية والفيتامين كما نلاحظ أن محاصيل ذلك الإنتاج ضئيلة ،[1] وتهدف الخطة العشرية إلى زيادة المساحة المخصصة لمزروعات البقول من ٢٦,٤٠٠ هكتار تنتج ٣١٤,٩٢٠ طن (سنة ١٩٦١) إلى ٤٩,٩٥٠ هكتاراً تنتج ٧٧٧,٤٠٠ طن فى عام ١٩٧١ .

ويوجد بتونس مايقرب من ٩٠٠ ألف هكتار من الأراضى المسجلة تحت عنوان أراضى الغابات ، ولكن مساحات منها هى فى الواقع أراض صالحة لغرس الأشجار على الوجه الأكمل ، كما أن تشجير بعض الأراضى التى لاشك فى صلاحيتها للغابات أمر لا مبرر له . ويمكن أن تقدر مساحة أراضى الغابات عامة بنحو ١,١٥٠,٠٠٠ هكتار . وتخصص خطة التنمية نحو ٢٠ مليون دينار لتنمية الغابات، وينتظر فى نهاية الفترة أن تكون قيمة الإنتاج ١,٩٤٠,٠٠٠ دينار :

الخشب	الوزن بالطن	القيمة بالدنانير
الخشب المعد للوقود	٧٤٠٫٠٠٠	٦٥٠٫٠٠٠
خشب للخدمات والبناء والصناعة	١٧٥٫٠٠٠	٣٥٠٫٠٠٠
الخفاف	١٠٫٦٠٠	٢٤٠٫٠٠٠
الحلفاء	١٠٠٫٠٠٠	٧٠٠٫٠٠٠
الجملة		١,٩٤٠,٠٠٠

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية للسنوات العشر ، مصدر سابق ، ص ٦-٩٥ .

الثروة الحيوانية :

قدرت الثروة الحيوانية فى عام ١٩٦٠ كالآتى :

النوع	العدد (بالآلاف رأس)
أغنام	٤٠٠٦
ماعز	٨٤٥
ماشية	٦٣٤
جمال	١٧٣
حمير	١٨٠
خيل	٨٢
بغال	٦٢

غير أن هذ الأرقام لا تمثل حقيقة الإمكانيات بالبلاد ، ولهذا تلق تنمية الثروة الحيوانية اهتماما من جانب مشروع التنمية . ومن الوسائل التى سوف تتبع لتوفير العلف :(١)

(أ) بالشمال : — الغاء الأراضى البور وتعويضها بمزارع للعلف ومزارع بقول ذات بذور أو بأسمدة خضراء .

— تحويل بعض الأراضى القابلة للحراثة إلى مروج بالمنحدرات القوية أو السهول .

— الاكثار من مزارع العلف بالمناطق السقوية الجديدة .

— التنقيص من المراعى من جزاء الغراسات وتهيئة ٢٧٠,٠٠٠ هكتار للرعى .

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ .

(ب) بالوسط والجنوب : — إعداد ١٥٠,٠٠٠ هكتار للرعى مع إعادة بذرها واستغلالها بالتداول وذلك فى الأراضى الصالحة .
— تهيئة ١٥٠,٠٠٠ هكتار للرعى بالأراضى الأقل صلاحية .

ويلاحظ طبقا لتقديرات واضعى الخطة أنه سوف يكون عدد القطيع ٣٩٥,٠٠٠ من رؤس البقر (منها ١٠٥,٠٠٠ حديثة السن) ، ٦,٠٠٠,٠٠٠ من الأغنام (منها ٢ مليون حديثة السن) . غير أن هذا النقص سوف يعوضه التحسن الكبير فى النوع ، ولهذا ستحدث زيادة طيبة فى إنتاج اللحم واللبن .

مصائد الأسماك :

هناك حوالى ٢٠,٠٠٠ يحترفون مهنة الصيد ويعيشون عليها . وقد أنشئت عشرة مصانع لحفظ السمك والتونة . وكان الإنتاج من السمك المحفوظ ١٣٠٠٠ ، ٢١٠٠٠ طن فى عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦١ على التوالى . وتهدف خطة التنمية إلى زيادة الكمية بحيث تصبح ٤٠,٠٠٠ طن فى عام ١٩٧١ .

الثروة المعدنية :

تمثل صناعات المناجم بالبلاد التونسية أهم ميادين النشاط فى مجال التصدير حيث أن المواد المنجمية ومشتقاتها تمثل ٢٥٪ من المبيعات للبلاد الأجنبية ، وعلى أن أهمية المواد المنجمية فى الصادرات التونسية تسمح لنا بأن نلمس باليد أحد مواطن الضعف الكبرى التى يعانيها اقتصادنا ألا وهو صفته البدائية . وهذا العيب لا يظهر فقط فى كون البلاد التونسية تبيع ما لديها من المواد على حالتها الطبيعية بينما من شأن معالجة تلك المواد والاعتناء بها أن يسمحا بإنماء الدخل القومى وبتوفير الشغل لليد العاملة بل يظهر أيضاً فى كون أسعار المواد الخام تتغير كثيراً بتغير الحالة الدولية ويقع فيها تراوح كبير يكون له أسوأ

العواقب على البلاد»[1] . ولهذا فإن المواد المنجمية طبقا المصدر السابق ، لاتساهم إلا بنسبة خمسة فى المـائة من الإنتاج الداخلى الخام ، ولاتوفر العمل إلا إلى ١٤ — ١٥ ألف شخص تبلغ أجورهم خمسة ملايين دينار فى السنة .

وأهم المعادن التى يجرى استغلالها حاليا هى الفوسفات والحديد والرصاص والزنك . ويعتبر الفوسفات على رأسها من حيث الأهمية فى التصدير ويليه الحديد والرصاص ، كما يتضح من نسبة كل من هذه المعادن إلى الصادرات التونسية فى عام ١٩٦١ (فى المـائة) :

الفوسفات	١٤
الحديد	٦
الرصاص	٥

وتعتبر تونس الدولة الرابعة فى العالم من حيث إنتاج وصادرات الفوسفات وتهدف البلاد إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستواه . والبيان التالى يبين التطور الذى ينتظر أن يطرأ على الإنتاج المعدنى فى نهاية فترة خطة التنمية :

الإنتاج بالطن

	١٩٦٢	١٩٧١
الحديد	٨٥٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠
الرصاص	٢٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
الزنك	٦ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
الفوسفات	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠

موارد الطاقة :

إن موارد الطاقة فى تونس محدودة . ولقد اكتشفت مقادير من فحم

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية للسنوات العشر ، مصدر سابق ، ص ١١١ .

الليجنيت ولكنه من نوع منحط ولذلك توقف استغلاله الذى كان قد بدأ فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك لفداحة تكاليف هذا الاستغلال .

ولم يبدأ البحث عن البترول على نطاق واسع إلا حوالى عام ١٩٤٥ على أيدى شركة سيربت Serept التى تأسست فى عام ١٩٣١ وتسهم الحكومة فى رأسمالها الآن بنسبة ٨٦ فى المائة . وعلى أثر الكشوف الكبرى التى تحققت فى الصحراء الجزائرية وبخاصة فى المنطقة المتاخمة للحدود التونسية[١] تجدد الاهتمام بالبحث عن البترول فى الأراضى التونسية ، وسارعت الشركات إلى الحصول على الامتيازات التى أصبحت تشمل معظم الوسط والجنوب[٢] إلا أن الجهود المبذولة لم تسفر عن نتائج إيجابية حتى الآن .

واكتشف حقل للغاز الطبيعى بالرأس الطيب فى شمال شرقى تونس ومد خط أنابيب طوله ٦٠ كيلو متراً لنقل الغاز إلى مدينة تونس ، وبلغ إنتاجه ٧ر١٦٦ر٠٠٠ متراً مكعباً فى عام ١٩٦٢ .

وفى عام ١٩٦٠ اتفق مع شركة إينى الإيطالية على إنشاء معمل تكرير فى بنزرت بطاقة قدرها مليون طن فى السنة، على أن يبدأ تشغيله فى عام ١٩٦٣ بطاقة مبدئية قدرها ٦٠٠ ألف طن من المنتجات التالية (بالطن) :

غاز مسال	١٠ر٠٠٠
بنزين	٩٠ر٠٠٠
كيروسين	٦٠ر٠٠٠
زيوت الغاز	١٤٠ر٠٠٠
زيوت الوقود	٢٩٠ر٠٠٠
فاقد وقود للمعمل	١٠ر٠ ٠

(١) أنظر الفصل التالى .

(٢) عدد الشركات فى عام ١٩٦٣ ست وهى أميرادا ، سيربت — موبيل ، ريعروك تايدلاندز ، سيتيب — اينى ؟ هسكى للزيت ، سيربت ب . ر . ب .

وإلى جانب اعتماد البلاد فى الماضى على استيراد مواد الوقود والطاقة كالفحم الحجرى والكوك والمشتقات البترولية عنيت البلاد بتوليد الطاقة الكهربائية كما أن هذه الأخيرة تلقى اهتماما واضحاً فى خطة التنمية . ولما كانت الإمكانيات المائية محدودة لهذا فالاعتماد الرئيسى سوف يقع على المعامل الحرارية بتوسيع معمل حلق الوادى وإنشاء معمل جديد بالجنوب .

والبيان التالى يوضح حالة الكهرباء منذ عام ١٩٤٦ والزيادة التى ينتظر أن تتحقق فى عام ١٩٧١ :

السنة	الإنتاج (بالآلاف كيلووات ساعة)
١٩٤٦	٩٢ر٧٥٨
١٩٥٠	١٤١ر٢٣٨
١٩٥٥	٢٢٠ر٣٤٧
١٩٦٣	٢٧١ر٥٣٤
١٩٧١	٩٠٠ر٠٠٠

الصناعة :

اذا استثنينا منتجات المناجم فإن أهم فروع النشاط الصناعى هى صناعات المواد الغذائية مثل الطحن ومصبرات الغلال والبقول والأسماك وصنع العصير والحلويات الخ.. وجل هذه الصناعات تنتج أقل من إمكانياتها وتخضع من ناحية التطور الإنتاج الزراعى ، ومن ناحية أخرى لتطور السوق الفرنسية(١) .

---

(١) تخطيط التنمية للسنوات العشر ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن القطاع الصناعى يشمل كذلك إنتاج الصناعات اليدوية التقليدية . غير أن هذا المجال لا يزال مجهولا رغم أهميته فى الحياة الاقتصادية إذ يعيش من إنتاجه ما يقرب من نصف مليون نسمة[1]. وفى تونس ضربان من الصناعات التقليدية وهما الصناعات الفنية والصناعات التقليدية البسيطة التى تفى بحاجيات الاستهلاك نظراً لعدم وجـــود صناعة حديثة كافية . ولكن سرعان ما أشرفت هذه الصناعات اليدوية على الهلاك بسبب المنافسة من جانب المنتجات الصناعية وسوء تنظيم هذا الميدان[2] . وإزاء هذا الخطر أنشأت الحكومة ديوانا لهذه الصناعات ومهمته وضع السياسة التى ترمى إلى رفع مستوى هذا الميدان وتحويله حتى يتمشى مع الخطة العامة للتنمية .

وقد عمدت الحكومة التونسية منذ الاستقلال إلى تنمية قطاع الصناعة ففرضت حماية جمركية لصالح الإنتاج المحلى ، وكان لها أثرها فى هذا الشأن وبخاصة فى صناعات الجلد والأقمشة والخشب ، ففيما يتعلق بالأحذية مثلا تضاعف الإنتاج بين عامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ فأصبحت الواردات لا تذكر بعد أن كانت تبلغ ٨٥٠ ألف حذاء فى السنة .

وكانت الصناعات الخاصة بالأشغال العمومية والبناء تمثل ١٠ فى المائة من الإنتاج الداخلى الخام وفى عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ويعمل فيها أكثر من ٢٨٫٠٠٠ عامل من ١٢٧٫٠٠٠ شخص يمثلون القوة العاملة فى القطاع الصناعى أى بنسبة ٢٢ فى المائة . ولاقت هذه الصناعات أزمة عنيفة بين عامى ٩٥٦ ، ١٩٥٨ ولكنها أخذت فى استرجاع مكانتها ابتداء من سنة ١٩٥٩ وتوطدت فى سنة ١٩٦٠ وقدمت الحكومة قوانين لتشجيع حركة البناء الخاص، وبلغت

---

(١) المصدر السابق ، ص٢٦ .

(٢) شرحه

جملة المبالغ الممنوحة لرخص البناء ٤ مليون دينار تقريباً فى عام ١٩٥٩ مقابل ٥ر٢ مليون فى العام الذى قبله [1].

وعملت الحكومة على توفير الضمانات لرؤوس الأموال الخارجية التى تستثمر فى مشروعات التنمية الاقتصادية وبخاصة فى ميدان الصناعة فنصت المادة الأولى من القانون الصادر فى ٤ يونيه ١٩٥٧ على أن صـــندوق ضمان استخدام الأموال الأجنبية يضمن تحويل الفوائد والفوائض والأرباح المنجزة من استخدام الأموال ، وكذلك تحويل رؤوس الأموال الناجمة عند تصفية الأموال المستخدمة .

وتشغل صناعة النسيج مركزاً هاماً فى المخطط العشرى للتنمية ، بسبب ما لوحظ من أن البلاد كانت تستورد من الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها ما متوسطه ١٤٤٠٠ طن فى السنة قيمتها ١٢ مليون دينار . ولقد رصد فى خطة التنمية للسنوات الثلاث (١٩٦٢ — ١٩٦٥) مبلغ ٠٠٠ر٢٦٥ر٨ دينار منها ٠٠٠ر٢٩٠ر٦ دينار ثمن آلات ومهمات للصناعة، ٠٠٠ر٩٧٥ر١ دينار للمبانى .

وفيما يتعلق بصناعة القطن نجد أن صناعة الغزل يمثلها مصنع سوس وهو مصنع مجهز ب ٠٠٠ر١٢ مغزل ، وطاقته الإنتاجية ١٥٠٠ طن سنويا ، أما احتياجات الخطة فتقدر بحوالى ٧٤٠٠ طن فى السنة . وفى البلاد الآن ٨ مصانع مجهزة ، ٣٦٥ نولا منها أربعة مصانع فى قصر هلال واثنان فى تونس ، وواحد فى كل من صفاقس ونابل . وتصل طاقة هذه المصانع إلى ٦ ملايين متر فى السنة . وكانت التقديرات الاستهلاكية فى عام ١٩٦٠ حوالى ٧٩٠٠ طن سنويا ، بينما لا يتجاوز الإنتاج المحـــلى ١٤٤٠ طنا . وطبقا للمخطط الثلاثى ينتظر أن تصل الطاقة الإنتاجيـــة فى عام ١٩٦٥ إلى ٥٢٤٠ طنا ، أى حوالى ٢٢ مليون متر من المنسوجات وهذا يعادل ٦٦ ٪ من الاحتياجات المحلية فى ذلك العام .

---

(١) المصدر السابق

وتعتمد تونس على استيراد القطن من الخارج ، إلا أنها تعمل على زراعة هذا المحصول ونجحت التجارب التى أجريت على القطن الطويل التيلة ، ومن المنتظر أن يؤدى التوسع فى زراعته إلى الاكتفاء بالإنتاج المحلى .

ولا توجد فى البلاد صناعة صوفية تستحق الذكر فليس هناك سوى ٣٨ نولا لنسج الصوف معظمها من الطراز العتيق ، أما الغزل فيتم فى ٣ مصانع يبلغ إنتاجها ٤٢٣ طنا فى السنة . واستوردت البلاد فى عام ١٩٦٠ نحو ١٠٧٩ طنا ؛ ويقدر الاستهلاك فى عام ١٩٦٥ بنحو ١٤٧٢ طنا من الغزل ، ١٤٠٣ طن من المنسوجات . ومن المنتظر أن يتم عام ١٩٦٥ غزل ١٤٧٢ طنا من الصوف . ولدى تونس ثروة طيبة من الأغنام تعطى سنوياً حوالى ٤٠٠٠ طن من الصوف .

ويوجه المخطط الثلاثى اهتماما أيضاً إلى صناعة الأقمشة السميكة من فضلات الأنسجة المختلفة ، وصناعة نسيج الألياف الصناعية ، وعمل الملابس الداخلية والتريكو والملابس الجاهزة .

	الإنتاج الحالى من	الاحتياجات فى نهاية ١٩٦٥
غزل قطن وفبران وصوف وحرير إلخ	١٩٢٣	١١٩٣٦
منسوجات قطن وصوف وحرير إلخ	٢٠٤٣	١٢٦٨٣
الملابس الداخلية والجاهزة	١٤٠٠	٢٤٣٥
وحدات للتجهيز والصباغة	١٨٤٣	٨٨٢٣
وحدات منوعة	١٢٠	١٤٤٠

ومما يدل على الاهتمام بهذا الفرع من الصناعة أنه صدر قانون فى إبريل ١٩٦٢ مسنداً إلى ديوان النسيج مهمة تنسيق قطاع المنسوجات بما يتضمن مصلحة المنتج والمستهلك . وكانت أولى الخطوات التى اتخذها الديوان الربط

بين إجازة الحصول على التراخيص والاستيراد والتخصص السابق فى هذه المهنة .

ومما يلاحظ أنه بسبب الانفاقات الكبيرة التى تتطلبها تنمية هذا القطاع من الصناعة رأى الديوان أن يشرك المستوردين وتجار الأقمشة فى عملية تمويل المشروعات الإنتاجية .

هذا ويهدف برنامج التنمية العشرى إلى غزل ٦٠٠٠ طن من القطن سنويا ونسج ٤٠٠٠ طن من القطن ، ٢٠٠٠ طن من المنسوجات الصوفية .

واستوردت تونس فى عام ١٩٥٩ مقادير كبيرة من السكر بلغت ٧٧,٠٠ طن قيمتها ٢,٢٣ مليون دينار . ولقد بدأ فى عام١٩٦٢ العمل فى مصنع بباجه الجديد ، لعمل سكر البنجر ثم تكرير السكر المستورد من كوبا . وسوف يتم إنشاء مصنعين آخرين قبل نهاية الخطة العشرية .

ويبلغ الإنتاج السنوى من السجاير ٢٤٠٠ مليون سيجارة . وهناك ثلاث مناطق لزراعة التبغ الأولى فى الشمال لعمل السجاير ، والثانية والثالثة فى جهة « الوطن القبلى » وجابس لعمل النشوق . ومن المنتظر أن يتم إنشاء مصنع حديث فى عام ١٩٦٦ .

وقد حدثت فى السنوات الأخيرة زيادة واضحة فى صناعة الأسمنت حيث بلغ الإنتاج ٢٥٠ ألف طن فى عام ١٩٦٢ وكلها تستهلك فى الداخل .

هذا ويتضمن مخطط التنمية مشروعات تشمل صناعات الخزف والمواد الصحية والزجاج والجير والجبس والورق والأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والصابون والكبريت .

والجدول التالى يوضح النسبة المئوية للزيادة فى القيمة المضافة فى الصناعات المختلفة بين عامى ١٩٥٧ ، ١٩٧١ كما رآها واضعو خطة التنمية .

المنسوجات	٢٠٧
الملابس	٣٢٧
المشروبات	٢٩
الصناعات الغذائية	٢٦٣

التجارة الخارجية :

تتكون صادرات تونس أساسا من المنتجات الزراعية والمعدنية ، ولكن الأخيرة لاتشكل أكثر من ربع قيمة الصادرات .

والبيان التالى يوضح مدى مساهمة المنتجات المختلفة فى الصادرات الكلية عام ١٩٦٠ (النسبة ٪) :

النبيذ	٤٢
الزيت	٣٢
الفوسفات	١٤
الحديد	٦
الرصاص	٥
القمح	١

وأهم الواردات السكر والمصنوعات الحديدية والمنسوجات والملابس والمشتقات البترولية ، غير أنه من المتوقع أن تتضاءل الواردات من المنسوجات والملابس أو تتوقف كما فى حالة السكر والمشتقات البترولية ، كما سوف تزيد حتما الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية ، وذلك كله نتيجة تنفيذ الخطة الموضوعة للتنمية الاقتصادية .

وفى ٥ سبتمبر من عام ١٩٥٩ ألغى الاتحاد الجمركى الذى كان قائماً من قبل مع فرنسا . ومع ذلك فمن الملاحظ أن نسبة كبيرة من تجارة تونس الخارجية هى مع فرنسا كما يتضح من البيان التالى عن عام ١٩٦٠ مثلا :

	الوزن الكلى (بالطن المترى)		فرنسا
الواردات	١ر١٢٠ر٤٦٨	(من)	٧٢٠ر٥٦٩
الصادرات	٣ر٨٥٢ر٥٣٨	(إلى)	٩٢٢ر٥٢٨

المواصلات :

بلغ طول الطرق ١٥٤٧٠ كيلومتراً فى عام ١٩٦١ منها ٦٠٤٨ من الطرق الرئيسية . وفى عام ١٩٦٠ كان طول الخطوط الحديدية ٢٠٣٨ كيلومتراً منها ١٥٨٣ ملك للدولة و ٤٥٥ كيلومتراً لشركة الفوسفات .

الخطة العشرية للتنمية :

أعدت حكومة تونس خطة عشرية للتنمية بدأ تنفيذها فى عام ١٩٦٢ على أن ينتهى تنفيذها فى ختام عام ١٩٧١ ، لتحقيق الأهداف الرئيسية الآتية :

(١) مضاعفة الدخل القومى وتحقيق العدالة فى توزيعه .

(٢) التقليل من اعتماد البلاد على بلد أجنبي بصفة أساسية أو على عدة بلدان أجنبية لتسويق المنتجات التونسية .

(٣) توفير العمل لنحو ١٠٠ر١٠٠ر١ شخص ، مما ينتظر معه أن تتحقق العمالة الكاملة فى البلاد .

وروعى فى إعداد الخطة أن لايتجاوز الاستهلاك الكلى ٣ ./ فى السنة بما فى ذلك الاستهلاك الناتج عن ازدياد الصادرات ، ورفع معدل الادخار المحلى ، وأن لايزيد المستثمر من رأس المال الأجنبي على ٥٠ ./ من مجموع الاستثمارات الكلية .

وقدرت تكاليف الخطة فى السنوات العشر بنحو ٩٠٠ مليون دينار تونسى يجرى توزيعها على النحو التالى :

٢ر٤٦ ٪ لإرساء القاعدة الأساسية اللازمة للتنمية .
٣ر٢٧ ٪ للزراعة وصيد الأسماك .
٦ر١٥ ٪ للصناعة
٦ر٨ ٪ لخلق الإطارات الادارية والفنية .
٣ر٢ ٪ لتنمية السياحة وموارد المياه المعدنية .

ويجرى تمويل الخطة عن طريق المساعدات الخارجية ، وحصيلة التجارة الخارجية ، ومدخرات المؤسسات العامة والخاصة ، ورؤوس الأموال الأجنبية التى ترد للمساهمة فى تنفيذ المشروعات الداخلة فى نطاق الخطة والتى تعتمدها الحكومة . هذا وقد بدأ تنفيذ مخطط ثلاثى كجزء أول من الخطة ونفذ الكثير من المشروعات التى يتضمنها هذا المخطط .

الفصل الرابع عشر

الجمهورية الجزائرية

ظلت الجزائر منذ أن فرض عليها الضم فى فبراير من عام ١٨٤٢ تعتبر جزءاً لايتجزأ من فرنسا ، إلى أن أصبحت دولة مستقلة فى ٣ يوليه ١٩٦٢ ، بعد حرب دامية دامت قرابة سبع سنوات.

وتقع الجزائر فى شمال القارة الأفريقية ، ممتدة مسافة ٦٤٠ ميلا بحذاء ساحل البحر المتوسط ، بين تونس من الشرق والمملكة المغربية من الغرب، ويمتد الجزء الشمالى من الجزائر مسافة ٣٥٠ ميلا إلى الداخل ، وبعده نلتقى الصحراء التى تتجه جنوبا صوب الصحراء الكبرى . وعلى الساحل يضم إقليم التل الذى يتراوح عرضه بين ٥٠ ميلا ، ١٠٠ ميل ، سهولا وأودية على درجة عالية من الخصوبة . وثمة سلسلتين من جبال أطلس يصل ارتفاعهما إلى ٧٠٠٠ قدم فوق سطح البحر .

ويمكن تقسيم الجزائر من ناحية التضاريس إلى الأقسام الرئيسية التالية:[1]

(١) إقليم التل وفيه السهول الساحلية وجبال أطلس التل .

(٢) إقليم الهضاب وهو عبارة عن سهول واسعة مرتفعة وتمتد بين أطلس التل وأطلس الصحراء .

(٣) أطلس الصحراء وفيه جبال مرتفعة أهمها أوراس .

(٤) إقليم الصحراء فى جنوبى البـــلاد ، وتغطيه الرمال أو الصخور ، وتتخلله الواحات .

---

(١) جغرافية الوطن العربى : مصدر سابق ص ١١٨.

وتنتمى الجزائر من حيث المناخ إلى إقليم البحر المتوسط بسبب موقعها على البحر ، كما تمتاز بصفات المناخ الصحراوى نتيجة امتدادها فى العروض المدارية الجافة من ٣٠° إلى مدار السرطان تقريباً ، ويسقط حوالى ٨٠٪ من الأمطار فى الشتاء بسبب الرياح العكسية والأعاصير المصاحبة لها . ويصل متوسط المطر ٤٥٠ مليمترا فى السنة .

وتبلغ مساحة الجزائر ٢٩٥٫٠٢٣ كيلومتراً مربعا (١١٣٫٨٨٣ ميلا مربعا) أما الصحراء فمساحتها ٢٫١٧١٫٨٠٠ كيلومتر مربع (٨٣٨٫٣١٥ ميلا مربعاً) وقدر عــــدد السكان فى إحصاء أجرى فى أواخر عام ١٩٦٠ بنحو ١٠٫٧٨٦٫٠٠٠ نسمة منهم حوالى المليون من الأوربيين وحوالى أربعة أخماس الأخيرين ممن ولدوا فى الجزائر نفسها . وكان الأوربيون من الأجناس الأخرى أصحاب أغلبية إلى أن تدخلت فرنسا بواسطة التشريع فى عام ١٨٨٩ لحاولة إدماجهم فى جنسيتها من جهة والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية من جهة أخرى[١] . وقد ترتب على هذا أن أخذ الميزان يتحول لصالح العنصر الفرنسى كما يتضح من البيان الآتى[٢] :

السنة	الفرنسيون[٣]	أوربيون آخرون
١٨٧١	١٢٩٫٦٠١	١١٥٫٥١٦
١٨٨١	١٩٥٫٤١٨	١٨١٫٣٥٤
١٩١١	٥٦٢٫٩٣١	١٨٩٫١١٢

(١) الدكتور صلاح العقاد : المغرب العربى (مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢) ، ص ١٥٩ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) ومن بينهم :

١٨٧١	٣٣٫٠٠٠	يهودى جزائرى
١٨٨١	٣٥٫٠٠٠	يهودى جزائرى
١٩١١	٧٠٫٢٧١	يهودى

وعند ما حان موعد الاستقلال سارع كثير من الأوربيين ، قدر عددهم آنذاك بنحو ٦٠٠ ألف نسمة إلى الخروج من البلاد، بدافع إشاعة الاضطراب فى حياة البلاد الاقتصادية ومرافقها وإقامة العراقيل أمام الدولة الناشئة ، وهربوا دون أن يؤدوا المستحق عليهم لإدارات التليفون والغاز والكهرباء والمحال التجارية ، أو حتى الديون الخاصة المستحقة عليهم . وأكثر من هذا فإنهم لم يدفعوا الضرائب منذ عام ١٩٦١ إذ كان عزمهم قد استقر على الخروج من البلاد . وتوالى خروج الأوربيين بحيث لم يعد عدد الباقين منهم بالبلاد يتجاوز ١٥٠,٠٠٠ شخص .

وفى الوقت الذى كان الأجانب يتدفقون فيه على الجزائر ، بدأت ظاهرة جديدة هى هجرة واسعة النطاق ومطردة من جانب الجزائريين أنفسهم ، وعملت فرنسا وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، على اجتذابهم للعمل فى مصانعها ، حتى بلغ عدد أفراد هذه الفئة نحو ٣٠٠ ألف شخص . « وكان من الممكن أن تؤدى هذه الحالة إلى تهديد كيان العنصر الوطنى لولا أنه أثبت قوة على الازدهار فى وجه جميع المحن واعترض المستوطنون أنفسهم على فتح باب الهجرة إلى فرنسا دون قيد لأنه يحرمهم من الأيدى العاملة »[1]

الزراعة :

كانت الظاهرة التى تلفت النظر ضخامة الملكية الأوربية للأرض الزراعية إذ بلغت حوالى ٢,٧ مليون هكتار ، كلها تقريبا بالسهول والأودية الخصبة الواقعة على مقربة من ساحل البحر . وكان الأوربيون يستغلونها استغلالا علمياً يتجلى فى استعمال الآلات الميكانيكية وتوفير المجارى المائية والقنوات وإقامة السدود ، كما وجهوا اهتمامهم فى الوقت نفسه إلى زراعة المحصولات

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٢

التى تدر عائداً كبيراً مثل الكروم والحبوب . هذا ، وتقدر المساحة الخاضعة حالياً للاستغلال الزراعى بحوالى ٦,٧ مليون هكتار . أما فى القسم الشمالى من البلاد فإن الجبال أصلح للرى وزراعة الغابات منها للزراعة ، وبالرغم من الطرق الممتازة الكثيرة ، التى أنشئت فى السنوات الماضية إلا أن الإقليم الجبلى يفتقر إلى وسائل النقل والمواصلات الكافية ، وليس من اليسير الوصول اليها .

وقد استردت الجزائر أراضى الأوربيين ، وكذلك مساحات كبيرة من الأرض التى استغل بعض الجزائريين أنفسهم فرصة خروج الأولين فاشتروها منهم بأثمان مخفضة أو بخسة ، وكذلك تقرر ألا تزيد مساحة ما يملك الفرد عن ٦٠ هكتاراً ، وهذا بقصد الحيلولة دون تركز الملكية من جديد فى الأيدى الخاصة .

وأهم المحاصيل الزراعية القمح والشعير والشوفان والذرة والبطاطس والخرشوف والفول والطماطم ، والدخان . وكان الإنتاج فى عام ١٩٦ على النحو الآتى :

المحصول	الإنتاج بالقنطار	
القمح	١٥ر١	بالمليون
الشعير	٨ر٤	بالمليون
الشوفان	٤٩٠ر٠٠٠	

وبلغت المساحة المزروعة بالطباق ٢١,٩٠٠ هكتار أنتجت ١٥١,٧٠٠ قنطار . ويعتبر النبيذ من أهم المنتجات والصادرات فى الوقت نفسه وكان الإنتاج ٩ر١٥ مليون هكتولتر فى عام ١٩٦٠ (مقابل ٦ر١٨ مليون فى عام ١٩٥٩) ، كما بلغ الإنتاج من زيت الزيتون ٢٠٠ر١٩٩ هكتولتر ، ومن عنب الزبيب ٠٠٠ر٢٤٣ قنطار ، ومن البلح ٠٠٠ر٣٧٤ قنطار .

ولعل أهم ما تتطلبه التنمية الزراعية :

(١) استخدام الأساليب الحديثة فى المناطق التى ما تزال تغلب عليها الطرق البدائية فى داخلية البلاد .

(٢) تيسير وسائل المواصلات فى المناطق الجبلية .

(٣) إقامة عدد من السدود والخزانات لخزن الماء ، وفى عام ١٩٥٨ بلغ عدد السدود ١٣ تخزن ٨٢٢ مليون متر مكعب من الماء تكفى لرى مساحة قدرها ١٥٥ ألف هكتار .

الغابات :

وقدرت مساحة الغابات بحوالى ٧ ر٣ مليون هكتار ، ومعظمها أشجار قصيرة ، ولكن هناك مساحات كبيرة تغطيها أشجار الفلين والصنوبر والبلوط والسدر . وتقطع الأخشاب حيث يستخدمها الأهالى للحريق ، وكذلك للأغراض الصناعية وعمل أعمدة التلغراف وما إلى ذلك .

أما اللحاء فيستخدم فى الدباغة . ويلاحظ أن مساحات كبيرة من أراضى الغابات تستغل فى الزراعة أو الرعى .

الثروة الحيوانية :

وأهم مناطق تربية الماشية السهول الشمالية ، أما فى الهضاب والجنوب فتربى الأغنام والماعز[١] .

---

(١) جغرافية الوطن العربى ، ص ١٨٢ .

وقدرت رؤوس الثروة الحيوانية فى عام ١٩٦ كالآتى :

أغنام	٥ر٧٦٠ر٠٠٠
ماعز	٢ر٤٦٦ر٠٠
ماشية	٦٢٣ر٠٠
جمال	١٨٣ر٠٠٠
خيل و بغال	٣٤١ر٠٠٠

مصائد الأسماك :

لا تعد سواحل الجزائر على البحر المتوسط من المناطق الهامة فى إنتاج الأسماك ، وكان الأسبان والطليان يحتكرون عملية الصيد ثم أخذ الجزائريون خلال السنوات الأخيرة ينافسونهم فى هذا العمل[1]. إلا أن هناك مصائد واسعة لأنواع السردين والأنشوجا والتونة والرنجة الصغيرة والمحار من نوع الانجوست والكابوريا . وقدر الإنتاج فى عام ١٩٦٠ بنحو ٢٥ر٧٠٠ طن ، وقامت معامل الحفظ والتعبئة بمعالجة نحو ٥٧٠٠ طن من تلك الكمية . وبلغ عدد المشتغلين بهذه الحرفة حوالى ٤٩٠٠ شخص يستخدمون ٩٤٤ سفينة وزورقا .

الثروة المعدنية :

دلت أعمال البحث والتنقيب عن وجود الحديد فيما لا يقل عن مائة وخمسين منطقة . وأهم المناطق فى بونزا وبوخضرا فى منطقة الجبال الشرقية (بين سوق أهراس وتيبيسه على الحدود التونسية) ، وفى زكار بالإقليم الأوسط من البلاد ، وفى بنى صاف الواقعة غربى وهران فى القسم الغربى من البلاد . إلا

(١) الاقتصاد الأفريقى ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ .

أن أعظم منطقة من ناحية إمكانيات تعدين الحديد فهى منطقة تندوف وإن كانت العقبة الكبرى فى استغلاله تتمثل فى بعدها عن ساحل البحر إذ تبلغ المساحة بينها وبين سهول المحيط الأطلسى ٤٠٠ كيلومتر. ودلت الأبحاث الأولية على أن بهذه المنطقة مدخرات قدرها ٢٥٠٠ مليون طن من الخام ونسبة الحديد فيها على النحو الآتى(١) :

٥٠٠٠ مليون ونسبة المعدن ٥٨ ٪

٢٠٠٠ مليون ونسبة المعدن ٥٠ ٪

وكانت الجزائر فيما مضى على رأس البلاد المصدرة لمعدن الفوسفات ، ولكنها أخذت تفقد هذا المركز بسبب المنافسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتونس والمغرب . وهناك مناطق رئيســية ثلاث للفوسفات وهى (٢) :

(ا) المنطقة الجنوبية فى جبل أونك ويبلغ الاحتياطى الثابت ٥٠٠ مليون طن .

(ب) المنطقة الشمالية فى مناجم غرايتا بالقرب من بلدة بوجى ، وتوقف الإنتاج فيها منذ عام ١٩٥٧ .

(ج) المنطقة الشرقية فى مناجم كويف عند الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر . وهذه المناجم هى التى يستخرج منها الإنتاج الجزائرى .

ويستخرج المنجنيز من جبل حيتارا الواقع على مسافة ١٥٠ كيلو مترا جنوبى كولومب بيشار، ويقدر الاحتياطى منه بنحو ٩٠٠ ألف طن وتبلغ نسبة المعدن ٤٦ ٪ ، كما يتضمن الخام نسبة عالية من الزرنيخ .ومن المعادن الأخرى الفحم والرصاص والزنك .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤٩ . (٢) شرحه ، ص ٣٥٠ .

والبيان التالى يوضح مقادير الإنتاج (بالألف طن مترى) فى السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦٠ :

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
خام الحديد	٢٢٣٤ر٩	١٩٢٤	٢٤٤٤
الزنك	٥٤ر٨	٦٢ر٩	٦٥ر٣
الفوسفات	٥٦٠ر٩	٥٣١ر٤	٤١٩ر٣
الفحم	١٤١ر٦	١٢١ر٧	١١٨ر٦
الرصاص	١٤ر٧	١٥ر٣	١٤ر٧

وفى عام ١٩٤٦ تأسست شركة سنربيال[1] للبحث عن البترول فى الصحراء الكبرى ، وفى عام ١٩٤٧ اتفقت مع الشركة الفرنسية للبترول على التعاون فى هذا المجال فى المنطقة التى كانت داخلة فى دائرة النفوذ الفرنسى، ثم تعاونتا بعد صدور قانون البترول الصحراوى فى عام ١٩٥١ ، فوفقتا إلى اكتشاف حقل حاسى مسعود ، ثم حقلى عجلة وتقفطرين فى عام ١٩٥٦ وحقل زرزتين فى عام ١٩٥٨ . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل اكتشف حقل حاسى رمل (١٩٥٦) للغاز الطبيعى ، كما اكتشف حقل آخر للغاز عن حاسى طوارق . وهناك أيضاً عدد من الشركات الأخرى من فرنسية وأوربية وأمريكية . ويقدر احتياطى البترول الخام بنحو ٨٤٦ مليون طن ، ومن الغاز الطبيعى ٢٠٠٠ مليون متر مكعب ، فضلا عن ٤٠٠ مليون من الغاز المكثف .

وبدأ الإنتاج فى عام ١٩٥٨ ولكنه لم يتجاوز ٨٠٠٠ طن، ثم أخذ يزيد باطراد وبسرعة حتى بلغ أكثر من ٢٠ مليون طن فى عام ١٩٦٢ كما يتضح من البيان التالى ، ومن المتوقع أن يرتفع هــذا الرقم إلى نحو ٥٠ مليونا فى عام ١٩٦٥ :

---

(١) تشترك فيها الحكومة الجزائرية بنسبة ٤٠ر٠ فى المائة من رأس المال .

إنتاج الخام (بالأطنان المترية)

١٩٥٧	٨٫٠٠٠
١٩٥٨	٤٢٧٫٠٠٠
١٩٥٩	١٫٢٩٥٫٠٠٠
١٩٦٠	٨٫٥٤٢٫٠٠٠
١٩٦١	١٥٫٦٣٥٫٠٠٠
١٩٦٢	٢٠٫٢٠٠٫٠٠٠

ووصل إنتاج الغاز الطبيعى إلى ٢١٥ مليون متر مكعب فى عام ١٩٦١ ، ومن المتوقع أن يزيد كثيراً بعد إتمام إنشاء مصنع الصلب الجديد ، ومصنع الغاز المسال فى أرزو . وستكون طاقة الأخيرة ٢٥٠٠ مليون متر مكعب فى السنة ، ومن المنتظر أن يبدأ العمل به فى عام ١٩٦٤ . وسينقل الغاز المسال بواسطة ناقلات من طراز خاص ، كما أن أبحاثا جرت بشأن مد خطوط أنابيب بطرق البحر لنقل الغاز إلى أوربا ، ولكن يلاحظ أنه يصطدم بالإنتاج من حقل لاك الكبير بفرنسا .

وكانت المشكلة التى حدث من التوسع فى إنتاج البترول فى مبدأ الأمر عدم وجود وسائل كافية لنقله إلى موانى التصدير ، ثم بدأ إنشاء عدة من خطوط الأنابيب ، فهناك خط إلى ميناء عين الكبيرة للتصدير وإمداد معمل التكرير الذى يجرى إنشاؤه الآن فى الجزائر ، وخط إلى ميناء الصخيرة فى تونس ، فضلا عن خط لنقل الغاز إلى معمل أرزو القريبة من وهران ، وإلى مصانع الصلب قرب عنابة وإلى مدينة الجزائر للأغراض المنزلية . وثمة خط ينقل فى الوقت الحاضر ١٥٠ ألف طن من الغاز المكثف من حقل حاسى رمل إلى شبكة خطوط حاسى مسعود . والبيان التالى يوضح حالة النقل فى الجزائر :(١)

---

(١) البترول العربى ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

الخط :	المادة المنقولة	الطول بالكيلومتر	القطر بالبوصة	الطاقة السنوية
حاسى مسعود ـ عين الكبيرة	زيت خام	٦٦٥	٢٢ ـ ٢٤	١٤ مليون طن
عين أميناس ـ الصخيرة	«	٧٧٥	٢٤	١٣ « «
عرانة ـ حاسى مسعود	«	٥٣٠	٣٠	٨ « «
حاسى رمل ـ حاسى مسعود	جازولين طبيعى	٢٩٥	٨	١٥٠ ألف «
حاسى رمل ـ الجزائر، وهران	غاز	٨٣٠	١٦، ٢٠، ٢٤	١٦٠٠ مليون متر مكعب
العقرب القاسى ـ حاسى مسعود	زيت خام	١٢١	١٠	—

وفى حاسى مسعود معمل صغير للتكرير طاقته اليومية ٣٣٠٠ برميل . وسيتم فى عام ١٩٦٥ إقامة معمل جديد فى مدينة الجزائر طاقته ٥٠ ألف برميل فى اليوم .

الكهرباء :

بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية ١٣٠٧ مليون كيلو وات ساعة فى عام ١٩٦٠ منها ٣٤٨ مليونا من المصادر الهيدروليكية .

الصناعة :

كانت فى الجزائر قبل الاستعمار الفرنسى طائفة من الصناعات ، أو بالأحرى من الحرف اليدوية، مثل عصر الزيوت وبخاصة من الزيتون، وعمل المنسوجات الصوفية والحريرية والأدوات الجلدية والنحاسية ، والأوانى الفخارية . غير أن الإنتاج كان الغرض الأساسى منه سد حاجة الاستهلاك المحلى . هذه الصناعات ذات الموارد المالية والفنية المحدودة كان لابد وأن تنهار بالتدريج أمام المنافسة العنيفة من جانب المنتجات الصناعية الفرنسية بسبب فتح أبواب البلاد أمامها .

وكان للحرب العالمية الثانية من حيث انقطاع الصلات مع فرنسا بعد سقوط الأخيرة أمام الغزو الألمانى أن وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إنتاج قدر من حاجتها ، ومن هنا بدأ التفكير يتجه نحو التصنيع، ولهذا شهدت السنوات التالية لانتهاء الحرب قيام عدد من المشروعات الصناعية المختلفة . وإن تعثر بعضها وأخفق بسبب الهجوم عليه من جانب رجال الصناعة فى فرنسا خشية المنافسة. وأهم الصناعات التى قامت هى عمل السكر والنبيذ والزيوت وتجفيف الخضر وغزل ونسج القطن والصوف وطحن الغلال وعمل الآلات الزراعية وسماد السوبر فوسفات والأسمنت ، كما بدأ العمل فى صناعات مثل صهر الحديد التى بلغ إنتاجها ٣٠ ألف طن فى عام ١٩٥٥ . إلا أنه يلاحظ أن هذه الصناعات من النوع الاستهلاكى الخفيف لسد المطالب المحلية ، أو أقيمت لخدمة العمليات الزراعية . وبهذا ظلت البلاد تعتمد إلى حد كبير على الاستيراد من الخارج . وفضلا عن هذا كانت الصناعات الجديدة مملوكة للمصالح الفرنسية سواء ما كان منها فى الجزائر أو فى فرنسا ، كما كانت مركزة فى المدن والمناطق الساحلية حيث إقامة أغلبية العناصر الأوربية ، وظاهرة السيطرة الفرنسية والتى لمسناها فى حالة الأرض . وفى ميدان الصناعة، كانت قائمة أيضاً بالنسبة إلى صناعة التعدين .

وتوجه الحكومة الجزائرية الجديدة اهتماماً إلى التصنيع وتستعين بالخبرة الفنية من البلاد الأخرى وبخاصة من الجمهورية العربية المتحدة . والظروف مواتية أمام التوسع الصناعى فى المستقبل وذلك لأسباب عدة أهمها :

١ — وفرة الأيدى العاملة.

٢ — الخطط الموضوعة لدفع عجلة التنمية الزراعة وبخاصة فى مجال إنتاج الغلات الزراعية اللازمة للصناعات المختلفة .

٣ — وفرة الثروة المعدنية مثل الحديد والرصاص والزنك والمنجنيز والفوسفات ، وهذه يمكن تصنيعها بدلا من تصديرها على هيئة خامات.

٤ — ولما كانت الطاقة الكثيرة التكاليف من أكبر العقبات القائمة فى وجه التصنيع ، فإن هذه العقبة قد زالت بالفعل نتيجة الكشوف الكبرى من البترول والغاز الطبيعى .

٥ — الأخذ بالأسلوب الاشتراكى حيث أن سيطرة الدولة على أدوات الإنتاج تجعل فى إمكانها توجيه الاقتصاد القومى نحو النواحى التى تراها ضرورية لدعمة ، مع الاهتمام بالصناعات التى تعتبر أساسية بالنسبة إلى البلاد.

والجدول التالى يوضح حالة الصناعة كما كانت قبل الاستقلال :[1]

نوع الصناعة	عدد العمال	عدد أصحاب الأعمال
أعمال البناء	٥٣٠٠٠	٦٦٠٠
أعمال عامة (مثل الطرق)	٥٠٠٠٠	—
صناعات الأغذية	٣٥٠٠٠	٨٠٠٠
النسيج	٢٨٥٠٠	٢٠٦٠٠
تشغيل المعادن	٢٧٠٠٠	—
المحاجر	١٦٠٠٠	—
الفخار والحراريات	١٥٠٠٠	٦٦٠٠
تصنيع الجلود	٨٢٠٠	٥٠٠٠
الخشب والنجارة	٧٣٠٠	١٥٠٠
الطباعة والنشر والصحافة	٤١٠٠	٥٠٠
الصناعات الكيميائية	٣٧٠٠	—

ومن الصناعات التى تعمل الحكومة الجديدة على دعمها أو إنشائها : صناعة الغزل والنسيج وقد اتفقت بالفعل مع الجمهورية العربية المتحدة على إقامة مصنع لغزل ونسج القطن وسوف تستورد المادة الخام إلى أن يتسنى إنتاجها محليا ،

(١) الاقتصاد الأفريقى ، مصدر سابق ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

وعمل الصلب ويجرى الآن إنشاء مصنع كبير لهذا الغرض فى عنابة ، وعمل الآلات المعدنية التى يشتد عليها الطلب مثل الجرارات والسيارات واللوريات ، والصناعات الغذائية وبخاصة حفظ وتعبئة الفواكه والخضر لأغراض التصدير ، والصناعات الكيماوية التى تعتمد على بعض المعادن كالفوسفات بسبب الحاجة المتزايدة إليه فى الزراعة ، أو على البترول والغاز الطبيعى بعد أن ثبت توافرهما .

المواصلات :

كان فى البلاد ٤٤ من الطرق القومية طولها ٨٩٠٠ كيلومتر فى عام ١٩٥٩ إلى جانب ١٣٥٠٠ كيلومتر من طرق الولايات ، ١٣٧٣٠ كيلومتر من الطرق المحلية ، وهذا فضلا عن ١٩٣٠ من الطرق الريفية التى لاتزيد عن كونها دروباً ضيقة ، ١٣٣٥٠ كيلومتر من الطرق فى المناطق الصحراوية . وفى الصحراء ١٧٣٨ كيلومتر من الطرق الحديثة .

وفى عام ١٩٥٩ أيضا بلغ طول الخطوط الحديدية ٤٢٠٠ كيلومتر منها ٤٠٦٥ كانت ملكا للدولة . وفى الجزائر موان جيدة وهى الجزائر ووهران . وفى عام ١٩٦٠ بلغت الحمولة الصافية للسفن التى دخلت موانى الجزائر والتى خرجت منها ١٠,٩ ، ١٢,٧ مليون طن على التوالى ، كما كانت حمولة البضائع التى حملتها من الجزائر وإليها ٢١,٥ مليون طن مترى .

التجارة الخارجية :

كانت تجارة الجزائر الخارجية تتميز بالظواهر الرئيسية الآتية :

أولا : السيطرة الفرنسية فكانت فرنسا تأخذ حوالى ٧٠ ٪ من الصادرات الجزائرية وتبعث إليها بحوالى ٤٠ ٪ من احتياجاتها ، كما كانت السفن الفرنسية هى التى تتولى نقل البضائع والسلع بين البلدين .

ثانياً : العجز المطرد فى الميزان التجارى بسبب الاحتكار الفرنسى للإنتاج والسوق فى الجزائر ، كما يتضح من البيان التالى (بالمليون فرنك ، ثم بالفرنك الجديد اعتباراً من عام ١٩٦١) :

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الواردات	٢٧٢,٦٩٤	٣٨٢,٨٩٦	٤٧٨,٨١٢	٥٦٣,١١٤	٦٢٤,٥٣١	٥,٠٥٥
الصادرات	١٥٠,١١٤	١٧١,٧٤٥	٢٠٥,١٥٠	١٨٠,٤٦١	١٩٤,٦٥٤	١,٨٢٠
العجز	١٢٢,٥٨٠	٢١١,١٥١	٢٧٣,٦٦٢	٣٨٢,٤٥٣	٤٢٩,٨٧٧	٣,٢٣٥

ثالثاً : معظم الصادرات الجزائرية من المواد النباتية والحيوانية والمعدنية ولم تكن المواد المصنوعة تشكل أكثر من ٥ ٪ من قيمة الصادرات الكلية . أما الواردات فأهمها المواد المصنوعة اللازمة للاستهلاك المحلى وكانت تمثل أكثر من ٥٥ ٪ من جملة الواردات . « ويصدر الفرنسيون الخمور الرديئة ويستولون على الخمور الممتازة ويستورد الفرنسيون الألبان والجبن من أجودها ويصدرون أردأ الأصناف »[1] ، وهو جزء من سياسة الاستغلال التى درج عليها الاستعمار الفرنسى .

هذا وقد أصبح البترول يشغل مركزاً طيباً فى قائمة الصادرات الجزائرية ، كما أن من المنتظر أن تنعدم الواردات من المنتجات البترولية بعد إنجاز معمل التكرير الجديد ، كما سوف يدخل تغيير جذرى على هيكل الواردات بعد تنفيذ السياسة الصناعية الجديدة . وكذلك يلاحظ منذ حصول البلاد على استقلالها اتجاه نحو تنويع الأسواق أمام منتجاتها والمصادر التى تستورد منها حاجتها ، مثل البلاد العربية والأفريقية ودول الكتلة الشرقية .

وفيما يلى بيان بمقادير التجارة الخارجية فى عام ١٩٦٠ (بالآلاف طن مترى) :

---

(١) جغرافية الوطن العربى ، مصدر سابق ، ص١٣٢

الصادرات

الحلفا	٧٧
الفوسفات	٤٧٠
خام الحديد	٣٥٧٤
البطاطس	٧٣
الخضر الطازجة	١٢٣
النبيـــذ	١٤٦١
البرتقال والليمون	٢٤٠

الواردات :

المنسوجات	٥٨,٥
السـكر	٢٣١
الحديد والصلب	٥٤٥
البنزين والغازوزيوت الوقود	١٥٤٢
الفحـم	٣٢٧

التطبيق الاشتراكى:

كان من الطبيعى أن يكون أول ما يتجه تفـكير القادة الجزائريين فى العهد الجديد هو العمل على تحرير اقتصاد بلادهم من حالة التبعيةالعنيفة التى فرضت عليها بحكم الأوضاع الاستعمارية ، ثم تحقيق سيطرة المجتمع على أدوات الإنتاج بخلق قطاع عام قادر على أن يتحمل المسئولية عن السير قدما بعمليـة التنمية الاقتصادية واستثمار موارد البلاد الطبيعية والمادية وطاقاتها البشرية ، وذلك تطبيقاً للفلسفة الاشتراكية التى استقر رأيهم عليها ، فى تنظيم المجتمع . وكان عدد من الجزائريين أنفسهم قد استغل فرصة الخروج الجماعى الواسع النطاق من جانب الأوربيين قبل إعلان الاستقلال ومن بعده ، فاســـتولى على

الكثير من منشآتهم فى مجالات الصناعة والتجارة والخدمات ، فأصبحت البلاد تواجه خطر وجود بورجوازيه محلية جديدة كفيلة أن تسد الطريق أمام السير الاشتراكى أو على الأقل تشكل عقبة جدية بالنسبة إليه .

ومما سهل العملية فى مبدأ الأمر خروج مئات الألوف من الأوربيين من البلاد ، تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم وما إليها أملا فى إحداث فراغ كبير يمكن أن يعصف باستقلال الدولة الناشئة ، ولكن هذه واجهت الأمر بحزم وتعاون الشعب معها ، فشكلت لجان من العاملين لإدارتها وهى المعروفة باسم « لجان التسيير الذاتى » Comite's d' autogestion . وينبغى أن نلفت النظر إلى حقيقة لها أهميتها ، وكانت موضع الملاحظة من جانب المراقبين الأجانب ،وهى أن إنشاء هذه اللجان كان فى أول الأمر تلقائيا إلى حد كبير من جانب العاملين فى هذه المنشئات المتعددة حرصا على أن يهزموا المؤامرة المدبرة وذلك بالإبقاء على سير الأداة الإنتاجية ، وبعـــد ذلك تدخلت الحكومة لتنظيم عملية إنشاء هذه اللجان لإدارة « الممتلكات الشاغرة » . Biens vacants

ثم خطت الحكومة خطوة بالغة الأهمية حين أصدرت قانونا جديداً فى ٩ مايو من عام ١٩٦٣ ، ونشر بالجريدة الرسمية الجزائرية فى ١٤ من الشهر نفسه ، وهو يسمح بأن توضع تحت حماية الدولة الممتلكات التى « يسىء امتلاكها أو إدارتها أو استغلالها أو استخدامها إلى النظام العام أو الأمن الاجتماعى » . فإلى المقاييس التى كانت تراعى حتى ذلك الحين بصدد إنشاء لجان التسيير الذاتى ، وهى « خلو » الممتلكات من أصحابها أو « عدم الاستغلال الكافى » لها ، أضيف معيار جديد وهو « حماية النظام العام والأمن الاجتماعى » ، وهذا النص لا يقف عند حد الأرض أو العقارات وإنما يمتد ليشمل أى مجال آخر تراه الدولة ضروريا إلى تحقيق الغايات التى توخاها القانون . وتطبيقا لهذا النص تم الاستيلاء مثلا على مزرعة بورجو

Bourgeaud وهى أكبر مزرعة أجنبية بالبلاد وكانت مساحتها تبلغ ٢٥٠٠ هكتار . وكذلك فإن تفسير الشروط التى تمت الملكية وفقا لها والتى قد تعرض سلامة النظام العام والأمن الاجتماعى للضرر ، جعل فى الإمكان أن توضع تحت إدارة لجان التيسيير الذاتى ، عشرات كثيرة من المنشئات التجارية والمقاهى والفنادق والمطاعم بالعاصمة والتى سبق لبعض الجزائريين الاستيلاء عليها بعد الاستقلال كما سبق أن أشرنا ، وبذلك يتسنى القضاء على تلك الجزر الصغيرة من الثراء وسط شعب أغلبيته الساحقة من أهل الريف تعيش فى فاقة وبؤس .

وإذا كانت الجزائر قد أنشأت مكتباً للتخطيط يتولى دراسة أوضاع البلاد الحالية ، وإمكانياتها ، واحتياجاتها فى المستقبل ، تمهيداً لإعداد خطة زمنية للتنمية ، فإن من العقبات القائمة فى الطريق يشغل المال المقام الرئيسى . ولكنه ليس عقبة خطيرة كما قد يتراءى إذ أمام البلاد موارد عدة للحصول على الأموال اللازمة مثل :

(١) العائدات البترولية فقد ارتفع الإنتاج كما قلنا من ٧,٠ مليون طن إلى أكثر من ٢٠ مليونا من الأطنان فى عام ١٩٦٢ ، وسوف تستمر الزيادة فى الإنتاج مما يؤدى إلى زيادة مماثلة فى العائدات .

(٢) كذلك ينتظر أن تزيد حصيلة البلاد من العملات الأجنبية بعد التوسع المنتظر فى استخراج المعادن الأخرى كالحديد والفوسفات والمنجنيز ، وفى الإقلال من واردات الكثير من السلع التى سيجرى إنتاجها فى الداخل .

(٣) نصت اتفاقية إفيان على أن تسهم فرنسا فى تنمية الجزائر بمبلغ ١,٠٥ مليار فرنك ، يضاف إليه بوجه خاص ١٨٠ مليون فرنك للبرامج الزراعية ، ١٠٠ مليون لتمويل صناديق تدعيم الاعتمادات . وكذلك تقدم فرنسا مساعدة للخزانة الجزائرية وقد ارتفعت هذه المساعدة إلى ٣٠٠ مليون فرنك .

(٤) المساعدات والقروض من الدول الصديقة من عربية وغيرها ، وكانت أولى الدول فى التقدم بهذه المساعدات الجمهورية العربية المتحدة كما قدمت الكويت قرضاً كبيراً ، وكذلك الاتحاد السوفييتى . ومن أنواع المعونة أيضاً مقادير القمح التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتمكن البلاد من مواجهة ماتعرضت له من نقص فى المواد الغذائية ، والتوفر عليها ماتدفعه ثمناً لشراء حاجتها من هذه المواد بعملات هى فى حاجة إليها للأغراض الإنتاجية الأخرى .

الفصل الخامس عشر

المملكة المغربية

تقع المملكة المغربية فى الطرف الشمالى الغربى من القارة الأفريقية ، وتحدها من ناحية الشرق والجنوب الشرقى الجمهورية الجزائرية ، بينما توجد الصحراء الأسبانية إلى الجنوب الغربى منها . وهى تمتاز بين دول المغرب العربى بموقعها الممتاز لأنها تطل على كلا المحيط الأطلسى والبحر المتوسط ، وقد ساعد على الانتفاع بالجهة الأطلسية أن السلاسل الجزائرية تنحنى فى مراكش نحو الجنوب الغربى وتنفتح على شكل مروحة نحو المحيط وبذلك اتسع السهل المراكشى المطل على المحيط ، وكسبت المملكة المغربية سهلا بحريا على حساب الصحراء . (١) وتمتد شبه جزيرة طنجة فى شمال البلاد ولا يفصل البرين الأفريقى والأوربى سوى مضيق جبل طارق الذى يبلغ اتساعه تسعة أميال .

وتنقسم البلاد من حيث التضاريس إلى الأقسام الآتية(٢) :

(١) أطلس العليا وطولها حوالى ٧٠٠ كيلومتر وعرضها ٦٠ كيلومتراً ، ويتجاوز ارتفاعها ٣٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، وأن بلغت بعض القمم البركانية ارتفاع ٥٠٠٠ متر وتكسوها الثلوج فى فصل الشتاء .

(٢) أطلس الوسطى وهى هضبة تسيطر على الطرق الرئيسية بين المغرب والجزائر .

---

(١) دكتور إبراهيم أحمد زرقانة : المغرب العربى (دار النهضة العربية) ، ص ٩٤ .

(٢) جغرافية الوطن العربى ، مصدر سابق ، ص ٩٨ وما بعدها .

(٣) هضبة مراكش وتمتد من الشرق إلى الغرب من مرتفعات أطلس الوسطى العليا حتى ساحل المحيط الأطلسى .

(٤) حوض نهر سيبو وممر تازا ، والأخير هو الطريق الوحيد بين قلب المغرب الاقتصادى بمدنه الهامة وبين المناطق المزدحمة فى مناطق التل الجزائرى فى شرقه(١) .

(٥) أطلس الريف وهو مجموعة من السلاسل الجبلية الالتوائية وتمتد من رأس بسكادور إلى سبته ، وتمتاز بوعورة مسالكها .

وأكثر جهات السهل الساحلى أمطاراً القسم المعروف باسم سهل الغرب، كما أن النطاق الآخر ذا الأهمية الزراعية بسبب وفرة المياه وجودة التربة فهو السفوح الدنيا للجبال . وكذلك يكثر المطر على الأجزاء المطلة على البحر من هضبة مراكش الوسطى ، ويتكاثف السكان فى هذه الأجزاء معتمدين على التربة الطينية السوداء الخصيبة بسبب احتوائها على رواسب الحديد المشهورة فى غرب مراكش(٢) .

وطبقاً للأرقام الرسمية تبلغ مساحة المملكة ٤٤٣,٦٨٠ كيلومتراً مربعاً (١٧١,٣٠٥ ميل مربع) . ويشير إحصاء عن يونيه ١٩٦١ إلى أن عدد السكان كان ١١,٥٩٨,٠٧٠ نسمة ، منهم ٣,٤ مليون من أهل الحضر ، ٨,٢ مليون من سكان الريف . وفى المملكة المغربية جالية أوربية كبيرة يبلغ عددها ٤٠٠ ألف نسمة ، ولكن هذه الأقلية ذات نفوذ اقتصادى كبير سواء فى مجال الزراعة أو مجال الصناعة والتجارة والمال .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠١ .
(٢) الدكتور ابراهيم أحمد زرقانة ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

الزراعة :

وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية فى البلاد لنحو ٧٠ ٪ من السكان ، وفى عام ١٩٥٧ — ٥٨ ومن مساحة كلية قدرها ٤١,٦٤٩,٠٠٠ هكتار لم يستغل فى الأغراض الزراعية سوى ٢٤,٠١٩,٠٠٠ هكتار تتضمن :

٤,٨٩٨,٠٠٠ هكتار من الأرض الصالحة للزرع
٥٤٢,٩٠٠ « « من مزارع الكرم والزيتون الكبيرة
٢,٧٦٣,١٠٠ « « من الأرض المبورة
٥,٣٢٥,٠٠٠ « « من الأراضى المغطاة بالغابات

والظاهرة الأولى التى تلفت النظر فى أوضاع القطاع الزراعى ، هى ظاهرة توزيع ملكية الأرض الزراعية :

(١) فالأوربيون يملكون حوالى ٩ ٪ من مجموع الأرض الزراعية ، ولكن مزارعهم تمثل ٨٠ ٪ من إنتاج الطباق فى البلاد ، ٥ ٪ من إنتاج الكروم ، ٨٥ ٪ من إنتاج الموالح ٢٥ ٪ من الإنتاج الزراعى بوجه عام .

(٢) وتقدر المصادر المغربية عدد المزارع المملوكة لأهل البلاد بما يتراوح بين ٨٥٠,٠٠٠ ، ٩٠٠,٠٠٠ ، وإن كان هذا التقدير يغلب عليه طابع الحدس والتخمين . ولكن نلاحظ فى الوقت نفسه أن أقل من عشر الملاك يملكون أكثر من نصف مساحة الأرض الزراعية ، وأفراد هذه الطبقة من كبار الملاك يعتمدون على العمل الأجير ، والكثير من ضياعهم تصل مساحتها إلى آلاف الهكتارات . وهناك طائفة صغار الفلاحين ويمثلون نحو ٣٠ ٪ ولكنهم يملكون أقل من نصف مساحة أرض الزراعة ، وهؤلاء يفلحون أرضهم بأنفسهم أو بمساعدة أسراتهم فى أغلب الأحوال . أما المعدمون والعمال الزراعيون فيشكلون حوالى ٦٠ ٪ من أهل الريف ، والأولون يعتمدون فى معاشهم على استئجار الأرض ، والمزارعة هى الأسلوب السائد

ونصيبهم لايتجاوز خمس المحصول . وبالرغم من ضآلة هذه النسبة فإنها كذلك غير ثابتة وإنما تتقلب تبعا لتغير الإنتاج .

ومن هذا العرض الموجز نستخلص أن القطاع الريفى يعانى من انتفاء العدالة فى التوزيع ، ومن انحطاط دخل الأغلبية الساحقة من أهله .

والظاهرة الثانية تتمثل فى اعتماد الزراعة على المطر وهذا العامل غير مستقر وإنما يتبع تغير الأحوال المناخية . أما الرى فلا تستفيد منه سوى مساحة ضئيلة للغاية قدرها ٥٩٠٠٠ هكتار وأغلبها فى المزارع المملوكة الأوربيين . ولهذا تعانى البلاد كثيراً إذا شح المطر ففى عام ١٩٤٥ مثلا ترتب على الجفاف الشديد الذى أصيبت به البلاد أن نقص محصول الحبوب إلى بنسبة ١٥٪ عن متوسط الإنتاج فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ ، وإلى ١٠٪ من محصول عام ١٩٥٤ كما هلك مايقرب من ثلث رؤوس الثروة الحيوانية . ونتائج السنة الرديئة تمتد إلى السنوات التالية ، فتصبح البذور والموارد الأخرى نادرة ، وتفقد أعداد كثيرة من حيوانات الجر ويعترى الضعف والهزال مايبقى منها على قيد الحياة . وكذلك ففقدان الحيوان يؤثر أيضاً فى إنتاج اللحم فى السنوات التالية»[1]

والظاهرة الثالثة البارزة وجود نمطين مختلفين من الاستغلال الزراعى وهما الزراعة البدائية التقليدية والزراعة العلمية الحديثة : أما الأول فيمارسه الفلاحون الوطنيون ، ويتضمن استخدام الحيوان والمعدات البدائية فى أداء العمليات الزراعية ، وإغفال الدورة الزراعية بوجه عام ، وعدم الاهتمام بالمحافظة على رطوبة التربة وحسن استعمال المياه السطحية ، وندرة استخدام المخصبات والبذور المنتقاة . ولما كان الغرض الأساسى من هذا الأسلوب فى الاستغلال الزراعى سد حاجة الاستهلاك المحلى لهذا فإن معظم المساحات تزرع بالحبوب التى تستهلك أصلا فى الداخل .

---

(١) صرح ونمو اقتصاديات أفريقية مختارة ، مصدر سابق ص ٨٦ .

أما الزراعة الحديثة فيزاولها الأوربيون الذين بلغت مساحة أملاكهم حوالى مليون هكتار مقسمة بين ٠ ٦٤ وحدة ، ويقع أكثر من ٧٠٪ منها فى مناطق الرباط والغرب والدار البيضاء ، وهى أوفر جهات المملكة موارد مائية وأكثرها سكانا . وحوالى ١٥ ./. من هذه الوحدات تشكل نحواً من ٦٠./. من المساحة الكلية المملوكة للأوربيين . وتمتاز بالاهتمام بزراعة المحاصيل النقدية ، والزراعة الكثيفة ، وعظم استعمال الآلات الميكانيكية حتى قدر أن هناك جراراً واحداً لكل ٨٠ - ٨٥ هكتاراً من الأرض مقابل جرار لكل ٣٠٠٠ هكتار عند غير الأوربيين : كذلك يطبق الأوربيون الدورة الزراعية ، ويستخدمون المخصبات الكيماوية ، ويعتمدون على الرى فى جهات كثيرة حتى لا يظلوا تحت رحمة التقلبات المناخية ، وحسن انتقاء الحبوب والبذور .

والبيان التالى يوضح قيمة الإنتاج الزراعى القابل للتسويق (متوسط ١٩٥٢ ، ١٩٥٤) بملايين الفرنكات :

	أوربيون	مراكشيون
حبوب	١٣,٦	٢٤,٣
محاصيل حقلية أخرى	٨,٥	٥,٦
محاصيل شجرية	١٠,١	٢,٦
منتجات حيوانية	٣,٣	٢٠,٨

وأهم الغلات الزراعية الحبوب مثل القمح والشعير والذرة ، ويزرع القمح فى السهول الغربية والأودية الشمالية والشرقية ، بينما يكثر الشعير فى السهول الغربية . ويبلغ الإنتاج من الأرز حـــوالى المليون أردب . وهناك الكتان والطباق ، كما تكثر زراعة الخضر على السواحل الممتدة بين أغادير والدار البيضاء ، وتقدر مساحتها بنحو ٢٠٠ ألف فدان : ومساحة

الأشجار المثمرة ٥ر١ مليون فدان ، ومنها أشجار الزيتون والتين واللوز والنخيل ، وأغلب الإنتاج للاستهلاك المحلى . أما الأشجار المثمرة لأغراض التسويق والتصدير فأهمها الموالح والكروم ، وتتركز أساساً فى مزارع الأوربيين . ومن الكروم يصنع النبيذ الذى يشكل مانسبته ٥./ من قيمة صادرات البلاد . وتوسعت البلاد فى السنوات الحديثة فى زراعة الموالح التى تبلغ الصادرات منها مايقرب من ١٠./ من مجموع الصادرات المغربية . هذا والتوسع فى زراعة هذا النوع من الأشجار يؤدى إلى استقرار الجماعات التى مازال حياتها أقرب إلى الترحال منه إلى حياة الاستقرار الكامل .

أما الأشجار غير المثمرة فتشمل البلوط والصنوبر والسرو واليوكالبتوس والفلين والطلح الذى تستخرج منه أنواع من الزيوت التى تستخدم فى أغراض الدباغة .

والبيان التالى يوضح حالة الإنتاج من المحاصيل الزراعية الرئيسية فى فى عام ١٩٦٢ : (بالآلاف طن مترى) :

القمح الشتوى	٩٦٢
القمح الصيفى	٣٢٥
الشعير	١٨٨٥
الذرة	٣٢٩
الأرز	٣٢
الموالح والخضراوات	٦٣٠

والزراعة فى المغرب بحاجة إلى إدخال تغييرات أساسية حتى يتسنى استغلال إمكانيات البلاد الطبيعية وزيادة الإنتاج والتصدير منه وضمان الاستقرار ، ورفع مستوى معيشة أهل الريف وهم أغلبية السكان :

أولا : لابد أولا من العمل على استرداد جميع الأراضى التى يملكها الأوربيون ، وبذلك تتخلص البلاد من أحد مظاهر التبعية الاقتصادية وقد بدأت هذه العملية بالفعل إذ تقرر فى عام ١٩٦٣ مغربة مساحة نحو من نصف مليون فدان .

ثانياً : إصدار قانون للاصلاح الزراعى يضع حداً أعلى لما يجوز للفرد أن يتملكه الأسر الذى يتفق مع مقتضيات العدالة .

ثالثاً : تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بسبب الغبن الذى يقع على عاتق الآخيرين نتيجة أسلوب المزارعة الذى لايخرجون منه إلا بخمس المحصول .

رابعاً : التوسع فى إنشاء السدود والخزانات والقنوات حتى يزيد الاعتماد على الرى ولا تظل البلاد تحت رحمة العوامل الطبيعية المتقلبة ، وهذا أمر جوهرى لضمان استقرار الزراعة ، وكفالة الفائض المعد للإصدار وهو ماله أهمية رئيسية بالنسبة إلى إمكانيات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

خامساً : العمل على القضاء تدريجيا على الأسلوب التقليدى الذى يسود الزراعة ،وذلك عن طريق تقديم الارشاد الفنى والتوسع فى إستخدام المخصبات الكيماوية ، واستخدام الآلات الزراعية وتوفير قوة الحيوان ، وتطبيق نظام علمى للدورة الزراعية ، وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى زراعة المحاصيل النقدية المعدة للتصدير حتى تتوافر للبلاد حصيلة كافية من العملات الأجنبية اللازمة لمشروعات التنمية . هذا ويتضمن مشروع السنوات الخمس (١٩٦٠ — ١٩٦٤) طائفة من التدابير المؤدية إلى إدخال الأساليب الحديثة فى الزراعة .

الثروة الحيوانية :

يعتبر الرعى وتربية الحيوان من الحرف الأساسية . وتوجد الأغنام والماعز فى جميع أنحاء البلاد ولكنها تعد رأس المال الوحيد فى الهضبة العالية والجبال[1] . إلا أن الملاحظ أن كل توسع فى مساحة الأراضى الزراعية بالسفوح الدنيا يتم على حساب المساحات التى تشغلها المراعى مما يؤدى إلى ازدحام السفوح العليا ، ولعلاج هذه الظاهرة لابد من التوسع فى زراعة العلف الأخضر مما يحمى الحيوان من الهلاك فى سنوات الجفاف كما يجعل مورد اللحم مضمونا فى السنوات العادية[2] .

عدد رؤوس الثروة الحيوانية

(١٩٥٧ — ١٩٥٧)

أغنام	١٠ر٩٢٣ر٩٠٦
ماعز	٥ر٤٠٤ر٣٦٠
ماشية	٢ر٠٥١ر٢٩١
جمال	٢١٢ر٧٩٢
بغال وحمير	١ر١٢٦ر٧٥٩
خيول	٨٨ر٥٩٢
خنازير	٤٥ر٧١٩

الثروة السمكية :

تمتاز المملكة المغربية بطول ساحلها الذى يقع على مسطحين مائيين وهما البحر المتوسط والمحيط الأطلسى . والمناطق الساحلية غنية بالأسماك وأصبح

---

(١) دكتور أحمد زرقانة ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) شرحه ، ص ١٠٥ — ١٠٦ .

صيدها من الحرف العامة وإن كانت الامكانيات ماتزال واسعة أمام زيادة الإنتاج .

ويقدر الإنتاج السنوى بنحو ١٠٠ ألف طن ، وتصدر منه مقادير كبيرة بعد حفظها وتعليبها : وأهم مراكز الصيد هى أغادير وسافى والدار البيضاء . وفيما يلى بيان بالصادرات من إنتاج هذه الثروة وقيمتها ، فى عام ١٩٦١ :

النوع	الكمية بالطن	القيمة بالمليون درهم
السردين	٣٢ر٣٥٩	٩ر٩٣
الماكاريل	٦ر٢٣٥	٧ر٨٦
التونة	٣ر٥٦٥	١ر٢١

الثروة المعدنية :

ويعتبر التعدين القطاع الذى بلغ درجة عالية ، من حيث استخدام المعدات الآلية من أجل الإنتاج الكبير لأغراض التصدير ، وأهم ما يلاحظ فى هذا الصدد :

(١) يعتبر المغرب من كبار البلاد المنتجة لأنواع معينة من المعادن مثل الفوسفات والكوبالت والرصاص والمنجنيز . وبالرغم من أن نصيب الإنتاج المعدنى أقل من ٦ فى المائة من المنتج القومى إلا أنه فى الوقت نفسه يشكل ما يقرب من ثلث مجموع الصادرات .

(٢) وأسوة بما كان عليه الحال فى البلاد الخاضعة للسيطرة الأجنبية فإن معظم الإنتاج يصدر خاما فيما عدا مقادير ضئيلة من الفوسفات تستخدم فى إنتاج السوبر فوسفات والهيبرفوسفات وهما للاستهلاك المحلى .

(٣) حوالى ١٣ منجما تخرج ما يتراوح بين ٨٥، ١٠٠ فى المائة من الإنتاج

الكلى ، حسب نوع المعدن[1] . أما المناجم الباقية فعدد كبير منها من المناجم الحديثة التى لا تكون مجزية إلا إذا اشتد الطلب الخارجى نتيجة ظروف دولية طارئة .

(٤) يذهب الجانب الأكبر من الدخل المستمد من التعدين إلى الدولة والشركات الخاصة وبضعة آلاف من الأفراد كالمهندسين والعمال الحاذقين . وحوالى ٣٩٠٠٠ — ٤٠٠٠٠ شخص كانوا يعملون فى صناعة التعدين فى عام ١٩٥٢ منهم ٤٥٠٠ من الأوربيين ، ولكن متوسط أجر الأوروبى كان مليون فرنك مقابل ١٩٠٠٠٠ فرنك المغربى[2]

(٥) ومن المظاهر البارزة الدور الذى تلعبه الدولة حيث تملك نسباً تتراوح بين ١٥ ، ١٩ فى المائة من رأس المال الإسمى فى ١٣ شركة . كما أنها تملك مناجم الفوسفات عن طريق « المكتب الشريفى للفوسفات » : Office Cheirfien des phosphates

وأهم المعادن الفوسفات وهو من النوع الجيد . ويوجد حوض كبير للفوسفات مساحته ٣٠٠٠ كيلو متر مربع فى وادى زور البروج ويقدر الاحتياطى بنحو ٣٠ مليون طن ، كما تعد مناطق بن جرير وشيشاوا من مناطق الإنتاج الكبيرة وذلك فضلا عن مناجم خوريبجا التى تعتبر الآن أكبر مصادر الفوسفات إذ تسهم بحوالى ٨٠٪ من إنتاج البلاد كلها[3] ويعتبر المغرب ثانى دولة بالعالم فى إنتاج الفوسفات . وتنتج المملكة حوالى ١٠٪ من إنتاج العالم من الكوبالت، ٥٪ من إنتاج الرصاص . ويوجد الفحم فى شرق البلاد، والمنجنيز فى جنوب جبال أطلس . والحديد فى سوس .

---

(١) Structure And Growth of Selected African Economies مصدر سابق ، ص ٩٤ .

(٢) شرحه ، ص ٩٥ .

(٣) الاقتصاد الأفريقى مصدر سابق ، ص ٩٧ .

إنتاج المعادن الرئيسية فى عام ١٩٦١
(بالألف طن مترى)

الفوسفات	٧,٩٥٠
الفحم	٤١٠
خام الحديد	١,٤٦٢
المنجنيز	٤٥٧
الرصاص	١٢٨
الكوبالت	١٢,٩
الزنك	٧٠

ولا شك أن الإنتاج الحالى دون الإمكانيات الحقيقية فى البلاد ، إلا أنه ينبغى توجيه الاهتمام إلى إقامة الصناعات اللازمة لمعالجة المعادن فى داخل البلاد بدلا من تصديرها خاماً .

واكتشف البترول بالمغرب فى عام ١٩١٨ فى حقل العين الحمراء ، وتوقف الإنتاج منه بعد أن بلغ ٩٣,٨٣٢ برميلا . ويوجد فى البلاد عدد من حقول البترول ولكن إنتاجها محدود وغير تجارى فى أغلبه . وفى عام ١٩٦١ اكتشف حقل صغير للغاز الطبيعى أنتج ٣٢٠ مليون قدم مكعبة ، ثم اكتشف بعد ذلك حقل سيدى رالم على مقربة من مدينة مراكش .

وأجريت أبحاث جيوفيزيقية وجيولوجية فى المناطق البرية والمغمورة على أيدى شركة إينى الإيطالية التى حصلت على امتياز فى ٢٧ يوليه ١٩٥٨ فى مساحة وصلت فى عام ١٩٦١ إلى ٤١,١٥٠ كيلو مترا مربعاً .

وتقوم باستغلال البترول الشركة الشريفية التى تسهم الحكومة بنسبة النصف من رأسمالها . وبلغ إنتاج المغرب ٩١٢,٥ برميلا فى عام ١٩٦٢ . وتدير الشركة معملا للتكرير فى سيدى قاسم ، وقامت شركة إينى بإنشاء

معمل آخر فى المحمدية الواقعة على بعد ١٩ ميلا من الدار البيضاء ، بطاقة يومية قدرها ٢٥,٠٠٠ برميل . ومن المشروعات الجديدة إنشاء مصنع بالاشتراك مع شركة شل فى ميناء سافى لإنتاج فوسفات النشادر بطاقة سنوية قدرها ١٠٠ ألف طن على أن يستخدم فيه الغاز الطبيعى والفوسفات .

الصناعة التحويلية :

يمكن تقسيم الصناعة التحويلية إلى نوعين وهما الصناعة الحديثة والحرف اليدوية ، والأخيرة بدورها تنقسم إلى حرف حديثة وأخرى تقليدية الغرض منها الاستعمال المحلى . ومن الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لحقيقة النشاط الصناعى فى البلاد نظراً لعدم إجراء إحصائيات يمكن الاطمئنان إليها ، وهذا هو الذى دعا رجال الأمم المتحدة إلى تقدير المشتغلين فى قطاع الصناعة (١٩٥٢ — ١٩٥٤) بعدد يتراوح بين ٢٦٥,٠٠٠ ، ٢٨٥,٠٠٠ شخص ، بما فيهم العمال الموسميون والعمال الذين يزاولون أعمال عرضية . ومن هذه الأرقام ١٥٥,٠٠٠ — ١٦٠,٠٠٠ من أرباب الحرف المغاربة الذين يعملون فى الحرف اليدوية التقليدية ، ٣٥,٠٠٠ — ٥٠,٠٠٠ من العمال الموسميين والعرضيين . أما المصانع الحديثة والحرف اليدوية فتبلغ القوة العاملة فيها بحوالى ٣٥,٠٠٠ — ٤٠,٠٠٠ من الأوربيين ومثلهم من أبناء البلاد .

ومما ينبغى وضع التأكيد عليه أن النسبة الغالبة من المنشئات الصناعية التى لها شأن فى المغرب ملك للمصالح الأوربية ، أما درجة اشتراك الوطنيين فى رؤوس أموالها فمحدودة . وهذه المنشئات ذات صلات وثيقة بالبنوك والمصالح الفرنسية والدولية . ومن هذا يتضح أيضاً مدى تبعية قطاع الصناعة للمصالح الأجنبية من محلية وخارجية ، أسوة بما نلقاه فى مجال التعدين والزراعة .

وتشكل صناعات المشروبات والطباق حوالى ٤٠ فى المائة من القيمة

المضافة فى الصناعة بالبلاد ، وتستخدم مواداً أولية من الإنتاج المحلى ، فيما عدا السكر ومقادير معينة من الطباق. ويستورد السكر خاماً ثم يعالج فى الداخل وكان ٩٠ فى المائة من الإنتاج فى عام ١٩٥٥ من المشروع الأوربى «كوسوما» Cosuma . ومن الشحوم والزيوت المعدة للأغراض الغذائية يصدر جانب طيب إلى الخارج ، وهى تستخرج من الزيتون وبذر الكتان ، ويلاحظ أن معامل العصر والتكرير وعمل السمن الصناعى مملوكة أساساً للأوربيين . وأقيمت مصانع الحفظ والتعبئة لأغراض التصدير ، وبلغ عددها ٢٠٠ يملك الأوربيون منها ما نسبته ٨٥ — ٩٠ فى المائة . وحوالى خمس هذه الصناعة فى الدار البيضاء والباقى فى مواضع متناثرة على طول الساحل . وصناعة الطباق احتكار للدولة .

وتشغل صناعات النسيج والصناعات الجلدية المرتبة الثانية بعد الصناعات الغذائية ، وتمثل ٢٥ ٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى ، إلا أن الطابع الحرفى هو الذى يغلب عليها . وهناك عدد من المدابغ ومصانع الأحذية الكبيرة ، ولكن أغلبية الإنتاج تتم فى المحال الحرفية الصغيرة المنتشرة فى مختلف أرجاء البلاد .

وقد حدث خلال السنوات الحديثة تطور فى ميدان الصناعات الكيماوية والميكانيكية وتتركز مصانع الأولى فى الدار البيضاء ، ومن أهم الأنواع عمل السماد ولكن الإنتاج منه محدود والمجال واسع أمامه إلى حد كبير تمشيا مع سياسة التنمية الزراعية . وعمل مواد البناء من أقدم الصناعات فى البلاد ، وفى مقدمتها الأسمنت الذى زاد إنتاجه فى السنوات الأخيرة تبعا لنشاط أعمال البناء بحيث أصبح يكفى حاجة الاستهلاك المحلى . وهناك ٢٢ معملا لصناعة الطوب ، ٥ مصانع للجبس ، وإنتاجها ٢٥٠,٠٠٠ طوبة ، ٢٠,٠٠٠ طن جبس فى السنة .

التجارة الخارجية :

نظراً لطبيعة الاقتصاد المغربى من حيث اعتماده على إنتاج المواد الأولية من زراعية ومعدنية فإن تجارة البلاد الخارجية تخضع لعوامل دولية لا تستطيع التحكم فيها ، كما أنها تعتمد على الخارج فى إشباع معظم حاجتها من السلع المصنوعة. وكذلك ترتب على عهد السيطرة الاستعمارية أن وجهت تجارة البلاد بحيث ترتبط بفرنسا ودول المجموعة الفرنسية ولا تزال هذه الظاهرة واضحة حتى الآن ، وأن مما يدعم بقاء هذه الظاهرة ما نلمسه من سيطرة الأوربيين على المراكز الاستراتيجية فى الاقتصاد المغربى . وكذلك يلفت النظر العجز فى الميزان التجارى ، وهو ما كانت تتسم به البلاد الواقعة فى ظل النفوذ الفرنسى .

التجارة الخارجية (بالمليون درهم)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
واردات	١٤٩٠	١٦٨٤	١٤٥٦	٢٠٨٨	٢٢٦٩
صادرات	١١٩١	١٤٦٦	١٤٦٢	١٩٣٤	١٨٣٦

وكانت أهم الواردات فى عام ١٩٦٠ السكر والمشتقات البترولية والجرارات الزراعية وسيارات الركوب. وأهم الصادرات الفوسفات والشعير والمنجنيز والرصاص والخضر .

وطبقا للإعلان الصادر فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ ألغى مركز طنجة الاقتصادى السابق وادمجت فى بقية المملكة ، ولكنها أصبحت ميناء حراً اعتباراً من أول يناير عام ١٩٦٢ .

مطبعة السعادة
بمصر



الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي - القاهرة

د
٥٠